

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الكوفة  
كلية الآداب\قسم اللغة العربية

المسائل اللغوية في كتاب  
-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب -  
لابن السيد البطليوسي (٤٤٤-٥٢١هـ)

رسالة تقدم بها  
عبد علي حسن ناعور الجاسمي

إلى  
مجلس كلية الآداب بجامعة الكوفة  
وهي جزء من مقتضيات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف  
الأستاذ المساعد الدكتور عبد каظم محسن الياسري

٢٠٠٢م

١٤٢٣هـ

# **The linguistic problems in**

**“AL-EKTIDHAB FI SHARH ADAB AL-KUTTAB”**

**For Ibnul-Seed Al-Batalusi (444-521A.H).**

**A thesis submitted by  
Abd Ali H. N Al-Jasimy**

**To**

**The council of the college of Arts    AL-Kufa university  
partial fulfillment of acquiring master degree  
in Arabic Language**

**Supervised by**

**Assistant Professor  
Dr.Abd Al-Kadhim M. Al-Yasery**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ  
وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية (٥) من سورة  
الأحزاب

# الإهداء

إلى أستاذي الأول  
عبد الرسول محمد رضا معله:

أبي عدنان...  
عَلَّمْتَنِي حُبَّ الْعِلْمِ وَرَعِيَّتِهِ

فهنئاً لك أولى الثمرات

الباحث

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي هبّ لي فرصة أصفُ بها الكرام الذين أسهموا في تذليل الصعوبات، وبذلوا في هذا السبيل ما يُبذل، والصلاة والسلام على رسوله محمد القائل: (رأسُ العقل بعد الإيمان بالله مداراة الناس. وأهل المعروف في الدنيا أهل المعروف في الآخرة، وإنَّ يهلكُ امرؤٌ بعد مشورة). وسبع سنين من الدرس كفيلة بأن يكثر الكرماء، المقلُّ منهم والمُكثِر. و((لو لم يكن في العلم إلا مجالسة الكرام لكفى به)).  
فإلى كلِّ من كانت له يدٌ عليّ، ولو كان دُعَاءً بالتوفيق، أسجّل هذا الشكر اعترافاً بفضلهم.

الباحث

\* (إن) هنا نافية ، أي: لا يهلك

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٤-١
التمهيد	١٤-٥
□ ابن السيّد البطليوسي	
- نسبه	٥
- شيوخه	٥
- مؤلفاته	٧-٥
- مكانته العلمية	٨
● أدب الكاتب لابن قتيبة	٨
- شروحه	٩
- شرح الجواليقي	١٠-٩
● الاقتضاب في شرح أدب الكتاب	١٠
- منهج البطليوسي	١٣-١١
- مواقف لغوية	١٤-١٣
- طبقات (الاقتضاب)	١٤
الفصل الأول: مسائل الصوت	٦٤-١٥
* المبحث الأول: الإبدال	
- تعريفه	١٦
- الإبدال في درس الصوتي	١٧
- الإبدال عند البطليوسي	٢٠-١٧
- مسائل الإبدال في (الاقتضاب)	٢٠
- الإبدال بين الأصوات الشفوية	٢١-٢٠
- الإبدال بين الصوت الشفوي الأسنان والصوت الأسناني	٢٢-٢١
- الإبدال بين الأصوات الأسنانية اللثوية	٢٤-٢٢
- الإبدال بين الأصوات الأسنانية والأسنانية اللثوية	٢٦-٢٤
- الإبدال بين الأصوات الذلقية	٢٧-٢٦
- الإبدال بين أصوات السفير	٢٩-٢٧
- الإبدال بين الأصوات الحلقية	٣٠-٢٩
- الإبدال من المشدّد	٣٣-٣٢
● موقف للبطليوسي	٣٤-٣٣
* المبحث الثاني: القلب المكاني	
- تعريفه	٣٥
- تنظير البطليوسي للقلب المكاني	٣٦
- مقاييس أخرى	٤٠-٣٧
- مسائل القلب المكاني في (الاقتضاب)	٥٠-٣٧
* المبحث الثالث: الاعلال والمعاقبة	
- تعريف الإعلال	٥٢
- فائدته	٥٢

الموضوع	الصفحة
- الإعلال عند البطليوسي	٥٣
- مسائل الاعلال في (الاقتضاب)	٥٧-٥٤
- المعاقبة	٥٨-٥٧
* المبحث الرابع: الاتباع	
- تعريفه	٥٩
- مسائل الاتباع في (الاقتضاب)	٦٤-٥٩
<b>الفصل الثاني: مسائل الصرف</b>	١٣٠-٦٦
● مدخل	٦٨-٦٦
* المبحث الأول: المصادر	
- مسائل المصادر في (الاقتضاب)	٧٩-٦٩
* المبحث الثاني: الاشتقاق	
- مسائل الاشتقاق في (الاقتضاب)	٨٣-٨٠
● المشتقات	٨٤
- اسما الفاعل والمفعول	٨٧-٨٤
- صيغة مفعول بالواو	٨٨-٨٧
- صيغة مَفْعَل ومِفْعَل	٨٩-٨٨
- المعتل من هاتين الصيغتين	٩١-٩٠
- المصدر الصناعي	٩٢-٩١
- فعل وأفعلت باتفاق معنى	٩٣-٩٢
* المبحث الثالث: أبنية الاسماء	
- أوزان الثلاثي المجرد	٩٧-٩٤
- الثلاثي المزيد	٩٧
- المزيد بحرف	٩٩-٩٧
- المزيد بحرفين	٩٩
● شواذ الأبنية	١٠٤-١٠٠
* المبحث الرابع: أبنية الأفعال	
● أوزان الفعل	١٠٦
- الثلاثي المجرد	١٠٨-١٠٦
- معاني صيغ الزوائد	١٠٨
- فعلت وأفعلت باختلاف معنى	١١٠-١٠٩
- تنبيهات البطليوسي على أوهام ابن قتيبة	١١٢-١١٠
* المبحث الخامس: الافراد والتنثية والجمع	
- الافراد	١١٣
- بين الافراد والجمع	١١٤
- التنثية	١١٧
- الجمع	١١٨
* المبحث السادس: المذكر والمؤنث	
- الخلاف في الأصل بينهما	١٢٥
● مسائل المذكر والمؤنث في (الاقتضاب)	١٢٥
- السكين	١٢٥
- صَنَعَ وصَنَاع	١٢٦
- الموسى	١٢٧
- المؤنث بغير الهاء	١٢٩-١٢٧
- شذوذ (بهماة)	١٣٠-١٢٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: مسائل الدلالة	١٣٢-١٩٤
* المبحث الأول: التضاد	
- تعريفه	١٣٢
- موقف البطليوسي من التضاد	١٣٢
- مسائل التضاد في (الاقتضاب):	١٣٣-١٣٨
* المبحث الثاني: الترادف	
- تعريفه	١٣٩
- موقف البطليوسي من الترادف	١٣٩-١٤١
- مسائل الترادف في (الاقتضاب)	١٤١-١٤٢
* المبحث الثالث: التعريب	
- تعريفه	١٤٣
- موقف القدماء منه	١٤٣
- موقف البطليوسي من (التعريب)	١٤٤
- مسائل التعريب في (الاقتضاب)	١٤٤-١٥٢
* المبحث الرابع: اللهجات واللغات	
- موقف البطليوسي من اللهجات	١٥٢
- مسائل الترادف في الاقتضاب	١٥٣-١٥٧
* المبحث الخامس: شرح المفردات	
- السوق	١٥٨
- المأثم	١٥٩
- تُعقى	١٥٩-١٦١
- برك	١٦١-١٦٢
- الخُلف والكذب	١٦٢-١٦٣
- فارة	١٦٣-١٦٤
- نخط ونحط	١٦٥
* المعجم اللغوي	١٦٦-١٩٤
الخاتمة	١٩٥-١٩٦
قائمة المصادر والمراجع	١٩٧-٢١٢
الخلاصة باللغة الانكليزية	



## التمهيد

- ابن السيّد البطليوسي
- نسبه
- شيوخه
- مؤلفاته
- مكانته العلمية
- (أدب الكاتب)
- الشروح الأخرى
- شرح الجواليقي
- (الاقتضاب)
- منهجه
- ملامح عامّة على منهجه
- مواقف لغويّة
- طبعات (الاقتضاب).

## نسبه

هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي. وُلِدَ في بَطْلْيُوس سنة ٤٤٤ هـ. ونشأ فيها، وتوفي في بَلَنْسِيَة سنة ٥٢١ هـ<sup>(١)</sup>. ونسبته إلى (بَطْلْيُوس) وهي ((مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة))<sup>(٢)</sup>.

ولم يختلف اثنان ممن ترجم له في كنيته واسمه ونسبه ولقبه، فضلاً عن ولادته ووفاته، ومرّد هذا يعود -فيما يبدو- إلى قلة من ترجم له، إذ نقل بعضهم عن بعض بصورة تكاد تكون متطابقة. غير أن أطول الترجمات عنه وردت عن الفتح بن خاقان نقلها المقرّي في (أزهار الرياض)، ولكنها لم تُعط تفصيلاً أكثر، لأنها صيغت بأسلوب بلاغي إنشائي، وبسجع متكلف ووَصَف يُنبئ عن إعجاب كاتبها بالبطليوسي<sup>(٣)</sup>.

## شيوخه

تلمذ البطليوسي لكثير من علماء عصره، وتنوعت ثقافته تبعاً لتنوع العلوم التي أخذها عن شيوخه، ومن أشهر هؤلاء أخوه علي بن محمد (ت ٤٨٠ هـ)، وأبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي (ت ٤٩٤ هـ)، صاحب (شرح الأشعار الستة الجاهلية)، وأبو علي الغساني، وأبو سعيد الورّاق<sup>(٤)</sup>.

## مؤلفاته

ألّف البطليوسي في علوم شتى وتبحر فيها. ولكن الغالب على مصنفاته هو الطابع اللغوي والنحوي، وكثيرة هي الكتب التي صَنَفها، تقتصر منها على المطبوع، وهي:

- الاسم المسمى: حققه أحمد فاروق ونشره في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثاني، المجلد السابع والأربعين، الصفحات ٣٣٠-٣٤٣<sup>(٥)</sup>.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: وهو موضوع هذه الرسالة.
- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار: وقد ألفه للرّد على آبن العربي الذي اعترض البطليوسي وأخذه على تأليفه لشرح سقط الزند وشرح لزوميات أبي العلاء المعري. حققه الدكتور حامد عبد المجيد، وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٥م.
- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم: تحقيق أحمد عمر المحمصاني. وطبع في مطبعة الموسوعات بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ. وطبع مرّة ثانية بتحقيق لدكتور محمد رضوان الداية بدمشق سنة ١٩٧٤م. وله طبعة ثالثة بتحقيق أحمد حسن كحيل وحزمة عبد الله النشترتي باسم (التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم)، وهي طبعة خالية من المعلومات الأخرى. ولعل السبب في اختلاف تسمية الكتاب تعود إلى طول العنوان واختلافه بين نسخ المخطوطات<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: أزهار الرياض في أخبار عياض للمقرّي (ت ١٠٤١ هـ) تحقيق مصطفى السقا وآخرين: ١٠٣/٣، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ): ٢٨٢، بغية الملتمس للضبّي (٥٩٩ هـ): ٣٣٤ معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٢ هـ) تحقيق إحسان عباس: ٤٤٧/١. المطرب في أشعار أهل المغرب لابن دحية (ت ٦٣٣ هـ): ٢٢٥، إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ١٤١/٢، عيون التواريخ لابن شاکر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ): ١٩١/١٢، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي (ت ٧٦٨ هـ): ٢٢٨/٣، البداية والنهاية لابن كثير: ١٩٨/١٢، شذرات الذهب لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ): ٦٤/٤.

(٢) معجم البلدان لياقوت: ٤٤٧/١.

(٣) ينظر: أزهار الرياض للمقرّي ٣: ١٠٣-١٤٩، وقيل هذه الصفحات أورد المقرّي نصوصاً منقولة عن سابقه ولم يزد شيئاً ذا بال، وينظر: قلاند العقيان للمؤلف نفسه: ٢٠٢-٢١٠.

(٤) ينظر: الصلة لابن بشكوال: ٢٨٢، والديباج المذهب لابن فرحون: ١٤٠-١٤١.

(٥) المثلث، لابن السيد البطليوسي، تحقيق ودراسة صلاح مهدي الفرطوسي، (مقدمة المحقق): ٣٥/١.

(٦) ينظر: التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين... بتحقيق أحمد حسن كحيل وحزمة عبد الله النشترتي: ١٣.

- الحقائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة: طبع هذا الكتاب مرتين: الأولى سنة ١٩٤٠م بتحقيق أسين بلاسيوس ونشره مع ترجمة له بالإسبانية. والثانية في القاهرة سنة ١٩٤٦م، بتصحيح محمد زاهد بن الحسن الكوثري ووقف على طبعها عزة عطار الحسيني<sup>(٧)</sup>.
- الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمْل: وهو شرح لكتاب (الجُمْل) للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، حقق الكتاب السيد سعيد عبد الكريم سَعُودي وطبعته دار الرشيد في بغداد سنة ١٩٨٠م. وله طبعة ثانية ((بتحقيق صلاح النشترتي نال به شهادة الدكتوراه من كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر سنة ١٩٧٤م))<sup>(٨)</sup>.
- رسالة كتب بها إلى قبر النبي [صلى الله عليه وآله وسلم] وبعث بها بشعر إلى مكة: نشر الرسالة يعقوب يوسف الفلاح في كتابه (ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة)<sup>(٩)</sup>.
- شرح سقط الزند: قام بتحقيقه نخبة من الأساتذة، هم: مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وإبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد، وأشرف عليه الدكتور طه حسين. وطبعته دار الكتب المصرية مع شروح أخرى للتبريزي (ت ٥٠٢هـ)، والخوازمي (ت ٦١٧هـ)، سنة ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، وأعيد طبعه بالأوفست سنة ١٩٦٤م.
- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء: حققه الدكتور حامد عبد المجيد، وطبعته دار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م. شرح فيه المؤلف قسماً من قصائد اللزوميات مع شرح (سقط الزند)، ويمتاز شرحه ((ببلاغة العبارة والقدرة على التوضيح والإبانة عن المعاني على خير وجوه الأداء، وهو شديد الولوع بالتحقيقات اللغوية...))<sup>(١٠)</sup>.
- الفرق بين الحروف الخمسة: حققه الدكتور علي زوين ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٧٦م. وطبع في مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٨٥م.
- المثلث: حققه الدكتور صلاح مهدي علي الفرطوسي سنة ١٩٨١م. وطبع في دار الحرية ببغداد. وشهرة الكتاب تُغني عن التعريف به.
- المسائل والأجوبة: حقق الدكتور إبراهيم السامرائي جزءاً منه وهو (مسألة رُبِّ). ونشرها في كتيّب سماه ((المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة)). والكتاب في الأصل أجوبة عن مسائل في اللغة والنحو والأدب والتفسير والأصول. ثم ((حققه وقَدَّم له محمد سعيد ونال به درجة الدكتوراه من كلية الآداب – جامعة القاهرة سنة ١٩٧٧م))<sup>(١١)</sup> أما آثاره المخطوطة، فقد أحصاها محققو كتب البطليوسي في مقدماتهم مع ذكر مظان وجودها، ومنها ما هو في طور التحقيق. فضلاً عن إشارتهم إلى الآثار المفقودة ومظان ذكرها في بطون المصادر القديمة<sup>(١٢)</sup>.

## مكانته العلمية

كان البطليوسي "عالمًا بالآداب واللغات مستبحراً فيهما، مقدِّماً في معرفتهما وإتقانهما، يجتمع الناس إليه ويقرؤون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقةً ضابطاً"<sup>(١٣)</sup>، وكانت "توا ليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه"<sup>(١٤)</sup>، وهو "الشارح للحديث والفقه والأصول والأنساب"<sup>(١٥)</sup>. وهو واحدٌ "من كبار علماء العربية الذين أنجبتهم الأندلس في القرن الخامس بسبب إضافاته الجادة التي أسهمت في إغناء الفكر العربي بصورة

(٧) تاريخ الفكر الأندلسي. أنغل جنثال بالنتيا. ترجمة حسين مؤنس: ٣٣٤، وينظر: المثلث لابن السيد البطليوسي (مقدمة المحقق): ٣٨/١.

(٨) ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة: يعقوب يوسف الفلاح، رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة. كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٧٥: ١٨٥، وينظر: المثلث لابن السيد البطليوسي (مقدمة المحقق): ٣٨/١.

(٩) ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة، يعقوب الفلاح: ١٨٥-١٨٦، وينظر: المثلث لأبن السيد البطليوسي (مقدمة المحقق): ٣٨/١.

(١٠) شرح المختار من لزوميات أبي العلاء (مقدمة المحقق) ١: ٣٢.

(١١) المثلث للبطليوسي (مقدمة المحقق): ٤٠/١.

(١٢) ينظر: المثلث للبطليوسي (مقدمة المحقق) ١: ٤٥/٣٥، الفرق بين الحروف الخمسة (مقدمة المحقق): ٥-٧١، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجُمْل (مقدمة المحقق): ٢٣-٣٣.

(١٣) الصلة: لابن بشكوال: ٢٨٢.

(١٤) بغية الملتبس للضببي: ٣٣٤.

(١٥) المطرب في أشعار أهل المغرب لأبن دحية: ٢٢٥.

عامة والدرس اللغوي بصورة خاصة. وقد نالت جهوده التي توزعت على ميادين مختلفة من المعرفة قدراً كبيراً من اهتمام القدامى والمحدثين لمكانتها المرموقة بين مؤلفات علماء العربية<sup>(١٦)</sup>.

## أدب الكاتب لابن قتيبة

وهو من المصنفات التي شغل بها القاضي والداني ممن ألفوا في هذا الضرب من المصنفات. ونال من الشهرة ما يستحقها<sup>(١٧)</sup>.

وقد ألقه ليكون مرجعاً لكتاب الدواوين والرسائل وكل من يتخذ من الكتابة وسيلة أدبية أو إدارية، ولا سيما كتاب الأمراء والوزراء وكبار رجال الدولة.

وقد اهتم به القدماء ونال عندهم عناية فائقة، فأقدموا على شرحه. وقد سجلت لنا المصادر القديمة طائفة من هذه الشروح، هي:

- ١- شرح صدر أدب الكاتب للزجاجي (ت ٣٣٧هـ)<sup>(١٨)</sup>
  - ٢- شرح أدب الكاتب لأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)<sup>(١٩)</sup>
  - ٣- شرح أدب الكاتب ومختصر شرح صدر الأدب لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)<sup>(٢٠)</sup>
  - ٤- شرح أدب الكاتب لأبي الحسن محمد بن يحيى بن غلیم البطلوسي<sup>(٢١)</sup>
  - ٥- شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)<sup>(٢٢)</sup>
  - ٦- قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب. لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)<sup>(٢٣)</sup>
  - ٧- شرح أدب الكاتب لأبي جعفر أحمد بن داود الجذامي (ت ٥٩٨هـ)<sup>(٢٤)</sup>
  - ٨- شرح أدب الكاتب لأبي جعفر أحمد بن يوسف اللبلي (ت ٦٩١هـ)<sup>(٢٥)</sup>
- ويزاد على ما تقدم من شروح:

- شرح أدب الكاتب لابن برّي المقدسي (ت ٥٨٢هـ)<sup>(٢٦)</sup>
- غلط أدب الكاتب لأبي الحسن بن كيّسان (ت ٢٩٩هـ)<sup>(٢٧)</sup>
- شرح أدب الكاتب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)<sup>(٢٨)</sup>

---

(١٦) المثلث للبطلوسي (مقدمة المحقق): ٥/١.

(١٧) تنظر: مقدمة الرسالة.

(١٨) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٣٤٤، وبغية الوعاة للسيوطي ٧٧: ٢، وفيه خطبة بدلاً من صدر، ((وبدار الكتب المصرية نسخة منه بعنوان شرح خطبة أدب الكتاب برقم ٣٩ أدب ش)). [شرح المختار من لزوميات أبي العلاء (مقدمة المحققين): ١٧]

(١٩) نقل عنه البطلوسي في الاقتضاب ٣: ١٣٦، وينظر خزانة الأدب للبغدادي تحقيق عبد السلام محمد هارون: ٤٥٦/٢.

(٢٠) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ٣٤٤، وبغية الوعاة للسيوطي ١: ١٩٨، وفيه رسالة بدلاً من صدر.

(٢١) وبغية الوعاة للسيوطي: ٥٢٥/١ ولم يذكر سنة وفاته.

(٢٢) وهو الشرح الوحيد الذي وصل إلينا، مع شرح البطلوسي. وسنذكره لاحقاً.

(٢٣) بغية الوعاة للسيوطي ٨٧: ٢.

(٢٤) المصدر نفسه ١: ٣٠٦.

(٢٥) خزانة الأدب للبغدادي: ١٩/١، ٢٥: ١٠١/٦، ٦/٧، ٤٤٨.

وينظر في هذه الشروح: أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة لعبد المنعم أحمد صالح التكريتي: ١٩١-١٩٢.

(٢٦) خزانة الأدب للبغدادي: ٢٥/١، ٤٤٨/٧، وأبن برّي هو: ((عبد الله بن برّي بن عبد الجبار المقدسي المصري الأصل، أبو محمد بن أبي الوحش. من علماء العربية النابهيين، ولد ونشأ وتوفي بمصر سنة ٥٨٢هـ)) [بغية الوعاة: ٨٧: ٢].

(٢٧) أبو الحسن بن كيّسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري: ٦٨، وينظر: حاشية أدب الكاتب (لیدن): ١١٥.

(٢٨) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٤٣٨/١.

ولم يصل إلينا من هذه الشروح سوى شرح الجواليقي، فضلاً عن شرح البطلوسي. وقد أُفرد لشرح الجواليقي مبحثٌ من كتاب: (أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة) لعبد المنعم أحمد صالح التكريتي<sup>(٢٩)</sup>.

### شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقي

ومؤلفه أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي (٤٦٥-٥٤٠هـ)، صاحب (المعرب من الكلام الأعجمي).

قدم للكاتب مصطفى صادق الرافعي. والكتاب مؤلف من ٤١٦ صفحة، طبع بحرف كبير نسبياً، وهو خالٍ من علامات الترقيم فضلاً عن الحركات، وفي نهاية الكتاب فهرس للأعلام وآخر للمحتويات وملحق للتصويبات. ولم يُشر الرافعي إلى أسلوبه في عرض الكتاب، وكل ما جاء في مقدمته لا يتعدى تقريباً للجواليقي وخطاً من شأن ابن قتيبة. فقد أطنب الرافعي في مدح الجواليقي، قال: "والذي يتأمل هذا الشرح فضلًا تأمل يرى صاحبه كأنما خلقه الله رجل إحصاء في اللغة لا يفوته شيء مما عُرف إلى زمنه وهو لا يرب يجري في الطريقة الفكرية التي نهجها ابن جني وشيخه أبو علي الفارسي..."<sup>(٣٠)</sup>. وهذا ينافي الواقع، لأن الجواليقي فاته أشياء، وهم في أشياء، ولكن هذا لا يقلل من شأن الجواليقي، ولا من أهمية كتابه، فهو يقترب إلى حد كبير من رصانة ما ألفه البطلوسي، وإن بدا في بعض المواضع أن الجواليقي نقل عن البطلوسي إلى حد التطابق<sup>(٣١)</sup>.

وقد عُرف كتاب ابن قتيبة باسم (أدب الكاتب). فهل تسميته بـ"أدب الكتاب من عمل ابن السيد؟ لا. فكتاب ابن قتيبة قد كُتبت منه نسخ عدة، بعضها باسم أدب الكاتب، وبعضها باسم أدب الكتاب. وفي الأندلس وصلت نسخة باسم أدب الكاتب مع القالي، وقرئت عليه كما يقول ابن خير: (٣٣٤) كما وصلت نسخ أخرى إلى الأندلس باسم أدب الكتاب، ويذكر ابن خير أن ابن القوطية شرح صدر أدب الكتاب، ولا شك أن نسخة ابن السيد البطلوسي كانت باسم (أدب الكتاب) أيضاً<sup>(٣٢)</sup>. وقد ذكره الأزهرى (ت ٣٧٠هـ) باسم: (أدب الكتبة)<sup>(٣٣)</sup>. ويمكن أن يضاف سبب آخر وهو الحاجة إلى مقطع يقابل مفردة (الاقتضاب) ليأتي العنوان مسجوعاً.

### (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب)

وهو من مؤلفات البطلوسي التي ارتبطت باسمه ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يمر ذكرٌ للبطلوسي إلا وقرن معه (الاقتضاب)، وإن كان ذكره عارضاً. وقد نقل عنه القدماء على مختلف صنوفهم ومذاهبهم، ولو تعرضنا لهذه النقولات لأخرجنا البحث عن غرضه الرئيس.

و(الاقتضاب): "أخذ القليل من الكثير؛ وأصله من قولهم: اقتضبتُ الغصنَ إذا قطعته من شجرته"<sup>(٣٤)</sup>.

### منهج البطلوسي

من خلال استقصاء مسائل (الاقتضاب) برزت عن المؤلف ملامح منهج يتلائم مع ما وضّحه إليه في مقدمات أجزائه، ويطابق ما رسمه لنفسه من توجيه اختطه لكتابه وعمل بمقتضاه.

فقد قسم البطلوسي كتابه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خصّه بشرح خطبة (أدب الكاتب). فكان ينتقي من الخطبة جُملاً أو مفردات منها ويعلق عليها بما يراه مناسباً، وغلب على هذا القسم التوجيه الدلالي للمفردات وإليه التوجيه اللغوي ثم النحوي، وقد يستطرد في مواضع

(٢٩) ينظر: أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة لعبد المنعم أحمد صالح التكريتي، الفصل الثاني: ١٨٩-٢٥٨.

(٣٠) شرح أدب الكاتب للجواليقي، قدّم له مصطفى صادق الرافعي (المقدمة): ٥.

(٣١) ينظر: أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة: ٢٤٨، ٢٥٢.

(٣٢) شرح المختار من لزوميات أبي العلاء. لأين السيد البطلوسي (مقدمة المحقق): ١٧.

(٣٣) ينظر: التهذيب للأزهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار: ٣١/١.

(٣٤) كتاب الصنائع، الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري (ت حوالي ٤٠٠هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٩، وينظر: لسان العرب (قضب) ١٠٨:٣ وأساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار صادر بيروت ١٩٧٩م: (قضب): ٥١٢.

كثيرة فيخرج إلى علوم أخرى. كعلم الكلام، والهندسة، والرياضيات، ومصطلحات الحديث الشريف، والفقه<sup>(٣٥)</sup>، فضلاً عن الطرائف الأدبية وأخبار الأدب، والحوادث التاريخية<sup>(٣٦)</sup>.

وقد قدم إلى منهجه هذا بقوله: "غرضي في كتابي هذا، تفسير خطبة الكتاب الموسوم بأدب الكتاب، وذكر أصناف الكتّبة ومراتيبهم، وجُلّ ما يحتاجون إليه في صناعتهم،..."<sup>(٣٧)</sup>. وبعد أن انتهى من شرح الخطبة رأى أن يكمل فائدة الكتاب وذلك بذكره "أصناف الكتّاب. وما يحتاج إليه كل صنف منهم، مما يخص مرتبته. وما لا يسع واحداً منهم أن يحتمله، ثم ذكر بعد ذلك آلة الكتّاب التي يحتاجون إلى معرفتها؛ كالدواة والقلم ونحوهما. ونجري في ذلك كله إلى الاختصار، ليكون متمماً لفائدة هذه الخطبة وبالله التوفيق"<sup>(٣٨)</sup>. ولم يختلف أسلوبه في هذه التكملة عن أسلوبه في شرح الخطبة، فقد يشرح ويستطرد ويوضح، كل ذلك بعبارة واضحة، وبقدرة عالية على توصيل ما يريد إلى القارئ، "متأثر بما لديه من ثروة علمية هائلة"<sup>(٣٩)</sup>.

أما القسم الثاني فقد خصّه بأربعة أغراض تداخلت فيما بينها ولكنها في عمومها تنقسم على أربعة أقسام، لخصها بقوله في بداية القسم الثاني: "وهذا حين أبدأ بذكر مواضع من أدب الكتّاب، يلزم التنبيه عليها، وإرشاد قارئه إليها، وليس جميعها غلطاً من ابن قتيبة، ولكنها تنقسم أربعة أقسام:

القسم الأول منها: مواضع غلط فيها، فأنبّه على غلطه.

والقسم الثاني: أشياء اضطرب فيها كلامه، فأجاز في موضع من كتابه، ما منع فيه في آخر.

والقسم الثالث: أشياء جعلها من لحن العامة، وعوّل في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعي، وأجازها غير الأصمعي من اللغويين، ...

والقسم الرابع: مواضع وقعت غلطاً في رواية أبي عليّ البغدادي المنقولة إلينا، فلا أعلم أهي غلط من ابن قتيبة، أم من الناقلين عنه"<sup>(٤٠)</sup>.

أما القسم الثالث فقد خصه بشرح أبيات الشواهد التي وردت في (أدب الكاتب) وقدّم لهذا القسم بقوله "وهذا حين أبدأ بشرح إعراب أبيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرني من أسماء قائلها، وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده، إلا أبياتاً يسيرة لم أعلم قائلها ولم أحفظ الأشعار التي وقعت فيها وفي معرفة ما يتصل بالشاهد ما يجلو معناه، ويُعرب عن فحواه،..."<sup>(٤١)</sup>.

وسيرى القارئ مصداق ذلك فيما يُستقبل من الرسالة، إذ لم يخرج الشارح عمّا قدّم له في مقدمات الأقسام الثلاثة لكتابه. فقد أعرض عن ذكر أوام ابن قتيبة وأغلاطه في القسم الثالث من كتابه، وقد أشار إلى ذلك بنفسه حين قال: "وأضرب عن ذكر ما في الخطبة من الأغلاط، لأنني قد ذكرت ذلك في الجزء الأول"<sup>(٤٢)</sup>. كذلك لم يشرح بيتاً واحداً في القسم الثاني. وقد سجلت على منهجه ملامح عامة هي:

- تابع الشارح المؤلف في ترتيبه لأبواب الكتاب، إذ يذكر البطليوسي الباب الذي يختار منه ما يصلح للنقاش ثم يقدّم للنص بقوله: (مسألة). ولكنه أغفل عدداً من الأبواب. فعددها في (أدب الكاتب) ٤٣٧ باباً، بينما بلغت في (الاقتضاب) ١١٣ باباً ولا يعني هذا أن الشارح أغفل البقية من هذه الأبواب. وهذا الرقم يشمل القسم الثاني من كتابه. فكثير من الأبيات التي شرحها البطليوسي في القسم الثالث منتقاة من أبواب (أدب الكاتب) الأخرى.
- إعتد الشارح على أكثر من نسخة لـ (أدب الكاتب) طلباً للدقة وتحرياً لأمانة النقل وضبطه كي يستطيع إطلاق أحكامه استناداً إلى أساس متين من التحري والضبط. قال: "... كذا وقع النسخ من هذا الكتاب، وقد طلبته في كل نسخة وقعت منه إليّ، فوجدته هكذا، ووجدت في كتاب الديباجة لأبي عبيدة الذي نقل منه ابن قتيبة هذه الأبواب كلها فلم أجد ممّا (كذا) يخالف هذا"<sup>(٤٣)</sup>.

(٣٥) ينظر: ق: ٥٦/١، ٥٧، ٨٢-٨٤، ٩٣-٩٨، ١٠٣-١٠٤ على التوالي.

(٣٦) ينظر: ق: ٧٠-٧٦، ١٠١، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤ على التوالي.

(٣٧) ق: ٢٧/١.

(٣٨) ق: ١٣٥/١.

(٣٩) ق: ٢١/١ (مقدمة المحقق).

(٤٠) ق: ٧-٥/٢.

(٤١) ق: ٥/٣.

(٤٢) ق: ٧/٢.

(٤٣) ق: ٧٥-٧٤/٢.

□ قد يستعين الشارح بمؤلفات ابن قتيبة الأخرى في الرد عليه، ومنها (معاني الشعر) و (عيون الأخبار) و(غريب الحديث) وغيرها<sup>(٤٤)</sup>.

وسيجد القارئ ملامح أخرى لاتجاهه اللغوي، إذ استغل شرحه لبث آرائه وأفكاره اللغوية، ولم يقف عند حدود رده على ابن قتيبة، وعلى الرغم من عدم رضاه على كثير مما أورده ابن قتيبة فضلاً عن علماء آخرين؛ فلم يخرج عن حدود النقد الموضوعي البناء، وقد صرح بذلك في قوله: "ولم أقصد بما ذكرته تنقّص العلماء والطعن على الكبراء، فإن هذا أمرٌ لم يكذّر يسلم منه بشر ممّن تقدم أو تأخّر"<sup>(٤٥)</sup>.

## مواقف لغوية

لم يدع الشارح فرصة إلا وقف عندها لإعلان رأيه أو موقفه حيال ما يراه من طرق الرواية أو التأليف أو ما يمس الاستعمال اللغوي. فهو يدعو إلى عدم التسليم بما يرويه الرواة على الإطلاق، بل يدعو إلى التثبت ممّا يأخذونه أو يروونه على السواء واستعمال الشك فيما يقيّدوه طريقاً إلى اليقين به، ففي الروايات دعاو لا يعرف حقها من باطلها، ولا صحيحها من سقيمها وإنما تُحكى على ما نقلته الرواة<sup>(٤٦)</sup>. وهي دعوة جريئة بحق تؤكد حرصه على مستقبل اللغة فضلاً عن حاضرها الذي عاشه الشارح.

ومن مواقفه، دعوته إلى إصلاح الخط العربي لأن حروفه سببٌ من أسباب حدوث التصحيف، وقد قدّم لهذه الدعوة بقوله: "وقد اضطربت آراء الكتاب والنحويين في الهجاء، ولم يلتزموا فيه القياس، فزادوا في مواضع حروفاً خشية اللبس، نحو واو (عمرو)، وياء (أوخي) وألف (مائة) وحذفوا في مواضع ما هو في نفس الكلمة، نحو خالد ومالك، فأوقعوا اللبس بما فعلوه، لأن الألف إذا حذفت من خالد صار (خُلْدًا)، وإذا حذفت من مالك صار (ملكًا)، وجعلوا كثيراً من الحروف على صورة واحدة، كالذال والذال، والجيم والحاء والخاء، وعوّّلوا على النقط في الفرق بينهما، فكان ذلك سبباً للتصحيف الواقع في الكلام"<sup>(٤٧)</sup>. قال: "ولو جعلوا لكل حرف صورة لا تشبه صورة صاحبه، كما فعل سائر الأمم لكان أوضح للمعاني وأقلّ للالتباس والتصحيف، لذلك صار التصحيف للسان العربي أكثر منه في سائر الأمكنة"<sup>(٤٨)</sup>.

والأمر المؤسف في هذا المجال المهم أن ابن السيد لم يقدّم لنا سوى الشكوى وإظهار الصعوبة فقط، ولم يطور هذه المسألة المهمة بشكل إيجابي، فيعمل على الدعوة إلى إبداء الرأي فيها من قبل علماء العربية وأدبائها وأهل المعرفة بالخط وفنون الكتابة، ولو كان فعل لفتح باب العمل على إصلاح هذا النقص الذي لم يزل إلى الآن<sup>(٤٩)</sup>.

## طباعات الاقتضاب

□ طبعة دار الجيل ببירות سنة ١٩٧٣م، وهي طبعة قديمة سقيمة مليئة بالأخطاء، خالية من التخرجات والإحالات، فضلاً عن خلوها من مقدمة تعرّف بالكتاب وصاحبه. هذه الطبعة مصورة عن طبعة قديمة وقف على طبعتها واعتنى بمراجعة أصلها وتصحيحها عبد الله أفندي البستاني أستاذ العربية في المدرسة الكلية البطريركية، وذلك على نفقة نخلة قلفاط وسليم ميداني صاحبي المكتبة الكلية في المطبعة الأدبية في بيروت ١٩٠١. ولم أقف عليها<sup>(٥٠)</sup>.

□ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب في القاهرة ١٩٨٠، وهي الطبعة الأولى بعد تحقيق الكتاب ضمن مشروع النشر العربي المشترك، في ثلاثة أجزاء منفصلة وعلى وفق تقسيم المؤلف. حقق هذه الطبعة الأستاذان مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، سنة ١٩٩٠ وقد رجعا إلى مجموعة كبيرة من المخطوطات والتزما منهجاً سليماً إلى حد كبير في إخراج هذا الأثر النفيس إخراجاً يليق بأهميته بين كتب اللغة. إلا أن الكتاب لم يسلم من الأخطاء الطباعية، فضلاً عن ملحوظات أخرى في التحقيق والتخرجات ليس هذا موضع الحديث عنها. وعلى الطبعة الثانية اعتمدت في هذه الرسالة، وهي المرة الأولى التي تعتمد فيه هذه الطبعة في بحث جامعي -فيما أعلم-.

(٤٤) ينظر على سبيل المثال: ق: ٢١/٢، ١٢/٣، ٨٤.

(٤٥) ق: ٨/٣.

(٤٦) ق: ٤٦/٢.

(٤٧) ق: ١٢٥/٢.

(٤٨) ق: ١٢٥/٢.

(٤٩) ابن السيد البطلوسي وجهوده في اللغة، يعقوب يوسف الفلاحي: ٢٧٩.

(٥٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٣-٢٨٤.

## المقدمة

### الاقتضاب في شرح أدب الكتاب

هو أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد البطلّيوسي المولود سنة ٤٤٤ هـ والمتوفى سنة ٥٢١ هـ ليختارَ علماً من أعلام المشرق العربي موضوعاً، وهو أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ في كتابه (أدب الكاتب) الذي شغل به كلُّ ذي نصيبٍ من التفقه في العربية وعلومها، ومنهم البطلّيوسي الذي اتخذَه وسيلةً يُفصح من خلالها عن آرائه ويزكي بها علمه في كتابه: (الاقتضاب في شرح أدب الكتاب).

واعترافاً بفضل القدماء، ولأهمية هذا الكتاب واعتماد اللغويين القدماء عليه في مصنفاتهم ومعجماتهم، ولما يضمّه من ثروة لغويّة في فقه اللغة وعلومها استجبت لعرض كريم من أستاذ كريم: رئيس قسم اللغة العربية الأستاذ المساعد الدكتور حاكم حبيب الكريطي، لأدرس المسائل اللغويّة التي انتظمها كتاب البطلّيوسي، وموثقاً ومقارناً بينه وبين ابن قتيبة.

وهي المرة الأولى التي يُدرّسُ فيها (الاقتضاب) في بحث جامعي متكامل- فيما أعلم- اذ سبقني إلى دراسة البطلّيوسي باحثان في دراستين شاملتين تحت عنوانين متطابقين إلى حد كبير، الأولى بعنوان: (ابن السيّد البطلّيوسي العالم اللغوي) لخالد محسن إسماعيل وهي رسالة ماجستير من كلية الآداب جامعة بغداد سنة ١٩٧٤ م، والثانية بعنوان: (ابن السيد البطلّيوسي وجهوده في اللغة) ليعقوب يوسف عبّود الفلاح، وهي رسالة ماجستير من جامعة عين شمس بالقاهرة سنة ١٩٧٥ م، مُهداة إلى مكتبة جامعة البصرة، وقد أفدتُ من الثانية لتأخرها وسعتها بوصفها أكثر استقصاءً.

وبعد إحاطة وتقصّي شاملين وضعتُ خطةً للموضوع تحدّد مساره وتتناسب مع مادة الكتاب فمهّدت له بموجز عن المؤلف وما يعرّف به، و (الاقتضاب) وتعريف به، مع الملامح الرئيسة في منهج الشارح، متوخياً الإيجاز ومراعياً عدم الإخلال بما يلقي الضوء على المؤلف وكتابه.

وكانت حصيلة البحث توجّهني نحو تقسيمه على ثلاثة فصول، ينتظم كلُّ فصلٍ منها مباحث مناسبة وكما يأتي:

الفصل الأول: مسائل الصوت، ومباحثه هي: (الإبدال) و (الإعلال) و (والقلبُ المكاني)، و (الاتباع).



الفصل الثاني: مسائل الصرف، ومباحثه هي: (المصادر) و (الاشتقاق) و (أبنية الأسماء)، (أبنية الأفعال) و (والأفراد والتثنية والجمع) و (المذكر والمؤنث).

أما الفصل الثالث فلمسائل الدلالة، ومباحثه هي: (التضاد)، (التعريب)، (الترادف)، (اللهجات واللغات) و (شرح المفردات) ومن ثم ألحقت بالفصل نفسه معجماً للمفردات التي وردت تحت توجيه لغوي في كتاب (الاقتضاب).

وقدّمت للبحث بمقدمة تعرّف بالموضوع وسبب اختياره، ومصادره والأسلوب العام في معالجة مسائله. ثم ختمته بالنتائج التي توصلت إليها.

أما مصادر البحث فقد تنوّعت تبعاً لتنوّع فصوله ومباحثه، اذا استعنت بأقربها صلة بكل مبحث، من مثل كتب القلب والإبدال، والاتباع والمزاوجة، والأضداد، وكتب المعرب، والمذكر والمؤنث، والأمر نفسه بالنسبة الى المباحث الأخرى، مستأنساً بكتب المعجمات، وكتب التصحيح اللغوي، والصرف، والأصوات، فضلاً عن دواوين الشعراء، والدراسات المساعدة الأخرى.

وواضح من عنوان البحث انه قائم على كتابين في آن واحد، اذ ارتبط كتاب البطليلوسي عملياً بكتاب ابن قتيبة، فكان لزاماً على البحث أن يستعملهما في آن واحد أيضاً، مع توجيه الاهتمام الأول والأهم لكتاب الشارح، فاخترت للاقتضاب احدث طبعاته بتحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد بطبعته الثانية التي طبعتها دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد سنة ١٩٩٠م ورمزت له بـ (ق). أما (أدب الكاتب) فاعتمدت أقدم الطبعات وهي طبعة (ليدن) مفضلاً إياها على طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، لأن القديمة أكثر ضبطاً للنصوص والكلمات فضلاً عن غناها بالفهارس الفنية ورمزت له بـ (ك).

وتلخصت الخطوط الرئيسية في عملي بالنقاط الآتية:-

- إحصاء المسائل اللغوية ثم توثيقها، فقد اعتاد الشارح إيراد أكثر من قول لأكثر من عالم ليستدل بها على صحة ما يذهب اليه، فأقوم بمراجعة هذه الأقوال في مظائنها ما استطعت الى ذلك سبيلاً.
  - الوقوف على المسائل التي وجدت فيها خلافاً أو أوهاماً أو تصحيحاً للخروج منها برأي راجح.
- يرافق هذا الوقوف إعراض عن المسائل الشائعة في الاستعمال اللغوي عند الدارسين.

- نظراً لكثرة المسائل فقد لجأت إلى الهامش في الإشارة إلى المسائل التي وجدتُ فيها شبهةً، الأمرُ الذي جعل هذه الهوامش تزيد على العدد المألوف في البحوث المشابهة، فضلاً عن حاجة كل مسألة إلى هامشين كحدٍّ أدنى، فإذا طال النص زادت الهوامش بتجزئة النص، وإن ورد تناقض عند ابن قتيبة تضاعفت الحاجة إليها. والأمرُ نفسه يتكرر عند توثيق ما يرد ذكره من مصادر استعان بها المؤلف والشارح على حدٍّ سواء مع ملاحظة كثرة مصادر الشارح التي استعان بها في توجيه مسائل كتابه.

- قد يلحظ القارئ الكريم قلة المصادر الحديثة، وعُذري في ذلك أن البحث يدرس كتاباً قديماً يرتبط بكتاب أكثر قديماً، وقد استعان الشارحُ بعشرات المصادر والأقوال التي أثرت عمّن سبقه أو عاصره، فكانت حاجتي إلى توثيق هذه الأقوال سبباً في كثرة المصادر القديمة. ولا يعني هذا أنني نبذت كتبَ المحدثين أو أعرضتُ عنها، والحقُّ أن فائدتها كانت عظيمة لا تُنكر، وكانت خير عون لي في توجيهي إلى مظانِّ القديم، فضلاً عن إحاطتي -من خلالها- بالموضوعات المرتبطة بفقه اللغة وعلومها الأخرى.

وقد واجهتني صعوباتٌ تغلبت عليها بالصبر وبذل الجهد حرصاً على إظهار البحث بصورة تليق ببلغة القرآن الكريم، ولكن واحدة من هذه الصعوبات رافقتني منذ بدأتُ وهي كثرة الأخطاء الطباعية في (الاقتضاب) ولا سيما في أرقام الصفحات وأرقام المسائل فضلاً عن أرقام الإحالات على (أدب الكاتب) وغيره من مصادر المحققين الذين لم يصنعوا فهرساً للمصادر المعتمدة في التحقيق. وبعد، فإنني مدينٌ بالفضل لأستاذي الكريم الدكتور حاكم حبيب الكريطي على حُسْنِيَّته، الاختيار، والظنُّ بي. فقد لقيتُ منه حسن الرعاية منذ الدراسات الأولية، وزاد من رعايته في أشدَّ الساعات حرصاً عند إنجاز الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أشكر أستاذي الفاضل، الدكتور عبد الكاظم محسن الياسري، المشرف على الرسالة، لاهتمامه الكبير ومتابعته الدقيقة وحرصه على ظهور الرسالة بالصورة المثالية، فإن وُجدت فيها حسنات فبتوفيق من الله تبارك وتعالى، وبتوجيه من أستاذي المشرف، وما ورد فيها من هَنَات فأَتَحَمَّلُها وحدي.

وختاماً أمل أن أكون ممّن تشرف بخدمة لغة القرآن الكريم، داعياً الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه. وحسبي أنني حاولت وبذلت جهداً ولم أدع وسيلة تُكسبُ البحث رصانته المطلوبة إلا استعنتُ بها، والله المستعان.

# ABSTRACT

## **The linguistic problems in “AI-EKTIDHAB FI SHARH ADAB AL-KUTTAB” for Ibnil-Seed Al-Batalusi (444-521A.H).**

This book is a very rich linguistic one in the sense that it includes various problems for different linguistic phenomena. Its author was a famous figure in Andalus in its glorious age. It is very clear from the little that it depends on the explanation of another book for a linguistic in the Arab East in the top of its maturity. He is, Ibn Kutaiba, who died in (276 A.H) in his book (Adab Al-Katib).

Thus, this research depended practically on two books in the same time, with more focus on (Batalusi) and as I know it is the first time that the book has been dealt with.

I put a plan that guides the reader to perceive its problems. I clarified the book and the author in a brief introduction.

This research consists of three chapters:

The first chapter is devoted to phonetic problems. It has four sections: (positional converting), (forwarding), (sequence and vowel) and sequencing.

The second chapter deals with syntax, and it includes six sections: (Bases), (derivations), (verb structures) (Nominalization), (Male and Female) and singular dual, and plural).

The third chapter includes the problems of meaning (semantics). It has five sections: contrastive words (synonyms), (language and loan words) and (word explanation) with an appendix about the dialects and languages and

then I made a linguistic lexicon of the book.

I made a preface before all those details. Indeed my work comes with the findings that I reached at them comes the bibliography.

# الفصل الأول

## مسائل الصوت

### المبحث الأول

#### الإبدال

### المبحث الثاني

#### القلب المكاني

### المبحث الثالث

#### الإعلال والمعاقبة

### المبحث الرابع

#### الأتباع

# المبحث الأول الإبدال

## تعريفه

"هو أن يُجعلَ حرفٌ موضعَ حرفٍ آخر لدفع الثقل".<sup>(٥١)</sup> وقد تحرّز اللغويون القدامى من إطلاق هذا التعريف من دون حصره في مفهوم محدّد. اذ تنبّهوا الى التفريق بينه وبين الإدغام بأن قالوا: "ولسنا نريدُ الذي يحدث مع الإدغام، إنّما نريد البديلَ في غير إدغام"<sup>(٥٢)</sup>. فضلا عن استعمالهم مصطلح (القلب) في أحيان كثيرة. وسترّد الإشارة إليها في عرض مسائل هذا المبحث إن شاء الله. واختلّف في عدد حروف الإبدال، فهي عند سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أحد عشر حرفاً هي: "الهمزة، والياء، والواو، والميم، والتاء، والنون، والألف، والهاء، والدال، والطاء، والذال"<sup>(٥٣)</sup>. ووافقه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في عددها الا انه خالفه في ادخال الجيم وإخراج الذال<sup>(٥٤)</sup>. وزاد ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) حرفين هما الزاي والصاد<sup>(٥٥)</sup>. ومنهم من جعلها أكثر من هذه الأحرف من دون أن يحددها<sup>(٥٦)</sup>. والذي نراه ان جميع الحروف التي تستجيب الى حاجة صوتية في النطق لا يمتنع فيها وقوع الإبدال، بقطع النظر عن الاقرار بعدد معين منها، أو بصرفها الى ظواهر أخرى كالإعلال والادغام فأسباب الإبدال تنحصر أولاً في الأصوات<sup>(٥٧)</sup>. ولكل من هذه الحروف مخارج وصفات توزعت على جهاز النطق وأعضائه، وعلى وفق هذه المخارج والصفات يمكن تحليل هذه الظاهرة. فما زالت هذه الظاهرة ماثلة الى اليوم في عاميتنا فنقول: (وخر) بدلا من (أخر) و(بير) بدلا من (بئر). وغير ذلك مما لا يخفى على المتنبّع.

## الإبدال في الدرس الصوتي

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) "أول من التفت الى صلة الدرس الصوتي بالدراسات اللغوية؛ الصرفية والنحوية. ولذلك كان للدراسة الصوتية من عنايته نصيبٌ كبير، فقد أعاد النظر في ترتيب الأصوات القديمة... فرتبها بحسب مخارج الفم، وكان ذلك فتحا جديدا... وقد وضع الخليل يده على مفتاح السرّ في وجود ظواهر لغوية، لم تكن لتكون الا على أساس تمازج الأصوات، واتصال بعضها ببعض في كلمات كالإبدال والإدغام"<sup>(٥٨)</sup>. وعلى الرغم من اقرار القدماء بهذا، فقد أثّر عن أكثرهم عدّها ضمن الادغام تارة، والقلب تارة أخرى. قال ابن جني: "إن أصل القلب في الحروف،

(٥١) التعريفات للشريف الجرجاني. تحقيق أحمد مطلوب: ١٢.

(٥٢) سر صناعة الاعراب لابن جني تحقيق مصطفى السقا وآخرين: ٧٢/١ وينظر: كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون ٢٣٧/٤، ٤٣٦، ٤٧٧، والمخصص لابن سيده: ٢٧٤/١٣، والممتع في التصريف لابن عصفور الاشيلي (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق فخر الدين قباوة: ٣١٩/١.

(٥٣) كتاب سيبويه: ٢٣٧/٤.

(٥٤) سر صناعة الإعراب: ٧٢/١.

(٥٥) المخصص: ٢٦٧/١٣.

(٥٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٩٤/٤.

(٥٧) يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي: ١٧٦.

(٥٨) في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي: ٤. ومع اجلالنا لذكرى المرحوم المخزومي فللبحث تحفظ على قوله (تمازج). والتمازج مشتق من المزج وهو في اللغة "مزجُ الشيء بغيره كالخمر والماء، واللبن والعسل وما أشبه ذلك... وكل نوع من الشيئين مزاجٌ لصاحبه" [جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١ هـ) دار صادر: ٩٢/٢] وبتعبير أدق: هو أن ينتج من الشيئين شيئا واحدا لا يشبهه. والذي نلاحظه في الإبدال ينافي دلالة المزج أو (التمازج) كما سمّاها المرحوم المخزومي. فالذي يقع في الإبدال قيام شيء مقام شيء آخر مع بقاء الأثر المترتب على كل منهما. وهذا غير حاصل في التمازج، وقد ينطبق التمازج على ظاهرة الإدغام بصورة أو بأخرى.

انما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه<sup>(٥٩)</sup>.

## الإبدال عند البطليوسي

فضَّلَ البطليوسي حَصَرَ الحروف التي يقع بينها الإبدال، على التوسع فيها. ففي باب (المُبدل) قدّم لهذه الظاهرة بقوله: "وقد جمع النحويون حروف البديل، وحصروها، وعددها عندهم اثنا عشر حرفاً... وجمعها أبو علي البغدادي في قولك: طال يومٌ أنجذته"<sup>(٦٠)</sup>. ولم يتابع المتوسّعين في إكثارهم من الحروف التي يقع بينها الإبدال. وكان قد افتتح هذا الباب بإنكاره على ابن قتيبة الذي ذهب مذهب أهل اللغة في هذه الظاهرة. قال "وذلك غير صحيح على مقاييس النحويين، لأن البديل عندهم لا يصح إلا في الحروف التي بينها تجاور في المخارج، أو تناسب في بعض الأحوال"<sup>(٦١)</sup>.

ولم يمنع من وقوع الإبدال في بعض المفردات وإن كانت حروفها خارجة عمّا حدده. فقد أنهى البطليوسي واحدة من المسائل بقوله: "ويجب على هذا أن تكون العين بدلاً من جاءٍ لأن المعروف أن يقال: صدحٌ يصدح"<sup>(٦٢)</sup>، مع أنه لم يُعدّ العين والحاء من حروف الإبدال استناداً إلى ترجيحه لرأي القالي.

وكان البطليوسي قد انتقى بعض المفردات من كتاب ابن قتيبة مُكرراً عليه إيرادها ضمن باب (المُبدل) قال: "وأما مثلُ أشرتُ العود ونشرته ووشرته. وجاحفتُ عنه وجاحشتُ، وليجَ به، وليبط به، فلا يرونه بدلاً، وإثما هي ألفاظ تتقارب صيغها ومبانيها، وتتداني أغراضها ومعانيها، فيتوهم المتوهم أن أحدهما بدلٌ من الآخر..."<sup>(٦٣)</sup>. وهذه المفردات لا يمتنع وقوع الإبدال فيما بين حروفها. فالذي عليه اللغويون أن "أشرتُ العود ونشرته" بمعنى واحد. قال ذلك، الخليل<sup>(٦٤)</sup>، وأبو زيد الأنصاري<sup>(٦٥)</sup> (ت ٢١٥هـ)، وابن السكيت<sup>(٦٦)</sup> (ت ٢٤٤هـ)، وأبو الطيّب اللغوي<sup>(٦٧)</sup> (ت ٣٥١هـ)، وابن القوطية<sup>(٦٨)</sup> (ت ٣٦٧هـ)، والخطيب التبريزي<sup>(٦٩)</sup> (ت ٥٠٢هـ)، ومن المحدثين إبراهيم أنيس<sup>(٧٠)</sup>.

والتعليل الصوتي يدخل هذه المفردات ضمن الإبدال. لأن الهمزة والنون والواو تشترك فيما بينها بصفات الجهر والانفتاح والتسفل<sup>(٧١)</sup>، أما في صِفَتَي الشدّة والرخاوة، فالهمزة شديدة، والنون والواو متوسطتان بين الشدّة والرخاوة<sup>(٧٢)</sup>، وعلى الرغم من بُعد المُخرج بين الهمزة (الحلقية)<sup>(٧٣)</sup>

(٥٩) سر صناعة الإعراب: ١٩٧/١ وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني للدكتور حسام سعيد النعيمي: ٩٨.

(٦٠) ق: ٢٥٣/٢ وينظر: كتاب الأمالي لأبي علي القالي: ١٨٦/٢.

(٦١) ق: ٢٥٣/٢ وينظر: ك: ٥١٧.

(٦٢) ق: ٣٧٨/٣ وذلك في شرحه لبيت أبي ذؤيب الهزلي:

وكانهنَّ ربابةً وكأنه يسرُّ يفيضُ على الإناء ويصدغ [ديوان الهذليين: ٦/١].

وينظر: ك: ٥٤٥ وكتاب العين للخليل، تحقيق مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي: ٢٩١/١.

(٦٣) ق: ٢٥٣/٢ وينظر: ك: ٥١٧.

(٦٤) ظ: كتاب العين: ٢٨٢/٦.

(٦٥) ظ: كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد: ٢٤١.

(٦٦) ظ: إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت: ١٤٥.

(٦٧) ظ: الإبدال لأبي الطيب اللغوي تحقيق عز الدين التنوخي: ٤٥٧/٢.

(٦٨) ظ: كتاب الأفعال لابن القوطية تحقيق علي فودة: ١١٣، ١٧٩، ٣٠١.

(٦٩) ظ: كتاب تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي، تحقيق فوزي عبد العزيز مسعود: ١٣٨/١.

(٧٠) ظ: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس: ط ٤، ٢٤١. ويُنظر لسان العرب: طبعة يوسف خياط: (أشر): ٦٥/١، (نشر):

٩٣٠/٣، (وشر) ٩٣٠/٣.

(٧١) ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني، ٦٨/١، ٧١، ٧٠.

(٧٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد هادي الأصيبي: ٩١.

(٧٣) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس: ٩٠.



والنون (الذلقية). فالنون "أشبه حروف العلة في الترتب بها كالتلحين لحروف العلة، وما فيها من العلة كما في حروف العلة من المد"<sup>(٧٤)</sup>، فاتفق هذه الحروف في سائر الصفات يسوغ وقوع الابدال فيما بينها.

أما (جاحت) و(جاحت) فلا يمتنعان أيضاً، فالشين والفاء، وإن تباعدا في المخرج<sup>(٧٥)</sup> - إلا أنهما يتحدان في الصفات الضعيفة كالههمس والرخاوة والانفتاح والتسفل، ويقال: "شدخته أشدحه، وفدخته أفدحه فدخاً بمعنى، ويقال: شطاً الرجل امرأته يشطوها شطاً وقطاًها يقطوها قطعاً إذا جامعها"<sup>(٧٦)</sup>. والجامع الصوتي بين هذين الحرفين يسوغ الابدال بينهما<sup>(٧٧)</sup>.

أما (لج) و(لبط)، فامتناعهما عند الشارح أمرٌ يبعث على التحفظ لأن الحرفين من ضمن الحروف التي يرى فيها الإبدال كما تقدم، وهما لا يمتنعان، فالجيم صوت مجهور قليل الشدة، والطاء مهموس شديد، ويختلف عن الجيم في صفة الإطباق، واتحادهما في المعنى يسمح بالابدال فيما بينهما، وقد ورد عن القدماء وقوعه وإن لم يصرحوا به<sup>(٧٨)</sup>.

والبحت إذ يعدُّ هذه المفردات ضمن الإبدال لأن فيها من المسوِّغات ما يؤيد هذا المنحى، لأنه "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة، وبالسين مرة أخرى؛... لا تشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون"<sup>(٧٩)</sup>.

وقد ذهب البطلانيوسى نفسه الى مثل هذا المنحى. إذ أيد ضمنا عدَّ اللهجات ضمن باب الابدال، وذلك في سياق رده على ابن قتيبة الذي فرق بين دلالتى (حكك الغراب) و (حنك الغراب). فعنده أن الأول معناه: سواده والثاني: منقاره، نقل هذا عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ)<sup>(٨٠)</sup> فقال البطلانيوسى: "وقع في كتاب أبي علي البغدادي: أسود من حنك الغراب، وهو غلط لأن هذا لا يجري مجرى التعجب..."<sup>(٨١)</sup>، وزاد: "وقد اختلف في الحنك بالنون، فقيل: هو المنقار، ورد ذلك كثير من اللغويين، وقالوا: إنما الحنك لغة في الحنك، أبدلت اللام نونا، لتقاربهما في المخرج، كما قيل رفل ورفن، وأنكر قوم من اللغويين حنكاً بالنون"<sup>(٨٢)</sup>. وللقدماء أقوال مختلفة في هذه المفردة، فمنهم المؤيد ومنهم المنكر، ولكن المنكرين لا يرون بأساً في عدّها من الإبدال<sup>(٨٣)</sup>. فالشارح يدخلهما في الإبدال من جهة اللهجات لا من جهة وقوعهما ضمن حروف (طال يوم أنجدته)، ليُفصح عن عدم تشدده في قصر الابدال بالحروف المذكورة. وسيأتي مصداق ذلك في المسائل القادمة.

<sup>(٧٤)</sup> المخصص لابن سيده: ٢٦٨/١٣.

<sup>(٧٥)</sup> الشين شجرية، والفاء شفوية، ينظر: كتاب الأمالي لأبي علي القالي ١٢٥/٢. وقد ذكرها البطلانيوسى نفسه في ق: ٣١٨/٣.

<sup>(٧٦)</sup> الإبدال لأبي الطيب اللغوي: ٢٢٨/٢.

<sup>(٧٧)</sup> ينظر: الدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني للدكتور حسام سعيد النعيمي: ٩٨.

<sup>(٧٨)</sup> ينظر كتاب العين: ١٣٣/٦ : ٤٣١/٧، وكتاب الأفعال لابن القوطية: ٢٤٩-٢٥٠.

<sup>(٧٩)</sup> المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق علي محمد البجاوي وزميله: ٤٦/١.

<sup>(٨٠)</sup> ينظر: ك: ٩٢.

<sup>(٨١)</sup> ق: ٣٤/٢ وينظر: كتاب الأمالي للقالي: ٤٣/٢-٤٤.

<sup>(٨٢)</sup> ق: ٣٤/٢.

<sup>(٨٣)</sup> ينظر: لسان العرب (حكك): ٧٠٢/١، (حنك): ٧٤٠/١، وجمهرة اللغة لابن دريد: ١٨٥/٢، وللمزيد ينظر: اصلاح المنطق لابن السكيت: ٧١، وكتاب الفصيح لثعلب (ت ٢٩٢هـ) تحقيق عاطف مدكور: ٣١٧، وكتاب الأفعال لابن القوطية: ٢٠٨، والإبدال لأبي الطيب اللغوي: ٣٩٦/٢. ولزيادة المعلومات ينظر: كتاب القلب والإبدال لابن السكيت. مطبوع ضمن: الكنز اللغوي لأوغست هفتر: ٨.

## مسائل الإبدال في (الإقتضاب)

إنفرد القسم الثاني من الكتاب بهذه المسائل سوى ثلاث مسائل جاءت في القسم الأول<sup>(٨٤)</sup>، وأربعة في القسم الثالث<sup>(٨٥)</sup>. ولغرض تنظيم هذه المسائل رأينا إثباتها على وفق أقرب المخارج ثم نتصدّ بها إلى أبعدها.

بين الأصوات الشفوية

١- /الباء والميم: كلاهما شفويان، تتخذُ الشفتان وضعاً واحداً عند النطق بأي منهما، وكلاهما مجهور، غير أن مجرى الهواء مع الميم من الأنف، ومع الباء من الفم، والباء صوت شديد، والميم متوسط بين الشدة والرخاوة<sup>(٨٦)</sup>.

وما ورد منه في (الاقتضاب) كان في سياق شرحه لبيت شعر من شواهد (أدب الكاتب)، إذ أنشد ابن قتيبة:

ولم يقلّب أرضها البيطارُ ولا لحبْلَيْه بها حبارُ<sup>(٨٧)</sup>

فقال البطليوسي: "... وذكر أبو العباس المبرد أنه يروى: (ولم يقلّم) بالميم، وقال معناه: أن حوافرها لا تنتشع فتحتاج إلى تقليم، كما قال علقمة:

\* ولا السناكبُ أفناهنّ تقليم \*

وهذا التأويل فيه بُعد، [ما زال الكلام للبطليوسي]، لأنّ تقليم الحوافر ليس من عمل البيطار، ويمكن أن تكون الميم بدلاً من الباء، كما قالوا: ما هذا بضربة لازب، ولازم...<sup>(٨٨)</sup>. وعلى الرغم من اطراد الإبدال بين هذين الحرفين<sup>(٨٩)</sup>، إلا أن الإقرار به في هذه المسألة يُعدّ ضرباً من التكلف. لأن (التقليب) لا يُراد منه (التقليم) حسب، بل هو للفحص عن علة ما في حافر الفرس<sup>(٩٠)</sup>.

بين الصوت الشفوي الأنساني والصوت الأنساني:

٢- /الفاء والهاء: كلاهما رخو مهموس. ومخرج الفاء بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا<sup>(٩١)</sup>، والهاء مُخرجه بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا<sup>(٩٢)</sup>، وهما من أصوات الصفير على رأي المحدثين<sup>(٩٣)</sup>. قال ابن قتيبة: "ويقولون تُؤثر وتُحمد، والمسموع يُوفر وتُحمد من قولك قد وفرت عرضه أفره وفراً"<sup>(٩٤)</sup>. فقال البطليوسي في إثره: "تؤثر وتُحمد: صحيح حكاه يعقوب في القلب والإبدال، وذهب إلى

<sup>(٨٤)</sup> ق: ٣٩، ٤٠، ٣٥/١.

<sup>(٨٥)</sup> ق: ٣٧٨، ٣٠٧، ٦٤-٦٣، ١٩/٣.

<sup>(٨٦)</sup> الأصوات اللغوية، ابراهيم أنيس: ٤٥، ١٣٢، وينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لعبد العزيز مطر: ٢٢٠.

<sup>(٨٧)</sup> ك: ٥٣ والرجز لحميد الارقط كما في: الكامل للمبرد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة ١١١: ٣.

<sup>(٨٨)</sup> ق: ٦٤-٦٣/٣ وينظر: الكامل للمبرد: ١١١/٣، وديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب: ٧٣، وصدر البيت:

\*لافي شظاها ولا أرساغها عنت\*

<sup>(٨٩)</sup> قالوا: "الظأب والظأم: سلف الرجل... والربا والرما... والرُجبة والرُجمة: ما تُعمد به النخلة لئلا تقع، وسبّد شعره وسمّده أي حلقه، والساسم والساسب: شجر، وما عليه طُخربة وطُحْرة أي خرقة..." [المزهر للسيوطي ٤٦٣/١، أمالي القالي: ٥٢/٢-٥٤].

<sup>(٩٠)</sup> ينظر: اصلاح المنطق لابن السكيت: ٣١٨، والكامل للمبرد: ١١١/٣.

<sup>(٩١)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية ابراهيم أنيس: ٤٦.

<sup>(٩٢)</sup> ينظر: المصدر نفسه: ٤٧.

<sup>(٩٣)</sup> ينظر: المصدر نفسه: ٧٥.

<sup>(٩٤)</sup> ك: ٤٤٠.

أن الثاء بدلٌ من الفاء<sup>(٩٥)</sup>. والاببدال بين الثاء والفاء كثير في اللغة مثل: "الحُثالة والحُفالة: الرديء من كل شيء، وتلغ رأسه وقلعُه إذا شدخه، والدُّثينة والدُّفينة: منزل لبني سليم، واغتنت الخيل واغتنت: أصابت شيئاً من الربيع... والثوم والفُوم: الحنطة: وفُرى بهما،... والأثافي ولغة بني تميم الأثافي..."<sup>(٩٦)</sup>، ويبدو أن الشارح لم يُرد إطلاق القول بل زاد احتمالاً آخر في قوله: "وقد يجوز أن يكون كلُّ واحد من الحرفين أصلاً غير مُبدل من الآخر، فيكون توفر من قولك: وفُرت ماله ووفُرت عرضه، ويكون تؤثر من قولك: أثرته أوثره إيثاراً: إذا فضلته"<sup>(٩٧)</sup>. وكلا الاحتمالين واردٌ وله مايرجحه<sup>(٩٨)</sup>.

### بين الأصوات الأسنانية اللثوية:

٣- **التاء والطاء**: كلاهما صوت أسناني لثوي شديد، ومُخرجهما واحدٌ، وهو عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، غير أن الطاء صوت مطبق يتخذ اللسان معه شكلاً مقعراً، وهي حسب وصف القدماء صوت مجهور، والتاء مهموس<sup>(٩٩)</sup>. فانتقالها إلى التاء يتطلب ترقيقها وتهميسها<sup>(١٠٠)</sup> والطاء كما نطق بها الآن صوت شديد مهموس يتكون كما تتكون التاء<sup>(١٠١)</sup>.

قال البطليوسي: "والمصطفى: المختار، وهو مفتعل من الصفوة، وهي خيار كل شيء، وأصله مصتقو، أبدلوا التاء طاءً لتوافق الصاد في الاستعلاء..."<sup>(١٠٢)</sup>. وهذا من الابدال الواجب وهو ما يقع في صيغة (افتعل)، لأن "تاء(افتعل) إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، يُقلب طاءً البتة... وذلك قولك من الصبر: إصطبر، ومن الضرب: إضطرب... وأصل هذا: إصتبر واضترب، ولكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف، والتاء مهموسة وهذه الأحرف مُطبقة، والتاء مخففة\* قربوها من لفظ الصاد والضاد والطاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء، لأن الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء"<sup>(١٠٣)</sup>. والاببدال بين هذه الأحرف يلبي حاجة صوتية تنوحي الخفة في النطق، أو "طلباً لتشاكل الألفاظ وهرباً من تنافرها"<sup>(١٠٤)</sup>، وهذا يوافق ما ذهب إليه المحدثون ومنهم المرحوم مهدي المخزومي<sup>(١٠٥)</sup>.

٤- **التاء والذال**: قال البطليوسي: "...والازدياد: إفتعال من الزيادة، وأصله: إزتياد، أبدلت من التاء ذالً، لتوافق الزاي في الجهر طلباً لتشاكل الألفاظ وهرباً من تنافرها"<sup>(١٠٦)</sup>. وهذا موافق لرأي القدماء. قال ابن جني: "إن فاء افتعل إذا كانت زايًا قلبت التاء ذالاً نحو: ازدرج، وازدهر، وازدار... وأصل هذا كله: إزجر، وازتجر، وازتار...، لانه افتعل من الزجر والزهر والزور... ولكن الزاي لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة، وكانت الذال أخت الطاء في المخرج، وأخت الزاي في الجهر، قربوا

(٩٥) ق: ٢٣١/٢، وينظر: كتاب القلب والابدال لابن السكيت: ٣٥.  
(٩٦) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د.فاضل غالب المطليبي: ١١٠، ومعجم القراءات القرآنية، د.أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، ط٢: ٦٣/١، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس في قوله تعالى: [فادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَائِهَا وَفُومِهَا] [الآية ٦١ من سورة البقرة].

(٩٧) ق: ٢٣١/٢.

(٩٨) ينظر: لسان العرب (وفر): ٩٥٨/٣.

(٩٩) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.

(١٠٠) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د. عبد العزيز مطر: ٢٢٣.

(١٠١) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس: ٦٢.

(١٠٢) ق: ٣٥/١، وينظر: ك: ١.

\* لعلها (منفتحة) فصُحِفَ لان الإطباق يقابله الانفتاح.

(١٠٣) سر صناعة الاعراب لابن جني: ٦٨، ٧٠/١.

(١٠٤) ق: ٢٢٩/٢، ومن المسائل المشابهة ينظر: ق: ٤٧/١، ك: ١١٠-١٠٩/٢، ك: ٢٢٤، ق: ٢٣٠/٢، ك: ٤٣٩، ق: ٢٣٣-٢٣٤، ك: ٤٤٤ وللمزيد من المعلومات عن هذا الابدال ينظر: الابدال والمعاقبة والنظائر، للزجاجي:

٤٤، ٤٦، والابدال لابي الطيب اللغوي: ١٢٦/١.

(١٠٥) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، د.مهدي المخزومي: ٥.

(١٠٦) ق: ٤٠/١، ك: ١.

بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء، أشبه الحروف من موضعها، بالزاي، وهي الدال، فقالوا: ازجر، وازدار...<sup>(١٠٧)</sup> وهذا ما يسميه المحدثون بـ(التمائل الاتباعي أو التقديمي)، وهو أن يتأثر الصوت الثاني بالأول كما في (ازدان) من (ازتان). فقد تأثرت التاء المهموسة بالزاي المجهورة فقلبت التاء دالا ليجتمع صوتان مجهوران<sup>(١٠٨)</sup>. وعكسها أن يتأثر الصوت الأول بالثاني حيث يفتى الصوت الثاني في الأول<sup>(١٠٩)</sup>، ومن شواهد قول زهير بن أبي سلمى:

**هو الجواد الذي يُعْطِيكَ نائِلُهُ عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أحياناً فيظْلِمُ (١١٠)**

فقد أنكر ابن قتيبة أن يقال: (مُظْلَعٌ) على صيغة مفتعل، في قولهم: (مُظْلَعٌ)<sup>(١١١)</sup>. فقال البطلوسي: "يجوز على مقاييس النحويين، مضطلعٌ ومُظْلَعٌ (بالطاء والضاد) وعلى هذا أنشدوا بيت زهير...<sup>(١١٢)</sup>

والذي نلاحظه أن الشارح لم يتطرق الى جواز ذلك من طريق الابدال، ولا من طريق آخر، والحق أن بيت زهير من الشواهد المعروفة ضمن الابدال في صيغة افتعل. فقد قلبت التاء طاءً لمجاورتها الطاء، فإذا أدغم فمنهم من يقلب الطاء طاءً ثم يُدغم الطاء في الطاء على القياس فيصير يظلم، ومنهم من يكره أن يُدغم الأصل في الزائد فيقول اظلم<sup>(١١٣)</sup> وهذا ما أشار اليه البطلوسي ضمناً حين ذكر هذه الروايات، وزاد: "ولذلك أنشدوا قول الآخر:

**لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دِعْهَ وَلَا شَبِيعَ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَاطْطَجَعَ**

ويُروى فالتطجع وفاططجع (بالطاء غير معجمة)<sup>(١١٤)</sup>. فربما سكت الشارح عن الإشارة الى الابدال، لشيوعه واطراد ذكره عن أهل الصناعة. ولا سيما اذا علمنا ان هذه المسألة وردت ضمن باب "ما يُنقص منه ويزاد فيه، ويُبدل بعض حروفه بغيره"<sup>(١١٥)</sup>.

**بين الأصوات الأسنانية، والأسنانية اللثوية:**

٥- الضاد والطاء: اذا كانت الضاد -على وصف القدماء- صوتاً رخواً مجهوراً. جانبياً مطبقاً. يخرج من بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس.. واذا كانت الطاء مثلها في الرخاوة والجهر والإطباق، ومخرجها من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا؛ فمن اليسير انتقال أحد الصوتين الى مخرج الآخر، ولعل نطق الطاء هو الأيسر<sup>(١١٦)</sup>. "إذ كانا حرفين قد اعتاص معرفتهما على عامة الكتاب لتقارب أجناسهما في المسامع، وإشكال أصل تأسيس كل واحد منهما. والتباس حقيقة كتابتهما"<sup>(١١٧)</sup>.

"والضاد القديمة كانت عصية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب. أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية، مما يفسر تلك التسمية القديمة (لغة الضاد)"<sup>(١١٨)</sup>

(١٠٧) سر صناعة الاعراب: ٢٠٠/١.

(١٠٨) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٨١-١٨٢.

(١٠٩) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٨٢.

(١١٠) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنفه أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية: ١٥٢.

(١١١) ك: ٤٣٥.

(١١٢) ق: ٢٢٩/٢.

(١١٣) ينظر: الخصائص لابن جني: ١٤١/٢، وسر صناعة الاعراب للمؤلف نفسه: ٢٢٤/١. وشرح المفصل لابن

يعيش (ت ٦٤٣هـ) باب ابدال الحروف: ٤٧/١٠.

(١١٤) ق: ٢٢٩/٢.

(١١٥) ق: ٢٢٠/٢، ك: ٤٣٠.

(١١٦) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر: ٢٢٥.

(١١٧) الفرق بين الضاد والطاء للصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) تحقيق محمد حسن آل ياسين: ٣.

(١١٨) الأصوات اللغوية: ابراهيم أنيس: ٤٩ وتنتظر الصفحات ٤٧-٦٢.

قال البطليوسي: "كان الأصمعي لا يُجيز فاضت نفسه لا بالطاء ولا بالضاد، وكان يعتقد في قول الشاعر (كادت النفس أن تفيض عليه) أنه شاذٌ أو ضرورة اضطر إليها الشاعر، ف قيل للأصمعي: قد قال الراجز:

اجتمع الناس وقالوا عُرْسُ ففُقَّتْ عَيْنٌ وفاضت نفسُ

فقال الأصمعي: ليست الرواية هكذا، وإنما الرواية: وَطَنَ الضَّرْسُ. وقال بعض اللغويين: يُقال: فاض الميت (الطاء). فإذا دَغَرَت النفس قيل: فاضت نفسه (بالضاد)، يشبه خروجها بفيض الإناء، وحكى ذلك أبو العباس المبرد في الكامل<sup>(١١٩)</sup> والنطق بهذين الحرفين مختلطٌ عند القدماء، وانتقل هذا الخلط إلى العصر الحاضر، فالضاد "تنطقُ صوتاً شبيهاً بالطاء في بعض البيئات العربية كالعراق والمغرب والصحراء الغربية في مصر\*، وتُنطق صوتاً مجهوراً شديداً مطبقاً، مُخرجه من بين طرف اللسان وأصول الثنايا وهو يسمى الضاد الحديثة، وهذا النطق هو المعهود في القراءات القرآنية الآن في مصر"<sup>(١٢٠)</sup>.

أما قول الأصمعي -إن صح نقل الشارح- فلا يسعنا قبوله. لأن الضرورة في الشعر ليس هذا موضعها. فإن نطق الشاعر بكلا الصوتين لم يحتج إلى الانتقال إلى الصوت الآخر لانعدام تأثير ذلك على الوزن، والحق أن الأصمعي يريد أن يُبعد هذا الابدال عن هذين الحرفين، وقد حاول ذلك مرة أخرى بتغيير رواية البيت في الرواية المألوفة من (وفاضت نفس) إلى (وطنَ الضَّرْس) من دون دليل. وقد قال الخليل: "فاضت نفسه فيظاً وفيظوطة، وهي تفيض وتقوِّظ أي خرجت فهي فائضة. قال:

\* وفائظا وكلا رَوَّقِيه مختضبٌ\*"<sup>(١٢١)</sup>

وقد أفاض البطليوسي في هذين الحرفين، في كتابه (الفرق بين الحروف الخمسة)<sup>(١٢٢)</sup>، وأورد من هذا الابدال أمثلة كثيرة، منها: "حَظَلَّت النخلة وحضلت: إذا فسدت أصول سَعَفها، وسمعت ظباطب الخيل وضباطبها: أصواتها وجلبَّتْها... والعظُّ والعضُّ: شدة الحرب وشدة الزمان... والأرط والأرض: قوائم الدابة، والأشهر فيها الضاد..."<sup>(١٢٣)</sup>.

بين الأصوات الذلّقية:

٦- بين اللام والراء: ربط اللغويون القدماء بين اللام والراء والنون فهي عندهم "من حيز واحد وبعضها أرفع من بعض"<sup>(١٢٤)</sup>، وهي ذلّقية نسبة إلى ذلق اللسان أي صدره وطرفه<sup>(١٢٥)</sup>. وهي بين الشديدة والرخوة وكلها مجهورة<sup>(١٢٦)</sup>.

ومع اطراد هذا الابدال وشيوعه، إلا أن ابن قتيبة شدَّ عن قول الجمهور، إذ قال: "ويقال نثل درعه عنه أي ألقاها عنه ولا يقال نثر درعه"<sup>(١٢٧)</sup>. فقال البطليوسي: "نثل ونثر لغتان صحيحتان. ويقال للدرع نثلة ونثرة، وقد حكى ذلك غير واحد من اللغويين"<sup>(١٢٨)</sup>.

(١١٩) ق: ٢٢٦/٢، ك: ٤٣٢-٤٣٣، وينظر: الكامل للمبرد: ٢٦٨/١، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ٢٨٥-٢٨٦

\* في النص الأصلي (الجمهورية العربية المتحدة)

(١٢٠) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر: ٢٢٥-٢٢٦.

(١٢١) كتاب العين: ١٧٠/٨.

(١٢٢) الفرق بين الحروف الخمسة تحقيق د. علي زوين: ١٦٦ وما بعدها.

(١٢٣) المصدر نفسه: ١٨٦-١٨٧، وينظر المزهر للسيوطي: ٥٦٢/١.

(١٢٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/١٠-١٣٠ وينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د. عبد العزيز مطر: ٢٢٨.

(١٢٥) كتاب العين للخليل: ٥١/١.

(١٢٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.

(١٢٧) ك: ٤٣٥.

(١٢٨) ق: ٢٢٨/٢.

والذي ذهب اليه البطلوسي صحيح، فقد أيد هذا الابدال، أبو الطيب اللغوي،<sup>(١٢٩)</sup> وابن جني،<sup>(١٣٠)</sup> والزمخشري<sup>(١٣١)</sup> وخالفهم ابن السكيت في موضع من (اصلاح المنطق)، ولكنه أيدهم في موضع آخر.<sup>(١٣٢)</sup> ويبدو ان ابن قتيبة اراد الأصل في ما بين هذين الحرفين، أو على ذلك اتكأ في منعه (نثر)، والى ذلك أشار ابن جني، قال: "وأما قولهم في الدرع: نثرة ونثلة، فينبغي أن يكون الراء بدلا من اللام لقولهم نثل عليه درعه، ولم يقولوا: نثرها. فاللام أعم تصرفا، فهي الأصل"<sup>(١٣٣)</sup> ولكن الشارح ذهب الى منحى التوسع ومجاراة السابقين ممن عدّه ضمن الإبدال، ولاسيما اذا وجدت له نظائر، أو مسببات لاتخرج عن تقارب الأصوات لتقارب المخارج.

٧- بين النون والميم: وهما صوتان مجهوران متوسطان بين الشدة والرخاوة. والفرق بينهما أن طرف اللسان مع النون يلتقي بأصول الثنايا العليا، وأن الشفتين مع الميم هما العضوان اللذان يلتقيان.<sup>(١٣٤)</sup> والذي ورد عن الشارح من الابدال بينهما، ورد من طريق الاستطراد، اذ خرج عن تفسير مفردات أحد شواهد (أدب الكاتب) الى قوله: "ونظير ذلك قول عوف بن عطية بن الخرع: وتشرب أسار الحياض تسوقها ولو وردت ماء المُريرة أجما أراد أجنا، وهو المتغير فأبدل النون ميماً"<sup>(١٣٥)</sup>. وروى الأصمعي هذا البيت بما يطابق رواية البطلوسي.<sup>(١٣٦)</sup>

وقد جاءت مفردات كثيرة ممّا أبدلت فيه النون ميماً وباتفاق معنى، من مثل الغيم والغين، وامثقع لونه وانتفع، ... والمدى والندى: الغاية، ورطب محلقم ومُحلقن إذا بلغ الترطيب ثلثي البُسرة، والحَزَن والحَزَم: ما غلظ من الأرض... وأسود قاتم وقائن.<sup>(١٣٧)</sup>

**بين أصوات الصفيّر:**

٨- السين والشين: كلاهما صوت رخو مهموس، غير أن مُخرج السين عند التقاء طرف اللسان بالثنايا السفلى أو العليا، بحيث يكون بين اللسان والثنايا العليا مجرى ضيق جدا، يسبب اندفاع الهواء خلاله صفيرا عاليا، أما مُخرج الشين فهو عند التقاء أول اللسان وجزء من وسطه بوسط الحنك الأعلى.<sup>(١٣٨)</sup> والعلاقة الصوتية واضحة هنا لاحتجاج الى عناء في الكشف عنها<sup>(١٣٩)</sup>.

قال البطلوسي: "يقال: شَنَّ عليه الماء، بالشين والسين، وقال بعضهم: سَنَّ الماء بالسين غير معجمة: اذا صبَّه صبّا متفرقا كالرش، وسَنَّ عليه الدرع بالسين غير معجمة لا غير، وشَنَّ الغارة بالشين معجمة لا غير. وقال أبو رياش: كل لَيْن يُسَنَّ بالسين غير معجمة، وكل خشن يشَنَّ بالشين معجمة".<sup>(١٤٠)</sup> والظاهر من هذا القول انه غير مخالف لما قاله ابن قتيبة الا ما ورد في مقدمة النص من اطلاق المفردتين على معنى واحد، الا انه لم يترك مجالا لمطعن اذا ما اكتفى بهذا القول، فذكر عن (بعضهم) أن ما ورد عن ابن قتيبة غير بعيد، بدليل طريقة القدماء في معالجة هذه المسألة، قال ابن

<sup>(١٢٩)</sup> الابدال لأبي الطيب اللغوي: ٦١/٢.

<sup>(١٣٠)</sup> سر صناعة الاعراب: ٢٠٦/١.

<sup>(١٣١)</sup> أساس البلاغة للزمخشري (نثل): ٦١٨.

<sup>(١٣٢)</sup> اصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٢٨، ٣٧٨.

<sup>(١٣٣)</sup> سر صناعة الاعراب: لابن جني: ٢٠٦/١.

<sup>(١٣٤)</sup> ينظر: الأصوات اللغوية ابراهيم أنيس: ٤٥، ٦٧.

<sup>(١٣٥)</sup> ق: ٣٠٧/٣.

<sup>(١٣٦)</sup> ينظر: الأصمعيات لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار

المعارف بمصر: ١٦٨.

<sup>(١٣٧)</sup> يُنظر: كتاب الأمالي للقاللي: ٨٩/٢، والمزهر للسيوطي: ٤٦٨/١.

<sup>(١٣٨)</sup> الأصوات اللغوية: ٧٧.

<sup>(١٣٩)</sup> المصدر نفسه: ٢٢٠.

<sup>(١٤٠)</sup> ق: ١٩٤/٢، ك: ٤١٠ وفيه: "ويقولون: شَنَّ عليه درعه، وانما هو سَنَّ عليه درعه أي صبَّها. وسَنَّ الماء على وجهه أي صبَّه صبّا. فأما الغارة فإنه يقال فيها: شَنَّ عليهم الغارة بالشين المعجمة: أي فرقها" ولم أعر على ترجمة لأبي رياش.

السكيت: "سَنَّ عليه الدرع يَسْنُها سَنًا. إذا صبَّها عليه وكذلك سَنَّ الماء على وجهه" (١٤١). وقال أيضا: "يقال: سَنَّ عليه درعه، أي صبَّها، ولا يقال: سَنَّ، ويقال: قد سَنَّ عليه الغارة: أي فرقها. وقد سَنَّ الماء على شرايه، أي فرقَه عليه، وقد سَنَّ الماء على وجهه، أي: صبَّه عليه صبًّا سهلاً" (١٤٢).

والإبدال بين هذين الحرفين لا يحتاج إلى عناء كبير. لتقارب المعنيين بين السَنِّ والشَنِّ فكلاهما للصب والتفريق والنشر في عموم الاستعمال، أما إذا أريد تخصيص الدلالة، ففي هذه الحال يفرق بينهما وإن لم يتباعدا في المعنى العام، ولهذا الإبدال نظائر كثيرة في كتب القدماء (١٤٣).

٩-السين والصاد: السين والصاد يتشابهان في كل شيء سوى أن الصاد صوت مطبق، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: "لولا الإطباق لصادت الطاء دالاً والصاد سيناً" (١٤٤).

وهذه المسألة، من المسائل التي أطال فيها الشارح، وذكر لها تقعيداً معيناً هو قوله: "قد أجاز النحويون في كل سين وقعت بعدها غين أو خاء معجمتان، أو قاف أو طاء أن تبدل صاداً. فإن كانت زائداً في الأصل لم يجز أن تُقلب سيناً، نحو سخرت منه وصخرت، و[أُسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ] (١٤٥)، وأصبغ، [وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً] (١٤٦) وبسطه. فمتى رأيت من هذا النوع ما يقال بالصاد والسين، فاعلم أن السين هي الأصل، لأن الأضعف يُردُّ إلى الأقوى، ولا يُردُّ الأقوى إلى الأضعف" (١٤٧). وقد فصل في هذه المسألة واشباهها بأكثر من هذا في كتابه: (الفرق بين الحروف الخمسة) (١٤٨). فضلاً عن تنظير القدماء لمثل ما قدَّم له الشارح (١٤٩).

والإبدال بين السين والصاد كثير الوقوع في مفردات العربية، للشبه الكبير في المخارج والصفات، ولو نظرنا إلى حرف السين في اللغة الفصحى لوجدناه أشبه بالصاد في بعض المواطن نحو: "أسطورة ومسيطر وسلطان" (١٥٠). ولازالت في عاميتنا مفردات كثيرة تُبدل فيها بين هذين الحرفين دون شعور، من مثل: (صَقَطَ) في (سقط)، و(سَدَر) في (صدر)، و(الصِرَّة) في (السرة)، وغيرها.

والذي أورده البطلوسي من هذه المفردات في المسائل الأخرى (١٥١)، هو الذي يجوز فيه القياس فأما ما وُفِّد فيه على السَّماع فكثير، وقد أحصيت منه أربعين إبدالاً (١٥٢). وزاد السيوطي مفردات أخر عن ابن دريد (١٥٣). فضلاً عن مصنفات القدماء الأخرى (١٥٤).

### بين الأصوات الحلقية:

١٠-الحاء والحاء: كلاهما رخو مهموس، إلا أن مُخرج الحاء من وسط الحلق، والحاء من أدناه (١٥٥). والمفردتان اللتان دار حولهما الإبدال عند البطلوسي هما (الْتَضَحُّ) و(الْتَضَحُّ)، فقد قال ابن قتيبة:

(١٤١) إصلاح المنطق: ٥٩.

(١٤٢) إصلاح المنطق: ٣٢٨ وهو هنا ينقل عن الأصمعي وتتنظر الصفحة: ٣٧٨ من المصدر نفسه.

(١٤٣) يُنظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: ٤٨٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ٤٠٨، وكتاب الأمالي للقالبي: ١٢٥/٢.

(١٤٤) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.

(١٤٥) من الآية ٢٠ من سورة لقمان.

(١٤٦) من الآية ٦٩ من سورة الأعراف.

(١٤٧) ق: ١٩٦-١٩٧، ك: ٤١١.

(١٤٨) ينظر: الفرق بين الحروف الخمسة: ٣٧١ وما بعدها، وتتنظر الصفحة: ٧١٠ من المصدر نفسه.

(١٤٩) ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني: ٢١٠/١.

(١٥٠) فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، ط ٦: ٥٤.

(١٥١) ينظر: ق: ١٩٦-١٩٨، (قسرا وقصرا)، (رسغ ورسغ) (بخص وبخص) (صنجة وسنجة) (الصماخ والسماخ).

(١٥٢) ينظر: الفرق بين الحروف الخمسة: ٧٠٠-٧٠٨، وذلك في باب الصاد والسين باتفاق اللفظ والمعنى فقط،

(١٥٣) ينظر: المزهرة للسيوطي: ٤٧٠/١-٤٧١، وجمهرة اللغة لابن دريد: ٢٨٦/١-٢٩٧ و٢٥٤/٢.

(١٥٤) ينظر: كتاب العين: ١٩٠/٤-٢٠٣، وإصلاح المنطق: ١٨٤، ١٩٥، ٢٧٤، والافعال لابن القوطية:

٢٢١، ٢٦٠، ٥٣.

(١٥٥) الاصوات اللغوية: ٨٨، ٨٩.

(النَّضْحُ أَكْثَرُ مِنَ النَّضْحِ...) فكان جواب البطلبيوسي: "هذا الذي قاله قول كثير من اللغويين، وقد حكى صاحب كتاب العين: نَضَحَ ثَوْبَهُ بالطيب... وقد قال الله تعالى: [فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّخَتَانِ] (١٥٦) (١٥٧)، ولم يَخْفَ على الشارح ما دار من خلاف بين اللغويين القدماء حول هاتين المفردتين، إذ قال: "وقد اختلف في النضح والنضخ، فقيل: النضح بالحاء غير معجمة ما كان رشا خفيفا، والنضخ بالحاء معجمة: ما كثر حتى يُيلَّ. وقيل: النضح بالحاء غير معجمة في كل شيء رقيق كالماء ونحوه، والنضخ بالحاء معجمة: في كل شيء ثخين نحو العسل والرب" (١٥٨)

وللقدماء في هاتين المفردتين أقوال، تتفق أحيانا وتختلف أخرى. فابن السكيت يقول: "النضح: مصدر نضحت البيت أنضحه إذا رششته رشا خفيفا، والنضخ والنضيج: الحوض" (١٥٩) ولم يعرض للمفردة الأخرى بالحاء، والزجاجي يدخلهما ضمن الابدال (١٦٠) أما ابن جني فيعد الابدال بين الحرفين من الشواذ لأن الحاء عنده "يكون أصلا لا غير... ولا تكون الحاء بدلا ولا زائدا أبدا إلا فيما شذ عنهم..." (١٦١). والشاهد الذي أورده على شذوذ هذا الابدال هو ما أنشده ابن الاعرابي (ت ٢٣١هـ):

**يَنْقَحَنَّ مِنْهُ لَهَا مَنْفُوحَا لَمَعًا يَرَى لِذَاكِيًا مَقْدُوحَا (١٦٢)**

وقال بإثره: "أراد منفوحا، فأبدل الحاء حاء" (١٦٣).

والراجح أن هذا الابدال مقبول وغير ممتنع، وذلك لتأييد طائفة من علمائنا القدامى قال الخليل: "النضخ كالنضخ ربما اختلفا وربما اتفقا،... والعين تنضخ بالماء نضحا: أي تفور وتنضخ أيضا..." (١٦٤). وبه استدل الشارح على جوازه كما مر في نص (الاقتراب). فضلا عن نظائر كثيرة في العربية. (١٦٥)

١١- الهمزة والهاء: الهمزة عند القدماء حرف مجهور، والمجهور عند سيبويه: "حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت" (١٦٦) أما عند المحدثين فهي حرف مهموس عند بعضهم. (١٦٧) وللمجهور ولاهموس عند آخر (١٦٨). لانهم استندوا في أقوالهم على عدم اهتزاز الوترين الصوتيين، وهي المزية الرئيسة للأصوات المجهورة. وهم محقون في ما ذهبوا إليه. إذ وقع اللبس بين اهتزازهما وعدم اهتزازهما.

ومع ميل البحث إلى عدها ضمن الأصوات المجهورة، إلا أن الحكم في ذلك يكون من السابق لاوانه لضيق المورد. ويفسر هذا الميل بأن الوترين الصوتيين - وإن لم يهتزا - لعدم مرور الهواء باستمرار - فقد اقتربا من بعضهما بشدة كما افترقا بالشدة نفسها. ولم ينتج صوت الهمزة إلا بهاتين الحركتين. وهذا عن جهد عضلي في جهاز النطق، من دون تدخل الهواء ومروره عبر الحنجرة لينتج الاهتزاز. ولم تنتج الهمزة إلا عند انفراج الوترين الصوتيين وابتعادهما عن بعض.

(١٥٦) الرحمن: ٦٦.

(١٥٧) ق: ١٠٦/٢، ك: ٢٢٢، وينظر: كتاب العين: ٣/١٠٦، ٤/١٧٧.

(١٥٨) ق: ١٠٦/٢.

(١٥٩) اصلاح المنطق: ٨٠، وتنظر الصفحة: ٢٢٣.

(١٦٠) الابدال والمعاقبة والنظائر: ٥٠.

(١٦١) سر صناعة الاعراب: ١/١٩٠، وتنظر الصفحة: ١٩٩.

(١٦٢) المصدر نفسه: ١/١٩٠.

(١٦٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٦٤) كتاب العين: ٣/١٠٦، وينظر: كتاب الافعال لابن القوطية: ١١٨.

(١٦٥) ينظر: كتاب الامالي للقاللي: ١١١/٢-١١٢.

(١٦٦) كتاب سيبويه: ٤/٤٣٤، وينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د.مي فاضل الجبوري ط١: ٢٠.

(١٦٧) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين: ٢٤، وينظر: القراءات القرآنية بين

الدرس الصوتي القديم والحديث، د.مي فاضل الجبوري: ٢١

(١٦٨) ينظر: الاصوات اللغوية ابراهيم انيس: ٩١.



أما الهاء فهو صوت رخو مهموس. يظل المزمار منبسطا دون أن يتحرك الوتران الصوتيان. ولكن اندفاع الهواء يحدث نوعا من الحفيف يُسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار<sup>(١٦٩)</sup>.

أما ما جاء من ابدال بين الهمزة والهاء في (الاقتضاب) فهو مسألة شغل بها اللغويون القدماء. وهي مسألة (آل) و(أهل)، قال البطليوسي: "وآل أصله أهل، ثم أبدلوا من الهاء همزة فقليل آل، ثم أبدل من الهمزة ألف، كراهية لاجتماع همزتين، ودلّ على ذلك قولهم في تصغيره: أهيل، فردّوه إلى أصله"<sup>(١٧٠)</sup>.

ولاخلاف في أن الألف الممدودة في (آل) مكونة من همزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولاخلاف أيضا في

وقوع (أهل) بديلا عن (آل). ولكنهم اختلفوا في أيهما الأصل وأيهما المبدل.

ولكن التوجيه الأقرب للمسألة -فيما أرى-، هو أن الهمزة صعبة على النطق وتحتاج إلى جهد عضلي لاحتاجه أي صوت آخر من الأصوات اللغوية، وقد وصفها سيبويه بقوله: "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فتثقل عليهم ذلك، لأنه كالتنهوع ... فليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"<sup>(١٧١)</sup>، ومن خلال هذا الوصف فالهمزة عصية على المتكلم الذي يجنح لسهولة النطق وعدم بذل جهد كبير في نطق الحروف. فقولهم (آل) أسهل في النطق من (أهل) لأنّ في الأولى مدّا يحتاجه المتكلم في صوغ كلماته، وفي الثانية تقارب شديد بين مخرجي الهمزة والهاء وهذا يتطلب جهدا مضاعفا في نطق (أهل) فعمدوا إلى المد. "وأصوات اللين كلها مجهورة أي قوية شديدة منطلقة بدرجات متفاوتة، وهي لهذا عنصر له شأن في قوة الكلمات وجهازة أصواتها ووضوح جرسها وعمقه وطوله"<sup>(١٧٢)</sup>. ولانظن أن عربيا نطق بـ(آل)، ولكن القدماء قعدوا للغة، فلما ورد عليهم ما يخالف هذا التقعيد تكلفوا له تخريجا مناسباً. وتوجهوا صوب العلل. فابن جني -مثلا- يرى أن ألف آل بدل من همزة هي بدل من هاء<sup>(١٧٣)</sup>. "وهذا فيه تكلف ظاهر"<sup>(١٧٤)</sup>. وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول أن الأصل بين اللفظتين هي (أهل) تحولت من خلال الاستعمال إلى (آل)، أبدلت الهاء ألفا ممدودة طلبا لخفة النطق.

#### الابدال من المشدد:

قد تقدم القول في مصطلح التماثل، أو المماثلة<sup>(١٧٥)</sup>، وهناك مصطلح يقابله وهو التغاير أو المخالفة كما يسميه إبراهيم أنيس<sup>(١٧٦)</sup>. وهو: "أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متمثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتمثلين"<sup>(١٧٧)</sup>. وتحدث هذه المخالفة في الكلمة المشتملة على التضعيف بأن يتغير أحد الصوتين المضعفين إلى صوت لين طويل، أي واو المدّ، أو ياء المدّ، أو ألف المدّ<sup>(١٧٨)</sup>. وإلى هذا المضمون أشار ابن قتيبة في وضعه بابا سمّاها: "باب ابدال الياء من أحد الحرفين المثليين إذا اجتماعا"<sup>(١٧٩)</sup>، ومن الشواهد التي أنشدها، قول العجاج: \*تقضي البازي إذا

(١٦٩) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس: ٩١.

(١٧٠) ق: ٣٩/١، ك: ١.

(١٧١) كتاب سيبويه: ٥٤٨/٣.

(١٧٢) أحرف المد الطويلة والقصيرة وأثرها في صوغ الكلمات ومعناها ورنينها. عبد الحميد حسن/ مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة. بحوث ومحاضرات الدورة (٣٣) لسنة ١٩٦٦-١٩٦٧: ٣٢٦.

(١٧٣) ينظر: سر صناعة الاعراب ١: ١٤٤.

(١٧٤) الدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني. د. حسام سعيد النعيمي: ١١٣.

(١٧٥) ينظر صفحة ٢٥ من هذا المبحث.

(١٧٦) الأصوات اللغوية: ٢١١.

(١٧٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٧٨) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر: ٢١٣.

(١٧٩) ك: ٥١٩.

البازي كَسَرَ\* وقال: "أراد تقصُّص"،<sup>(١٨٠)</sup> ولم يسمه باب المشدّد. وجاء بعد هذا الباب بباب آخر سمّاه "باب الابدال من المشدّد"<sup>(١٨١)</sup> وأدخل فيه مفردات من مثل. (تككم) و (تململ) و (المشفشف) ونحوها، وهذا من المضاعف وليس من المشدّد. والبحث لايعنى بأوهام ابن قتيبة. ولكننا نريد أن ننبه الى هذا لأن البطليوسي سكت عنه.

أما ما يهمننا من هذا الابدال فهو قول الشارح ان الشاعر "أراد تقصُّص فأبدل الضاد التي هي لام الفعل ياءً استئقالا لاجتماع الأمثال وكسر ما قبلها لتصح".<sup>(١٨٢)</sup> وهذه المسألة من المسائل التي عالجها القدماء وأجمعوا على اطراد هذا الابدال فيها. وقد عقد سيبويه بابا له سمّاه: "باب ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء، كراهية التضعيف وليس بمطّرد"<sup>(١٨٣)</sup>، وأورد فيه مفردات من مثل: "تسرّيت وتظنّيت، وتقصّيت من القصة"<sup>(١٨٤)</sup>، أما ابن جني فسماه: "باب قلب لفظ الى لفظ بالصنعة والتلطف"<sup>(١٨٥)</sup>، قال: "ومن ذلك قول العرب: (تسرّيت) من لفظ (سرر)، وقد أحالته الصنعة الى لفظ (سري) ومثله (قصّيت اظفاري) وهو من لفظ (قصص) وقد آل بالصنعة الى لفظ (قصي)..."<sup>(١٨٦)</sup>

**موقف للبطليوسي:**

في واحدة من المسائل استطرد الشارح في القول، وذهب الى ما عُرف عن نظرية ابن جني (مناسبة الحروف لمعانيها) والتي سمّاها في الخصائص: "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"<sup>(١٨٧)</sup>. ففي تعليق البطليوسي على مسألة (الخضم والقضم) قال: "قد قيل إن الخضم: أكل الرطب، وإن القضم: أكل الياض"<sup>(١٨٨)</sup>. وكان ابن جني قد تعرض لهذه المفردة بذاتها، وعُرف عنه تبنيها لها،<sup>(١٨٩)</sup> على الرغم من حديث القدماء عنها. فيبدو أن الشارح أراد أن يبيد تحفظه على ما ذهب اليه ابن جني. فقال: "وذكر ابن جني -رحمه الله- ان العرب اختصت الياض بالقاف. والرطب بالخاء، لأن في القاف شدة، وفي الخاء رخاوة، وذكر أشياء من هذا النحو مما حاكت فيه العرب المعاني بالألفاظ"<sup>(١٩٠)</sup>. ثم علل الشارح هذه العلاقة بتعليقات تُخرج هذه العلاقة من التوجيه الصوتي الى توجيه نحوي دلالي، يتصف بالشمول وخلوه من الآراء الشخصية، الى أن ختم حديثه بقوله: "فاذا كان الأمر على هذا السبيل، كان التشاغل بما تشاغل به ابن جني عناءً لافائدة فيه"<sup>(١٩١)</sup>. ودعوة البطليوسي هذه فيها من الجدّة نصيب كبير، إذ يؤدي الخوض في هذه المسألة الى الانزلاق في موضوع نشأة اللغة وارتباط ذلك بمحاكاة أصوات الطبيعة واشتقاق المفردات تبعاً لهذه الأصوات، وهي نظرية لم تكتمل بعد، فضلاً عن عدم الاتفاق على كيفية نشأة اللغة، إذ لم يزل التحدث بهذا الموضوع رجماً بالغيب.

<sup>(١٨٠)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>(١٨١)</sup> المصدر نفسه: ٥٢٠.

<sup>(١٨٢)</sup> ق: ٢٩٨-٢٩٧/٣.

<sup>(١٨٣)</sup> كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.

<sup>(١٨٤)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>(١٨٥)</sup> ينظر: الخصائص: ٨٨/٢.

<sup>(١٨٦)</sup> الخصائص لابن جني: ٩٠/٢-٩١، وللمزيد ينظر: اصلاح المنطق: ٣٠٢، الابدال لابي الطيب اللغوي: ٤٥٣/٢،

والمخصص لابن سيده: ٢٨٨/١٣-٢٨٩، والمزهر للسيوطي: ٤٦١/١-٤٦٢.

<sup>(١٨٧)</sup> ينظر: الخصائص لابن جني: ١٥٣/٢، وهي مسألة تحدث عنها الخليل في مقدمة [العين ٥٥/١] وكذلك أشار

اليه سيبويه في حديثه عن صرّ وصرصر [كتاب سيبويه: ٨٥/٢]

<sup>(١٨٨)</sup> ق: ١٠٨/٢، ك: ٢٢٢ وفيه: "والخضم بالفم كله، والقضم بأطراف الأسنان".

<sup>(١٨٩)</sup> ينظر: الخصائص: ١٥٧/٢

<sup>(١٩٠)</sup> ق: ١٠٨/٢

<sup>(١٩١)</sup> ق: ١٠٩/٢.



## المبحث الثاني القلب المكاني

### تعريفه

هو في اللغة: "تحويل الشيء عن وجهه"<sup>(١٩٢)</sup>. وفي الاصطلاح: "أن يرد لفظان متفقان في الحروف الأصول، إلا أن أحد الحروف يختلف موضعه فيها"<sup>(١٩٣)</sup>. وهو سماعي<sup>(١٩٤)</sup>، مثل ربيض ورضب. وما أطيبه وما أيطبه، وغيرها.

وقد ورد عند اللغويين القدماء على وفق مفهومه المعاصر، إلا أنه قد يوحي بدلالة أخرى عندهم، هي الإشارة إلى الاعلال تارة، وإلى الإبدال تارة أخرى، في نحو قولهم: الياء منقلبة عن واو أو الألف منقلبة عن ياء. وجاراهم بعض المحدثين في هذه الإشارة<sup>(١٩٥)</sup>. وقد أحسن المحدثون صنعا بزيادة (المكاني) إلى هذا المصطلح، ليفصل بينه وبين مواضع اللبس في الظواهر المماثلة. ولاسيما الإبدال والاعلال. ولم يفت القدماء الالتفات إلى هذه الظاهرة. فقد أفرد له سيبويه (ت ١٨٠هـ) بابا<sup>(١٩٦)</sup>، كذلك فعل ابن السكيت (٢٤٤هـ)<sup>(١٩٧)</sup>، وابن دريد (٣٢١هـ)<sup>(١٩٨)</sup>، ومروا سرّ عليه ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)<sup>(١٩٩)</sup>، وتابعه الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)<sup>(٢٠٠)</sup> وعقد له ابن سيده (٤٥٨هـ) حيزا من مخصصه<sup>(٢٠١)</sup>. ولعل ابن جني (٣٩٢هـ) من أكثرهم اهتماما بهذه الظاهرة<sup>(٢٠٢)</sup>. وقد جمع السيوطي (٩١١هـ) في مزهره، أكثر أقوالهم<sup>(٢٠٣)</sup>. وقد عدّ أحد الباحثين المحدثين<sup>(٢٠٤)</sup> الاشتقاق الكبير من ضمن مباحث القلب المكاني. منوهاً باسمه الآخر عند ابن جني. وهو (الاشتقاق الأكبر)<sup>(٢٠٥)</sup>.

والحق أن هذا ليس من القلب المكاني. ولكن الباحث استشهد بنص من المزهر تحدث فيه السيوطي عن الاشتقاق الأكبر، قال السيوطي: "... وهذا مما ابتدعه الامام أبو الفتح عثمان بن جني، وكان شيخه أبو علي الفارسي يأنس به يسيرا، وليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب"<sup>(٢٠٦)</sup> فقام الباحث باقتطاع جزء من هذا النص ليسوقه دليلا على تعضيده للقلب المكاني، قال: "ولان القلب مسموع عن العرب فإنه ليس معتمدا في اللغة ولا يصح أن يُسبَط به اشتقاق في لغة العرب"<sup>(٢٠٧)</sup>.

(١٩٢) لسان العرب (قلب): ١٤٤/٣، ويُنظر: اساس البلاغة (قلب): ٥١٨.

(١٩٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي: ١٩٠.

(١٩٤) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملوي: ٢٣ الهامش.

(١٩٥) محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي: ١٧٧-١٨٥.

(١٩٦) كتاب سيبويه: ٣٧٦/٤-٣٨١. وقال في آخر هذا الباب: "وجميع هذا قول الخليل".

(١٩٧) القلب والابدال، لابن السكيت. مطبوع ضمن: الكنز اللغوي لاوغست هفتر، وقد جاءت المفردات التي وقع فيها القلب المكاني متناثرة على صفحات الكتاب.

(١٩٨) جمهرة اللغة: ٤٣١/٣.

(١٩٩) صاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق، مصطفى الشويمي: ٢٠٢.

(٢٠٠) فقه اللغة وسر العربية. تحقيق مصطفى السقا وزميله: ٣٧١.

(٢٠١) المخصص: ٢٧/١٤-٢٨، وينظر: نفسه ١: ٧.

(٢٠٢) ينظر: الخصائص ١: ٦٤، ٢/٦٩-٨٢، والمنصف ١٠٤-٢: ١٠٦، وسر صناعة الاعراب ١: ٢١٩، وينظر كذلك: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي: ١٩٠-١٩٢.

(٢٠٣) المزهر: ٤٧٦/١-٤٨١.

(٢٠٤) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطليبي: ١٩٢.

(٢٠٥) يُنظر: الخصائص لابن جني: ١٣٣/٢-١٣٩.

(٢٠٦) المزهر للسيوطي: ٣٤٧/١.

(٢٠٧) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطليبي، ١٩٢، وينبغي الإشارة إلى أن هذا ليس من ابداع ابن جني، بل هو من عمل الخليل، وعليه صنع معجمه (العين)، وهذا مما لا يخفى على أكثر المشتغلين في حقل اللغة، وليس هذا موضع الحديث عنه.

## تنظير البطليوسي للقلب المكاني

أورد البطليوسي مقدّمةً عن هذه الظاهرة، معززا إياها بشواهد من اللغة، مناقشاً من سبّقه من القدماء في ما أورده من آراء حولها.

وقد فاجأ ابن قتيبة القارئ بقوله: "ومن المقلوب..."<sup>(٢٠٨)</sup>، إذ لم يعتد القارئ على هذه الصيغة في التقديم لأبواب الكتاب. لأنّ ابن قتيبة اعتاد أن يصدّر لموضوعاته بكلمة (باب)، ولم يفعل هنا، فجاراه الشارح في ذلك قائلا: "ومن المقلوب..."<sup>(٢٠٩)</sup>.

قال البطليوسي: "عول ابن قتيبة في القلب على مذهب أهل اللغة فسمّى جميع ما ضمّته هذا الباب مقلوبا كما فعل في باب المبدل، وليس جميع ما ذكره مقلوبا عند أهل التصريف من النحويين، وانما سُمي مقلوبا عندهم ما أنقلب تفعيلاً به بانقلاب نظم صيغته،

كقولهم في (أشياء) إنها (لفعاء)، مقلوبة من (شيئاء)<sup>(٢١٠)</sup>، وفي (سأى) إنه مقلوب من ساء<sup>(٢١١)</sup>. أما ما لاينقلب تفعيله بانقلاب نظم صيغته فانهم لايسمون مقلوبا، وإن كانت حروفه قد تغيّر نظمها، كتغيّر نُظُم المقلوب، كقولنا: رَقَبَ وَرَبَقَ وَقَبَرُ وَبَرَقَ ونحو هذا..."<sup>(٢١٢)</sup>.

وما ذكره البطليوسي هو أقصر الطرق للتفريق بين القلب المكاني وبين الظواهر الأخرى التي خلط فيها أكثر من تعرض لهذه الظاهرة. وهي انقلاب الميزان الصرفي بانقلاب الصيغة التي وقع فيها القلب. فيقال في (جاء) -مثلا- ان وزنها (عَقَل) بتقديم العين على الفاء، لأن (جاء) مقلوبة من (وجه)<sup>(٢١٣)</sup>. "أما جذبتُ وجذبتُ ونحوه فليس فيه قلب، وكلُّ واحد منهما على حدّته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى ويتصرف الفعل فيه..."<sup>(٢١٤)</sup>. ويمكننا أن نطلق على هذا: القلب القياسي، لأن جميع ما ورد من القلب المكاني إنما هو مسموع عن العرب.

اذن يمكننا أن نعدّ هذه النقطة من تنظير البطليوسي المزيّة الرئيسة فيه، ليفصل فيها بين حقيقة القلب المكاني وبين الظواهر المقاربة. وأهمها الاشتقاق الأكبر، التي اكتمل نضجها على يد ابن جني<sup>(٢١٥)</sup>.

(٢٠٨) ك: ٥٢٤.

(٢٠٩) ق: ٢٥٧/٢.

(٢١٠) لم يوردها ابن قتيبة في (المقلوب).

(٢١١) سنعرض لهذه المسألة ان شاء الله.

(٢١٢) ق: ٢٥٧/٢.

(٢١٣) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي: ٢٣.

(٢١٤) كتاب سيبويه: ٤ / ٣٨١، وينظر: المخصص لابن سيده: ٧/١.

(٢١٥) يُنظر: الخصائص لابن جني: ١٣٣/٢.

## مقاييس أخرى

أورد الشارح جُلَّ ما اعتمده اللغويون القدماء في تقعيدهم لهذه الظاهرة وإن لم يجمعوا ذلك في موضع بعينه. إلا أن الشارح أثر على نفسه أن يذكر أهم هذه القواعد مستغلا تقديمه لباب (المقلوب) ليُقعد من خلالها لأكثر المسائل التي وردت في (أدب الكاتب)، ومنها:

١- /أطيب وأيطب: قال البطلوسي: "فمن مقاييس هذا الباب أن يوجد لأحد اللفظين مادة مستعملة ولا توجد للآخر، فتحكم للذي له المادة المستعملة بأنه الأصل، كقولهم ما أطيبه، وما أيطبه، لأننا نجد مادة مستعملة مصرفة، وهي طاب يطيب طيبا فهو طيب ولانجد لأيطب مادة مصرفة، فتقضي على أطيّب انه الأصل، وأيطب مقلوب فيه (كذا)"<sup>(٢١٦)</sup>. وهو رأي سيبويه، إذ زاد على هذه الاشتقاقات: استطيّبه، وقال: "جاء على الأصل كما جاء استحوذ، وكان فعلهما قبل الزيادة صحيحا، وإن لم يُلفظ به قبلها إلا معتلا"<sup>(٢١٧)</sup>. وهذا ما يسميه ابن جني بسعة التصرف، نحو "أنى وأن، فالمصدر هو "الإنى ولا تجد لأن مصدرا... قال تعالى [إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ]<sup>(٢١٨)</sup> أي بلوغه وإدراكه"<sup>(٢١٩)</sup> "فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفا أصلا لصاحبه"<sup>(٢٢٠)</sup>. ولكن سيبويه يرى أن الكلمة التي يحدث فيها قلب تصبح قائمة بذاتها ولا تُردُّ إلى أصلها، فهو يقول: "كل ما كان فيه قلب لا يُردُّ إلى الأصل وذلك لأنه اسمٌ بُني على ذلك..."<sup>(٢٢١)</sup>. وليس هذا مما يدفع ما تقدم من تأصيل البطلوسي، فربما أراد سيبويه قطع الطريق على مَنْ يوجب استنباط القاعدة من طريق الرجوع إلى الأصل. وهو أمرٌ محمود، إلا أن ما سوّغه البطلوسي من خلال هذه القاعدة لا يُعد خروجاً عما جاء به سيبويه، لأن البطلوسي يعدُّ مشاركا في هذا التوجيه نحو تحديد منهج معين إزاء هذه الظاهرة<sup>(٢٢٢)</sup>.

٢- يئس وأيس: قال البطلوسي: "وبهذا الدليل قضينا على (أيس) بأنه مقلوب من (يئس)"<sup>(٢٢٣)</sup>، وهذا مقياس آخر من مقاييس القلب المكاني، وملخصه: التصحيح مع وجود موجب للإعلال، بمعنى أن تخضع المفردة إلى قوانين الإعلال ولكنها لا تدخل فيه، فقد تحركت الياء في (أيس) وانفتح ما قبلها، ولم

---

(٢١٦) ق: ٢٥٨-٢٥٩. ك: ٥٢٦، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري (ت ٥٧٧) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ٨١٥/٢ مسألة (١١٨).

(٢١٧) كتاب سيبويه: ٣٤٦/٤ وينظر: المخصص لابن سيده: ٢٧/١٤ ولسان العرب (طيب): ٦٣٣/٢.

(٢١٨) من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب.

(٢١٩) الخصائص لابن جني: ٧٠/٢، وينظر: الدراسات اللغوية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي: ١٩١.

(٢٢٠) الخصائص لابن جني: ٧٠/٢.

(٢٢١) كتاب سيبويه: وينظر: القلب والابدال في اللغة، عادل أحمد زيدان. رسالة دكتوراه بالالة الكاتبة: ١٨٣.

(٢٢٢) ومن المسائل المشابهة ينظر: ق: ٦٨/٢، و: ١٨٢-١٨٣، ك: ٤٠٢، (كأنع وكاعي)

(٢٢٣) ق: ٢٥٨/٢.

يدخلها الاعلال، لأن "أيسـت من الشيء مقلوب من يئـست وليس بلغة فيه، ولولا ذلك لأعلوه فقالوا: إـستُ آسُ، كهبتُ أهـابُ، فظهوره صحيحا يدل أنه إنما صحَّ لأنه مقلوب عمّا تصحَّ عيُّه، وهو يئـستُ لتكون الصحة دليلا على ذلك المعنى" (٢٢٤). فضلا عن انطباق المقياس الأول، وهو عدم وجود مصدر لـ(أيس). لأنه "مقلوب يئس، فيقال (أيس) على وزن (عَقِل)، ويُعرف القلب هنا أيضا بأصله وهو اليأس" (٢٢٥). ولازلنا نقول في عاميتنا (أيس) للماضي، و(أيس) للأمر، و(مأيس) لاسم الفاعل ولكننا حينما نريد المصدر نقول (يأس)، على قلة نطقنا بالأخيرة.

٣- أنى وآن: قال البطليوسي "...زعم الأصمعي إن (أنى) له مصدر وهو (إنى) على وزن (رضا)، ولا مصدر لـ(آن)، فينبغي على قوله أن يكون (آن) هو المقلوب عن (أنى)" (٢٢٦).

وما أورده الشارح يكاد اللغويون يُجمعون عليه، قال الفراء (ت ٢٠٨ هـ): يقال: لم يأن أنيا وألم يئن لك... (٢٢٧)، وشذ عنهم أبو زيد الأنصاري (٢١٥ هـ)، وقد ذكره البطليوسي، قال: "وحكى أبو زيد (آن) يئين أينا" (٢٢٨). والظاهر من كلام الشارح أنه جمع الضدين من دون أن يبين لنا قولاً راجحاً. ويبدو أن أبا زيد الأنصاري هو الوحيد الذي ذكر مصدرا لـ(آن). وهو (الآين)، إذ أصبح موضع الخلاف في هذا القلب معزواً إليه، قال صاحب اللسان: "أن الشيء يئين أينا: حان، لغة في أنى، وليس بمقلوب منه لوجود المصدر، وقال:

ألما يئن لي أن تُجلى عمايتي وأقصر عن ليلى؟ بلى قد أنى ليا

فجاء باللغتين جمعيا، وقالوا: آن أيئك وإيئك وآن أنك أي حان حينك. وآن لك أن تفعل كذا يئين

أينا؛ عن أبي زيد، أي حان، مثل أنى لك، قال: وهو مقلوب منه" (٢٢٩). ولا أكتف حيرتي في توجيه هذه المسألة، لأن النصَّ المتقدم يبعث على الاضطراب في تفسيره، فضلا عن الخروج بنتيجة محددة، أو رأي راجح. فلم يوضح ابن منظور هل أنَّ انكاره القلب في هذه المفردة مختص به وحده، أم أنه نقل ذلك عن نقل عنهم مواد معجمه؟ وهل قوله: "عن أبي زيد" مختص بما قبله أم بما بعده؟ وهل قوله: "وهو مقلوب منه" يعود له أم لأبي زيد؟ اجمالا يمكننا أن نوجه هذه المسألة على وفق ما يأتي:

(٢٢٤) لسان العرب (أيس): ١٤٤/١، (يأس): ١٠٠٢/٣، ويُنظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري: ٥٥٧ والخصائص لابن جني: ٧٠/٢، والمخصص لابن سيده: ٧/١.

(٢٢٥) الخصائص لابن جني: ٧١/٢-٧٢، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري: ٨١٥/٢ مسألة: (١١٨) وشذا الصرف في فن الصرف لأحمد الحماوي: ٢٤، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي: ١٩١.

(٢٢٦) ق: ٢٥٨/٢. (٢٢٧) معاني القرآن للفراء تحقيق: محمد علي النجار، ٣: ١٣٤، وينظر: لسان العرب (أنى): ١٢٢/١ والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي: ١/٧٨، ٨٧.

(٢٢٨) ق: ٢٥٨/٢. (٢٢٩) لسان العرب (أين): ١٤٦/١.

-ما جاء عن أبي زيد لا يوحى بانكاره القلب هنا، قال: "وتقول: قد أنى للرجل أن يفعل ذلك يأنى له أنى، وقد أنى للطعام فهو يأنى له إنى إذا دنا من فراغه... وبعض العرب يقول أيضاً: قد أن له يئين أينا ومعنائها كلها واحد" (٢٣٠). وأشارتة الأخيرة عن اتحادهما في المعنى تقوي هذا التوجيه. أما إيراده (أن يئين أينا) عن بعض العرب، فالسياق يوحى بأن ذلك شاذ أو نادر، أو قد يكون لغة كما جاء في نص ابن منظور المتقدم.

فاذا علمنا "أن السبب الرئيس في ظهور القلب المكاني في لهجات اللغة الواحدة هو كثرة استعمال اللهجات للألفاظ التي يحدث فيها قلب لغوي أو قلته" (٢٣١)، ساغ لنا عدُّ ماجاء عن أبي زيد من ضمن هذا التوجيه أيضاً. "وفي حديث الهجرة: هل أنى الرحيلُ أي حان وقته، وفي رواية: هل أن الرحيل أي قرب" (٢٣٢)، قال ابن الأثير: "هو مثل أنى يأنى إنى مقلوب منه" (٢٣٣).

"والواضح أيضاً أن هذه الظاهرة ليست خاصة بلهجات اللغة الواحدة، فاللغات التي تنتمي أسرة (كذا) لغوية واحدة قد عرفتة أيضاً، كالساميات مثلاً، ومن ذلك أن الحنش وهو الحية في العربية هو النحش في العبرية" (٢٣٤) "حية سامية" (٢٣٥).

### مخالفة صيغة الجمع لصيغة واحدها

مقياس آخر أورده البطليوسي، ويعني: "أن يكون نظمُ حروفه الأصلية مختلفاً في الموضعين بالتقديم والتأخير نحو شيء وأشياء، لأنك تجد الهمزة في شيء آخرأ، ونجدها في أشياء أولاً، وكذلك قولهم ناقة وأينق، قوس وقسي" (٢٣٦).

٤- /أشياء وشيئاء: في هذه المسألة كلام يطول بيانه، وللغويين القدماء أقوال متقاربة. قال الخليل: "وقال قوم في (أشياء): إن العرب لما اختلفت في جمع الشيء، فقال بعضهم: أشيئاء وقال بعضهم: أشاوات، وقال بعضهم: أشاوي، ولما لم يجي على طريقة أوفياء ونحوه، وجاء مختلفاً علِم أنه قد قلب عن حده، وترك صرْفُه" (٢٣٧)، "وكان أصل أشيئاء شيئاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كرهوا من الواو... ونظير ذلك من المقلوب قسي، وانما أصلها قووس، فكرهوا الواوين والضميتين" (٢٣٨). وإلى مثل هذا ذهب أكثر اللغويين (٢٣٩).

والراجع من بين هذه الأقوال هو رأي الخليل، والبحث يميل إليه، لاننا "لو لم نقل بقلبها، لزم منع (أفعال) من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفاً في قوله تعالى: [ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيئُوهَا ] (٢٤٠)، فنقول: أصل أشيئاء، شيئاء، على وزن فعلاء، فُدِّمَت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصارت أشيئاء على وزن لفعاء، فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل، الذي هو فعلاء، ولاشك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك" (٢٤١). ولا يعني هذا أننا نتغافل عن آراء غير الخليل، لأن في قول سيبويه تفسير صوتي هو تعسر النطق بهمزين متواليين.

(٢٣٠) كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري: ٢٩، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٥/٤، قال: "أن يئين فهو فَعَلْ يَفْعَل من الأوان وهو الحين".

(٢٣١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطليبي: ١٩٤.

(٢٣٢) النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير: ٧٨/١.

(٢٣٣) المصدر نفسه: ٨٧/١.

(٢٣٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٩٤.

(٢٣٥) قاموس قوجمان، عبري- عربي: ٥٤٣، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٩٤.

(٢٣٦) ق: ٢٥٩-٢٥٨/٢.

(٢٣٧) كتاب العين: ٢٩٦-٢٩٧، وينظر لسان العرب (شيأ) ٢: ٣٨٨-٣٨٩.

(٢٣٨) كتاب سيبويه: ٣٨٠-٣٨١.

(٢٣٩) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري: ٨١٢/٢-٨٢٠ مسألة (١١٨)، ولسان العرب (شيأ): ٣٨٩/٢.

(٢٤٠) النجم: ٢٣.

(٢٤١) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملوي: ٢٥.



٥- (ناقة وأينق)، (قوس وقسي): قال البطليوسي: "وكذلك في قوله ناقة وأينق، وقوس وقسي" (٢٤٢). وهذا من القلب الشائع، ولا يكاد مصنف من مصنفات القدماء يخلو منه. وأول إشارة موثقة له -فيما أعلم- وردت عن الخليل، قال: "الناقة جمعها نوق ونياق، والعدد: أينق وأيناق، على قلب أنوق" (٢٤٣)، وإلى مثل ذلك ذهب سيبويه، قال: "إنما هي أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو ثم قلبوا... ومثل ذلك القسي، إنما هي القوس، فقلبوا كما قلبوا أينق" (٢٤٤).

وقد ألمح سيبويه إلى توجيه آخر في حديثه عن (هرقت وأرقت) وحذف الهمزة من أرقت استئقالا لها، قال: "... وأما الذين قالوا: أهرقت فانما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أينق وألف يمان عوضا" (٢٤٥).

والذي نراه في هذه المسألة ينحصر في عدم استساغة العربي النطق بـ(أنوق) لتوالي الواو واختها الضمة، فقلب الواو إلى ياء، ثم تحول النطق إلى (أينق) طلبا للخفة فيه، "لأن أصوات اللين في السمع إذا قيست بالأصوات الساكنة يجعل أن انحراف في نطق الأولى أبين في السمع، نابيا في الأذن، يبعد بالمتكلم عن النطق الصحيح" (٢٤٦). فضلا عن النسبة الكبيرة لورود أصوات اللين وشيوعها في كل كلام، مما يؤدي إلى بروز الخطأ فيها وتجسيمه. (٢٤٧)

٦- تراقي وترائق: ومن المقياس نفسه أورد البطليوسي قول الشاعر:

"هُمُ أوردوك الموتَ حينَ لقيتهم وجاشتَ إليك النفسُ عندَ الترائق" (٢٤٨)

ثم قال: "يريد (التراقي)، لأنها جمع (ترقوة)، وقياس ترقوة أن تجمع تراقي لاترائق، لأن ترائق إنما ينبغي أن يكون جمع تريقة، كسفينة وسفائن، وتريقة غير مستعملة. وكذلك لم تستعمل منها تروقة ونحوها مما يمكن أن يُجمع هذا الجمع" (٢٤٩). قال سيبويه: "ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعيلة، فإنك تكسره على فعائل" (٢٥٠).

ولم يذهب البطليوسي بعيدا في تعليقه، إذ صحَّ كل ما أورده عن الأصل في ما بين (الترائق) و(التراقي) (٢٥١). وقد يُعَلَّل هذا القلب باضطراب الشاعر إلى هذا ليستقيم له الوزن. لأن هذا القلب يبدو وحيدا.

٧- أوائل وأوالي: أنشد البطليوسي لذي الرمة:

(٢٤٢) ق: ٢٥٩/٢، وأوردهما ابن قتيبة في باب شواذ التصريف: ٦٢٥.  
(٢٤٣) كتاب العين: ٢٢٠/٥، أما (القسي) فقد وردت في ١٨٨/٥، قال: "تصغير القوس قويس، والعدد أقواس ثم قياس وقسي"  
(٢٤٤) كتاب سيبويه: ٤٦٦/٣-٤٧٧.  
(٢٤٥) المصدر نفسه: ٢٨٥/٤، وينظر: الخصائص لابن جني، ٧٦-٧٥/٢.  
(٢٤٦) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس: ٣٠.  
(٢٤٧) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.  
(٢٤٨) ق: ٢٥٩/٢ ولم يعزه.  
(٢٤٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.  
(٢٥٠) كتاب سيبويه: ٦١٠/٣، وينظر: ٣٧٧/٤.  
(٢٥١) ينظر: لسان العرب (ترق) ٣١٩/١.

## تكاد أوالها تفرّي جلودها ويكتحلّ التالي بعود وحاصب<sup>(٢٥٢)</sup>

ثم قال: "الأوالي فيه، مقلوبة عن الأوائل، لأن لها واحداً مستعملاً على نظم حروفها. ولا واحد لأوالي"<sup>(٢٥٣)</sup>.

وأختلف في أصل (أول) هل هي من همزة و واو ولام<sup>(٢٥٤)</sup>، أم هي واوين بعدهما لام<sup>(٢٥٥)</sup>، وعلى القول الأول يكون وزنها (أفعل) من (أول)، "فقلب إحدى الهمزتين واواً ثم أدغمت في الواو الأخرى فقل: (أول)"<sup>(٢٥٦)</sup>. وعلى القول الثاني فهي: (وول)، و"لم يُجمع أوّلاً لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع"<sup>(٢٥٧)</sup>، قال سيبويه: "وانما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين... وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد وإلى غير الزائد"<sup>(٢٥٨)</sup>.

والراجح من بين هذه الأقوال أنه قد ثبت عن العرب نطقهم في جمع أول: أوائل، ومن هؤلاء من يحقق الهمز ومنهم من يبدلها ياء<sup>(٢٥٩)</sup>، فيقولون: (أوايل)، وبمرور الوقت تحول النطق إلى أوالي، ولا سيما إذا كان في الشعر. قال المتنبي:

يدفن بعضنا بعضاً ويمشي  
أواخرنا على هام الأوالي<sup>(٢٦٠)</sup>

وفي استعمالنا العامي نقول: نوايح، نريد نوائح، وأنشد ابن السكيت:

لقد صبرت حنيفة صبر قوم  
كرام تحت أظلال النواحي<sup>(٢٦١)</sup>

وحكى بإثر ذلك قول الكسائي (ت ١٨٩ هـ): "أراد النوائح فقلب: يعني جبلان (يتناوحان)"<sup>(٢٦٢)</sup>.

٨- شاكي وشائك: قال البطليوسي: "والشاكي: التام السلاح، وقيل: هو الحاد السلاح شبه بالشوك، ويقال شاك بكسر الكاف وشاك بضمها. فمن كسر الكاف جعله منقوصاً مثل قاض، وفيه قولان: قيل: أصله شاك فقلب، كما قالوا: جرف هار، واشتقاقه على هذا من الشوكة، وقيل: أصله شاك من الشكة،

<sup>(٢٥٢)</sup> أخلّ به الديوان، ويُنظر: ق: ٢٥٩/٢.

<sup>(٢٥٣)</sup> ق: ٢٥٩/٢.

<sup>(٢٥٤)</sup> نقل: ذلك الليث ورواه صاحب اللسان: (وأل): ٨٦٥/٣.

<sup>(٢٥٥)</sup> وهو مذهب سيبويه وأصحابه كما جاء في اللسان (وأل): ٨٦٥/٣، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٠/٤.

<sup>(٢٥٦)</sup> لسان العرب (وأل): ٨٦٥/٣.

<sup>(٢٥٧)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>(٢٥٨)</sup> كتاب سيبويه: ٣٧٠/٤، وينظر: كتاب العين: ٢٦٨/٨.

<sup>(٢٥٩)</sup> ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. د. غالب فاضل المطليبي: ٩٠.

<sup>(٢٦٠)</sup> ديوان أبي الطيب المتنبي، تقديم عبد الوهاب عزّام: ٢٢٢.

<sup>(٢٦١)</sup> اصلاح المنطق: ٨٧، ولم يعزّه.

<sup>(٢٦٢)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وهي السلاح فكرها اجتماع المثليين فأبدلوا الاخير منهما ياءً، وأعلوه إعلال قاضٍ، ومن ضمَّ الكاف ففيه قولان أيضا: إحداهما (كذا) أن أصله شوك على مثال (فَعِلَ) انقلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقيل: هو محذوف من شائك كما قالوا (جرف هار) فضموا الراء. وفيه لغة ثالثة لاتجوز في هذا البيت وهو شاكٌ بتشديد الكاف، وهذا مشتق من الشكة لا غير" (٢٦٣).

وهذه المسألة، من المسائل التي اطرّد ذكرها عند اللغويين القدماء، وما أورده البطليوسي في توجيهه لها، لم يخرج عن توجيهاتهم، وإن اختلفوا في عرضها (٢٦٤). إلا أن ما يستحق التوقف عنده هو نص البطليوسي نفسه، إذ ذكر لغة ثالثة ولم يُجزّها، وهي شاكٌ (بتشديد الكاف)، وقال بإثر ذلك، "وهذا مشتق من الشكة لا غير"، وكان قد قال قبل ذلك: "وقيل: أصله شاكٌ من الشكة وهي السلاح فكرها اجتماع المثليين..."، وكلا المفردتين تنتميان إلى جذر واحد، ولكن احداهما مخففة والاخرى مشددة. وهذا مطرد في اللغة، وخير ما يمثلها قوله تعالى: [هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ، أَوْ امْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ] (٢٦٥)، وقوله تعالى: [وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَتِرُ] (٢٦٦). وكل هذا بالتخفيف أو فك الادغام، أما ما جاء منه بالتشديد ففي قوله تعالى: [يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا، فُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلْ اللَّهُ يَمْنُنْ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ] (٢٦٧).

فإن كان إنكار الشارح للتشديد استنادا إلى اشتقاقها، فما قدمناه ينفي هذا، وإن كان عدم تجويزه يعود إلى استقامة وزن البيت، فقد أصاب، والتأويل الأخير مرجح، لأن الشارح لم يعلل بـ(الفاء) أو بـ(لأن)، ولكنه قال: "وهذا مشتق من الشكة لا غير" (٢٦٨).

٩- أجمعتُ وأجملتُ: قال البطليوسي: "زعم بعض اللغويين أن أجمعتَ بتقديم الجيم بمعنى تقدّمت، وأجمعتَ بتأخير الجيم بمعنى تأخرت، والمشهور ما قاله ابن قتيبة" (٢٦٩). ولم يذكر الشارح من هم هؤلاء اللغويون، فضلا عن ذكره هذه المسألة بصورة توحى بحاجة النص إلى التوثيق والتثبت وذلك

(٢٦٣) ق: ٤٠٩/٣، ك: ٥٣٥، وتنتظر الصفحة، ٥٨٦، وكلام البطليوسي عن بيت من أبيات الشواهد عند ابن قتيبة وهو قول طريف العنبري:

فتوسموني إنني أنا ذاكم  
شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم [الأصمعيّات، الأصمعي: ١٢٨].  
(٢٦٤) ينظر في أقوالهم المصادر الآتية: كتاب العين: ٣٨٩/٥، كتاب سيبويه: ٤٦٦/٣، و ٣٧٧/٤، شرح القصائد التسع المشهورات لابن النحاس (٣٣٧هـ): ٣٣٩-٣٤٠، الأصمعيّات للأصمعي: ١٢٨، الهامش، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ): ٣٦٩/٧، لسان العرب (شكك): ٣٤٧/٢، (شوك)، ٣٨٤/٢ والمزهر للسيوطي: ٤٨١/١.

(٢٦٥) ص: ٣٩.

(٢٦٦) المدثر: ٦.

(٢٦٧) الحجرات: ١٧.

(٢٦٨) ق: ٤٠٩/٣ ومن المسائل المشابهة يُنظر: ق: ٢٥٩/٢.

(٢٦٩) ق: ٢٦٠/٢، ك: ٥٢٤ قال: "ومن المقلوب... أجمعتُ عن الأمر وأجمعت"

في قوله: "زعم اللغويون". وقد يكون هذا سببا يقدمه أمام القارئ ليبرج من خلاله رأي ابن قتيبة، لشيوعه واطراده عند أقرانه. إذ لم يذكر الشارح أمن القلب هذه المفردة أم لا. وهي من القلب، لأن "أججم عنه: كفَّ كأججم"<sup>(٢٧٠)</sup>، والأصل فيما يبدو أججم (بتأخير الجيم) لأنها أكثر شيوعاً، والثانية نادرة، قليلة في الاستعمال. ولكن غزارة علم الشارح تأبى عليه أن يغادر مفردة من دون أن يذكر كل ما قيل فيها. ومثل هذا الاستطراد كثير بين اللغويين القدماء، لأنهم موسوعيون وذوو ثقافات متنوعة.

١٠- **ثنت وثنت**: أوردهما ابن قتيبة من ضمن المقلوب<sup>(٢٧١)</sup>، فعقب عليه الشارح بقوله "أنكره أبو علي البغدادي، وقال: الذي أحفظه نثت (كذا) اللحم، وثنت، بالثاء المثلثة مقدّمة فيهما جميعاً"<sup>(٢٧٢)</sup>.

ولم أجد ذلك في (البارع) ولا في (الأمالي)، وإنكار أبي علي هذا القلب لا يخلو من الصحة، ويبدو أن الشارح متابع له في ما ذهب إليه. فقد قال الخليل: "وثنت اللحم وثنت: تغير"<sup>(٢٧٣)</sup> ولم يذكر غيرها في بابها. وقال ابن دريد: "ثنت لثته ثنتاً وثنتاً إذا تغيرت رائحتها وفسدت وربما قلب فقالوا:

ثنتت... ويقال: لحم ثنت، إذا غب واسترخى، وقد جاء في بعض اللغات ثنتت..."<sup>(٢٧٤)</sup>

ولكن ورد عن العلماء أيضاً ما يؤيد قول ابن قتيبة. وأقوال الفريقين عنهم مقبولة مستعملة.<sup>(٢٧٥)</sup>  
١١- **عُقاب وعبقاة وعقباء**: في هذه المسألة نلاحظ خروجاً ظاهراً على الخط الذي ارتسمه الشارح لنفسه. إذ عودنا على دقة الملاحظة والتثبت. فقد زاد على ابن قتيبة ما ورد عنه أصلاً. قال ابن قتيبة: "عُقاب وعبقاة وعقباء"<sup>(٢٧٦)</sup> فجاء في (الاقتضاب)، بصورة مغايرة وبنقص واحدة: "عُقاب عَقْبَاء وعبقاة"<sup>(٢٧٧)</sup>. ثم قال البطليوسي: "حكى ابن الاعرابي بَعْنَقَاء وحكاها أبو عبيد أيضاً"<sup>(٢٧٨)</sup>. ويمكن أن ندفع عنه هذا إلى الناسخ، أو إلى النسخة التي نقل عنها البطليوسي، فربما جاءت خالية ممّا زاده، لطمس أو خرم، لأن الذي عرفناه عن عالمنا أنه كان "يتتبع الخبر من مظائنه ومصادره الأولى كما أنه لا يقتنع بمصدر واحد من هذه المصادر..."<sup>(٢٧٩)</sup>.

<sup>(٢٧٠)</sup> لسان العرب (ججم) ١: ٤٠٨، (ججم): ٥٧٧/١، وينظر: اصلاح المنطق لابن السكيت: ٢٦٢، والمزهر للسيوطي: ٤٧٩/١.

<sup>(٢٧١)</sup> لسان العرب (ججم) ١: ٤٠٨، (ججم): ٥٧٧/١، وينظر: اصلاح المنطق لابن السكيت: ٢٦٢، والمزهر للسيوطي: ٤٧٩/١.

<sup>(٢٧٢)</sup> ق: ٢٦٠/٢.

<sup>(٢٧٣)</sup> كتاب العين: ١١٣/٨.

<sup>(٢٧٤)</sup> جمهرة اللغة لابن دريد: ٢/٢، ٢٢٥/٢، وينظر: التهذيب للأزهري: ٢٦٦/١٤، ٦٦/١٥، ولسان العرب (ثنت): ٣٤٩/١.

<sup>(٢٧٥)</sup> كتاب الأفعال: ٢٦٦، ٢٨٥، وينظر: لسان العرب (ثنت): ٣٧٧/١، (ثنت): ٣: ٥٧٧، وتاج العروس (ثنت): ٤٧٨/٤ تحقيق عبد العليم الطحاوي.

<sup>(٢٧٦)</sup> ك: ٥٢٤.

<sup>(٢٧٧)</sup> ق: ٢٦٠/٢.

<sup>(٢٧٨)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>(٢٧٩)</sup> ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة، يعقوب يوسف الفلاحي: ٢٧٥.

وعلى الرغم من توسع الخليل في مادة (عقب)، إلا أنه لم يذكر هذه المفردات<sup>(٢٨٠)</sup>. أما ابن دريد فقد قال: "عقاب: عقنابة وعقنابة وعقنابة: صلبة شديدة"<sup>(٢٨١)</sup>، بزيادة (عقنابة)، ولم يذكر (بعنقاة). وقال ابن سيده: "عقاب وعقنابة... عقنابة بعنقاة"<sup>(٢٨٢)</sup>. واكتفى ابن منظور بـ(عقنابة)<sup>(٢٨٣)</sup>، ولم يذكرها صاحب التاج.

والذي نراه أن هذه المسألة تنحصر في اللهجات المتعددة، أو في لهجة قبيلة واحدة، "ومرد ذلك إلى تدافع الحروف على اللسان والخطأ في إخراجها، وكثيراً ما نسمع مثل هذا على ألسن المتحدثين باللغة الفصحى أو اللهجات العامية، ثم لا يلبث المتكلم أن يعود إلى اللفظ الصحيح لأن لنا أفسية نخلد إليها"<sup>(٢٨٤)</sup>.

١٢ - (ساعني وسآني)، (شاعني وشآني): قال البطلوسي: "وذكر {أي ابن قتيبة} فيه أيضاً، شآني الأمر وشاعني بالشين معجمة إذا حزنك..."<sup>(٢٨٥)</sup>، ثم نقل عن سيبويه قوله: "سآني الأمر وساعني بالسین غير معجمة، وأنشد:

**لقد لقيت قريظة ماسآها وحل بدارهم ذلٌ ذليلٌ**<sup>(٢٨٦)</sup>

وزاد عن ابن السكيت قائلا: "وذكرهما يعقوب بن السكيت في كتاب القلب والابدال، وأنشد: **مرّ الحمول فما شأونك نُقرّة ولقد أراك تشاء بالاطعان**"<sup>(٢٨٧)</sup>

وقبل أن نناقش هذه المسألة، نعرض ما بدا لنا من ملحوظات:

- في (أدب الكاتب) ورد النص بالسین المهملة وليس بالشين المعجمة<sup>(٢٨٨)</sup> كما أورده البطلوسي نفسه بالسین المهملة في مقدمته عن (المقلوب)، ولانقول أنه نقله هناك من (أدب الكاتب) لأنه أورد في هذه المقدمة ما لم يرد أصلاً عن ابن قتيبة مثل (أشياء) و(كائع) و(يئس)، و(الأوالي)، إذ ساق البطلوسي هذه المفردات وهي غير موجودة في (أدب الكاتب)، للاستشهاد بها في تنظيره للقلب المكاني. أما أن يقول الشارح: "وذكر فيه أيضاً شآني وشاعني" بالشين المعجمة، فلا بد من أن يُعلل عندنا بالتصحيح، وهو أمر يحدث بكثرة، ويقع فيه النساخ ويوقعون غيرهم فيما بعد.

ولكن لو فُدّر للشارح أن ينقله بالسین المهملة، ثم يعقب عليه بأنه ورد بالشين المعجمة لما استغربنا منه هذا، لأنه نقل عن ابن السكيت في (القلب والابدال)، أن الـ(تنتين) صحيحتان، وإن لم نعثر عليهما في (القلب والابدال) لابن السكيت؛ ولأنشد الشاهدين اللذين مرّا مقدّمًا الثاني على الأول، لأنهما متقاربان في المعنى، فضلاً عن ورودهما عن اللغويين القدماء<sup>(٢٨٩)</sup>.

<sup>(٢٨٠)</sup> ينظر: كتاب العين: ١٧٨/١-١٨٢.

<sup>(٢٨١)</sup> جمهرة اللغة: ٣/٣١٢.

<sup>(٢٨٢)</sup> المخصص: ٢٧/١٤، وينظر: المحكم: ١٤٠/١-١٤٦.

<sup>(٢٨٣)</sup> لسان العرب (عقب): ٨٣٤/٢. وقد وهم محققا الاقتضاب في تخريج (بعنقاة) و(عقنابة) من اللسان والتاج. إذ لم يرد منهما سوى (عقنابة) في اللسان حصراً

<sup>(٢٨٤)</sup> في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ١٣٢.

<sup>(٢٨٥)</sup> ق: ٢٦٠/٢، ٢٦١، ك: ٥٢٥.

<sup>(٢٨٦)</sup> ق: ق/٢٦٠-٢٦١، والبيت لكعب بن مالك كما في ديوانه بتحقيق سامي مكي العاني: ٢٥٩، وهو لحسان بن ثابت كما في السيرة النبوية لابن هشام الانصاري (ت ٢١٨هـ)، تحقيق مصطفى السقا وزميليه: ٢٧١/٢، وينظر ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حنفي حسنين، ٢٤٤ وفيه (ماساءها) وهو غلط لأن الوزن لا يستقيم، وينظر كتاب سيبويه: ٤٦٧/٣.

<sup>(٢٨٧)</sup> ق: ٢٦٠/٢-٢٦١، وينظر: شعر الحارث بن خالد المخزومي، جمع وتحقيق يحيى الجبوري: ١٠٧، وتنظر الصفحة: ٢٨ ولم أهدأ إلى قول ابن السكيت في (القلب والابدال) المطبوع ضمن الكنز اللغوي لاوغست هفنز.

<sup>(٢٨٨)</sup> ك: ٥٢٥.

<sup>(٢٨٩)</sup> ينظر: لسان العرب (سأي): ٧٦/٢، (شأي): ٢٥٩/٢.

- جاء في نص (الاقتضاب): "... إذا حزّرك" (٢٩٠)، وفي (أدب الكاتب): "أحزّرك"، وبين هاتين الصيغتين تباين في المعنى، وقد أشار ابن قتيبة نفسه إلى هذا التباين، في موضع آخر من (أدب الكاتب)، قال: "ولا يقال قد حزّنه الأمر ولكن يقال أحزّنه ويقولون يحزّنه..." (٢٩١)، والهمزة عند سيبويه في هذه الصيغة للتعدية، أما إذا لم تكن للتعدية فإنها للافتراق في المعنى (٢٩٢). فضلا عن كونهما لغتان، فـ(حزّنه: لغة قريش، وأحزّنه لغة تميم" (٢٩٣).

ولأنريد التوسع في هذه المسألة بقدر ما نريد الإشارة إلى مرور هذا الاختلاف في الرواية مع سكوت الشارح، وليس في وسعنا إلا أن نعزو ذلك إلى سقوطها في النسخ أو الطباعة، ولا سيما إذا علمنا أن تحقيق الكتاب جاء عن أصول كثيرة من المخطوطات، فضلا عن المطبوع (٢٩٤).

"وشاءني الشيء شأواً: أعجبني، وقيل: حزّني، وقال الأصمعي شأني في مثل شعاني، وشأني مثل شاعني إذا حزّتك،... والدليل على أنه مقلوب منه أنه لا مصدر له، لم يقولوا: شأني شوءً كما قالوا شأني شأواً..." (٢٩٥)، "وسأه الأمر: كسأه، مقلوب عن ساءه" (٢٩٦)، وإلى هذا ذهب أكثر اللغويين، (٢٩٧) إلا ما جاء عن ابن الأعرابي (٢٣١هـ) في قوله: "هما لغتان"، مما دفع ابن سيده إلى تعليل ذلك بضعف ابن الأعرابي في النحو (٢٩٨).

١٣/اليوم/اليمي: أنشد ابن قتيبة:

\*ليوم روع أو فعالٍ مكرُم\* (٢٩٩)

فقال البطليوسي: "البيت للأخضر الحماني، وقبله:

\*مروان مروانُ أخو اليوم اليمي\* (٣٠٠)

ثم قال: "ووزنه (فعل) على مثال (حذر) وأصله اليوم قلب اللام إلى موضع العين والعين إلى موضع اللام فصار اليمو، فانقلبت الواو ياءً لأنكسار ما قبلها..." (٣٠١) ولعلمائنا القدماء في هذه المسألة أقوال، نعرض لأهمها: أنشد الخليل:

\*نعم أخو الهيجاء في اليوم اليمي\*

ثم قال: "أراد أن يشتق من الاسم نعتاً فكان حذّه أن يقول: في اليوم اليوم قلبه كما قلبوا: القسي والأيق والأيطب" (٣٠٢) أيده في ذلك سيبويه، وزاد: "اضطرّ إلى هذا، ومع ذلك أنّ هذه الواو تعتلّ في فعل وتكره فهي في الياء أجدر أن تكرر، فصار اليوم بمنزلة القووس" (٣٠٣)، وقوله: "اضطرّ" يريد به حاجة الشاعر إلى حركة الميم لأقامة وزن البيت، لأنه لو قال (اليوم) لاختل الوزن، ولو سكّن الميم لاختلف ضرب البيت عن عروضه.

(٢٩٠) ق: ٢٦٠-٢٦١

(٢٩١) ك: ٦٣٦

(٢٩٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٥٥-٦٣، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٨٠-١٨٥.

(٢٩٣) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٨٥.

(٢٩٤) ينظر: ق: ٢٢/٢٥-٢٢ (مقدمة المحققين).

(٢٩٥) لسان العرب: (شأى) ٢/٢٥٩، وينظر المخصص لابن سيده: ٢٧/١٤.

(٢٩٦) المصدر نفسه: (سأى) ٢/٧٦.

(٢٩٧) يُنظر: كتاب العين: ٧/٣٢٧، وكتاب سيبويه: ٣/٤٦٧، والمخصص لابن سيده: ٢٧/١٤.

(٢٩٨) ينظر لسان العرب (شأى): ٢/٢٥٩، والمخصص لابن سيده: ٢٧/١٤.

(٢٩٩) ك: ٦١٣.

(٣٠٠) ق: ٣/٤٢٠.

(٣٠١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٠٢) كتاب العين: ٨/٤٣٣.

(٣٠٣) كتاب سيبويه: ٤/٣٨٠.

وموقف سيبويه من الضرورة معروف، إذ عقد له باباً سماه "باب ما يحتمل الشعر" (٣٠٤)، قال: "إعلم انه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام" (٣٠٥). وإلى هذا ذهب ابن جني، ولكنه وضع قيداً يحدد هذه الاجازة، قال: "اعلم ان الشاعر اذا اضطرَّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال" (٣٠٦).

وان كان الخليل وسيبويه قد أجملا في هذه المسألة، فقد فصل ابن جني فيها، ولم يخرج عن حدِّيهما، إلا انه توسع بعدئذ الى حد التكلف، فذكر قولين:

"أحدهما: أنه أراد: أخو اليوم السهل اليوم الصعب، يقال: يومٌ أيوم، ويوم، كأشعث وشعث... فقلِّبَ فصار (يَمُومٌ)، فانقلبت العين لانكسار ما قبلها طرفاً. والآخر: أنه أراد: أخو اليوم اليوم، كما يقال عند الشدة والأمر العظيم، اليومُ اليومُ\*، فقلب فصار (اليمو) ثم نقله من فَعَلٍ الى فَعَلَ كما أنشد أبو زيد من قوله:

**عَلَامٌ قَتَلَ مُسْلِمًا تَعَبْدًا مَدُّ سَنَةٍ وَخَمْسُونَ عَدَدًا**

ويريد خمسون- فلما انكسر ما قبل الواو قلبت ياءً فصارت اليمي" (٣٠٧) والقول الثاني فيه بُعِدَ في التأويل، إذ لم يُعَلَّل ابن جني انقلاب (فَعَلَ)، فضلاً عن شذوذ شاهده الشعري وندرته وخروجه على ما يبيحه القياس كما تقدّم من قول ابن جني نفسه، فلم يرد مثل هذا التعبير -فيما أعلم- في شعر ولانثر، مع امتناع طبيعة النطق عن التلفظ بمثل هذا في الاعداد. ولم يكتفِ ابن جني بهذا، بل زاد قولاً ثالثاً زعم فيه انه من إبداعه، وهو "أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليوم اليوم، ثم قلب فصار (اليمو) ثم نُقلت الضمة الى الميم على حد قولك: هذا بَكَر، فصارت اليمو، فلما وقعت الواو طرفاً بعد ضمة في الاسم أبدلوا من الضمة كسرةً. ثم من الواو ياءً، فصارت اليمي كأحق وأدل" (٣٠٨) وهذا التحول في الكلام من مفردة الى أخرى ومروور المفردة بسبع مراحل حتى صارت الى ما هي عليه، صعبُ القبول. ولكن قوانين الاعلال والابدال التي استعملها ابن جني في توجيهه لهذه المسألة "عبارة عن تفسيرات منطقية وضعها النحاة لما هو موجود، فهل كلمة (قال) أصلها (قول) أو انها مجرد شرح لحالة (كذا) موجودة، فلم يأت وقت قيل فيه (قول) بدلاً من (قال)، اللغة تقول قال ولكن النحاة أرادوا إطاراً منطقياً توضع فيه القواعد المختلفة" (٣٠٩).

لقد استمر ابن جني في ارسال الافتراضات حول هذه المسألة، والاستمرار في عرضها يُخرج البحث عن قصده. والمسألة غنيّة عن هذه التعليقات والاطالة فيها، أمّا التعليق الذي نراه في هذا القلب فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الاعلال التي تزامنت مع حاجة الشاعر الى اقامة وزن بيته، فقد اضطرَّ الشاعر الى هذا لأن روي قصيدته مكسور، والقافية من المتدارك، "وهو أن يجتمع متحركان بعدهما ساكن مثل قول الشاعر:

**ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على قومه يُستعَنَ عنه ويُذَمَّ**

كأن الحركتين تداركتا فيه" (٣١٠). فمُنِعَ الشاعر من (اليوم اليوم) لعدم انسجامها مع حركة الروي، ومُنِعَ من (اليوم اليوم) للسبب نفسه ولاجتماع ساكنين، فقلِّبَ على الفور الى (اليمي) ليتخلص من هذا

(٣٠٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦/١.

(٣٠٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٠٦) الخصائص لابن جني: ٣٩٦/١، وينظر الصفحة: ٣٥٧، وللمزيد: ينظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني: ٤١.

\* ما زال هذا التعبير ماثلاً الى عصرنا الحاضر، ولاسيما عند تشاجر الصبيان.

(٣٠٧) الخصائص لابن جني: ٧٦-٧٧، وينظر النوادر في اللغة لابي زيد الانصاري: ٤٥٩ وفيه (تعبدًا) بضم الباء.

(٣٠٨) الخصائص لابن جني: ٧٧/٢.

(٣٠٩) أحرف المد الطويلة والقصيرة وأثرها في صوغ الكلمات ومعناها ورنينها، عبد الحميد حسن، مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، الدورة الثالثة والثلاثين لسنة ١٩٦٦-١٩٦٧: ٣٤٠ والكلام لأحد المناقشين في جلسة البحث.

(٣١٠) كتاب القوافي للقاضي التنوفي (كان حياً سنة ٤٧٨هـ): ٤٠، وينظر شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٣٠، وفيه (ويذم) والصواب ما أثبتناه.

كله، وليستمر في إنشاده، مبتدئاً بتقديم الميم على الواو "فقلبت الواو الى ياء لوقوعها طرفاً". وهو رأي الخليل وسيبويه كما تقدم في بداية المسألة.

## المبحث الثالث

### الإعلال

#### تعريفه

"هو تغيير حرف العلة للتخفيف. فقولنا: تغيير شاملٌ له ولتخفيف الهمزة والإبدال، فلما قلنا حرف العلة، خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف علة، كأصيلاً وأصيلان لقرب المخرج بينهما، ولما قلنا للتخفيف، خرج نحو عالم في عالم، فبين تخفيف الهمزة والإعلال مباينة كلية لأنه تغيير حرف العلة"<sup>(٣١١)</sup>.

---

(٣١١) التعريفات للجرجاني: ٢٤ وقوله ((عالم في عالم)) يريد به الاشمام وهو نطق الألف بين صوت الألف وبين الفتحة.



"فالإعلال أذن هو إبدال يقع بين أصوات العلة خاصة كإبدال الواو ياءً في (طي) وهي من طويت"<sup>(٣١٢)</sup>. وحروف العلة أو الإعلال: الألف والواو والياء. وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية<sup>(٣١٣)</sup>. والظاهرة العامة في هذه الحروف هي "مرونتها وطواعيتها، وهذا يسمح بتحول بعضها إلى بعض، وذلك ناشئ عن تلك الحركة الدورانية في فراغ الفم، وهي التي تنشأ عن حركة اللسان والفك الأسفل والشفيتين حين خروج الهواء من الرئتين عند النطق بأحرف المد... فنجد أن هذه الأحرف تتحول من صورة إلى أخرى"<sup>(٣١٤)</sup>.

## فائدته

تتمثل فائدته إجمالاً في:

- ١ - طلب الخفة: فإن قلب الواو إلى ياء في ميقات مثلاً أخف في النطق من الأصل الذي هو (موقات).
- ٢ - الكثرة: لأن ما كثر أحق بالتخفيف، فلحروف العلة كثرة لم تكن لغيرها، إذ لا تخلو أكثر الكلمات من بعض هذه الحروف.
- ٣ - المناسبة التي تتطلب جواز قلب بعض الحروف إلى بعض من غير إخلال بالكلمة لأن المقارب للحرف يقوم مقام الحرف نفسه<sup>(٣١٥)</sup>.

## الإعلال عند البطليوسي

أوجب ابن قتيبة على الكتاب أن يتقنوا معرفة اللغة وظواهرها ومنها "انقلاب الياء عن الواو والألف عن الياء"<sup>(٣١٦)</sup>، ففاجأنا البطليوسي في أثناء شرحه لخطبة (أدب الكاتب) بقوله: "...وانقلاب الياء عن الواو يكون في كل موضع تُسكن فيه الواو وقبلها كسرة نحو ميزان، أصله: (موزان)، لأنه من الوزن، وانقلاب الواو عن الياء يكون في كل موضع تُسكن فيه الياء وقبلها ضمة، نحو أيقن فهو موقن. وانقلاب الألف عن الواو وعن الياء يكون في كل موضع تُسكن فيه الواو والياء وقبلها (كذا) فتحة، نحو قال، أصله (قول)، وباع أصله (بيع). وانقلاب الياء عن الألف نحو سربال وسرابيل وانقلاب الياء عن الواو في نحو عنقود وعناقيد"<sup>(٣١٧)</sup>.

وكان الشارح يريد أن يجمع في هذا النص الخطوط العامة لهذه الظاهرة فضلاً عن احتمال وجود غرض آخر هو تنظيره لما سيرد من مسائل تحت هذه الظاهرة. وقد جاء حديث الشارح عن الإعلال على وفق اطراده عند اللغويين القدماء وكما يأتي:

- انقلاب الياء عن الواو، إذا كانت ساكنة وكسر ما قبلها مثل موزان من الوزن فحينئذ تقلب الواو ياءً فتصير: (ميزان)، وقد ذكرها سيبويه في افتتاحه "باب ما تُقلب فيه الواو ياءً، وذلك إذا سُكنت وقبلها كسرة"<sup>(٣١٨)</sup>. قال: "وترك الواو في موزان أثقل من قَبِلَ أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء"<sup>(٣١٩)</sup>. وإلى مثل هذا ذهب ابن جني في قوله: "فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناءً لازماً فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف، وإنما هو إستئثار منهم للخروج من ثقل إلى ما هو أثقل منه..... وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"<sup>(٣٢٠)</sup>.
- ويتفرع من هذا الإعلال انقلاب الياء عن الواو إذا وقعت متطرفة مثل غازي وداعي وشجيرة، الأصل فيها الواو وذلك بالرجوع إلى الفعل أو المصدر<sup>(٣٢١)</sup>.

(٣١٢) الفراهيدي عبقري من البصرة، د. مهدي المخزومي: ٤٤.

(٣١٣) ينظر: كتاب العين: ٥٨-٥٧/١.

(٣١٤) أحرف المد الطويلة والقصيرة وأثرها في صوغ الكلمات ومعناها ورنينها، عبد الحميد حسن: ٣٣١.

(٣١٥) ينظر: المخصص لابن سيده: ٢٦٧/١٢.

(٣١٦) ك: ١٠.

(٣١٧) ق: ٨٢/١ ولم ينقل الشارح هنا نص ابن قتيبة.

(٣١٨) كتاب سيبويه: ٣٣٥/٤.

(٣١٩) المصدر نفسه والصفحة فسها.

(٣٢٠) سر صناعة الإعراب: ٢٠/١، وينظر: الخصائص: ٤٩/١، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، وحسام

سعید النعيمي: ٣٦٧.

(٣٢١) ينظر: محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي: ١٨٢.

١- *الشجا والحفا*: قال البطليوسي: "فمما لا يكتب إلا بالألف، الشجا في الحلق، والشجا: الحزن لأنه يقال: شجوته أشجوه، وإنما غلط [يريد ابن قتيبة] في ذلك لقولهم: شجي يشجى، وهو لا يُعتد به لأن أصل الباء فيه واو انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها... ومنها: الحفا، لأنهم قالوا: الحفوة بالواو، وقد حُكي حَفِيَّة بالياء، وأصلها الواو، فقلبت ياء لانكسار ما قبلها ولم يُحفل بالساكن. لأنه حاجز غير حصين"<sup>(٣٢٢)</sup>. والذي ذكره الشارح وارد عن القدماء. فقد أورد سيبويه هذه القواعد في "باب ما كانت الياء والواو فيه لا مات"<sup>(٣٢٣)</sup>، قال: "إعلم أنه لا مات أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حروف إعراب... وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما... وذلك نحو غزوت ورميت"<sup>(٣٢٤)</sup>، وزاد: "واعلم إن يفعل من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده... فيكون في غزوت أبداً يفعل، وفي رميت يفعل أبداً"<sup>(٣٢٥)</sup>. وإلى مثل هذا ذهب أكثر اللغويين<sup>(٣٢٦)</sup>.

٢- *كَيُونَة*: هي من المسائل التي طال فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، وتركز الخلاف بينهم على وزنها، فالبصريون يرون أن وزنها (فَيَعُولَة) فحَقَّقَت كما حُفِّفَت الميِّت. فصارت (كَيُونَة)، أما الكوفيون فيرون أن وزنها (فَيَعُولَة) ثم قُلِبَت الواو ياءً لسبق الياء لها ساكنة، وأدغمت الياءين فصارت (كَيُونَة) ثم حُفِّفَت فقلبت كَيُونَة<sup>(٣٢٧)</sup>. ونقل ابن قتيبة رأي الفراء وإنكاره لرأي البصريين؛ في باب (شواذ التصريف)<sup>(٣٢٨)</sup>. والنص بتمامه: "قال الفراء في قول العرب صار صيرورة وحاد حيدودة وسار سيرورة وهو خاص لذوات الياء من بين الكلام إلا في أربعة أحرف من ذوات الواو وهي كَيُونَة وديمومة وهيوعه وسيدودة، وإنما جُعِلَت بالياء وهي من الواو لأنها جاءت على بناء لذوات الياء ليس للواو فيه حظٌ فقلبت بالياء كما قالوا الشكاية وهي من ذوات الواو لما جاءت على مصادر الياء نحو السعاية والرماية، وقال البصريون كَيُونَة وأخواتها أريد بهن فيعلولة فحَقَّقَن كما حُفِّفَت الميِّت، قال الفراء: أريد بهن فُعلولة ففتحوا أولها كراهية أن تصير الياء واواً. وأما فيعلولة فإنها صورة لم تأت لسقيم ولا صحيح ولو كانت للمعتل على مذهبهم لوجدتها تامة في شعر أو سجع كما وجدت الميِّت والميِّت"<sup>(٣٢٩)</sup>. أ.هـ فكان تعليق الشارح أن هذا الاعتراض من الفراء لا يلزم من وجهين:

"أحدهما: أن الأصول قد تُرفض، حتى تصير غير مستعملة، وتُستعمل الفروع، كرفضهم استعمال أَلُوْق وقسي وأشياء وأعياد، على الأصل، وكذلك قولهم: أقام إقامة، وأثار إثارة، ووعد يعد، ووزن يزُن، ولم يُستعمل شيءٌ من ذلك على أصله"<sup>(٣٣٠)</sup>.

والذي أحتج به البطليوسي غير بعيد، ولكنه لم يكتف بذلك بل كشف عن تناقض وقع فيه الفراء الذي استعمل حجة من حجج البصريين في تأييده لمذهبه في هذه المسألة قال البطليوسي: "ومن طريف قوله [أي قول الفراء] أنه زعم أن (كَيُونَة) وأخواتها أريد بهن فُعلولة، ففتحوا أولها كراهية أن تصير الياء واواً، هذا يلزمه فيه مثل ما ألزمه البصريون"<sup>(٣٣١)</sup>. لأن هذا الوزن الذي أورده الفراء هو ما يقول به البصريون. أما الوجه الآخر من قول الشارح فلم يتعدَّ بيَّتي شعر أشدهما البصريون، هما:

قد فارقتُ قريبها القربنة      وشَحَطْتُ عن دارها الطعينة<sup>(٣٣٢)</sup>

يا ليت أنا ضمنا سفينه      حتى يعود الوصلُ كَيُونَة

يريد من ذلك سوق شاهد على صحة ما ذهب إليه من ترجيحه لرأي البصريين، وليبين أن الشاعر يعود إلى الأصل في حالة الاضطرار<sup>(٣٣٣)</sup>.

(٣٢٢) ق: ١٣٣، ك: ٣٢٣، أورد ابن قتيبة هذه المفردات بالألف المقصورة، فضلاً عن ألفاظ أخرى مشابهة مثل خنا ونسا.

(٣٢٣) كتاب سيبويه: ٣٨١/٤.

(٣٢٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٢٥) المصدر نفسه: ٣٨٢/٤.

(٣٢٦) ينظر: المنصف لابن جني: ٣٤١/١-٣٥٠، ١٦٤/٢-١٨٤، التكملة لأبي علي الفارسي: ٢٦٠، ٢٦١.

(٣٢٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ٧٥٥-٧٥٨/٢ وتتنظر الصفحات ٧٩٦-٧٩٩، ومجالس العلماء للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون: ٣٠٩.

(٣٢٨) ك: ٦٢٣.

(٣٢٩) ك: ٦٣٤.

(٣٣٠) ق: ٣٩٩/٢-٣٤٠.

(٣٣١) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٣٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ورأي البصريين هو الراجح في هذه المسألة، فوزن كينونة: فيعولة، والأصل كينونة، وكان ينبغي أن يكون كونونة اعتماداً على المصدر (الكون)، ولكن لما كانت "الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخرجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، ولما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخفّ عليهم، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخفّ عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِل: سَيِّدٌ وصَيِّبٌ، وإنما أصلهما سَيَّوْدٌ وصَيَّوْبٌ"<sup>(٣٣٤)</sup>. "وكان الخليل يقول: كينونة فيعولة هي في الأصل كينونة، التقت منها ياء وواو والأولى منهما ساكنة فصيرتا ياءً مشددة مثلما ما قالوا الهين من هُنْتُ، ثم خففوها فقالوا: كينونة كما قالوا: هَيْنٌ لَيْنٌ..."<sup>(٣٣٥)</sup>.

٣- خال - خول: الإعلال الآخر في مقدمة البطليوسي، هو

□ انقلاب الألف عن الواو لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها. فقد أنشد ابن قتيبة للمتخل الهذلي:  
وَيَلْمُهُ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ غِيَا إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالَ وَلَا بَخْلَ<sup>(٣٣٦)</sup>

فعلق البطليوسي على هذا البيت بعد شرحه والإطالة في توجيهاته لكلمة (خال)؛ بقوله: "... ويجوز أن يكون صفةً بنيت على مثال بطر وأشير، ويكون أصله (خول)، فأنقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيكون بمنزلة قولهم: رجل مالٌ، ويومٌ راحٌ وكيشٌ صافٌ"<sup>(٣٣٧)</sup>. وتوجيه البطليوسي لهذه المسألة ينسجم مع قوانين الإعلال فيها، وهو أقرب إلى الصحة من القول الآخر الذي أورده بقوله: "... وأما من أجاز في (خال) الذي يُراد به الرجل المتكبر، أن يكون مقلوباً من خايل، فلا يصلح في هذا الموضع، لأنه كان يجب أن يُروى: لا خال، بكسر اللام، ولا نعلم أحداً رواه هكذا"<sup>(٣٣٨)</sup>.

ولكن من دلالات (الخال) ما يمكننا - بوساطتها - من توجيه هذه المسألة توجيهاً يعتمد على التوجيه الأول للشارح بطريقة غير مباشرة. لأن "خال المال يخولُه إذا ساسه وأحسن القيام عليه، وكذلك خلته أخولُه ... والخول ما أعطى الله سبحانه وتعالى الإنسان من النعم، وخولك الله مالا أي ملكك وخال يخالُ خولاً إذا صار ذا خول بعد انفراد"<sup>(٣٣٩)</sup>، وعلى وفق هذه الدلالات يكون توجيهنا، إذ أن الممدوح إذا تجرَّد من ثيابه للدخول في حرب أو لنزول خطب ما، فإنه ينسلخ من كل ما يتعلق به، وينسى كل شيء من حوله، وسواءً عنده - حينئذ - أكان ممَّن يملك أموالاً أم لا يملك، وهذا التفسير أقرب من غيره - فيما أرى - لتوقُّر النظائر بين (الخال) الذي قدّمنا لدلالاتها، وبين (البخل)، إذ لا قرينة بين الخيلاء والبخل.

## المعاقبة

٤- ديمو/ ديمو: أنشد ابن قتيبة:

هو الجوادُ بن الجوادِ بن سَبَلٍ      إن ديمو جادَ وإن جادوا وبَلَّ<sup>(٣٤٠)</sup>

فقال البطليوسي: "... وفي قوله: (ديمو) شذوذٌ وخروج عن النظائر، وذلك أن الديمة أصل الياء فيها واو، لأنها مشتقة من الدوام، ولكن الواو لما سُكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً، فكان ينبغي حين ذهب الكسرة الموجبة لانقلاب الواو؛ أن ترجع إلى أصلها فيقول: (دوموا) ..."<sup>(٣٤١)</sup>.

والذي ذهب إليه الشارح له من الصحة نصيب استناداً إلى موجب الإعلال في هذه المفردة، إلا أن عدّه هذا شذوذاً وخروجاً عن النظائر أمرٌ يبعث على التحفظ، لأن لهذه المفردة نظائر تُدخلها في دائرة (التعاقب) أو (المعاقبة)،

(٣٣٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٦/٢.

(٣٣٤) كتاب سيبويه: ٣٦٥/٤، وينظر: تصحيح الفصح لابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) تحقيق عبد الله الجبوري: ١: ٤٠٨، والانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٦/٢-٧٩٩.

(٣٣٥) لسان العرب (كون): ٣/٣١٦، ولم يرد في كتاب العين عن هذه المفردة غير قول الخليل "والكينونة في مصدر كان أحسن". [كتاب العين] ٤١٠/٥.

(٣٣٦) ك: ٢٦٤، وينظر: ديوان الهذليين: ٣٤/٢.

(٣٣٧) ق: ١٨٧/٣.

(٣٣٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٣٩) لسان العرب (خول): ١/٩٢٣.

(٣٤٠) ك: ١٠١.

(٣٤١) ق: ٨٦-٨٥/٣.

وذكر ابن سيده أن المعاقبة هي: "قلب الواو باءً بغير علة إلا طلب الخفة، وهي لغة حجازية عربية"<sup>(٣٤٢)</sup>، للتفريق بينه وبين ظاهرتي الإبدال والإعلال والقلب المكاني. "والدَّيْمَة: من المطر الذي لا رعد فيه ولا برق، وتدوم يومها والجمع ديم، غُيِّرَت الواو في الجمع لتغيُّرها في الواحد، وما زالت السماء دوماً دوماً ودَيْمًا ديمًا الياء على المعاقبة، ... وحكى بعضهم: دامت السماء تديم ديمًا ودومت ودَيْمَت"<sup>(٣٤٣)</sup>.

وعَدَّ ابن جني هذه المفردة من ضمن التدرّيج في اللغة، وهو قولهم: "ديمةٌ ودَيْمٌ، واستمرار القلب في العين إلى الكسرة قبلها ثم تجاوزا ذلك لما كثر وشاع إلى أن قالوا دَوَّمت السماء ودَيْمَت، فأما دَوَّمت فعلى القياس، وأما دَيْمَت فلا استمرار القلب في ديمة وديم"<sup>(٣٤٤)</sup>، وهذا ما يصلح ردًّا على البطليوسي الذي أوجب رجوع المفردة إلى أصلها لذهاب الكسرة الموجبة لانقلاب الواو<sup>(٣٤٥)</sup>؛ فضلاً عن تأييد جماعة من اللغويين القدماء لما ذهبنا إليه<sup>(٣٤٦)</sup>. ومجيء ذلك في الشعر، قال ابن مقبل:

رَبِيَّةٌ حُرٌّ دافعتُ عن حقوفه رَخَاخُ الثرى والأقحوان المديماً<sup>(٣٤٧)</sup>

ولعل أقرب تعليل لحدوث هذه الظاهرة، هو دخول اللهجات القديمة في العربية الفصحى وهي "إما لمعاقبته عند القبيلة الواحدة من العرب وإما لافتراق القبيلتين في اللغتين"<sup>(٣٤٨)</sup>

"وحين ننظر إلى المعاقبة بين الياء والواو من قبل لهجة تميم نجد أن اللهجة تنجح بوجه عام إلى الياء في المعاقبة في مقابل جنوح أهل الحجاز إلى الواو ... فتميم تقول: قَلَيْتُ البُرَّ فأنا أقلّيه قلياً، وأهل الحجاز يقولون قَلَوْنَهُ أَقْلَوهُ قَلَوْا"<sup>(٣٤٩)</sup>.

ويمكن أن نزيد على ما تقدم أنّ الرجوع إلى الأصل وهو (دَوَّمت) يقع اللبس بين دلالتها على المطر الذي لا رعد فيه ولا برق الذي هو (الدَّيْمَة)، فيقال في فعلها (دَيْم) وبين تحليق الطائر ودورانه وتدويمه تدويماً أي ارتفاعه ودورانه<sup>(٣٥٠)</sup>. قال ذو الرمة:

مُعْرُورِيَا رَمَضَ الرضراض يرْكُضُهُ والشمسُ حيرى لها في الجو تدويم<sup>(٣٥١)</sup>

٥- فاح يَفِيح ويَفُوح: قال ابن قتيبة: "فاح الطيبُ يفوح فوحاً، وفاحت الشجّة تَفِيح فيحاً"<sup>(٣٥٢)</sup>، وفي موضع آخر، قال: "فاحت القدرُ تفوح وتَفِيح"<sup>(٣٥٣)</sup>، فأشار البطليوسي إلى هذين القولين منوهاً بنسيان ابن قتيبة، ثم قال: "وهذا يوجب أن يجوز في الطيب فيحاً أيضاً"<sup>(٣٥٤)</sup>، ثم عضد قوله بأقوال الخليل<sup>(٣٥٥)</sup>، وابن

(٣٤٢) المخصص: ١٩/١٤، ينظر: كتاب العين: ١٧٨/١، وجمهرة اللغة لابن دريد: ٣١٣/١، وأساس البلاغة للزمخشري (عقب): ٤٢٨-٤٢٩.

(٣٤٣) لسان العرب (دوم): ١٠٣٦/١.

(٣٤٤) الخصائص: ٣٥٥/١.

(٣٤٥) ينظر: ق: ٨٦/٣.

(٣٤٦) ينظر: إصلاح المنطق لأبن السكيت: ١٣٥-١٤٤، ك: ٥٠٢-٥٠٤، الأفعال لأبن القوطية: ١٤١، المخصص لأبن سيده: ١٩/١٤-٢٦، المزهر للسيوطي: ٢٧٩/٢.

(٣٤٧) ديوان ابن مقبل، تحقيق د. عزة حسن: ٢٨٤، وينظر: لسان العرب (دوم): ١٠٣٦/١، (ديم): ١٠٤٣/١.

(٣٤٨) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي: ١٣٦.

(٣٤٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: المزهر للسيوطي: ٢٧٩/٢.

(٣٥٠) ينظر: كتاب العين: ٨٧/٨.

(٣٥١) ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح: ٤١٩/١، وينظر: كتاب العين: ٨٧/٨.

(٣٥٢) ك: ٣٦٥.

(٣٥٣) ك: ٥١١.

(٣٥٤) ق: ١٥٠/٢.

(٣٥٥) ينظر: كتاب العين: ٣٠٧/٣.

القوطية<sup>(٣٥٦)</sup>، وهي مسألة ذكرها اللغويون القدماء باطراد<sup>(٣٥٧)</sup>. والذي نلاحظه أن الشارح لم يذكر هذه الظاهرة في هذه المسألة، فضلاً عن سكوته عنها في المسائل المشابهة التي تدخل ضمنها<sup>(٣٥٨)</sup>.

## المبحث الرابع

### الإتباع

#### تعريفه

قال ابن فارس: "هو أن تتبع الكلمة على وزنها ورويها اشباعاً وتوكيداً... وذلك قولهم: ساعب لاغب..."<sup>(٣٥٩)</sup>.

"وهو على وجهين: أحدهما: أن تكون كلمتان متواليتان على رويٍّ واحد. والوجه الآخر: أن يختلف الرويان ثم يكون بعد ذلك على وجهين: أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنها كالإتباع. والآخر: أن تكون الثانية غير واضحة المعنى ولا بنية الاشتقاق"<sup>(٣٦٠)</sup>.

والإتباع ظاهرة معروفة في الكلام العربي. ويأتي لتعزيز الكلام وتقويته وتوكيده. قال ابن الأعرابي: "سألت العرب أي شيء معنى شيطان ليطان؟ قالوا: (شيء نَدَّ به كلامنا)"<sup>(٣٦١)</sup> ومن اللغويين من أدخل التوكيد ضمن الإتباع واضعاً بينهما فروقاً لا تخرج عن نطاق الفائدة المعروفة للإتباع عموماً.

---

(٣٥٦) ينظر: كتاب الأفعال: ١٤١، ٢٩٣.  
(٣٥٧) ينظر: إصلاح المنطق لأبن السكيت: ١٣٧ والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي: ٥١ وأساس البلاغة (فوح): ٤٨٣، (فيح): ٤٨٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٤٨٤/٣.  
(٣٥٨) ينظر: ق: ١٥٦/٢ مسألة ١، ٢، ك: ٣٧٠، ٥٠٢ (حنوت وحنيت) (قلوت وقليت) وللمزيد ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٩، ١٨٦، والإبدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي: ٢٤، ٢٥.  
(٣٥٩) الصاحبى في فقه اللغة: ٢٧٠.  
(٣٦٠) الإتباع والمزاوجة لابن فارس (٣٩٥ هـ) تحقيق كمال مصطفى: ٢٨.

هذا هو النوع المعروف من الإتياع، وقد عرفنا الغرض منه وهو المشاكلة. والنوع الآخر هو الإتياع الحركي. فقد عرف اللغويون العرب القدماء ن لبعض الحركات تأثيراً في بعض، وبنوا على ذلك ظاهرة الإتياع أيضاً<sup>(٣٦٢)</sup>. وسيرد تفصيل ذلك في أثناء عرضنا لمسائل هذا المبحث.

## مسائل الإتياع في (الاقتضاب)

أربع مسائل هن حصيلة الكتاب، وردن عَرَضاً، وفي مواضع متباعدة، إذ لم يعرض لها ابن قتيبة؛ فيخصّها البطليوسي بالتعريف أو التعليق. إلا في إشارة عابرة سترد في موضعها من المبحث.

### ١- الضَّيْح والرَّيْح: أنكر ابن قتيبة أن يقال: (جاء فلان بالضَّيْح والرَّيْح)، والصحيح عنده (بالضَّح والرَّيْح)<sup>(٣٦٣)</sup>.

فقال البطليوسي: "قد حكى بعض اللغويين أنه يُقال: الرَّيْح والضَّيْح إتياعاً للرَّيْح، والضَّح والرَّح بغير ياء: إتياعاً للضَّح"<sup>(٣٦٤)</sup>، ثم نقل عن الخليل أنه قال: "الضَّيْح إتياع للرَّيْح، فإذا أُفرد لم يكن له معنى"<sup>(٣٦٥)</sup>، ولم يرد عن الخليل أنه قال ذلك<sup>(٣٦٦)</sup>. وللغويين القدماء أقوال تتفق تارة وتختلف تارة أخرى، وجاء في لسان العرب: "الضَّح: الشمس، وقيل: هو ضوءها إذا استمكن في الأرض.... ومن أمثال العرب جاء بالضَّح والرَّيْح.... إذا جاء بالمال الكثير، يعنون إنما جاء بما طلعت عليه الشمس وجرت عليه الرِّيح من الكثرة ومن قال: الضَّيْح والرَّيْح في هذا المعنى فليس بشيء وقد أخطأ عند أكثر أهل اللغة، وأنما قلنا عند أكثر أهل اللغة لأن أبا زيد قد حكاه، وأنما الضَّيْح عند أهل اللغة لغة في الضَّح الذي هو الضوء"<sup>(٣٦٧)</sup> وفي موضع آخر قال: "وجاء بالرَّيْح والضَّيْح؛ عن أبي زيد؛ الضَّيْح إتياع للرَّيْح فإذا أُفرد لم يكن له معنى"<sup>(٣٦٨)</sup>، وقال ابن دريد: ".... وأحسب قولهم جاء بالضَّح والرَّيْح من هذا إذا جاء بالشيء الكثير والعامة تقول: بالضَّيْح والرَّيْح، وهذا ما لا يُعرف"<sup>(٣٦٩)</sup>.

وإلى أمثال هذه الأقوال أتجه اللغويون الآخرون في معالجتهم لهذه المسألة<sup>(٣٧٠)</sup>.

ويتضح من أقوالهم أن الصواب ما ذكره ابن قتيبة لأنه في سياق التقويم والتنقيف للسان العربي، ونبذ العامية عند من يمارس حرفة الكتابة. أما ما جاء عن البطليوسي فلغة منه ولا سيما إذا ما علمنا أن قوانين الإتياع تبيح للمتكلم أن يقوي كلامه بمفردة معينة تحاكي مفردة أخرى مقطعيًا وحرفيًا وإن كانت غير ذات معنى. فضلاً عن عدم عثوري – فيما بين يدي من مصادر – على رواية المفردتين بدون ياء أي (بالضَّح والرَّح)، وهي التي ذكرها البطليوسي في تعقيبه على ابن قتيبة. وإن وُجدت هذه الرواية فهي خروج على القياس، لأن (الرَّيْح) لم يسمع لها لفظ (الرَّح) إلا إذا كانت على إتياع الضَّح لتلائمها في المقطع الصوتي، وهي أيضاً غير ممتعة إذا كان هذا غرضها.

والراجح في هذه المسألة أن الأصل فيها ما جاء في المثل "جاء بالضَّح والرَّيْح"<sup>(٣٧١)</sup> وتطور بعد ذلك إلى (الضَّيْح والرَّيْح) لأن العامة تميل إلى التخفيف، إذ يُصبح الانسجام واضحاً بين المفردتين، ولا سيما إذا كان هذا الميل يجنح نحو حروف المدّ لتتناغم المفردة الأولى مع الثانية تحقيقاً لغرض المشاكلة.\*

(٣٦١) مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩٢هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون: ٧/١. وللمزيد من هذه الظاهرة ينظر: كتاب الأمالي لابي علي القالي: ٢٠٨/٢، والإتياع والمزاوجة لأبن فارس: ٢٨، والمخصص لابن سيده: ٢٨/١٤ والمزهر للسيوطي: ٤١٤/١.

(٣٦٢) ينظر كتاب سيبويه: ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالب فاضل المطليبي: ١٢٠-١٢٧.

(٣٦٣) ينظر: ك: ٤٣٤، ٤٣٥، وينظر كذلك: مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ): ١٦٨/١.

(٣٦٤) ق: ٢٢٨/٢.

(٣٦٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٦٦) ينظر: كتاب العين: ١٣/٣.

(٣٦٧) لسان العرب (ضحج): ٥١٤/٢، ولم أعثر على قول أبي زيد في مؤلفاته ومنها (النوادر، والهمز، والمطر واللبأ واللين).

(٣٦٨) المصدر نفسه: (ضحج): ٥٥٩/٢.

(٣٦٩) جمهرة اللغة لابن دريد: ٦١/١.

(٣٧٠) ينظر: كتاب العين: ١٣/٣، وإصلاح المنطق: ٢٩٥، وفصيح ثعلب: ٣٠٤ والإتياع والمزاوجة لابن فارس؛

٣٧، وأساس البلاغة: (ضحج): ٣٧٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣: ٧٥، ١٠٦.

(٣٧١) مجمع الأمثال للميداني: ١٦٨/١.

٢- *الغدايا والعشايا*: أشار ابن قتيبة إشارة خاطفة إلى ظاهرة الإتياع، وإن لم يسمّها، إذ نقل عن الفراء أنه قال: "العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف فربما أجروه على بُنيته ولو أُفردَ لتركوه على جهته الأولى، من ذلك قولهم: إني لآتية بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة غدايا لمّا ضُمَّتْ إلى العشايا"<sup>(٣٧٢)</sup>، فنقل البطلاني نصّ ابن قتيبة، وزاد: عن ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) أنه يُقال: "غَدِيَّة على وزن عَشِيَّة وأنشد:

ألا ليت حظي من زيارة أميّه غديّات قيظٍ أو عشيّات أشتيّه"<sup>(٣٧٣)</sup>

أبدى رأيه في هذه المسألة قائلاً: "فعلى هذه اللغة يُقال في الجمع غدايا على غير وجه الازدواج، ويجوز لقائل أن يقول: هذا أيضاً على وجه الازدواج فقال: غديّات لقوله عشيّات، فيكون بمنزلة قولهم: الغدايا والعشايا،..."<sup>(٣٧٤)</sup>.

والذي نلاحظه بدءً هو اقتطاع البطلاني نص ابن قتيبة وفيه بقية تشير إلى ظاهرة الإتياع. والملاحظة الأخرى أن الشارح نقل حديثه عن هذه المسألة من موضوعها الطبيعي وهو

باب "شواذ التصريف"<sup>(٣٧٥)</sup>، في القسم الثاني من (الاقتضاب)، إلى القسم الثالث منه<sup>(٣٧٦)</sup>. أي أنه انتظر وصوله إلى شرح الشواهد ليعلق عليه هناك.

الأمر الآخر: تقديم البطلاني (العشايا) على (الغدايا)، خلافاً لما ورد به عند الآخرين، ويترتب على هذا التقديم أن (الغدايا) هي التي ضُمَّتْ إلى (العشايا) وليس العكس، وهو أمرٌ يُحمّدُ له، لأنه لو أوردّها على وفق ما ذكره ابن قتيبة، لأصبحت الرواية شاذة، فكل من تحدّث عنها من اللغويين أوردّها بقوله: "إني لآتية بالغدايا والعشايا" كما سنرى.

والغداة لا تُجمع على الغدايا، ولكنهم كسروه على ذلك ليطبّقوا بين لفظه ولفظ العشايا، فإذا أفردوه لم يكسروه، وقال ابن السكيت في قولهم: إني لآتية بالغدايا والعشايا،... أرادوا جمع الغداة فأتبعوها العشايا للازدواج، وإذا أفرد لم يَجُزْ، ولكن يقال غداة وغداوة لا غير، كما قالوا: "هنائي الطعام ومراني، وإنما قالوا أمراني"<sup>(٣٧٧)</sup>. وخروج جمع (غدوة) من (غدوات) إلى غدايا له ما يبرّره من الوجهة الصوتيّة، ولا سيما إذا ما وضعنا في حسابنا أن الإتياع يأتي لغرض المشكلة، في واحد من أغراضه، فضلاً عن جواز هذا الجمع عند بعض اللغويين مثل ابن الأعرابي<sup>(٣٧٨)</sup>، وابن سيده<sup>(٣٧٩)</sup>، لكنّ المعول في هذا على الجمع الشائع.

٣- *مُتَنِّينٌ ومُتَنِّينٌ*: قال ابن قتيبة: "وقالوا: مُتَنِّينٌ ومُتَنِّينٌ بكسر الميم لا يُعرف غيره، فمن أخذه من أنتن قال مُتَنِّينٌ ومن أخذه من نَنَنٌ قال مُتَنِّينٌ"<sup>(٣٨٠)</sup> فأورد البطلاني النص، ثم قال: "يُمكن أن يكون مُتَنِّينٌ المكسور الميم والتاء، من أنتن أيضاً، غير أنهم كسروا الميم إتياعاً لكسرة التاء، كما قالوا: المغيرة، وهي من أغار، وقد قالوا أيضاً: مُتَنِّينٌ بضم الميم والتاء، جعلوا التاء تابعة لضمّة الميم"<sup>(٣٨١)</sup>.

\* وهم محققا (الاقتضاب) في أحالتهما على (تاج العروس) للزبيدي، فالظاهر من أحالتهما أن الزبيدي يؤيد هذا الإتياع، والصواب أنه قال: "ولا تقل بالضمّ والفتح في هذا المعنى، فإنه ليس بشيء" [تاج العروس (ضج): ٥٦٥/٦].

(٣٧٢) ك: ٦٢٣.

(٣٧٣) ق: ٣٣٤/٢.

(٣٧٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٧٥) ك: ٦٢٣ وشاهد ابن قتيبة هو بيت شعر لابن مقبل: [ديوانه: ٤٠٦].

هتاك أخيبه ولاج أبوبه يخط بالجد منه البر والينا

وينظر: معجم شواهد العربية لعبد السلام محمد هارون: ٣٨٣/١.

(٣٧٦) ق: ٤٢٨/٣.

(٣٧٧) لسان العرب (غدا): ٩٦٣/٢، وينظر: إصلاح المنطق: ٣٧، والإتياع لأبي الطيب اللغوي (مقدمة المحقق): ١١، والأمالى لأبي علي القالي: ٢١٠/٢، والمخصص لابن سيده: ٢٩/١-٣٠ وأساس البلاغة للزمخشري (غدو): ٤٤٦.

(٣٧٨) ينظر: لسان العرب (غدا): ٩٦٣/٢.

(٣٧٩) ينظر: المخصص لابن سيده: ٩٩/١.

(٣٨٠) ك: ٥٨١.

(٣٨١) ق: ٣١٤/٢.

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن قتيبة بعيد عن التوجيه الشائع، لأنه اعتمد همزة التعديّة أو الرجوع إلى أصل الاشتقاق في تخريجه لهذا التناوب في الحركات. قال سيبويه: "وأما الذين قالوا مغيرة ومعين فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة، كما قالوا: مُتْنٌ وأُنُوْكَ وأُجُوْكَ، يريد أجبيك وأُنِيْكَ" (٣٨٢).

والأصل في هاتين المفردتين: (مُتْنٌ) بضم فكسر، أوردها ثعلب (ت ٢٩٢ هـ) في باب حروف منفردة (٣٨٣)، وعدّها ابن القوطيّة من (نَنْتَن وأُنْتَن) سواء (٣٨٤). وقال الزمخشري: "نَنْتَن الشيءُ نَنْتَنًا ونَنْتَانًا وأُنْتَن، وشيءٌ نَنْتَنٌ ومُتْنٌ" (٣٨٥)، وخالفهم ابن السكيت في قوله: "من قال نَنْتَن الشيء قال هو مُتْنٌ، بكسر الميم والتاء، ومن قال: أُنْتَن قال مُتْنٌ، بضم الميم وكسر التاء" (٣٨٦).

وعلى الرغم من الخلاف الدائر حول هذه المسألة (٣٨٧)، إلا أن الراجح من بين هذه الأقوال هو ما ذهب إليه البطليوسي ومؤيدوه، وهو من الإتياع الحركي، وطبيعة النطق لا تمنع من ذلك لأنه يوقّر الخفة في النطق ويباعد بينه وبين الانتقال من حركة إلى أخرى لا تجانسها.

٤- العين الحير: أنشد ابن قتيبة:

أزمانَ عينا سُرورُ المسرورِ عينا حوراء من العين الحير (٣٨٨)

فقال البطليوسي: "... وقال: الحير إتياعاً للعين، وليس بلغة في الحور، وكأنه كره الخروج من كسرة النون من العين إلى ضمة الحاء ثم الانحدار إلى كسرة الراء..." (٣٨٩).

وكان ابن قتيبة قد ذكر هذا الإتياع عند ذكره لمسألة (غدايا وعشايا)، إذ ساق البيت شاهداً على ذلك، وزاد، "... فقال الحير إذ كان بعد العين" (٣٩٠)، ولكن البطليوسي لم يذكره، إذ اقتطع النص ثم علق عليه، وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدّم من مسألة (غدايا وعشايا).

وقد ورد عن اللغويين القدماء اطراد هذا الإتياع، ولم يرد عنهم من قال بغير هذا إلا ما جاء عن أبي زيد الأنصاري الذي أيّده، ولكنه لم يسلم باطراده، قال: "وأما قوله من العين الحير، فإنه جمّع عينا وكذلك جمع أعين، والحير جمع حوراء، فكان ينبغي أن يقول من العين الحور ولكنه أتبع الحير العين، وهذا عند حذاق أهل العربية يجري على الغلط كما قالوا: هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خرب، والصواب خرب" (٣٩١). ثم عضد رأيه بقول الخليل: "ومما يدلّك على أنه غلط من قائله أنهم إذا قالوا هذا حُجْرًا ضَبٌّ خرب، قالوا خربان لا غير والذي غلطهم أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد وأنهما موحدان وأنهما مذكران، ونظير هذا قوله من العين الحير لأنهما نعتان وأنهما جمعان وأنهما لمؤنثين، وأنّ الثاني يؤكد الأول لأنه في وصف العين وليس الثاني وصفاً آخر يأتي بمعنى يبعد من الوصف الأول كما تقول: فلان سخي متكلم، فمتكلم لا يؤكد معنى السخاء" (٣٩٢).

وقياس أبي زيد على ما يراه الخليل لا يتجاوز ما أقرّ من وقوع الإتياع في (العين الحير) لأن المضاف والمضاف إليه - وأن كانا شيئاً واحداً - إلا أنهما إذا أفردا أصبح لكل منهما معنى مستقلّ، وهذا غير مطرد في حالات الإتياع التي يؤكد اللغويون أن أكثر ما يجيء منه إذا أفرد لم يكن له معنى (٣٩٣). فضلاً عن أن اللفظ الذي وقع فيه القائل

(٣٨٢) كتاب سيبويه: ١٠٩/٤.

(٣٨٣) كتاب الفصيح لثعلب: ٣٠٧.

(٣٨٤) كتاب الأفعال، لابن القوطية: ١٠٧.

(٣٨٥) أساس البلاغة (نتن): ٦١٧.

(٣٨٦) إصلاح المنطق: ٢١٨، وللمزيد ينظر: لسان العرب (نتن). ٥٧٧/٢، والصاحح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار: ٢٢١٠/٦.

(٣٨٧) ينظر: ليس في كلام العرب لابن خالويه (٣٧٠ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار: ٩٣، والانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٧٣٧/٢ مسألة (١٠٧).

(٣٨٨) ك: ٦٢٤ والرجز لمنظور بن مرثد الأسدي كما في اللسان (قور) ٣: ١٨٥، وينظر ق: ٤٢٨/٣ الهامش.

(٣٨٩) ق: ٤٢٨/٣، وينظر ق: ٣٣٤-٣٣٥.

(٣٩٠) ك: ٦٢٤.

(٣٩١) النوار في اللغة لأبي زيد الانصاري: ٥٧٤.

(٣٩٢) حكى ذلك سيبويه في كتابه: ٤٣٦-٤٣٧، ولم أجده في كتاب العين، وينظر: النوار في اللغة: ٥٧٤ ومعاني القرآن للأفخش، تحقيق عبد الأمير الورد: ٦٩١/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٧، والمنصف لابن جني، والمخصص: ٩٩/١، ١٢٤/٤.

(٣٩٣) ينظر: المزهر للسيوطي: ٤١٤-٤٢٥.



في (هذا حُجْر ضَبٌّ خَرِبٍ) إنما يعود إلى الغلط في الإعراب في (خَرِبٍ) لأنها صفةٌ لـ (حُجْرٍ) وليس لـ (ضَبٍّ) وهذا غلط واضح وليس له علاقة بالإتباع – فيما أرى – لكنه غلطٌ شاع على الألسن، من دون حاجة إلى تأويل يقرُّ أنه غلط. أما في (العَيْن الحَيْر) فقد وردت الأخيرة من حاجة صوتية، وليست ضرورة شعرية ألجأت الراجز إلى إبدال الواو ياءً في الحير ولكنه قالها لميل النطق إليها من دون أن يخلّ بالمعنى أو الوزن أو القافية.

# الفصل الثاني

## مسائل الصرف

المبحث الأول

المصادر

المبحث الثاني

الاشتقاق

المبحث الثالث

أبنية الأسماء

المبحث الرابع

أبنية الأفعال

المبحث الخامس

الأفراد والتثنية والجمع

المبحث السادس

المذكر والمؤنث

## مدخل

امتاز البطليوسي بالدقة في متابعة ما ذكره ابن قتيبة، والتعريف باكثر الظواهر التي اوردها المصنّف، إلا في مواضيع قليلة لا تمثل استثناء لهذه المتابعة، وربما يرجع ذلك الى انها لم ترد في كتاب ابن قتيبة او تكون قليلة أو نادرة.

ومن الاصول الكتابية التي وضعها ابن قتيبة للكتاب، معرفتهم "شيئاً من التصاريح والأبنية"<sup>(٣٩٤)</sup>. فنقل البطليوسي هذه العبارة وقال: "هذا العلم من أجل علوم العربية لانه يهدي الى معرفة الاصول من الزائد، والصحيح من المعتل، والتام من الناقص، والمظهر من المدغم، واكثر المتعاطين لصناعة العربية لا يُحسنونه"<sup>(٣٩٥)</sup>.

ولما كان كتاب ابن قتيبة حافلاً بمسائل الصرف، غزير المعلومات عنها، فقد ألزم الشارح نفسه بمقدمة عن هذه المسائل من خلال تنظيره للموضوعات التي تدخل تحت هذا العنوان من عناوين علوم العربية. إلا انه ورد فيها ما يستحق التوقف عندها والتعليق عليها. فقد قسم هذا العلم على ثلاثة أقسام، ولم يحدّد، هل تقسيمه هذا مختص بالتصاريح أم بالأبنية. والظاهر من تقسيمه كما سيتضح بعد انه مختص بالتصريف. قال: "وهو ينقسم ثلاثة أقسام: تصريف لفظ فقط، وتصريف معنى فقط، وتصريف لفظ ومعنى معاً. فأما تصريف اللفظ فنوعان: أحدهما: تعاقب الحركات والحروف على اللفظ الواحد، كقولك: زيدٌ وزيدٌ وأخول وأخاك وأخيك"<sup>(٣٩٦)</sup>.

وهذا ليس من التصريف في شيء، وهو يختص بالتراكيب، ولعل الفرق الرئيس بين الصرف والنحو هو اهتمام الصرف بالمفردة وما يطرأ عليها من زيادة حرف أو أكثر ونقصان حرف أو أكثر، الى غير ذلك مما هو معروف عن أحوال المفردة، أما النحو فيختص بالحركة الاعرابية التي تتغير بتغير مواقع المفردة في التركيب، "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة"<sup>(٣٩٧)</sup>. فلعل البطليوسي أراد من هذا اختصار الطريق في الإشارة الى دور الحركة في الافصاح عن المعنى العام في الكلام، لان "من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"<sup>(٣٩٨)</sup>.

وهذا العموم في كلام الشارح يظهر أيضاً في النوع الثاني من انواع تصريف اللفظ. قال: "والثاني: تغيير الصور مع اتفاق المعاني، كقولهم: رجل ضروب وضرب، وضرب. وضرب، فالالفاظ مختلفة والمعنى واحد"<sup>(٣٩٩)</sup>. وهذه الالفاظ تشترك في المعنى العام فقط، لان الزيادة في المبنى تؤدي الى الزيادة في المعنى، وهذا من بدهيات التصريف، فضلاً عن احتمال وقوع اللبس بين التصريف وبين ظاهرة الترادف حين قال: "فالالفاظ مختلفة والمعنى واحد"، وهذا مفهوم للترادف، وكان ينبغي له أن يقول (فيينة الالفاظ) كي يفهم ان الجذر واحد. وربما لم يفعل لان امثلته أعنته عن ذلك.

ثم قال: "وأما تصريف المعنى وحده، فهو اختلاف المعاني مع اتفاق الالفاظ، كالهلال يتصرف في كلام العرب على عشرين معنى، والقمر يتصرف على ستة معان، والكوكب على خمسة، والنجم على ستة، ونحو ذلك"<sup>(٤٠٠)</sup>.

<sup>(٣٩٤)</sup> ك: ١٠.

<sup>(٣٩٥)</sup> ق: ٨١/١.

<sup>(٣٩٦)</sup> ق: ٨١/١.

<sup>(٣٩٧)</sup> المنصف لابن جني: ٤/١.

<sup>(٣٩٨)</sup> المنصف لابن جني: ٤/١.

<sup>(٣٩٩)</sup> ق: ٨١/١.

<sup>(٤٠٠)</sup> ق: ٨١/١.

ولا يختلف اثنان في أن هذا هو تعريف للمشترك اللفظي، وهذا خلطٌ في المصطلحات، ولكننا ندفعُ هذا عن الشارح، لأن مثله لا يخفى عليه ذلك. فربما كان يتحدث عن تصارييف الكلام عموماً. وهو يرمي الى الحديث عن أحوال الكلام، أو الأحوال التي يرد عليها الكلام بصورة عامة.

اما القسم الثالث من هذه التصارييف عنده فهو: "تصريف اللفظ والمعنى"، قال: "وأما تصريف اللفظ والمعنى، فهو أن يختلف اللفظ، ويختلف المعنى باختلافه، كقولك: ضاربٌ لفاعل الضرب، ومضروب للذي وقع عليه الضرب ومَضْرَبَ بفتح الراء: للمصدر، ومَضْرَبَ بكسر الراء: للمكان الذي وقع فيه الضرب أو للزَّمان، ومضراب للعود الذي يُضرب به"<sup>(٤١)</sup>. وقد مرَّ علينا قوله قبل قليل في ادخال هذه الزيادات على بنية الكلمة في تقسيمه الثاني. الذي جعله تغيّر الصور مع اتفاق المعاني، وهو ما ألمحنا اليه في وجوب زيادة المعنى أو تغيّره تبعاً للزيادة في المبنى. فقد أدخل في القسم الثالث من هذه التصارييف كل هذه الالفاظ، ولم يختلف المعنى في هذه الالفاظ الا بتغير الالفاظ أولاً، فقد ذكر (مضراب) في النوع الاول من التصريف وفي نهاية النوع الثالث على وفق تقسيمه.

وملخص القول في مقدمة البطلبيوسي انه أورد مصطلحات بمفاهيم خاصة به، وغير مألوفة عند أقرانه من علماء اللغة. وهذا أمرٌ لا يقلل من شأنه، لأن مفهوم المصطلح لم يكن قد استقر على صورة شائعة بحيث يُصبح متداولاً مصطلحاً عليه. وعلى أية حال فقد حاول الشارح أن يعرف بهذا العلم، ولو حاول أن يعرفه لكان أكثر إحاطة وتركيزاً بالمراد منه.

أما المنهج الذي اتبعه الشارح في توجيه هذه المسائل ، فقد تابع فيه تبويب ابن قتيبة وتقسيمه، اذ يورد الابواب التي وردت فيها هذه المسائل، ثم يختار ما يراه مناسباً للتعليق والتصحيح والاستدراك، أو غير ذلك ممّا يلبي حاجة النص المقتطع. هذا هو الاسلوب الاعم الاغلب في توجيه البطلبيوسي لمسائل هذا المبحث. فضلاً عن اختياره لطائفة من الالفاظ وردت في مواضع متفرقة والتعليق عليها بما يصلح لها، مستأنساً في كل ذلك بأراء العلماء ومعزراً ما يورده بالشواهد.

## المبحث الأول

## المصادر

انتظم القسم الثاني من (الاقتضاب) كلَّ مسائل هذا المبحث الا واحدة وردت في القسم الاول. وكانت هذه المسائل تحت ابوابها المسماة باسمها في الاعم الاغلب. وعلى الرغم من كثرة هذه المسائل وابوابها عند ابن قتيبة، الا ان ما اختاره البطلوسي منها للتعليق او التصحيح او الاستدراك؛ قليلٌ بالقياس الى كثرتها عند ابن قتيبة<sup>(٤٠٢)</sup>.

١- سَمِعَ و سَمِعَ: قال البطلوسي: "وسَمِعَ الكيان (بكسر السين): الرواية. ويروى: سَمِعَ (بفتح السين). فالسَمِعَ بالفتح المصدر من سمعت. والسَمِعَ بالكسر: الذَّكَرُ، يقال: ذهب سَمِعُهُ في الناس..."<sup>(٤٠٣)</sup>. والذي يظهر من أقوال اللغويين القدماء ان رواية الفتح مختصة بحاسة السَمْع، اما رواية الكسر فهي الذَّكَر. وان كانت الروايتان تصلحان لكلا المعنيين<sup>(٤٠٤)</sup>. "وقال بعضهم السَمْعُ: المصدر، والسَمْعُ: الاسم.. والسَمْعُ والسَمِعُ، الاخيرة عن اللحياني، والسَمَاعُ، كُله: الذَّكَرُ المسموع الحسن الجميل..."<sup>(٤٠٥)</sup>.

٢- قِبَالَةٌ وَقِبَالَةٌ: في "باب المصادر المختلفة عن المصدر الواحد"<sup>(٤٠٦)</sup>، قال ابن قتيبة: "... وقبِلْتُ المرأةُ القابلةُ قِبَالَةً"<sup>(٤٠٧)</sup>، فنقل البطلوسي النص ثم قال: "وهذا غير معروف، انما المعروف قبِلْتُ القابلةُ الولدَ قِبَالَةً: أَخَذَتْهُ من الوالدة، كذا حكى اللغويون"<sup>(٤٠٨)</sup>. والذي ذهب اليه الشارح صحيح. ولكن انكاره هذا على ابن قتيبة جاء من خلال توجيه دلالي او سياقي، لانه لم يغير من صيغة (قِبَالَةٌ) ولا من حركتها الاعرابية. وفي ظني ان الذي قاله ابن قتيبة صحيح في السياق ايضا. اذ ورد النص في مطبوعة (ادب الكاتب) برفع (المرأة) ورفع (القابلة) على التبعية. ولم يورد ابن قتيبة في نصه ان القابلة تلقت المرأة او العكس. فلو كانت حركة (المرأة) بالنصب لحُقَّ للشارح ان يؤخذ ابن قتيبة، لان "قبِلْتُ القابلةُ الولدَ تَقْبِلُهُ اذا تَلَقَّيْتُهُ عند ولادته من بطن أمِّه"<sup>(٤٠٩)</sup>.

ولكن الشارح لم يدع فرصة يزيد فيها مصدرا اخر الا استغلها، قال: "... وأغفل [أي ابن قتيبة] قَبِلَ الرجلُ الشيءَ، بفتح الباء، قِبَالَةً، بفتح القاف: اذا ضَمَّنَتْهُ، فهو قبيل"<sup>(٤١٠)</sup>. وهذا وارد عند اللغويين، قال ابن منظور: "والقِبَالَةُ، بالفتح: الكفالة وهي في الاصل مصدر قَبَلَ اذا كَفَلَ. وقَبِلَ، بالضم، اذا صار قبيلًا أي كفيلاً"<sup>(٤١١)</sup>.

٣- خُطْبَةٌ وَخُطْبَةٌ: قال ابن قتيبة: "خطبتُ المرأةَ خُطْبَةً حسنةً، وخطبتُ على المنبر خُطْبَةً"<sup>(٤١٢)</sup> فاستنتج البطلوسي من هذا النص ان ابن قتيبة جعلهما مصدرين، وزاد عن ثعلب: "الخُطْبَةُ بالكسر، المصدر، والخُطْبَةُ بالضم: اسم ما يخطبُ به"<sup>(٤١٣)</sup>، ثم نقل عن ابن درستويه انه قال: "الخُطْبَةُ والخُطْبَةُ: اسمان لا مصدران، ولكنهما وُضعا موضع المصدر ولو استعمل مصدرهما على القياس لخرج مصدر ما لا يتعدى فعله منهما على (فُعول). فقل خُطِبَ خطوباً، ولكن مصدر المتعدي منهما على فَعْل كقولك: خطبتُ المرأةَ خُطْباً، ولكن تُرك استعمال ذلك لنلا يلتبس بغيره، ووُضِعَ غيره في

(٤٠٢) تنظر هذه الابواب في ك: ٣٥٨، ٦٤٦، ٦٥١-٦٥٣.

(٤٠٣) ق: ٥٤/١، ك: ٤، وفيه ((.وسَمِعَ الكيان)) بالفتح وليس بالكسر كما ضبطت في مطبوع (الاقتضاب) اما قول الشارح ((... الرواية)) فلم اهدأ الى قصده هل يريد بذلك رواية ابن قتيبة ام رواية غيره.

(٤٠٤) ينظر: كتاب العين: ٣٤٨/١، واصلاح المنطق: ١٠، واساس البلاغة (سمع): ٣٠٨، وفيه: ((اللهم سَمِعاً لا بَلْغاً وسَمِعاً لا بَلْغاً، بالفتح والكسر)).

(٤٠٥) لسان العرب (سمع): ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(٤٠٦) ك: ٣٥٨.

(٤٠٧) ق: ١٤٨/٢.

(٤٠٨) النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير: ٩/٤، وينظر: لسان العرب (قبل): ١٣/٣.

(٤٠٩) ق: ١٤٨/٢.

(٤١٠) لسان العرب (قبل): ١٢/٣.

(٤١١) ك: ٣٦١.

(٤١٢) ق: ١٤٨/٢ وينظر كتاب الفصيح لثعلب: ٣٠٢.

موضعه، مما يُغني عنه، ولا يلتبس بشيء<sup>(٤١٣)</sup>، ثم نقل عنه كلاماً في هذه المسألة يشبه ما ذكره ثعلب من تفريق دقيق بين دلالتى هاتين المفردتين، قال<sup>\*</sup>: "والخطبة، بالكسر: اسم ما يُخطب به في النكاح خاصة، والخطبة، بالضم: ما يخطب به في كل شيء، قال: ودليل ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، قالوا: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا خطبة النكاح) كذا روي بضم الخاء"<sup>(٤١٤)</sup>.

والراجع بين هذه الأقوال ان (الخطبة) و (الخطبة) "اسمان موضوعان موضع المصدر يُستغنى بهما عنه"<sup>(٤١٥)</sup>. ولم يرد عن القدماء- فيما أعلم- من خالف هذا أو انكره<sup>(٤١٦)</sup>.

٤- طَوْفٌ وطِيفٌ: قال ابن قتيبة: "طاف حول الشيء يطوف طوفاً، وطاف الخيال يطيفُ طيفاً، وأطاف يطاف أطيفاً: إذا قضى حاجته [من الحدث] وأطاف به يُطيف إطفاءً إذا ألمَّ به"<sup>(٤١٧)</sup>. فنَبّه البطلوسي على وجود إغفال من ثلاث جهات:

"أحدهما انه ذكر في باب فعلتُ وأفعلتُ باتفاق المعنى، انه يُقال: طافوا به وأطافوا: لغتان، ولم يذكرها هنا غير اللغة الواحدة"<sup>(٤١٨)</sup>. وهذا يُجانب الواقع لان ابن قتيبة ذكر (طاف) في اول النص، و(أطاف) في نهايته، مع ذكر مصدريهما.

"الثانية: ان طاف يُقال في مصدره: طَوْفٌ، وطَوَافٌ، وطُوفانٌ ويجوز فيه ايضاً: اطّاف بالتشديد، يطّاف أطيفاً، وقد قرأ بعضُ القراء: [فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَطَّافَ بِهِمَا]<sup>(٤١٩)</sup>، ويقال ايضاً: تَطَوَّفَ تَطَوُّفاً"<sup>(٤٢٠)</sup>. وكان الخليل قد ذهب الى نحو هذا في قوله: "الطُوفان: مصدر طاف يطوف. فاما طاف بالبيت يطوف فالمصدر: طوافٌ. وأطاف بهذا الامر، أي أحاط به فهو مُطِيفٌ"<sup>(٧)</sup>.

"وقال بعض اهل اللغة: طاف به اذا حَمَّ حوله كما يُطاف بالبيت وأطاف به اذا طرقه ليلاً، ويقال في هذا ايضاً طاف. قال جلّ وعزّ: [طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ]<sup>(٤٢١)</sup> فاما طاف الرجل اذا ذهب لقضاء الحاجة، فيغير الف"<sup>(٤٢٢)</sup>.

والراجع ان ما ورد من مفردات في هذه المسألة يتنازعها جذران: (طوف)، و(طيف)، فيقال: "طاف يطيفُ ويطوفُ طيفاً وطَوْفاً، فهو طائفٌ، ثم سُمِّيَ بالمصدر"<sup>(٤٢٣)</sup>. اذ لا تكاد هذه المعاني من كلا الجذرين ترد الا متداخلة فيما بينها وان اختلفت المصادر باختلاف الاصول. وما حصره البطلوسي في جهته الثانية من تعقيبه على ابن قتيبة، غير مُنكر. لان ابن قتيبة استعمل الفصح الشائع، وقد ورد عن ابن السكيت ما يشبه كلام ابن قتيبة الى حد كبير<sup>(٤٢٤)</sup>.

---

(٤١٣) ق: ١٤٨/٢ ولم اجد ذلك في الجزء الاول من (تصحیح الفصح) لابن درستی، ولعله في الجزء الثاني الذي لم اعثر عليه، واطنه لم يطبع بعد.

\* ما زال الكلام لابن درستی برواية البطلوسي.

(٤١٤) ق: ١٤٨/٢-١٤٩ وينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير: ٤٥/٢.

(٤١٥) شرح الفصح لابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ): ١٧٠.

(٤١٦) ينظر: كتاب العين: ٢٢٢/٤، واصلاح المنطق: ٢٣٧-٢٣٨، والاشتقاق لابن دريد: ٥٣، وكتاب الافعال لابن القوطية:

٣٥، واساس البلاغة للزمخشري (خطب): ١٦٧، والنهاية في غريب الحديث والاثار: ٤٥/٢، ولسان العرب (خطب):

٨٥٥/١.

(٤١٧) ك: ٣٦٧، وما ورد بين معقوفين زيادة من (ق).

(٤١٨) ق: ١٥٢/٢-١٥٣، وينظر: ك: ٤٦٥.

(٤١٩) البقرة: ١٥٨، وهي قراءة ابن عباس وابو السمال كما في معجم القراءات القرآنية: د. احمد مختار عمر وعبد العال سالم

مكرم: ١٢٨/١.

(٤٢٠) كتاب لعين: ٤٥٨/٧.

(٤٢١) القلم: ١٩.

(٤٢٢) جمهرة اللغة لابن دريد: ٤٣٩/٣، وتنظر الصفحة ١١١.

(٤٢٣) لسان العرب (طيف): ٦٣٨/٢، (طوف): ٦٢٦/٢-٦٢٧.

(٤٢٤) ينظر: اصلاح المنطق: ٢٦٠-٢٦١.

الملاحظة الثانية للبطلوسي، قوله ان "الخيال يُقال فيه ايضا: مطاف" (٤٢٥). وانشد:  
أَلَى أَلَمَ بِكَ الْخِيَالُ يَطِيفُ وَمَطَافُهُ لَكَ ذِكْرَةٌ وَشُعُوفٌ (٤٢٦)

ثم ختم هذه المسألة بقوله: "ويقال ايضا: المطاف: بمعنى الطواف" (٤٢٧). والذي اورده من زيادات على المألوف الشائع من اشتقاقات هاتين المفردتين، وردت عن القدماء وان كان استعمالها قليل، ولكن ثراء الشارح من مفردات العربية لا يُمكنه من إغفال ذكرها (٤٢٨).  
٥- /الخَيْرَةُ: قال ابن قتيبة: "وَفُلَانٌ خَيْرَتِي مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ تَمَلَّأْتُ مِنَ الشَّيْبِ" (٤٢٩). فقالا البطلوسي: "وقع في كتاب العين: الخَيْرَةُ، ساكن الياء، مصدر اخترت. والخَيْرَةُ بفتح الياء: المختار\*، وإذا كانت الخَيْرَةُ مصدرا، فغير منكر ان يقال للشيء المختار خَيْرَةٌ ايضا. فيوصف كما يوصف بالمصدر في قولهم: درهمٌ ضربُ الأمير" (٤٣٠).

ولم يرد عن الخليل رواية سكون الياء الا في قوله: "وامرأة خَيْرَةٌ في جمالها وميسمها، قال تعالى: [ فَيَهِنُ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ] (٤٣١)، أي في الجمال والميسم" (٤٣٢). اما ما قاله الخليل فهو: "والخَيْرَةُ مصدرُ اسم الاختيار مثل ارتاب ريبه، وكلُّ مصدر اذا كان لـ (أفعل) ممدودا، فاسم مصدره (فعل) مثل افاق يفيق فواقاً وأصاب يصيب صوابا واجاب يُجيب جواباً، والمصادر الإفاقة والإصابة والإجابة، وتقول: عَدَبٌ يُعَدَّبُ عذابا وهو اسم المصدر، والمصدر تعذيب". والى مثل هذا ذهب سيبويه (٤٣٣).  
والراجع من بين هذه الاقوال هو ما ذكره الخليل وتلميذه، ويبدو ان الشارح اراد ان يثبت ما ذهب اليه في هذه المسألة بالاستدلال بقول الخليل الا انه أثر الإشارة الى اليه، او ربما لشيوع ذلك عنه.

٦- /الشَّبْعُ: قال البطلوسي: "اما الشَّبْعُ، بفتح الباء، فهو مصدر شَبَعْتُ، والشَّبْعُ بسكون الباء: المقدار الذي يُشَبَعُ الانسان، وقد انشد ابو تمام في الحماسة:

وَكُلُّهُمْ قَدْ نَالَ شَبْعًا لَبَطْنُهُ \_\_\_\_\_ وَشَبْعُ الْفَتَى لَوْمٌ اِذَا جَاعَ صَاحِبُهُ" (٤٣٤)

ثم قال: "فالظاهر من اشْبَعُ ها هنا انه مصدر، لان اللؤم انما توصف به الافعال، لا الذوات، والاجود ان يُحمل على حذف مضاف، كأنه قال: وَنِيلُ شَبْعٍ الْفَتَى، او لإيثار الشَّبْعُ، ونحو ذلك، فيكون الشَّبْعُ على هذا، الشيء المُشَبَعُ" (٤٣٥). والذي ورد عن البطلوسي، متواتر عند اللغويين القدماء، ولكن الراجح ما وجّه به من حذف المضاف (٤٣٦). "والشَّبْعُ: ضِدُّ الْجَوْعِ، شَبَعَ شَبْعًا... والشَّبْعُ من الطعام: ما يكفيك ويُشبعك من الطعام وغيره، والشَّبْعُ: المصدر، تقول: قَدَّمَ إِلَيَّ شَبْعِي،..." (٤٣٧).

(٤٢٥) ق: ١٥٣/٢.

(٤٢٦) شرح ديوان كعب بن زهير، برواية السكري، طبعة دار الكتب المصرية: ١١٣.

(٤٢٧) ق: ١٥٣/٢.

(٤٢٨) ينظر في هذه المسألة: كتاب الافعال لابن القوطية: ١١٧-١١٩، اساس البلاغة للزمخشري: (طوف) ٣٩٨، النهاية في غريب الحديث والاثر: ١٤٢/٣، ١٤٣.

(٤٢٩) ك: ٤٠٩.

\* الى هنا ينتهي مضمون قول الخليل كما في مطبوع كتاب العين: ٣٠١/٤.

(٤٣٠) ق: ١٩٣/٢.

(٤٣١) كتاب العين: ٣٠١/٤.

(٤٣٢) المصدر نفسه: ٣٠٢/٤.

(٤٣٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٧/٣.

(٤٣٤) ق: ١٩٣/٢، وينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢٦٥/١ والبيت لبشر بن المغيرة، وكذلك ينظر: ديوان الحماسة برواية الجواليقي: ٨٣.

(٤٣٥) ق: ١٩٣/٢.

(٤٣٦) ينظر: كتاب العين: ١٢٦٥ واصلاح المنطق: ١٧٠، ٣٠٦، وكتاب الافعال لابن القوطية: ٨٠، واساس البلاغة (شبع): ٣٢٠.

(٤٣٧) لسان العرب (شبع): ٢٦٤/٢.

٧- *السَّرْعُ والسُّرْعَةُ*: قال ابن قتيبة: "السَّرْعُ: السُّرْعَةُ"<sup>(٤٣٨)</sup>، فقال البطلوسي: "هذا الذي قاله هو المشهور، وذكر صاحب كتاب العين: ان السَّرْعُ (بكسر العين) [كذا]: مصدر سَرَعَ، وسَرَعَتْ يَدُهُ، قال: واما السَّرْعُ (بفتح العين) [كذا]: فهو السُّرْعَةُ في جري الماء وانهار [كذا] المطر ونحوه"<sup>(٤٣٩)</sup>. وفي هذه المسألة اضطراب واضح وعلى أكثر من وجه، ففي (ادب الكاتب) ضُبُطت المفردة بفتح الراء، وفي (الاقتضاب) بتسكينها، وما بين الاقواس من توضيح الحركة يشير الى العين، والصحيح- كما ارى- هو السين، وقد يؤوّل هذا بان الشارح اراد الاشارة الى عين الصيغة، وهذا ايضا ممتنع، لان فيصل المسألة هو حركة السين بين الكسر والفتح، وهي فاء الصيغة لا عينها.

وهذه لا تخفى على المتخصص، ولكن لابد من الاشارة اليها، ولكن الامر المهم ان ما حكاه الشارح عن الخليل غير موجود في مطبوع "العين". والذي ورد عن الخليل غير هذا. قال: "السَّرْعُ: من السُّرْعَةِ في جري الماء وانهمار المطر ونحوه... والسريع: نقيض البطيء ما كان سريعاً ولقد سَرَعَ سُرْعَةً.. والسَّرْعُ: قضيبُ سنة من قضبان الكرّم، وجمعه سرّوع"<sup>(٤٤٠)</sup>.

ولا يستطيع البحث ان يخرج بتوجيه معيّن بسبب من عدم الثقة بالنص المطبوع نسخاً وطباعة. ولكن الذي عليه اهل اللغة القدماء ان: "السُّرْعَةُ نقيضُ البُطء، سَرَعَ يَسْرُعُ سَرَاعَةً وسِرْعاً وسِرْعاً وسُرْعَةً، فهو سَرَعَ وسَرِيعٌ وسُرَاعٌ.. وعجبتُ من سُرْعَةِ ذاك وسَرَعِ ذاك، مثال صِغَرِ ذلك"<sup>(٤٤١)</sup>. اذ لم يفرّقوا بين هذه المصادر في دلالاتها<sup>(٤٤٢)</sup>.

٨- *الأمومة والأبوة والعمومة*: في (باب المصادر التي لا أفعال لها)<sup>(٤٤٣)</sup>، اورد ابن قتيبة مفردات: (الأمومة والأبوة والعمومة)، على انها من المصادر التي لا أفعال لها<sup>(٤٤٤)</sup>. فقال البطلوسي: "وهذه قد حُكي لها افعال"<sup>(٤٤٥)</sup>. ثم زاد عن ابي عبيد (ت ٢٢٤هـ): "ما كنتُ أمّاً، ولقد أَمَمْتُ أمومةً، وما كنتُ أباً، ولقد أَبَوْتُ أبوةً، وما كنتُ أخاً، ولقد تَأَخَيْتُ وأَخَيْتُ"<sup>(٤٤٦)</sup>. وعن الفراء: "أَمَمْتُ وَأَبَوْتُ بالفتح. في الأب والأم.. وأخَوْتُ في الأخ وعممْتُ في العم، كلها بالفتح"<sup>(٤٤٧)</sup>.

وما ذهب اليه البطلوسي يوافق ما جاء عن اللغويين القدامى. فقد ذكروا أفعالاً لهذه المصادر. قال الخليل: "أَبَوْتُ الرجل أبوه، اذا كنتُ له أباً، ويقال فلان يَأبُو هذا اليتيم إِبالةً، أي يغذوه، ... وفلانٌ

(٤٣٨) ك: ٤١٧.

(٤٣٩) ق: ٢٠٥-٢٠٤/٢.

(٤٤٠) كتاب العين: ٣٣١-٣٣٠/١.

(٤٤١) لسان العرب (سرع): ١٣٤/٢.

(٤٤٢) ينظر: كتاب ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه للاصمعي: ١٧، اصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٥، ١٠٧، ٤٠٥ وكتاب الافعال لابن القوطية: ٦٩، ٧٣، واسباس البلاغة (سرع): ٢٩٣.

(٤٤٣) ك: ٣٦٧-٣٦٩.

(٤٤٤) ينظر: ك: ٣٦٨-٣٦٩.

(٤٤٥) ق: ١٥٥/٢.

(٤٤٦) ق: ١٥٥/٢.

(٤٤٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.



بين الأبوّة والبُنوّة والأمومة" (٤٤٨). وقال في موضع آخر: "واستعم الرجل إذا اتخذ عمّا، وتعمّمته: دعوته عمّا" (٤٤٩). وقال ابن القوطية: "أخوت الرجل أخاوة: صيرت له أخاً" (٤٥٠)، وقال أيضاً: "عم الشيء عموماً: شمل، والرجل: صار عمّا. وأعم الرجل: كرم أعمامه، وكثروا" (٤٥١).

٩- هُجِنَ وهُجِنَ وهَجَانَةٌ: قال ابن قتيبة إن هذه المصادر لا أفعال لها أيضاً (٤٥٢)، فقال البطلوسي: "هَجَنَ الرجل هجانَةً، على وزن سَمَجَ سماجة" (٤٥٣)، وفي هذه المصادر خلاف قال الخليل: "لم أسمع لها فعلاً" (٤٥٤)، أما ابن القوطية فقد أورد ما يؤيد القولين: قول ابن قتيبة وقول البطلوسي، قال: "فَعَلَ: هَجَنَ الرجل هجونةً، والفرس هُجْنَةً: لؤم أمهاتها، والكلام هُجْنَةً دخله عيب، ويقال إن هذه المصادر لا أفعال لها" (٤٥٥). والذي نراه أن الفعل من هذه المصادر لم يتزامن مع وجود المصدر. إذ الأصل في الاستعمال- في هذه المفردة- هو المصدر ثم اشتق منه الفعل. وإن لم يكن هذا، فلا يمتنع وجود فعل، فقد ورد عن العرب استعمال هذه الأفعال وبالصيغ المألوفة في اشتقاق الكلام وتصريفه (٤٥٦).

١٠- الصُّرُوف والصريف: وكان البطلوسي قد جمع طائفة من هذه المفردات من بابها وعلق عليها في موضع واحد، إذ قال: "ترجمة هذا الباب مخالفة للكثير (كذا) مما تضمنه، لأنه ذكر فيه مصادر لها أفعال مستعملة" (٤٥٧).

والملاحظ من هذه التعليقات أن الشارح يستدل على وجود أفعال للمصادر؛ من خلال كتاب ابن قتيبة نفسه. قال البطلوسي: "فمنها قوله (وكلبة صارف بينة الصُّروف. وناقصة صروف بينة الصريف) فهذا له فعل مستعمل أيضاً، يقال: صرفت الكلبة، وقد حكى هو ذلك في باب السَّفَاد من كتابه هذا" (٤٥٨). وزاد البطلوسي: "وكذلك يقال: صرفت الناقصة تصرف إذا صَوَّتَتْ بأنيابها". "والسباغ كلها تُجَعَلُ وتصرف إذا اشتهت الفحل، وقد صَرَفَتْ صِرافاً، وهي صارف، وأكثر ما يقال ذلك للكلبة.." (٤٥٩).

١١- الحَصَانَة: قال البطلوسي "وهذا له فعل مستعمل، لأنه يقال حَصَّنَت المرأة وأحصنت". وهذا الفعل معروف شائع، ولا يحتاج إلى أدلة كثيرة، "وقد حَصَّنَتْ تحصن حصناً وحَصَّنًا وحَصَّنًا إذا عَقَّتْ عن الريبة، فهي حصان.. وحَصَّنَت المرأة نفسها وتحصنت وأحصنها وحَصَّنَهَا وأحصنت نفسها. وفي التنزيل العزيز: [وَأَلْتِي أَحْصَنْتُ فَرْجَهَا] (٤٦٠) ... (٤٦١)".

١٢- وَقَّاح: قال البطلوسي: "يقال وقَّح الحافرُ وأوقَّح. وقد حكى ذلك [أي ابن قتيبة] بعد هذا في (باب فعلت وأفعلت باتفاق معنى)" (٤٦٢).

(٤٤٨) كتاب العين: ١٩/٨ وينظر كتاب ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه للاصمعي: ٣٣.  
(٤٤٩) المصدر نفسه: ٣١٩/٤.  
(٤٥٠) كتاب الأفعال لابن القوطية: ١٢.  
(٤٥١) المصدر نفسه: ١٦.  
(٤٥٢) ك: ٣٦٨.  
(٤٥٣) ق: ١٥٤/٢-١٥٥.  
(٤٥٤) كتاب العين: ٣٩٠/٣.  
(٤٥٥) كتاب الأفعال لابن القوطية: ١٨٥.  
(٤٥٦) ينظر: لسان العرب (هجن): ٧٧٧/٣-٧٧٨، وأساس البلاغة (هجن): ٦٩٦، والنهاية في غريب الحديث والاثار: ٢٤٨/٥.

(٤٥٧) ق: ١٥٥-١٤/٢ وكل ما سيرد من تعليقات الشارح حول هذه المفردات فهو في هاتين الصفحتين.  
(٤٥٨) ينظر قول ابن قتيبة في: ك: ١٧١.  
(٤٥٩) لسان العرب (صرف): ٤٣٣/٢.  
(٤٦٠) الانبياء: ٩١.  
(٤٦١) لسان العرب (حصن): ٦٥٥/١.  
(٤٦٢) ينظر قول ابن قتيبة في: ك: ٤٦٥.  
ومن المسائل الأخرى في هذا المبحث ينظر: ق: ٤٤٤/٢، ك: ٣٥٨، ق: ١٤٩/٢، ك: ٣٦٤، ق: ١٥٠/٢-١٥١، ك: ٣٦٥، ق: ١٥٥/٢، ك: ٣٦٩.

١٣- سَكْرًا وَسُكْرًا وَسُكُورًا: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة قوله: "سَكَرَتِ الرِّيحُ (تسكر) سُكُورًا: أي سكنت بعد الهبوب. وسكرتُ البَيْقَ أَسْكُرُهُ سَكْرًا: إذا سَدَّدْتَهُ، وسَكَرَ الرجلُ (يَسْكُر) سَكْرًا وَسُكْرًا"<sup>(٤٦٣)</sup>. ثم عَقِبَ عليه قائلا: "هذا مخالف لترجمة الباب لانه ترجم الباب بالمصادر المختلفة عن الصدر الواحد، وهذان صدران مختلفان. احدهما: فَعَلَ مفتوح العين، والثاني فَعَلَ مكسور العين"<sup>(٤٦٤)</sup>. والذي وقع فيه ابن قتيبة صحيح. ولكن الشارح لم يكتف بالتنبية، بل زاد: "فان احتجَّ محتجُّ بانه اراد انهما فعلا متفقان في انهما ثلاثيان وان اختلفا في كسر العين وفتحها، انتقض عليه ذلك، فانه ذكر في هذا الباب: بلي وأبلى، وحمي وأحمى، وسَفَرَ وأسَفَرَ، ونَزَعَ ونَازَعَ، وعَجَزَ وعَجَزَ، وهذه كلها صدور مختلفة، بعضها ثلاثي وبعضها رباعي،

وبعضها اكثر من ذلك"<sup>(٤٦٥)</sup>. وكلام البطليوسي ليس عليه مأخذ، لان ابن قتيبة الزم نفسه بما قدم له في هذا الباب قال: "وكذلك اكثر هذه الحروف اذا انت رجعت الى اصولها وجدتها من موضع واحد وفُرق بين مصادر ها وبين بعض أفاعيلها ليكون لكل معنى لفظ غير لفظ الاخر"<sup>(٤٦٦)</sup>.

١٤- الجُودَةُ والجَوْدَةُ: قال ابن قتيبة: "فرسُ جواد: بيِّن الجُودَةِ والجَوْدَةِ"<sup>(٤٦٧)</sup>. فقال البطليوسي: "وهذا مصدرٌ لا صَدَرَ له. والذي ينبغي ان يُعْتَدَر له به. ان يقال: انهما وان اختلفت اوزانها، فهي مشتقة من اصل واحد، وبعضها متشبت ببعض، فلم يُمكن ان يُذكر واحدٌ منها دون صاحبه"<sup>(٤٦٨)</sup>.

والذي ذكره البطليوسي يلتبس على القارئ. وذلك في قوله: "...وهذا صدرٌ لا صَدَرَ له". والصَدَرُ بفتحيتين: الاسم<sup>(٤٦٩)</sup>، فان كان يريد ان هذا المصدر ليس له اسم، فليس هذا موضع الوهم عند ابن قتيبة لانه اورد هذه المفردة ضمن باب "المصادر المختلفة عن الصدر الواحد"<sup>(٤٧٠)</sup>.

١٥- جَلَاءٌ وجَلُوءٌ وجَلُوءٌ: قال ابن قتيبة: "جلوت السيف أجلوه جلاءً، وجلوت العروسَ جُلُوءً، وجلوتُ بصري بالكُحْل جُلُوءاً"<sup>(٤٧١)</sup>. فقال البطليوسي: "قد قال في باب الممدود والمكسور الاول: جلاء المرأة والسيف، وقال فيه ايضا: (والجلاء مصدر جلوت العروس)"<sup>(٤٧٢)</sup>.

وما ذكره البطليوسي صحيح، ولكنه لم يكتف بذلك، بل ذكر مصادر آخر كان من حقها ان تذكر مع هذه المصادر، لاكتمال الفائدة، والاحاطة الكاملة بالمفردة. قال: "وأسقط في هذا الموضع، جلا القوم عن منازلهم جَلَاءً، وأجلوا إجلاءً، وأجليتهم وجلوتهم، وأجلوا عن القتل إجلاءً. وكان حكم هذا كله ان يذكره ها هنا"<sup>(٤٧٣)</sup>. أي في (باب المصادر المختلفة

---

(٤٦٣) ك: ٣٥٩. والنص في (ق) مضطرب، وما ورد بين معقوفين، الاولى زيادة في (ق) والثانية سقطت منه. والنص المثبت من (ك).

(٤٦٤) ق: ١٤٥/٢.

(٤٦٥) ق: ١٤٥/٢.

(٤٦٦) ك: ٣٦٥.

(٤٦٧) ك: ٣٦٠.

(٤٦٨) ق: ١٤٦/٢.

(٤٦٩) ينظر: لسان العرب (صدر) ٤١٧/٢.

(٤٧٠) ينظر هذا الباب في ك: ٣٥٨.

(٤٧١) ك: ٣٦٦.

(٤٧٢) ق: ١٥٢/٢ وينظر قول ابن قتيبة في ك: ٣٢٨.

(٤٧٣) ق: ١٥٢/٢.

عن الصدر الواحد<sup>(٤٧٤)</sup>. "وجلوت العروسَ جلُوَّ وجلوتُ السيف ونحوه جلاءً. وجلا القوم عن منازلهم جلاءً، وأجلوا ايضاً، وأجلوا عن قتيل لا غير إجلاءً"<sup>(٤٧٥)</sup>.

١٦- حَسَرًا وحَسَرًا: قال ابن قتيبة: "حَسَرٌ يحسُرُ حَسَرًا من الحَسرة، وحَسَرٌ عن ذراعيه يحسِرُ حَسَرًا"<sup>(٤٧٦)</sup>. فقال البطليوسي: "قد قال في معرفة الثياب واللباس: (حَسَرٌ عن رأسه) فجعله في الرأس وحده، وجعله ها هنا في الذراعين خصوصاً"<sup>(٤٧٧)</sup>. وقد ورد هذا عن ابن قتيبة في الموضع الذي اشار اليه البطليوسي<sup>(٤٧٨)</sup>. ونَبّه الشارح الى وهم آخر في المسألة نفسها، قال: "وقال في معرفة السلاح: (فان لم تكن عليه درعٌ فهو حاسرٌ)"<sup>(٤٧٩)</sup>. وهذا ايضاً مما ورد عن ابن قتيبة<sup>(٤٨٠)</sup>.

والحق ان مادة (حسر) مستعملة في كل شيء كُشف عنه، وهذا ما ختم به البطليوسي المسألة، قال: "والصحيح ان الحسَرَ مستعمل في كل شيء كُشف عنه، فلذلك يقال: حَسَرَ البحرُ عن الساحل"<sup>(٤٨١)</sup>. ثم حكى قول لخليل: "حَسَرَ (كذا) الدابة بكسر السين: كحسِرُ حَسَرًا وحُسُورًا، وحسَرُها انا، بفتح السين حَسَرًا، ويقال مثله في العين"<sup>(٤٨٢)</sup>. ولكن الخليل اورد من مشتقات هذه المادة ودلالاتها ومصادرهما ما يعد اصلاً لكل من اوردها بعده، ولم تخرج عن معنى الكشف؛ ولم اجد في مطبوع (العين) ما نسبته البطليوسي الى الخليل. قال الخليل: "الحَسَرُ: كشطُك الشيء عن الشيء. يقال: حَسَرٌ عن ذراعيه، وحَسَرَ البيضة عن راسه، وحسرت الريحُ السحاب حسراً، وانحسر الشيء اذا طاع... والحَسَرُ ولحُسُور: الإعياء، تقول: حَسَرَت الدابة وحَسَرَهَا بُعْدَ السير فهي حسيِر ومحسورة وهُنَّ حسرى... وحسرت العين أي: كُلت، وحَسَرَهَا بُعْدُ الشيء الذي حَدَقَتْ نحوه..."<sup>(٤٨٣)</sup>.

١٧- وَجَدًا ووجودًا ووجدانًا وموجدة: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة قوله: "قالوا: وجدتُ في الغضب موجدةً، ووجدت في الحزن وَجْدًا، ووجدتُ الشيء وجدانا ووجودا، افتقر فلان بعد وَجْدٍ [بضم الواو]"<sup>(٤٨٤)</sup>. وعقب البطليوسي قائلاً: "قد قال بعد هذا في باب ما جاء فيه ثلاث لغات من بنات الثلاثة: الوجد والوجد والوجد: من المقدرة، فاجاز فيها الفتح، والضم، والكسر"<sup>(٤٨٥)</sup>. ثم حكى عن ابن السكيت ان الفراء قرأ قوله تعالى: [أَسْكُنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ]<sup>(٤٨٦)</sup>. وقد اصاب البطليوسي في كل ما ذكر. واول ذلك ان ابن قتيبة قد قال ذلك في الموضع الذي اشار اليه البطليوسي<sup>(٤٨٧)</sup>. الامر الاخر ان ابن السكيت قال: "يقال هو الوجد والوجد والوجد..."<sup>(٤٨٨)</sup>، حاكياً ذلك عن الفراء<sup>(٤٨٩)</sup>.

"ويقال وجدتُ في المال جِدَّةً وَجْدًا ووجدًا ووجدًا بتعاقب الحركات الثلاث على الواو، ووجدت الضالة وجدانا ووجدتُ من الحزن وَجْدًا ومن الغضب موجدةً ووجدانًا"<sup>(٤٩٠)</sup>. وقد اورد البطليوسي هذه المفردات في مؤلف اخر من مؤلفاته<sup>(٤٩١)</sup>.

(٤٧٤) ينظر هذا الباب في ك: ٣٥٨.

(٤٧٥) كتاب الفصح لثعلب: ٢٨١، وينظر: شرح الفصح لابن هشام اللخمي: ١٠٤.

(٤٧٦) ك: ٣٦٧.

(٤٧٧) ق: ١٥٣/٢.

(٤٧٨) ك: ٢٠٣-٢٠٤، وفيه: ((ويقال: حَسَرٌ عن راسه، وسَقَوٌ عن وجهه، وكشف عن رجليه)).

(٤٧٩) ق: ١٥٣/٢.

(٤٨٠) ك: ٢٠٥ وفيه: ((ورجلٌ دارعٌ اذا كانت عليه درعٌ فان لم تكن عليه درعٌ فهو حاسر)).

(٤٨١) ق: ٢: ١٥٣.

(٤٨٢) المصدر نفسه.

(٤٨٣) كتاب العين: ١٣٣/٣-١٣٤.

(٤٨٤) ك: ٣٥٨ وما بين معقوفين زيادة من (ق).

(٤٨٥) ق: ١٤٣/٢.

(٤٨٦) الطلاق: ٦.

(٤٨٧) ينظر ك: ٥٩٥.

(٤٨٨) اصلاح المنطق: ٨٦، ١٨٨.

(٤٨٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦٣/٣.

(٤٩٠) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي: ٣٠٧/١٠-٣٠٨.

(٤٩١) ينظر: المثلث لابن السيد البطليوسي: ٤٦٧/٢.

□ المصدر الصناعي:

"هو ما يتكون بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر، ولم يستعمل العرب هذا المصدر الا في بضع عشرات من الكلمات، منها كلمات الجاهلية والأعرابية والوصفية والرجولية..." (٤٩٢).

٨- الخصوصية والوصفية والحرورية: قال ابن قتيبة: "فعلت ذلك بك خصوصية، ولص بين الوصفية" (٤٩٣)، فبدأ للقارئ أن ابن قتيبة ينكر الضم في هذه المفردات، فعقب البطلوسي قائلاً: "الفتح والضم فيهما جائزان، الا أن الفتح أفصح، حكى ذلك ثعلب وغيره، وكذلك حر بين الحرورية" (٤٩٤). والذي أورده البطلوسي مطابق لما ورد عن أئمة اللغة، ومنهم ثعلب الذي حكى قوله، قال ثعلب: "ولص بين الوصفية، هذا بالفتح وكذلك خصصته بالشيء خصوصية وحر بين الحرورية، الفتح في هؤلاء الثلاثة الاحرف أفصح، وقد يُضمَّن" (٤٩٥).

(٤٩٢) فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي: ١٨٠.

(٤٩٣) ك: ٤١٩.

(٤٩٤) ق: ٢٠٨/٢.

(٤٩٥) كتاب الفصيح: ٢٨٣، ويُنظر: إصلاح المنطق: ١٣٢، ١٦٢ ولسان العرب (خصص): ٨٤١/١، (حرر): ٦٠٤/١، ٦٠٦.

## المبحث الثاني الاشتقاق

تعريفه: هو "نزع لفظٍ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة"<sup>(٤٩٦)</sup>. وهو الشائع بين أنواع الاشتقاق<sup>(٤٩٧)</sup>. ويدخل تحت هذا المصطلح كثيراً من المظاهر اللغوية. كالنحت والتقاليب المعروفة عند الخليل ومن تبعه فيما بعد. والاشتقاق الاصغر الذي يُعنى بالمصدر والفعل والاصل بينهما<sup>(٤٩٨)</sup>. وقد توسع أحد الباحثين فيما يدخل تحت الاشتقاق، إذ يكون عنده "في الحرف واللفظ والجملة، زيادة أو انقاصاً، نحتاً أو قلباً توليداً واختراعاً، أو إبدالاً بقصد البحث عن معنى جديد في العربي وغير العربي من الكلم عموماً وبقصد خدمة اللفظ والمعنى العربيين"<sup>(٤٩٩)</sup>. والحق أن الاشتقاق صفة لازمة للعربية، وهي معدن ثرائها ومن أسباب استمرارها وحيويتها وصلاحها لكل الأزمنة. إذ "يرتبط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الاصل الذي أخذت منه"<sup>(٥٠٠)</sup>. ولم أعر على مقدمة أو تنظير أو مدخل استعان به البطليوسي في ابداء رايه في هذه الظاهرة، أو أنواعها أو غير

ذلك ممّا يتعلق من أقوال بصورة أو بأخرى.

### مسائل الاشتقاق في (الاقتضاب)

- 
- (٤٩٦) التعريفات للجرجاني: ٢٢.  
(٤٩٧) ينظر الخصائص لابن جني: ١٣٤/٢.  
(٤٩٨) ينظر: المزهري للسيوطي: ٣٤٨/١.  
(٤٩٩) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، طنطاوي محمد دراز: ٥١.  
(٥٠٠) فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: ١٧٨.

لم يرد عن البطلوسي أنه وضع باباً للاشتقاق في كتابه، ومردُّ هذا الى خلو (أدب الكاتب) من هذا الباب. أما ما ورد من مسائل فهو من استطرادات الشارح وتعقيباته على ما ذكره آبن قتيبة عَرَضاً، فضلاً عن استعماله مصطلح (التصريف) أو (الاشتقاق)، أو بدلالة السياق الذي يُنبئ عن قصده من الاشتقاق.

١- /المروءة: وردت هذه المسألة في أثناء شرحه لخطبة أدب الكاتب. قال: "وزعم قومٌ أنَّ المروءة من المرء كالرجولة من الرجل، يريدون أنه مصدرٌ لا فعلٌ له، وهذا غلط، لأنهم قد قالوا: مرؤ الرجل: إذا حسنت هيئته وعفاه عما لا يحلُّ له. فالمروءة مصدر (مرؤ) بمنزلة السهولة، مصدر سهل والصعوبة مصدر صعب. واشتقاق المروءة من قولهم مرؤ الطعام ومرؤ فهم مرؤ إذا انسأغ لأكله،..."<sup>(٥٠١)</sup> ولا نظن أن هذا ممّا خفي على آبن قتيبة، وإن كثرت عليه المؤاخذات، إذ لم يصرح بعدم وجود فعل لهذا المصدر، فضلاً عن وجود مصدرين لهذا الفعل كما جاء عن اللغويين القدماء. قال ابو زيد الانصاري: "وتقول: مرؤ الرجل مروءة...، وتقول ما كان الطعام مريئاً ولقد مرء مروءة وأمرأني إمرأً وهو طعامٌ مُمرئ"<sup>(٥٠٢)</sup>. وقال ثعلب: "ويقال للرجل: ما كان مريئاً ولقد مرؤ مروءة والطعام مثله في الفعل ويختلف في المصدر، ما كان مريئاً ولقد مرؤ مروءة"<sup>(٥٠٣)</sup> ونقل صاحب اللسان عن الفراء أنه قال: "يقال من المروءة مرء الرجل يمرؤ مروءة، ومرؤ الطعام يمرؤ مروءة، وليس بينهما فرق إلا اختلاف المصدرين"<sup>(٥٠٤)</sup>

٢- /العارية: قال البطلوسي: "واشتقاق العارية من التعاور وهو تداول الرجلين الشيء يفعلُه هذا حيناً ويفعله هذا حيناً، ويقال: عاورته الشيء معاورة وعواراً، كما تقول: داولته الشيء مداولة ودوالاً"<sup>(٥٠٥)</sup> ثم أنشد لذي الرمة:

وسَقَطَ كعين الديك عاورت صاحبي أباهاً وهياناً  
لموقعها وكراً<sup>(٥٠٦)</sup>

ونقل زعم بعض العلماء انها منسوبة الى العار، لأن استعارتها عارٌ على مستعيرها، الا أنه أنكر هذا بقوله: "وهذا خطأ من وجهين: أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قد استعار أدراعاً من صفوان بن أمية، ولو كان ذلك عاراً ما فعله، والثاني: ان العار عينه ياء، ويدلُّ على ذلك قولهم: عيرته، كذا قال النابغة: قد عيرتني بنو ذبيان خشيته وهل عليّ بأن أخشاك من عار

وعين العارية واو، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر. والدليل على أن العين من عارية واو، قولهم: تعاورنا العواري بيننا،

(٥٠١) ق: ٤٦/١، ك: ٢ وفيه "وأضت المروءات.....".

(٥٠٢) كتاب الهمز لابي زيد الانصاري: ٢٥.

(٥٠٣) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون: ٤٣٥/٢.

(٥٠٤) لسان العرب (مرأ): ٤٥٩/٣، ٤٧٦.

(٥٠٥) ق: ٨٩/١-٩٠، ك: ١١، ومنه "والعارية مؤداة".

(٥٠٦) ديوان ذي الرمة: ٣/١٤٢٦.

وما أنشدنا من بيت ذي الرمة المتقدم<sup>(٥٠٧)</sup>. والذي ذهب اليه البطليوسي له من الصحة نصيب، وان لم يُخبرنا عمن نسبه الى العار. ومن الادلة على أن عين العارية واو، ما أورده سيبويه في قوله: "وأما قولهم: اجتوروا، واعتنوا، وازدوجوا، واعتوروا، فزعم الخليل أنها إنما تثبت لان هذه الاحرف في معنى تفاعلوا، الا ترى أنك تقول: تعاونوا، وتجاوروا، وتزاوجوا، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الاصل أثبتوا الواو"<sup>(٥٠٨)</sup> وقال ابن السكيت: "وهي العارية وجمعها عواري، ويُقال تعورنا العواري بيننا، وقد أعرتة الشيء إعاره وعارة"<sup>(٥٠٩)</sup>.

٣- الطغيان: قال البطليوسي: ".....والعربُ تختلف في تصريف الفعل من الطغيان، فمنهم من يقول: طغيت يارجل، ومنهم من يقول: طغوت بالواو. ولم يختلفوا في الطغيان أنه بالياء، ومنهم من يكسر الطاء فيقول: الطغيان. حكى ذلك الفراء"<sup>(٥١٠)</sup>. والذي قاله الفراء غير هذا وان رواها بالياء. قال الفراء "وقوله: [بطغواها]<sup>(٥١١)</sup>. أراد بطغيانها. الا أن الطغوى أشكل برؤوس الآيات، فاختير لذلك..."<sup>(٥١٢)</sup>. وفي لسان العرب "الطغيان والطغوان لغة فيه... والفعل طغوت وطغيت، والاسم الطغوى،.... طغي يطغى طغياً ويطغو طغياناً: جاوز القدر، وارتفع وغلا في الكفر.... طغوت أطغو وأطغى طغواً كطغيت،...."<sup>(٥١٣)</sup>.

وأقرب الأقوال الى الصحة هو جعلها لغة، لأن التعاقب بين الواو والياء ظاهرة شائعة في الكلام العربي<sup>(٥١٤)</sup>.

<sup>(٥٠٧)</sup> ديوان النابغة الذبياني: ٨٣.

<sup>(٥٠٨)</sup> كتاب سيبويه: ٣٤٧/٤.

<sup>(٥٠٩)</sup> إصلاح المنطق: ١٧٧، وتُنظر الصفحات: ١٣٨، ٢٣٥.

<sup>(٥١٠)</sup> ق: ١٢٥/١، ك: ١٦ وفيه "....يقال ما هذا، قال: طغيان في العلم".

<sup>(٥١١)</sup> الشمس: "من قوله تعالى: ﴿كذبت ثمود بطغواها﴾

<sup>(٥١٢)</sup> معاني القرآن للفراء: ٢٦٧/٣.

<sup>(٥١٣)</sup> لسان العرب (طغي): ٥٩٦/٢.

<sup>(٥١٤)</sup> يُنظر: المزهر للسيوطي: ٢٧٥/٢ - ٢٨١، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي:

١٣٦. كذلك يُنظر مبحث الاعلال والمعاقبة في الفصل الاول.

٤- المسافة: قال ابن قتيبة "المسافة مشتقة من السَّوْف، وهو الشَّم" ،  
وانشد لرؤبة:

\*إذا الدليل استاف إخلاف الطُّرُق \* اي شَمَّها<sup>(٥١٥)</sup>

فذكر البطليوسي ان هذا قول يعقوب واكثر اللغويين، وزاد  
"...وذكر بعضهم أنها مشتقة من السَّوَّاف بضمَّ السَّين وفتحها، وهو  
موتُ الابل، وهذا بمنزلة قولهم للفلاة، مهلكة، لهلاك الناس أو الابل  
بها، ويشهد لهذا قول علقمة بن عبده:

هداني إليك الفرقدان ولا حبُّ      له فوق أصواء المِتان عُلوْبُ  
بها جيف الحسرى فأما عظامها      فبيضٌ وأما جلدها  
فصليب<sup>(٥١٦)</sup>

وكلا الاشتقاقيين صحيح، وقول البطليوسي: "ذكر بعضهم...."  
يُريد به مارواه ابن السكيت عن اللغويين في قوله: "ويقال: أساف  
الرجل فهو مُسِيفٌ اذا هلك ماله. وقد ساف المالُ يسوف، إذا هلك.  
ويقال: رماه الله بالسَّوَّاف، كذا قال أبو عمرو الشيباني وعُمارة، قال:  
وسمعتُ هشاماً النحوي يقول لأبي عمرو: إنّ الاصمعي يقول:  
السَّوَّاف بالضمّ. وقال: الأدوية كُلُّها تجيءُ بالضمّ نحو: النخار،  
والدُّكاع، والقلاب والخُمال. فقال أبو عمرو: لا، إنّما هو السَّوَّاف.  
ويقال: قد ساف الشيءُ يسوفه سَوَّفاً، إذا شَمَّه"<sup>(٥١٧)</sup>

٥- مُراد وطّيّ: قال ابن قتيبة "وروى نَقْلَةُ الاخبار أن (طيّاً) أول  
من طوى المناهل، فسُمِّيَ بذلك، وأنَّ مُراداً تمرّدت، فسُمِّيتَ بذلك،  
واسمُها يُحابر، ولستُ أدري كيف هذان الحرفان ولا انا من هذا  
التأويل فيهما على يقين"<sup>(٥١٨)</sup>

وكان جواب البطليوسي طويلاً، قال في أوّلِه: "كذا روينا عن  
أبي نصر: (مراداً) مصروفاً، والقياس ألا يُصرف، لانه أراد القبيلة

<sup>(٥١٥)</sup> ك: ٦٤-٦٥ ويُنظر ديوان رؤية: ١٠٤.

<sup>(٥١٦)</sup> ق: ٣٥/٢، ويُنظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: ٣١٥-٣١٦، وديوان علقمة الفحل: تحقيق لطفي الصقال  
ودرية الخطيب: ٤٠٠.

<sup>(٥١٧)</sup> إصلاح المنطق: ٢٥٩، ويُنظر ديوان الادب للفارابي: ٣/٣٩٧، وأساس البلاغة للزمخشري (سوف): ٣١٣.

<sup>(٥١٨)</sup> ك: ٨٣ وفيه: "...أول من طوى المناهل، فسُمِّيَ بذلك، واسمه جَلْهَمَة..."



دون الحيّ، والدليل على أنه أراد القبيلة قوله: تمردت، وقوله: واسمها يُحابر، فأثت الضمائر" (٥١٩). وقول الشارح: "القياس ألا يُصرف" يُريد به وجود علتين هما: العلميّة والتأنيث. ثم التفت الى قول ابن قتيبة فقال: "وظاهر كلام ابن قتيبة أنه أنكر اشتقاق مُراد من التمرد، كما أنكر اشتقاق طيٍّ من طيء المناهل، واشتقاق (مُراد) من التمرد ممكن غير ممتنع، فتكون الميم على هذا أصلاً، ويكون وزن (مُراد) على هذا فعلاً. ويمكن أن يكون (مُراد) اسم مفعول من أراد يُريد، فتكون الميم زائدة، ويكون وزن مُراد مُفعلاً، بمنزلة مقام ومُناز" (٥٢٠) والذي ذكره البطلوسي غير ممتنع أيضاً لا طراد ذكره عند القدماء، وقد أورد صاحب اللسان طائفة من أقوالهم (٥٢١).

والتفت البطلوسي فيما بعد الى اشتقاق طيٍّ مبيناً ان ما قيل عن اشتقاقه من طيء المناهل، غير صحيح "لأنّ طيئاً مهموز اللام، (وطوى يطوي) لامه ياء، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر. إلا أن يزعم زاعم أنه ممّا هُمَزَ على غير قياس، كقولهم: حَلَّتْ السَّوِيقُ. ولا ينبغي أن يحْمَلَ شيءٌ على الشذوذ، إذا وُجِدَ له وجه صحيح من القياس" (٥٢٢)، وما ذهب اليه الشارح عن حمل هذا على غير قياس وارِدٌ عن القدماء، الا أنهم يجعلونه من الخطأ في القول، قال ابن جني: "تقول العرب حَلَّتْ السَّوِيقُ، وهم يُريدون حَلَّتْ فيُخَطُّون، وإِنَّمَا حَلَّتْ بالهمز: طرَدَتْ عن الماء....." (٥٢٣).

والراجح من هذه الاقوال هو ما أنهى به البطلوسي هذه المسألة بقوله: "وإنما اشتقاق طيٍّ من طاءً يطوءُ: اذا ذهب وجاء، ذكر ذلك ابن جني في الاشتقاق اسماء شعراء الحماسة، وقال السيرافي: ذكر بعض النحويين أن طيئاً مشتقٌ من الطاءة، والطاءة: بُعْدُ الذهاب في الارض، وفي المرعي" (٥٢٤).

#### المشتقات

#### □ اسما الفاعل والمفعول

٦- شجبي ومشجور: تنوعت مظان البطلوسي في تنظيره للمسائل التي وردت فيها هاتان الصيغتان بتنوع أبواب وفصول ومواضع ورودهما عند ابن قتيبة. نبدأ بأطول هذه المسائل، وهو تعليق

(٥١٩) ق: ٤٥/٢، ويُنظر ديوان الادب للفارابي: ١/١٤١، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٤٠٥-٤٠٧.

(٥٢٠) ق: ٤٥/٢-٤٦.

(٥٢١) يُنظر لسان العرب (مرد): ٤٦٤/٣، والاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون: ٣٩٨.

(٥٢٢) ق: ٤٥/٢-٤٦.

(٥٢٣) المنصف لابن جني، ويُنظر: كتاب الهمز لابي زيد الانصاري: ١٩.

(٥٢٤) ق: ٤٦/٢، وينظر لسان العرب (طوأ): ٦٢٢/٢ ومن المسائل الاخرى يُنظر: (الدواة) ق: ١٦١/١، ق: ٢٠٨/٢.

البطلْيوسي على ما ذكره ابن قتيبة في قوله: "رجُلٌ شجّ وامرأة شجيّة، وويلٌ للشجيّ من الخليّ، ياء الشجيّ مخففة وياء الخليّ مشددة" (٥٢٥)، فذكر البطلْيوسي تأييد أكثر اللغويين لقول ابن قتيبة ولكنه أنكر عليهم ذلك، وقال: "وذلك عجبٌ منهم لانه لا خلاف بينهم أن يقال شجوتُ الرجل أشجوه، إذا حزنه، وشجي يشجى شجاً: إذا حزن. فاذا قيل: شجّ بالتخفيف كان اسم الفاعل من شجيّ يشجى، فهو شجّ، كقولك عمي يعمى فهو عمّ. وإذا قيل شجيّ بالتشديد، كان اسم المفعول من شجوته أشجوه، فهو مشجو، وشجيّ كقولك: مقتول وقتيل، ومجروح وجريح" (٥٢٦). والمسألة موضع خلاف بين اللغويين القدامى، إذ تتوافق آراؤهم مع رأي ابن قتيبة، ثم يستدركون فتوافق استدراكاتهم - أحياناً - ما جاء عن البطلْيوسي (٥٢٧). "ولم يكن البطلْيوسي يلتزم بالاجماع اللغوي، وما كان يلزم الصمت حتى إزاء الرأي الذي تؤيده الكثرة الغالبة من اللغويين، فقد كان لديه من قوة الشخصية اللغوية ما يدعوّه الى مخالفتهم" (٥٢٨)، وهو مصيب فيما ذكره بدليل الابيات التي أنشدها، ومنها قول أبي تمام:

الأويل الشجيّ من الخليّ      وويل الربع من إحدى بلي<sup>(٥٢٩)</sup>  
وقول أبي الاسود الدؤلي:

ويل الشجيّ من الخليّ فإثّه      نصّب الفؤاد بشجوه مغموم<sup>(٥٣٠)</sup>  
وختم البطلْيوسي حديث بقوله: "والذي قاله أبو تمام صحيح، وقد طابق فيه السماعُ القياس، وقد قال ابو دواد الايادي وناهيك به من حجة:

مَنْ لعين بدمعها مَوْلِيه      ولنفس مما عناها شجيّه<sup>(٥٣١)</sup>

(٥٢٥) ك: ٤٠٤.

(٥٢٦) ق: ١٨٤/٢ - ١٨٥.

(٥٢٧) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٣٢، والكامل للمبرد: ٢٨٥/١، وكتاب الفصيح لثعلب: ٣١٣/ ومجمع الامثال للميداني ٣٣٠/٢. وينظر: ٤١١/١ من المصدر السابق، وتمثال الامثال للعبدي: ٥٧٨/٢ - ٥٧٩ الهامش.

(٥٢٨) ابن السيد البطلْيوسي وجهوده في اللغة، يعقوب يوسف الفلاحي: ٢٧٠-٢٧١.

(٥٢٩) شرح الصولي لديوان ابي تمام: ٥٨/٣.

(٥٣٠) ديوان ابي الاسود الدؤلي: ٢٣٤، ذيل الديوان، وفي ق: (لشجوه) باللام.

(٥٣١) ق: ١٨٦/٢.

٧- مالح: قال ابن قتيبة: "ويقال هذا ماء مَلَح، ولا يقال: مالح. قال الله ، ويقال سمكٌ مَلِيح، <sup>(٥٣٢)</sup> تعالى: [هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ] ومملوح، ولا يقال: مالح، وقد قال عذافر، وليس بحجة: بصريّة تزوجت بصريّاً يُطعمها المالح والطريّاً <sup>(٥٣٣)</sup> فأيده البطليوسي مستشهداً بما جاء عن ابن السكيت <sup>(٥٣٤)</sup>، وابن دريد <sup>(٥٣٥)</sup>، وزاد: "ورواه الرواة عن الاصمعي وهو المشهور من كلام العرب، ولكن قول العامة لا يُعد خطأ، وإنما يجب أن يقال انها لغة قليلة...." <sup>(٥٣٦)</sup> والى هذا التوجيه أشار صاحب اللسان في نقله لاقوال اللغويين حول هذه المفردة، وهم يعدّونها (لغة)، او (لغة رديئة)، او (لغة لا تُنكر) <sup>(٥٣٧)</sup>، وساق البطليوسي أبياتاً كثيرة، وأطال في هذه المسألة، ومما أنشده قول جرير:

آل المهلب جدّ الله دابرهم  
أمسوا رماداً فلا أصلٌ ولا  
طرف <sup>(٥٣٨)</sup>

كانوا إذا جعلوا في صيرهم بصلاً  
ثم اشتوا كنعداً من مالح  
جَدَفُوا

ثم رأى الشارح أن يأتي بدليل آخر من كتاب ابن قتيبة نفسه ليجعله أصلاً في توجيه آخر يعضد انحيازه لـ (مالح) قال: "وقد حكى ابن قتيبة... مَلَحَ الماء وأَمْلَحَ، بضم اللام في مَاح"، وعلى هذا أوجب البطليوسي "أن يقال ماء مَلِيح ومُملَح، ولا يُستنكر أن يُقال من هذا ماء مالح، على معنى النسب، كما قالوا: أدرس الشجر فهو دارس، وأبقل المكان فهو باقل" <sup>(٥٣٩)</sup>، ولو صحّ ما نقله عن ابن قتيبة

<sup>(٥٣٢)</sup> الفرقان: ٥٣.

<sup>(٥٣٣)</sup> ك: ٤٣١.

<sup>(٥٣٤)</sup> اصلاح المنطق: ٢٨٨-٢٢٩.

<sup>(٥٣٥)</sup> جمهرة اللغة: ١٩١/٢، ٤٣٨/٣.

<sup>(٥٣٦)</sup> ق: ٢٢٣/٢-٢٢٤-٢٢٥.

<sup>(٥٣٧)</sup> ينظر لسان العرب (ملح): ٥٢٠/٣.

<sup>(٥٣٨)</sup> ديوان جرير: ١٧٦/١، والبيت الثاني: ١١٧، ورواية الديوان: (واستوسقوا مالحاً من كنعدٍ جَدَفُوا)

<sup>(٥٣٩)</sup> ق: ٢٢٥/٢.

لناقشنا المسألة في هذه النقطة، ولكن ورد في مطبوعة (أدب الكاتب)  
"مَلَحَ وَأَمْلَحَ" (٥٤٠) بالفتح وليس بالضم.

والتوجيه المناسب لهذه المسألة هو توجيه سيبويه في قوله: "وأما ما يكون ذا شيء، وليس بصنعة  
يعالجها فإنه ممّا يكون (فاعلاً) وذلك قولك لذي الدرع: دارع، ولذي النبل نابل، ولذي النشاب ناشب...." (٥٤١).  
وروى عن الخليل انه قال: "إنما قالوا: عيشة راضية، وطاعمٌ وكاسٌ على ذا، أي: ذات رضا وذو كسوة وذو  
طعام، وقالوا: ناعلٌ لذي النعل" (٥٤٢)، "وهم يُريدون المبالغة" (٥٤٣).

ثم التفت البطلْيوسي الى صيغة المفعول، وبعد كلام طويل قال:  
"...فأما ما حكوه من قولهم سمك مالح فينبغي أن يكون من  
المنسوب الذي يأتي فيه المفعول على لفظ فاعل، كقولهم: ماء دافق  
وعيشة راضية، ونحو ذلك" (٥٤٤) وكان سيبويه قد أشار الى هذا  
أيضاً في قوله: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الامر،  
مُجْراه إذا كان على بناء فاعل، لانه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع  
الفعل، إلا أنه يُريد أن يحدث عن المبالغة" (٥٤٥). "...وإنما جاز في  
التي بُنيت للمبالغة لانها بُنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد... لان  
الاسم على فَعَلٍ يَقَعْلُ فاعِلٌ، وعلى فُعِلَ يُقَعْلُ مفعول" (٥٤٦).

٨- مقدّمة ومقدّمة: نقل البطلْيوسي عن ابن قتيبة أنه قال: "مقدّمة  
العسكر" (٥٤٧)، فقال باثر ذلك: يقال: قدّم الرجل: بمعنى تقدّم، قال الله  
، فلذلك قيل: مقدّمة (٥٤٨) تعالى: [لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ]  
الجيش لانها تقدّمته، فهي اسم فاعل من قدّم بمعنى تقدّم، ولو قيل:  
مقدّمة (بفتح الدال)، لكان ذلك صحيحاً، لان غيرها يقدّمها، فتتقدّم،

(٥٤٠) ك: ٤٧١ في باب (فَعَلْتُ وَأَفَعَلْتُ باتفاق معنى): ٤٦٠.

(٥٤١) كتاب سيبويه: ٣٨١/٣.

(٥٤٢) المصدر نفسه: ٣٨٢/٣.

(٥٤٣) المصدر نفسه: ٣٨٥/٣.

(٥٤٤) ق: ٢٢٥/٢.

(٥٤٥) كتاب سيبويه: ١١٠/١.

(٥٤٦) المصدر نفسه: ١١٧/١.

(٥٤٧) ك: ٤١٨ وفيه "وهذه مقدّمة الجيش: وهم المقاتلة بالكسر، ولا يُقال مقدّمة ولا مقاتلة"، ويُنظر: اصلاح المنطق:

١٧٥

(٥٤٨) الحُجرات: ١.

فتكون مفعوله على هذا المعنى<sup>(٥٤٩)</sup>. ولهذا القول نصيب من الصحة كبير، وقد نقل عنه صاحب اللسان هذا المضمون. قال: "قال البطليوسي: لو فُتحت الدال لم يكن لحناً لأن غيره قدّمه"<sup>(٥٥٠)</sup>.  
□ اسم المفعول

٩- صيغة مفعول بالواو: قال ابن قتيبة: "ليس يأتي مفعول من ذوات الواو بالتمام، وإنما يأتي بالنقص مثل مقول ومخوف، إلا حرفين، قالوا: مسك مدووف، وثوب مصوون، وأما ذوات الياء، فتأتي بالنقص والتمام"<sup>(٥٥١)</sup>. فزاد البطليوسي عن الفراء والكسائي: "... أن بني يربوع وبني عقيل يقولون: حَلِيّ مصووغ بواوين، وداء مدووف، وثوب مصوون، وفرس مَقوود، وقول مَقوُول. وأما البصريون فلم يعرفوا شيئاً من هذا"<sup>(٥٥٢)</sup>.

والمفردات التي أوردها البطليوسي واردة عمّن سبقه، إلا أنهم لم يقيدها على الإطلاق، بل شفعوا أقوالهم بالتعليل مع إقرارهم بندرتها. قال سيبويه: "ويعتل مفعول منهما كما اعتل (فُعِلَ). لأن الاسم على فُعِلَ مفعول، كما أن الاسم على فَعَلَ فاعل، فتقول: مزور ومصوغ، وإنما كان الأصل مَزُورَر (كذا). فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل. وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان... ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات...."<sup>(٥٥٣)</sup>. أما يعقوب فقد ورد عنه ما ورد عن ابن قتيبة. إلا أنه أنكر (مدووف) و(مصوون) وزاد: "... والكلام مصون ومدوف"<sup>(٥٥٤)</sup>.

وقد يرتبط الاتمام في هذه الصيغة باللهجات، فالحجازيون يقولون "في اسم المفعول من الواو مقود من قاد ومعود من عاد، أما

(٥٤٩) ق: ٢٠٦/٢، وينظر: ٢٠٧/٢، ك: ٤١٨ (مقارب ومقارب).

(٥٥٠) لسان العرب (قدم): ٣٦/٣.

(٥٥١) ك: ٦١٤ وتام النص: "... يقال بُرٌّ مكيل ومكيول وثوب مخيط ومخيوط ورجُلٌ معين ومعيون"

(٥٥٢) ق: ٣٢٧/٢-٣٢٨.

(٥٥٣) كتاب سيبويه: ٣٤٨/٤-٣٤٩، ويُنظر: التكملة لأبي علي الفارسي: ٥٨٢، والخصائص لابن جني: ٢٦٠/١

والممتع في التعريف لابن عصفور: ٤٦٠/٢، والصاحح للجوهري: ١١٨٩/٣.

(٥٥٤) إصلاح المنطق: ٢٢٢.

التميميون فيبقون كل ذلك على الاصل، فيقولون مبيوع ومخيوط ومديون في المفعول من الياء، ومقوود ومعوود، في المفعول من الواو" (٥٥٥).

□ اسما الزمان والمكان:

١٠ - ما يُفَرِّق بين مَفْعَل ومَفْعِل ومَفْعِل: قال ابن قتيبة: "مِقْرَم وقِرَام" (٥٥٦) فقال البطليوسي: "المعروف مِقْرَمَة (بالهاء)..." (٥٥٧) والذي ذهب اليه البطليوسي هو الاستعمال الشائع عند القدماء (٥٥٨). ولكنهم ذكروا لغة ثانية وهي (مِقْرَم) على رواية ابن قتيبة. وقد رواها الزمخشري بدون هاء (٥٥٩). وقال الخليل: "القرام: ثوب من صوف. فيه ألوان من العهون، صفيق يُتخذ سِتْرًا أو يُغشَى به هودج أو كله، ويُجمع على قُرْم، والمِقْرَمَة: المَحْبِس نفسه يُقْرَم به الفرش" (٥٦٠).  
١١ - المَعْلَف والمَعْلَف: وردت هذه المفردة عند ابن قتيبة في سياق تصحيحه لدلالة (الآري) الذي ذهب الناس الى أنه (المَعْلَف) (٥٦١)، فقال البطليوسي: "هكذا رواه أبو علي (بكسر الميم، وفتح اللام)، وجعله بمنزلة الآلات وقال: هو شيءٌ منسوج من صوف يمدونه بين أيدي دوابهم، ووجدته مقيّداً عن علي بن حمزة والسُّكْرِي: مَعْلَف (بفتح الميم، وكسر اللام)، لانه مكان للاعتلاف، وكل فعل على وزن فَعَلَ يَقْعِل، بفتح العين من الماضي وكسرهما من المستقبل، فإن اسم المكان والزمان منه (مَقْعِل) بكسر العين، كالمضرب والمغرس" (٥٦٢).

وقد فرّق العرب بدقة بين الآلة وبين مكانها، "أما المِقْصَص فالذي يُقْص به. والمقَص: المكان والمصدر" (٥٦٣) "وللعرب في ذلك ما

---

(٥٥٥) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٩١-١٩٢، ويُنظر: ق: ١٧٢/٢-١٧٣ مسألة (٥) ومن المسائل المشابهة ينظر:

ق: ٢٠٧/٢-٢٠٨، ك: ٤١٨.

ق: ٣٤٢/٢ مسألة (٩)، ك: ٦٣٨، كتاب العين: ٢٥٥/٢، معاني القرآن للفراء: ١٧٢/٣، الاشتقاق لابن دريد: ٢٥٥/٢.

ق: ١٠١/٣-١٠٢، ك: ١١٧ (شعر).

(٥٥٦) ك: ٥٨٣.

(٥٥٧) ق: ٣١٥.

(٥٥٨) يُنظر: جمهرة اللغة لابن دريد: ٤٠٧/٢، ولسان العرب (قرم): ٧١/٣.

(٥٥٩) يُنظر: اساس البلاغة (قرم): ٥٠٤.

(٥٦٠) كتاب العين: ١٥٩/٥.

(٥٦١) ك: ٣٨ قال: "...وذلك غلط إنما الآري: الآخية التي تشد بها الدابة..."

(٥٦٢) ق: ٢٦/٢.

(٥٦٣) كتاب سيبويه: ٩٤/٤، وتنتظر: المنصف لابن جني: ٢/١.

ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات و غيرها بين المعاني. يقولون (مِفْتَح) للآلة التي يُفْتَح بها. و (مِفْتَح) لموضع الفتح،... و (مِحْلَب) للقدح يُحْلَبُ فيه، و (مَحْلَب) للمكان يُحْتَلَبُ فيه ذوات اللب. " (٥٦٤). قال سيبويه: "اما ما كان من فَعَل يَفْعَلُ فَإِنْ مَوْضِعُ الْفِعْلِ مَفْعَلٌ. وذلك قولك: هذا مَحْبِسُنَا. ومَضْرِبُنَا... وقد يجيء المَفْعَلُ يُراد به ، فاذا كان مِنْ فَعَل يَفْعَلُ بينته على مَفْعَلٍ، [أي اسم الزمان] الحين، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان، وذلك في قولك: أتت الناقة على مَضْرِبِهَا، وأتت على مَنْتَجِهَا، انما تريد النتاج والضراب" (٥٦٥)، وهذا رأي الفراء أيضاً حكاه ابن السكيت في إصلاح المنطق (٥٦٦). ولم يذكر البطليوسي هل القول الاول يُجانب الصواب أم لَحْن. فمَعْلَفٌ في لسان العرب: لموضع العَلَف (٥٦٧)، أما (مَعْلَف) فمكان الاعتلاف (٥٦٨). وقد يكون سكوته عن هذا لعلمه أن (مَعْلَف) لغة من (مَعْلَف) ولا سيما إذا علمنا أن هذا شائع في لهجة تميم (٥٦٩).

#### □ المعتل من هذه الصيغة:

١٢- مَأْقِي العين ومَأْوَى الابل: قال ابن قتيبة: "...وما كان من ذوات الياء والواو مثل مغزى من غزوت، ومرمى من رميت، فمفعول منه مفتوح العين، اسماً كان أو مصدرأ، إلا في مَأْقِي العين، ومَأْوَى الابل، فإن العرب تكسر هذين الحرفين، وهما نادران" (٥٧٠). والمقطع الاول من النص ذكره سيبويه، وفسره قائلاً: "وذلك لانه معتل، وكان الالف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء، ففرّوا الى مَفْعَلٍ اذ كان ممّا

(٥٦٤) صاحب في فقه اللغة لابن فارس: ١٩١، ويُنظر: المزهر للسيوطي: ٣٢٩/١، ودراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح: ١١٨.

(٥٦٥) كتاب سيبويه: ٨٧/٤-٨٨.

(٥٦٦) اصلاح المنطق: ١٢١.

(٥٦٧) لسان العرب (علف): ٨٦١/٢.

(٥٦٨) المصدر نفسه (أري): ٥٣/١.

(٥٦٩) يُنظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٩-١٤٥. ومن المسائل المشابهة يُنظر:

ق: ٢٠٣/٢، المسائل (١، ٢، ٣، ٤)، ك: ٤١٦.

ق: ٣١٦/٢، ك: ٥٨٣.

(٥٧٠) ك: ٥٧٩.

يُبنى عليه المكان والمصدر... وأما بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها  
يَفْعُلُ، ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة<sup>(٥٧١)</sup>. وإلى نحو هذا  
ذهب ابن السكيت<sup>(٥٧٢)</sup>. وأما المقطع الثاني فقد أثار عند البطلوسي  
عدّة توجيهات أولها، إشارته إلى حكاية ابن قتيبة لهذا القول في  
موضع آخر من كتابه<sup>(٥٧٣)</sup>. ثم قال: "...واكثر ما يجيئ هذا المثال  
بالهاء كالمعصية والمأبية: مصدر أبيت ومحمية الوادي، وقالوا:  
حَمَيْت من الانفة حميّة ومحميّة وقليت الرجل مقلية: إذا  
ابغضته"<sup>(٥٧٤)</sup>، ويبدو أن إضافة الهاء إلى هذه الصيغة، من أسباب  
الكسر فيها، والمطرّد فيها الفتح، لأنهم "قالوا: المعجز يريدون:  
العجز، وقالوا: المعجز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث  
فقالوا: المعجزة والمعجزة، كما قالوا: المعيشة، وكذلك أيضاً يدخلون  
الهاء في المواضع، قالوا: المزلّة أي موضع زلّ. وقالوا المَعْدرة  
والمَعْتبة، فالحقوا الهاء وفتحوا على القياس. وقالوا: المصيف كما  
قالوا: أتت الناقة على مَضْرِبِه، أي زمان ضرابها... وقالوا:  
المعصية والمعرفة كقيلهم: المعجزة. وربما استغنوا بمفعلة عن  
غيرها، وذلك قولهم: المشيئة والمحمية، وقالوا المَزَلّة. وقال الراعي:  
بُنَيْتُ مرافقهنّ فوق مَزَلّةٍ لا يستطيع بها القراء مقيلاً  
يريد قيلولة<sup>(٥٧٥)</sup>.

ثم التفت الشارح إلى المفردتين النادرتين (مأقي العين، ومأوى  
الابل)، وهي صُلب المسألة عنده، وقد عرض ما فيها من خلاف بين  
اللغويين القدماء. قال: "فأما مأقي العين، فذهب غير الفراء إلى أن  
الميم فيه أصل غير زائدة، واستدل على ذلك بقولهم في معناه: (مأق)

(٥٧١) كتاب سيبويه: ٩٢/٤.

(٥٧٢) يُنظر إصلاح المنطق: ١٢١.

(٥٧٣) يُنظر: ق: ٣١٣/٢، ك: ٦١٨.

(٥٧٤) ق: ٣١٣/٢.

(٥٧٥) كتاب سيبويه ٤: ٨٨-٨٩ وتُنظر الصفحات: ٢٧٢-٢٧٣، وكذلك يُنظر: شعر الراعي النميري: ٤٧، وفيه

(مَزَلّة) بفتح الزاي، والصواب ما جاء في جمهرة أشعار العرب للقرشي: ٧٣٠، والحيوان للجاحظ: ٤٣٧/٥،

ويُنظر: لسان العرب (زلل): ٤٠/٢-٤١، وإصلاح المنطق: ١١٩.



على وزن (فلس)، وجعل وزنه (فاعلاً) منقوصاً كقاض وعاز<sup>(٥٧٦)</sup>.  
 والميم في هذه المفردة أصلية لمجيء حرفين بعدها، وهي إن كانت  
 كذلك "قُضي على الميم بالاصالة إذ لا بُد للكلمة من فاء وعين  
 ولام"<sup>(٥٧٧)</sup>. فالميم هنا "من الكلمة نفسها"<sup>(٥٧٨)</sup>، لانه "قد ثبت كون  
 الميم أصلاً في قولهم مُؤق، فيكون وزنها فَعْلِي... ونظير مَأْقِي مَعْدِي فيمن جعله من معد... ووزنه  
 فَعْلِي"<sup>(٥٧٩)</sup>.

وفي وزن هذه المفردة كلام يطول بيانه، وقد طال من قبل عند  
 القدماء، وما كثرة أقوالهم واختلافهم فيها الا من شذوذ هذه المفردة  
 ونُدرتها في القياس، وقد وردت عند ابن خالويه بست لغات<sup>(٥٨٠)</sup>.  
 أما البطليوسي فلم يقطع بالصيغة التي يرتضيها. ولكنه يميل  
 فيها الى رأي من يُخرجها من صيغة (مَفْعِل) الى صيغة (فَعْلِي)،  
 "لان الميم من نفس الكلمة، وانما زيد في آخره الياء لللاحق، فلم يجدوا له  
 نظيراً يلحقونه به، لان فَعْلِي بكسر اللام نادر لا أخت لها فألحقَ بِمَفْعِل، ولهذا جمعه على مَأْق على التوهم كما  
 جمعوا مسيل الماء أَمْسِلَة ومُسلاناً، وجمعوا المصير مُصراناً تشبيهاً لهما بفعيل على التوهم"<sup>(٥٨١)</sup>، "فجعلوا  
 الميم أصلاً وهم يقولون مع ذلك سال الماء يسيل"<sup>(٥٨٢)</sup>

## المبحث الثالث

### أبنية الأسماء

#### اوزان الثلاثي المجرد

١- فَعْل وفَعْلٌ/لَحَن ولَحَن: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة انه قال: "واللَحَن، بفتح الحاء: الفطنة يقال  
 رجل لَحَن واللحن بالسكون: الخطأ بالقول والكلام"<sup>(٥٨٣)</sup> هكذا نقله البطليوسي، وفي (أدب الكاتب):  
 "رجُلٌ لَحْنٌ.. وهي رواية صاحب اللسان.<sup>(٥٨٤)</sup>

(٥٧٦) ق: ٣١٣/٢.

(٥٧٧) الممتع في التصريف: ٢٤٦/١، ويُنظر لسان العرب (مأق) ٤٢٨: ٣.

(٥٧٨) لسان العرب (مأق): ٤٢٨/٣-٤٢٩.

(٥٧٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥٨٠) ليس في كلام العرب: ١٠٨-١٠٩.

(٥٨١) لسان العرب (مأق): ٤٢٨/٣.

(٥٨٢) ق: ٢: ٣١٤ ولمزيد من الاطلاع يُنظر: كتاب العين: ٢٣٤/٥، كتاب سيبويه: ٢٧٢/٤-٢٧٣، إصلاح المنطق:

١٢١، ١٢٢، أساس البلاغة (مأق): ٥٨٠، النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير: ٢٨٩/٤.

(٥٨٣) ك: ٣٣٩.

(٥٨٤) يُنظر: لسان العرب: (لحن): ٣٥٣/٣.

وزاد البطليوسي: "الفتحُ والتسكين جائزان في كل واحد منهما، غير أن الفتح في الفطنة أشهر، وتسكين الحاء في الخطأ أشهر. وقد زعم الكوفيون أن كل أسم كان على مثال فَعْل وعين الفعل منه حرف من حروف الحلق، فالفتح فيه والسكون جائزان معاً، كَالنَّهْر والنَّهْر والشَّعْر والشَّعْر، وأهل البصرة يجعلونه موقوفاً على السماع وهو الصحيح" (٥٨٥)

ويمكننا الاطمئنان الى أن روايتي السكون والفتح جائزتان في دلالتيهما وفي استعمالهما المجازي، أمّا جوازهما في الاستعمال الصرفي، فيؤيده ما جاء في نظائر هذه المفردة عند اللغويين القدماء (٥٨٦).

٢- فَعْل وفُعْل - عَقْد وعُقْد: في شرحه لخطبة (ادب الكاتب) التي تضمنها الجزء الاول من الاقتصاب؛ ألفنا البطليوسي يدخل من خلال شرحه الى الافصاح عن مقدرته الادبية و اللغوية، قال "وقوله (وزُهِدَ في لسان الصدق وعُقْد الملكوت)" (٥٨٧) فقال البطليوسي: "... وكان الاخفش علي بن سليمان يروي: وعُقْد الملكوت، بفتح العين، وسكون القاف، يجعله مصدرٌ عقدتُ عقدًا. وكان أبو القاسم الصائغ\* يرويهِ بضم العين، وفتح القاف، يجعله جَمَعَ عُقْدَه، مثل غُرِفَ وغُرِفَ وهكذا رواه ابو علي البغدادي وابو بكر بن القوطية... (٥٨٨). وقد وردت هذه المفردة بفتح العين وسكون القاف، والذي نقله البطليوسي ضبط بضم العين وفتح القاف. وكلا الروايتين صحيحتان، فهما من مادة واحدة ودلالتهما واحدة (٥٨٩) ولا نعلم أي الروايتين جاءت في (ادب الكاتب) فالشارح يقول في نهاية الفقرة، وهكذا رواه ابو علي البغدادي وابو بكر بن القوطية، فهل هي رواية (عَقْد) ام (عُقْد)؟ ففي كتاب الافعال لابن القوطية: (وَعَقَدْتُ الْعَهْدَ وَالنِّكَاحَ عَقْدًا: شَدَدْتُ وَالنَّاقَةَ دَنْبَهَا: لَوَّثَهُ فَعُلِمَ أَنَّهَا حَامِلٌ، وَالْقَلْبُ عَلَى الشَّيْءِ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ) (٥٩٠) فان كان قول البطليوسي: "هكذا" يعني ابن القوطية فيترتب على ذلك ان رواية ابن

(٥٨٥) ق: ١٤٢/٢.

(٥٨٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٢/٤-٢٤٣، اصلاح المنطق (باب فَعْل وفُعْل من السالم): ٩٥، ٩٧، المقتضب للمبرد: ٢٠٠/١، اساس البلاغة: ٥٦٢، النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير، لسان العرب (لحن): ٣٥٣/٣ ومن المسائل المشابهة ينظر:

ق: ٢٣٦/٢ مسألة (١)، ك: ٤٥٤.

ق: ١٩٠/٢-١٩١ مسألة (٥)/ق: ١٩٨/٢، مسألة (٢)/ق: ١٩٩/٢ مسألة (٣)

(٥٨٧) ك: ٢

\* ابو محمد بن اصبح بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي. رحل الى مكة وبغداد والكوفة، وهو من شيوخ الزبيدي صاحب (طبقات النحويين واللغويين). وتوفي بقرطبة سنة ٣٤٠ هـ. وله ترجمة وافية في (تذكرة الحفاظ): ٨٥٣/٣-٨٥٥.

(٥٨٨) ق: ٤٨/١.

(٥٨٩) ينظر لسان العرب (عقد): ٨٣٥/٢.

(٥٩٠) كتاب الافعال لابن القوطية: ١٨.

قتيبة مطابقة لرواية ابن القوطية والذي نقله البطليوسي غير مطابق لهما، ومن المستبعد أن يكون هذا

وهم من الشارح. اما رواية ابن الصائغ فلم أعثر له على هذا القول فيما بين يدي من مصادر. والراجح من هاتين الروايتين: (عقد) لأنها جمع (عقدة) وهي: الضيعة<sup>(٥٩١)</sup> لأن ابن قتيبة في سياق الحديث عن الفضائل وثوابها عند الله تبارك وتعالى. ولاشك أن من نعم الله على أهل الصدق أن يهبهم من ملكوته هذه (العقد) أي: الضياع وقد أشار البطليوسي في نهاية حديثه عن هذه المفردة الى دلالتها، بقوله: "واسم العقدة في اللغة: الضيعة يشتريها الرجل... وتسمى اعمال البر والخير عقداً، لأنها ذخائر يجدها الانسان عند الله تعالى..."<sup>(٥٩٢)</sup>

٣- **فَعْلَةٌ وَفَعْلَةٌ - وَسِمَةٌ وَوَسْمَةٌ**: لم تُثر هذه المسألة عند البطليوسي الا اجازة ابن قتيبة تسكين السين في (وَسْمَةٌ)، لانه كان قد أنكرها في موضع اخر من كتابة<sup>(٥٩٣)</sup>، قال البطليوسي: "قد أنكر تسكين السين في باب ما جاء محرّكاً، ثم أجازة ها هنا"<sup>(٥٩٤)</sup>. ولم يذكر الشارح الصحيح من القولين فقد ذكرها ابن السكيت بكسر السين<sup>(٥٩٥)</sup>.

والراجح انهما لغتان و"أهل الحجاز يثقلونها وغيرهم يخففها... قال أبو منصور: كلام العرب الوَسْمَةُ بكسر السين،... وتسكينها لغة، وفي حديث الحسن والحسين عليهما السلام، انهما كانا يخضبان بالوسْمَةِ"<sup>(٥٩٦)</sup> "فاذا كانت الكلمة على وزن (فَعْلَةٌ) عند غير تميم نحو قولهم كَلِمَةٌ وَمَعْدَةٌ وَنَقْمَةٌ، فان تميماً تخفف الكلمة"<sup>(٥٩٧)</sup>

## الثلاثي المزيد

□ المزيد بحرف:

٤- **فَعَالٌ وَفَعَالٌ**: في موضعين من (ادب الكاتب) وقع ابن قتيبة في وهم فأقرّ أشياء في أحدهما، وأنكرها في موضع آخر وقد نبة البطليوسي الى هذا الوهم وأشار الى مواضعه قال ابن قتيبة: "ويقولون سَدَادٌ من عَوَزٍ وسَدَادٌ، والاجود سَدَادٌ، ويقولون مَأْقَامِي، الا بكذا، والاجود ما قِوَامِي"<sup>(٥٩٨)</sup>

<sup>(٥٩١)</sup> كتاب العين: ١٤٠/١-١٤١.

<sup>(٥٩٢)</sup> ق: ٤٨/١-٤٩، وينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٢/٤-٢٤٣.

<sup>(٥٩٣)</sup> ك: ٤٠٧ قال: (... والوسْمَةُ التي يُخْتَضَبُ بها بكسر السين)، وفي ٥٦٨ قال: (والوسْمَةُ التي يختضبُ بها).

<sup>(٥٩٤)</sup> ق: ٣١١/٢.

<sup>(٥٩٥)</sup> اصلاح المنطق: ١٦٩.

<sup>(٥٩٦)</sup> لسان العرب (وسم) ٩٢٨/٣. وينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار: ١٨٥/٥ قال: (هي بكسر السين وقد تُسَكَّن)

<sup>(٥٩٧)</sup> لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٤١ ومن المسائل المشابهة ينظر: ق: ٣١١/٣، ك: ٤٢٢، ٥٦٤.

<sup>(٥٩٨)</sup> ك: ٤٥١ (باب ما جاء فيه لغتان أستعمل الناس أضعفهما): ٤٤٨.

وفي موضع آخر قال: "وحكى ابن الاعرابي سداً من عَوَزٍ وسَدَادٍ، وهذا قوامهم وقوامهم"<sup>(٥٩٩)</sup> وكان قد قال: "والسَدَادُ في المنطق والفعل بالفتح وهو الاصابة والسَدَادُ بكسر السين كل شيء به شيئاً مثل سَدَادِ الثغر ايضاً، ويقال: أصبت سداداً من عيش أي ما سدَّ به الخَلَّةُ، وهذا سَدَادٌ من عَوَزٍ، والقَوَامُ: العَدْلُ، قال الله عز وجل " وكان بين ذلك قواماً"<sup>(٦٠٠)</sup>، وقوام الرجل قامته والقوام بكسر القاف، ما أقامك من الرزق، ويقال: أصبت قواماً من عيش، وما قوامي بكذا..."<sup>(٦٠١)</sup>

فنقل البطلاني هذه النصوص كلاً في موضعه وبابه ومسألته، وعلى الرغم من البعد الواضح بين مواضع هذه الأقوال، فلم يُفْهَمَ أن يستدرك ما مضى، ويقارن ويذكر هذا الاضطراب، ولكنه لم يُعْرَبَ عن رأيه في هذه الصيغ، ولا وجه الصحة في واحدة منها<sup>(٦٠٢)</sup>. وأكثر هذه الأقوال صحة ما ذكره ابن قتيبة في التفريق بين (سَدَادٍ) للإصابة في الرأي و(سَدَادٍ) لما يُسَدُّ به. يؤيد ذلك ما رواه اللغويون القدماء، ومنهم الزجاجي في مجالسه<sup>(٦٠٣)</sup>، والزبيدي في طبقاته<sup>(٦٠٤)</sup> وابن الأثير في النهاية<sup>(٦٠٥)</sup> وخالفهم في ذلك ابن السكيت إذ جعلهما بمعنى واحد<sup>(٦٠٦)</sup>، قال العرجي:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد تُعْر<sup>(٦٠٧)</sup>

أما ما ذهب إليه في (قوام) و(قوام) فالأولى: (العَدْلُ)<sup>(٦٠٨)</sup> وقد تأتي لـ "حُسن الطول، يُقال: هو حسن القامة والقومية..."<sup>(٦٠٩)</sup>.

"وقوام الامر، بالكسر: نظامه وعماده... ويقال: هذا قوام الامر وملاكه الذي يقوم به"<sup>(٦١٠)</sup>، ويؤيد هذا ما جاء عن ثعلب<sup>(٦١١)</sup>، والزمخشري<sup>(٦١٢)</sup> وخالفهم ابن السكيت أيضاً<sup>(٦١٣)</sup>.

(٥٩٩) ك: ٥٧٠ (باب ما جاء على فعال فيه لغتان): ٥٦٩.

(٦٠٠) الفرقان: ٦٧.

(٦٠١) ك: ٣٤٣.

(٦٠٢) ق: ١٣٩/٢، ١٤٠، ٣١٢، ٣١١.

(٦٠٣) مجالس العلماء للزجاجي: ١٩٧-١٩٨.

(٦٠٤) طبقات النحويين واللغويين: ٥٥-٥٧.

(٦٠٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٥٢/٢، ٣٥٣.

(٦٠٦) اصلاح المنطق: ١٠٤، وللمزيد ينظر: كتاب الفصيح لثعلب: ٢٩٣، وكتاب الافعال لابن القوطية: ٧٠، واساس

البلاغة (سدد): ٢٩٠، ومجمع الامثال للميداني: ٣٥١/١، ولسان العرب (سدد): ١١٨/٢ - ١٩٩.

(٦٠٧) ديوان العرجي: ٣٤ وينظر: المصادر السابقة.

(٦٠٨) لسان العرب (قوم): ١٩٢/٣.

(٦٠٩) لسان العرب (قوم): ١٩٣/٣.

(٦١٠) لسان العرب (قوم): ١٩٣/٣.

(٦١١) كتاب الفصيح لثعلب: ٢٩٣.

(٦١٢) اساس البلاغة: (قوم): ٥٢٨.

(٦١٣) اصلاح المنطق: ١٠٤ ومن المسائل المشابهة ينظر: ق: ٣١١/٢-٣١٢، ك: ٤٣٣، ٤٥١.

٥- **فَعَالَة وَفَعَالَة - طَلَاوَة وَطَلَاوَة**: لم يعلق البطليوسي على هذه المسألة الا ما ذكره عن وهم ابن قتيبة الذي أجاز فيهما الفتح والضم<sup>(٦١٤)</sup>، وكان قد رواها منفردة بالضم<sup>(٦١٥)</sup>. وهذا ما دفع البطليوسي الى القول: "قد أنكر فتح الطاء في باب ما جاء مضموماً والعامّة تفتحها، ثم أجازها هنا"<sup>(٦١٦)</sup> وكلاهما صحيح: "تقول العرب عليه طَلَاوَة وَطَلَاوَة لِلْحُسْنِ وَالْقَبُولِ"<sup>(٦١٧)</sup> "والضمُّ أَفْصَحُ"<sup>(٦١٨)</sup> وقد رواها الزمخشري بالفتح<sup>(٦١٩)</sup>، وأوردها البطليوسي في (المثلث)، قال: "على وجهه طَلَاوَة وَطَلَاوَة وَطَلَاوَة، وكان ابن الاعرابي لا يجيز فيها غير الفتح، والاصمعي لا يجيز فيها فير الضم"<sup>(٦٢٠)</sup>.

ولا يفوتنا ان نذكر قول البطليوسي في غرضه من هذه الاستدراكات على اختلاف أقوال ابن قتيبة وأوهامه قال: "وانما أذكر هذا ونحوه لأنّية على المواضع التي اختلف فيها قوله"<sup>(٦٢١)</sup>. وكأنه يريد من هذا أن يذكر بما سبق من كلامه في مقدمة الجزء الثاني من (الاقتضاب)<sup>(٦٢٢)</sup>.

□ المزيد بحرفين:

٦- **مِفْعَال / مَشْنَاء**: قال ابن قتيبة: "رجل مشنأ: يُبغضه الناس، على تقدير مِفْعَال، وكذلك فرش مشنأ والعامّة تقول: مشنأ"<sup>(٦٢٣)</sup> فقال البطليوسي: "مشنأ بفتح مهموز ومقصور: جائز وهو مصدر جاء على وزن مَفْعَل... وهو أقيس من مشنأ، لان مفعلاً انما بابيه أن يكون من صفات الفاعل لا من صفات المفعول، نحو رجل مضحك للكثير الضحك، ومضراب لكثير الضرب، فكذلك مشنأ، حكمة ان يكون للذي يُبغضُ الناس كثيراً، واما المفعول فحكمه ان يقال فيه مشنوء على مثال مضروب ومقتول، فقولهم مشنأ للمفعول، خارج عن القياس"<sup>(٦٢٤)</sup> والذي ذهب اليه البطليوسي لا غبار عليه، وهو جار على سنن العرب في التصريف، وموافق لمقاييسهم "وشنئ الرجل فهو مشنوء، اذا مان مُبغضاً، وان كان جميلاً، ومشنأ، على مَفْعَل، بالفتح: قبيح الوجه، أو قبيح المنظر.. والمشنأ، بالكسر ممدود، على مثال مِفْعَال: الذي يُبغضه الناس... وليس بحسن لأنّ المشنأ صيغة فاعل، وقوله: الذي يُبغضه الناس في قوة المفعول، حتى كأنه قال المشنأ المُبغض، وصيغة المفعول لا يُعبر بها عن صيغة الفاعل"<sup>(٦٢٥)</sup> ويؤيد هذا التوجيه اكثر اللغويين القدماء، ومنهم: ابن السكيت<sup>(٦٢٦)</sup>، وابن خالويه<sup>(٦٢٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٦٢٨)</sup>.

شواذ الأبنية

الشذوذ ظاهرة شائعة في المفردات العربية، وهي على مستويات. منها المستوى اللغوي. وقد اهتم اللغويون القدماء بالمفردات الشاذة عن الكلام العربي. وملخص القول في اهتمامهم "أنهم أجروا

(٦١٤) ك: ٥٧٦.

(٦١٥) ك: ٤٢٠.

(٦١٦) ق: ٣١٣/٢.

(٦١٧) اصلاح المنطق: ١٢٢.

(٦١٨) كتاب الفصيح: ٣٠٠.

(٦١٩) اساس البلاغة (طلو): ٣٩٥.

(٦٢٠) المثلث لابن السيد البطليوسي: ٧٦/٢، وينظر: لسان العرب (طلو): ٦١٢/٢، قال (والضم: اللغة الجيدة) ومن المسائل

المشابهة ينظر: ق: ١٤٢/٢، ١٤١، مسألة (٦)، ك: ٤١٨، ٥٧٦

ق: ٣١٢/٢، ك: ٤١٨، ٥٧٦.

(٦٢١) ق: ٣١٢/٢.

(٦٢٢) ينظر: ق: ٥/٢.

(٦٢٣) ك: ٤٣٨ قال: (رجل مشنأ يُبغضه الناس على تقدير مِفْعَال وكذلك فرش مشنأ والعامّة تقول: مشنأ).

(٦٢٤) ق: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٦٢٥) لسان العرب (مشنأ): ٣٦٥/٢.

(٦٢٦) ينظر: اصلاح المنطق: ٢٨٤، ٣٥٨.

(٦٢٧) ينظر: ليس في كلام العرب: ١٣٧-١٣٨.

(٦٢٨) ينظر: أساس البلاغة (شأ): ٣٣٩- ومن المسائل المتشابهة ينظر: ق: ٣١٥/٢، ك: ٥٨٣.

المعنى اللغوي للشذوذ بين الانفراد، والتفرق، والتدرة، والقلة، والقول الخارج عن القاعدة النحوية أو الصرفية. وكل ذلك واقع في معانٍ متقاربة الى حدٍّ ما<sup>(٦٢٩)</sup>

ويندر أن نجد مصنفًا من مصنفات اللغويين القدماء يخلو من الحديث عن الشواذ، ولا سيما ما تعلق منها بالمفردات، والتي يسميها أكثرهم بشواذ الأبنية أو شواذ البناء، ومن هؤلاء ابن قتيبة، إذ أفرد لها بابا في (أدب الكاتب)<sup>(٦٣٠)</sup> وتابعه البطليوسي في شرحه<sup>(٦٣١)</sup>.

وما ورد من هذه الشواذ يكاد يكون محفوظا عن اللغويين لكثرة دورانه على ألسنتهم، ومن ثم في مؤلفاتهم. فقد عُرف عن القدماء حبُّهم للغريب والشاذ والنادر، وهذا هو ديدن ابن قتيبة الذي أورد من هذه الشواذ طائفة ذكرها القدماء قبله. فاختار منها البطليوسي مجموعة وعلق عليها بما يراه. وسيقتصر البحث في هذه الشواذ على توثيقها والاشارة الى مظانها، وذلك لشبوعها وتشابه توجهاتها الى حدٍّ قد يبلغ التطابق في بعض منها. فكل ما جاء من حديث ابن قتيبة عن هذه الشواذ، إنما حكى فيه قول سيبويه. إلا ما ندر.

٧- **فعل**: حكى ابن قتيبة قول سيبويه أن ليس في الأسماء ولا في الصفات (فعل)، ولا تكون هذه البنية إلا للفعل، قال ابن قتيبة: "وقال لي أبو حاتم السجستاني: سمعت الأخفش يقول: قد جاء على فعل حرف واحد وهو الدُّل. لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس"<sup>(٦٣٢)</sup>

فقال البطليوسي: "قد جاء حرف آخر، وهو: رُئِم: اسم من أسماء الاست. والوجه في هذين الاسمين أن يجعلاً فعلين في أصل وضعهما، نقلا الى تسمية الانواع، كما ينقل الفعل الى العلمية، فيسمى الرجل ضُرب، فإذا اعتُقد فيهما هذا، لم يكونا زيادة على ما حكاها سيبويه، وقد جاء نقل الفعل الى تسمية الأنواع، كما نُقل الى تسمية الأعلام. قالوا: ثُئِطُ وُئِشِرُ، وهما طائران سُميّا بالفعل"<sup>(٦٣٣)</sup>.

وقد عدَّ ابن عصفور هذين البناءين مهملين من الثلاثي المجرد، لكرائية الخروج من ضم الى كسر، أو من كسر الى ضم، قال: "فأما دُئِل" و(رُئِم) فلا حجة فيهما، لاحتمال أن يكونا منقولين من (دُئِل) و(رُئِم). اللذين هما فعلا مبنيان للمفعول... وقد يُنقل الفعل الى الاسم في حال التنكير. ألا ترى انهم قالوا: (الينجلب) للخرز الذي يُجلبُ الانسان به الى أمر. فيكون (دُئِل) و(رُئِم) من هذا القبيل"<sup>(٦٣٤)</sup>

٨- **أفعلَى**: ونقل ابن قتيبة عن سيبويه قوله: "لم يأت على أفعلَى، إلا حرف واحد، لا تعرف غيره، قالوا: هو يدعى الأَجْفَلَى، وهو أيضاً الجَفَلَى"<sup>(٦٣٥)</sup>.

فزاد البطليوسي: "الأوتكى: وهو ضربٌ من التمر، وقياس الهمزة أن تكون زائدة، وأنشد أبو علي البغدادي:

وباتوا يُعشّون القطيعاء جارهم      وعندهم البرني في جُلل وُسْم  
وما أطمعونا الأوتكى من سَمَاحَةٍ      ولا منعوا البرني إلا من اللؤم"<sup>(٦٣٦)</sup>  
ويبدو أن هذه من زيادة البطليوسي لأنه لم يرد عند القدماء إلا التأكيد على انفراد (الأجفلى) بصيغة (أفعلَى)<sup>(٦٣٧)</sup>. وقد أنكرها الأصمعي زاعماً أن المعروف (الجفلى)، وأنشد لطرفة:  
نحن في المشتاة ندعو الجَفَلَى      لا تـرى الأديبَ منّا ينتـقـر<sup>(٦٣٨)</sup>

(٦٢٩) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني: ١٧.

(٦٣٠) يُنظر هذا الباب في: ك: ٦١٠.

(٦٣١) يُنظر هذا الباب في: ق: ٣٢٣/٢، وينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٤/٤، ليس في كلام العرب لابن خالويه: ٦٥، وهو يؤيد سيبويه، وكذلك ينظر: معجم شواهد العربية لعبد السلام محمد هارون: ٣٢٢/١.

(٦٣٢) ق: ٣٢٣/٢.

(٦٣٣) الممتع في التصريف، لابن العصفور: ٦٠/١-٦١، ويُنظر المزه: ٣٦-٤/٢، وإصلاح المنطق: ١٦٥.

(٦٣٤) ك: ٦٢٠، وينظر كتاب سيبويه: ٢٤٧/٤.

(٦٣٥) ق: ٣٣٣-٣٣٤.

(٦٣٦) ينظر كتاب سيبويه: ٢٤٧/٤، وليس في كلام العرب: لابن خالويه: ٢٦٥، والممتع في التصريف: ١١٢/١.

(٦٣٧) إصلاح المنطق: ٣٨١، وينظر: الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد، د. علي الجندي: ٧٩.

٩- **فَعِلَّ**: نقل ابن قتيبة عن الأصمعي أنه قال: "ليس في الكلام فَعِلَّ بكسر الفاء، وفتح اللام، إلا حرفان، وهما دِرْهَمٌ وَهَجْرَعٌ: للطويل المفرط الطول"<sup>(٦٣٨)</sup>، ثم قال: "وقال سيبويه: وقْلَعَمٌ وهو اسم، وهَبْلَعٌ، وهو صفة"<sup>(٦٣٩)</sup>. فأوقع القارئ في لبس، لأنه نقل عن الأصمعي أولاً مفردتين، ثم نقل عن سيبويه مفردتين أخريين، وكأن الأصل عند الأصمعي لا سيبويه. فضلاً عن اللبس الآخر وهو أن سيبويه لم يذكر إلا هاتين المفردتين، والحق أن سيبويه ذكرها كلها. وقد علق البطلوسي على جزء من هذا بقوله: "هذا الكلام يوهم أنه ليس في الكلام غير هذه الألفاظ. إنما قال: ويكون على فَعِلَّ (بمعنى الاسم والصفة)، فالأسماء نحو قْلَعَمٌ ودِرْهَمٌ، والصفة هَجْرَعٌ وهَبْلَعٌ"<sup>(٦٤٠)</sup>.

وزاد البطلوسي عن ابن الاعرابي أنه قال: "سِرْجَعٌ: بمعنى هَجْرَعٌ، وقد حكى صِفْدَعٌ وصِنْدَدٌ: اسم موضع، والمشهور: صِنْدَدٌ بكسر الدال"<sup>(٦٤١)</sup>.

١٠- **فُعِيلَ**: ونقل ابن قتيبة عن سيبويه أنه قال: "لم يأت فُعِيلٌ في الكلام الا قليلا، قالوا: المُرْبِقُ، وكوكبٌ دريٌّ. وأما الفراء فزَعَمَ أَنَّ الدُرِّيَّ منسوبٌ الى الدُرِّ، ولم يجعله على فُعِيلٍ"<sup>(٦٤٢)</sup>. فقال البطلوسي: "الذي ذكره سيبويه أَنَّهُ فُعِيلٌ: دريٌّ بالهمز كذا قرأناه في الكتاب، وهذا لا يمكن الفراء أن يخالف فيه. والهمزة أصل، لأنه مشتق من (دراً) إذا رفع، وكذلك من قرأ دريٌّ بفتحها، وهي قراءة تُنسبُ الى أبي جعفر المدني، وهي نادرة لأنه ليس في الكلام فُعِيلٌ بفتح الفاء"<sup>(٦٤٣)</sup>.

أما الفراء فقد نسبها الى الدُرِّ، ولكنه لم يقطع بهذا، إذ قدَّم رأياً غير هذا، قال: "وقوله تعالى: [كوكبٌ دريٌّ] <sup>(٦٤٤)</sup> يخفض ويهزم،..."<sup>(٦٤٥)</sup>، وذكر وجوها من القراءات ثم قال: "وهو من قولك درأ الكوكب إذا انحط كأنه رُجِمَ به الشيطان فدَفَعَهُ... ومن العرب من يقول: كوكب دريٌّ فينسبه الى الدرِّ فيكسر أوله ولا يهزم، كما قالوا: سُخْرِي وسُخْرِي وَلَجِي وَلَجِي"<sup>(٦٤٦)</sup>.

وختم البطلوسي هذه المسألة بحصرها في قراءة من قرأ (دُرِّي) المشددة. قال: "ففي هذه القراءة يُحتمل أن يكون منسوباً الى الدُرِّ كما قال الفراء، ويُحتمل أن يكون أصله الهمز، ثم خففت الهمزة فانقلبت ياءً. وأدغمت في ياء فُعِيلَ، كما يقال في النسبي: وفي خطيئة: خطيئة"<sup>(٦٤٧)</sup>.

والراجع في هذه المسألة هو نسبة (دُرِّي) الى الدُرِّ، لان المفردة وردت في سياق النور وما يتصل به، وينشق عنه وهو سياق تشبيهه، وهو تشبيه محسوس بمعقول كما يُسميه البلاغيون، قال تعالى: [الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دريٌّ يؤقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نارٌ نورٌ على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم]<sup>(٦٤٨)</sup> ولاشك أن الدُرَّ من الاحجار التي يُضرب بها المثل في الصفاء والنور فقول دريٌّ "على النسبة الى الدُرِّ

(٦٣٨) ك: ٦١٩ وقد ورد قول الأصمعي كاملاً في اصلاح المنطق: ٢٢٢.

(٦٣٩) ك: ٦١٩.

(٦٤٠) ق: ٣٣١/٢، وينظر كتاب سيبويه: ٢٨٩/٤، والمتع في التصريف لابن عصفور: ٦٦/١.

(٦٤١) ق: ٣٣١/٢، ٢٥٢/٢.

(٦٤٢) ك: ٦١٥، وينظر كتاب سيبويه: ٢٦٨/٤، ومعاني القرآن للفراء.

(٦٤٣) ق: ٣٢٨-٣٢٩، وقراءة (دِرِّي) بكسر الدال، هي قراءة الكسائي وعاصم وأبي عمرو، كما في معجم القراءات

القرآنية: ٢٥٣/٤. أما قراءة دريٌّ بالفتح فهي قراءة قتادة وابن المسيب وأبان ونصر بن عاصم وغيرهم، ولم أجد

لأبي جعفر المدني هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية: ٢٥٣/٤، والمدني هو يزيد بن القعقاع مولى عبد الله

بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي من أهل المدينة، توفي سنة ١٣٢ هـ، وفي سنة وفاته خلاف [الفهرست للنديم:

٣٣] وينظر الاعلام للزركلي: ٢٤١/٩.

(٦٤٤) النور: ٣٤.

(٦٤٥) معاني القرآن للفراء: ٢٥٢/٢.

(٦٤٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦٤٧) ق: ٣٢٨-٣٢٩.

(٦٤٨) النور: ٣٥.

فيكون من المنسوب الذي على غير قياس، ولا يكون على التخفيف الذي تقدّم لأن فعّيلاً ليس من كلامهم...<sup>(٦٤٩)</sup>

١١- **فَعْلَالُ**: وحكى ابن قتيبة عن سيبويه أنه قال: "لأنعلم في الكلام فعلا لا الا المضاعف. نحو الجرجار والدّهاده والحقماق"<sup>(٦٥٠)</sup>، ثم ذكر للفراء قولاً يتضمن قول سيبويه، الا انه زاد عليه بقوله: "... يقال ناقة بها خَزَّ عالٌ أي: ظلّع..."<sup>(٦٥١)</sup>، فزاد البطليوسي: "القسطال"<sup>(٦٥٢)</sup> وأنشد لأوس بن حجر: **فَلْنَعَمْ رَفْدُ الْحَيِّ يَنْتَظِرُونَهُ** **وَلْنَعَمْ حَشْوُ الدَّرْعِ وَالسَّرْبَالِ**<sup>(٦٥٣)</sup> **وَالْخَيْلُ خَارِجَةٌ مِنَ الْقَسْطَالِ**

الا انه استدرّك قائلا: "والوجه في هذا عندي ألا يجعل زيادة على سيبويه، ويقال: إن الشاعر أراد القسطل، فأشبع فتحه الطاء اضطرارا، فنشأت بعدها ألف"<sup>(٦٥٤)</sup>. وقد أصاب الشارح القول في هذه الزيادة إذ تبرز حاجة الشاعر الى اقامة قافية البيت الثاني، ويمكن أن يزداد على ما تقدم: "فَهَقَّار"<sup>(٦٥٥)</sup>. وهي وحيدة عن ثعلب، قال: "فَهَقَّار، وخالفه الناس وقالوا فَهَقَّر"<sup>(٦٥٦)</sup>

<sup>(٦٤٩)</sup> لسان العرب (درر): ٩٦٧/١.

<sup>(٦٥٠)</sup> (٤) ك: ٦١٥، وينظر كتاب سيبويه: ٢٧٥/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣: ٢٨٣.

<sup>(٦٥١)</sup> ق: ٣٢٩/٢-٣٣٠، وينظر لسان العرب (قسطل): ٨٦/٣، (خزل): ٨٢٦/١.

<sup>(٦٥٢)</sup> ديوان أوس بن حجر: ١٠٨.

<sup>(٦٥٣)</sup> ق: ٣٢٩/٢-٣٣٠.

<sup>(٦٥٤)</sup> لسان العرب (قهقر): ١٨١/٣.

<sup>(٦٥٥)</sup> لسان العرب (خزل): ٨٢٦/١ ولم أهنأ الى قول ثعلب في مجالسه ولا في فصيحه.

وللمزيد عن هذه المسألة ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩٤/٤-٢٩٥، إصلاح المنطق: ٢٢١ وفيه ينقل عن الفراء، ليس في كلام العرب لان خالويه: ٢٢٢، وجاء فيه عَرَضاً كلمة (جَرْجَار)، الممتع في التصريف لابن عصفور: ١٥/١ ومن مسائل هذه الأبنية ينظر:

فعل: ق: ٣٢٣/٢، ك: ٦١١، كتاب سيبويه: ٢٤٤/٤.

فعل: ق: ٣٢٥/٢-٣٢٦، ك: ٦١٢، كتاب سيبويه: ٢٤٤/٤.

أفعل: ق: ٣٣٢/٢-٣٣٣، ك: ، كتاب سيبويه: ٢٤٥/٤.

فعلال: ق: ٢٠١/٢-، ك: ٤١٥، ٢١٢، كتاب سيبويه: ٢٩٥/٤.

أفعلاء: ق: ٣٢٦/٢، ك: ٦٢٠، كتاب سيبويه: ٢٤٨/٤.

فعلول: ق: ٣٢٨/٢، ك: ٦١٤، كتاب سيبويه: ٢٧٦/٤، ٢٧٥.

فُعلَى: ق: ٣٣٠/٢، ك: ٦١٧، كتاب سيبويه: ٢٥٦/٤.

مُفْعِل: ق: ٣٣١/٢-٣٣٢، ك: ٩١٩.

أفعلَى: ق: ٣٣٣/٢-٣٣٤، ك: ٦٢٠، كتاب سيبويه: ٢٤٧/٤.

أفْعَل: ق: ٣٣٤/٢، ك: ٦٢١، كتاب سيبويه: ٢٤٧/٤.



## المبحث الرابع

### أبنية الأفعال

أولى إشارات البطليوس الى هذه الأبنية وردت في استدلاله على ضعف ابن قتيبة في (صناعة النحو) كما يسميها مستدلاً على ضعفه بأشياء، منها ادخاله أفعالاً لا تدخل تحت أبوابها التي قدم لها ابن قتيبة، ففي "باب ما يهمز أوسطه من الأفعال ولا يهمز" (٦٥٦)، أدخل " (رقأتُ الدرجة) و (ناوات الرجل) و (روأت في الامر). وهذه الأفعال كلها مهموز اللام وأدخل في الباب أيضاً: "تأممْتُك ويممْتُك، وهذا مهموز الفاء وليس في الباب شيء مهموز العين، الا (ذأى العود يذأى)" (٦٥٧). والشارح مصيب في ماذهب اليه وهذا ما تقرره قواعد الابنية وميزانها. قال ابو زيد الانصاري: "وتقول: نا وأت الرجل مناوءة اذا عاديته" (٦٥٨) وتقول: رقأتُ عيني ترقأ رَقْنًا اذا جفَّ دمعُها" (٦٥٩) "وتقول: روأتُ في الامر تروئة وتروئياً اذا نظرت فيه ولم تُعجل بجواب" (٦٦٠) "وتقول: تأممتُ تأمماً اذا اتخذت أمّاً" (٦٦١) أما دليله الآخر فقد أوضحه في قوله: "وفي باب (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ) بفتح العين في المستقبل وضمّها: شَمَّ يَشُمُّ وشَمَّ الذي تفتح الشين من مضارعه، ائما هو (فَعَلَ) بكسر العين لا (فَعَلَ). وشَمُّ (كذا) الذي يضمُّ الشين من مضارعه (فَعَلَ) مفتوح العين، ولو كان شَمَّ يَشُمُّ المفتوح العين (فَعَلَ يَفْعُلُ) على ما توهم لكان شاذاً. وكان يجب ان يدخله في الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ) بفتح العين من الماضي والمستقبل" (٦٦٢). وما ورد من قول الشارح أمراً لا يحتاج الى أدلة لاثباته اذ هو شائع في مثل هذه الابنية" (٦٦٣). ولكن البطليوسي لم يُعن باوهام ابن قتيبة حسب، اذ دافع عنه وأيده في موضح آخر. فقد أورد ابن قتيبة طائفة من الأفعال على زنة فَعَلَ مضمومة العين، مثل وَفَحَ وَخَلَقَ وغيرها (٦٦٤) فقال البطليوسي: "وفي بعض الأفعال لغتان: الضم والفتح وهو مَرَعُ الوادي وَمَرَعٌ، ومنها ما فيه الضم والكسر، وقد رُحِبَت الدار ورحِبَت" (٦٦٥) ثم بداله ان يستغل تعليقه هذا في الافصاح عن غرضه، فقال:

(٦٥٦) ينظر: ك: ٥٠٥

(٦٥٧) ق: ٦٥/١-٦٦ وننظر الصفحة: ٢٤٨.

(٦٥٨) كتاب الهمز لابي زيد الانصاري: ٦.

(٦٥٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦٦٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦٦١) المصدر نفسه: ٢٨.

(٦٦٢) ق: ٦٥/١-٦٦ وفي نص الشارح تقديم وتأخير عما في (ك)، ففي الاخير (باب فَعَلَ يَفْعُلُ و يَفْعُلُ) بضم العين في

المستقبل وفتحها، وفيه ايضاً (يَشُمُّ وَيَشُمُّ)، ينظر: ك: ٥١٢.

(٦٦٣) ينظر لسان العرب (شم) ٣٦٤/٢، وكتاب العين: ٢٢٣/٦، واصلاح المنطق: ٢١١.

(٦٦٤) ينظر: ك (باب فعلت وأفعلت باتفاق معنى: ٤٦٠-٤٧١.

(٦٦٥) ق: ٢٤٤/٢.

"ولم يكن غرضي في ذكر هذه الأفعال الرد على ابن قتيبة لادخاله اياها في باب (فَعَلَ) المفتوح العين، وانما ذكرتها لاني رأيت كثيراً من المستورين في هذه الصناعة، المنتحلين لها يصرفونها كلها الى الفتح، وقد وقعت اليّ نسخ كثيرة من هذا الباب، مقروءة على قوم مشهورين ووجدت أكثر الألفاظ فيها مبشورة مُصْلَحَة، ورأيت قوماً يعتقدون ان ابن قتيبة غلط في ادخالها في باب (فَعَلَ) المفتوح العين، وهذا الذي اعترضوا به غير صحيح" (٦٦٦).

ثم حاول من خلال دفاعه هذا ان ينظر لمسائله عامّة عن ميزان الأفعال، قال "... لان الأفعال الماضية كلها كيفما تصرّفت صيغها أن يُعبر عنها بفَعَلَ، وانما تُراعى مقابلة الحركات بالحركات والسواكن بالسواكن في موضع غير هذا، وشهرة هذه عند العارفين بصناعة التصريف تغنيينا عن اطالة القول فيه" (٦٦٧).

## أوزان الفعل

□ الثلاثي المجرد:

١- فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ: أورد ابن قتيبة- من المعتل- (عام الى اللبن يعام ويعيم) (٦٦٨) فجهه البطليوسي بقوله: (هذا غلط)، ثم علل ذلك بقوله: "لو كان عام يعام على ما توهم لكان شاذاً، ولزمه أن يذكره مع ابي يابى، وركن يركن، لان مستقبل فَعَلَ المفتوح العين، لا يأتي بالفتح الا اذا كانت عين الفعل منه، أو لامه أحد حروف الحلق، واما الفاء فانها لا تُراعى وان كان كذلك، وجب أن يعتقد أن عام يعام يخاف يخاف وهاب يهاب، ويعتقد ان عام يعيم كباع يبيع، والعين من عام ياء، لقولهم في مصدره العيمة" (٦٦٩) "والحق أن كلام الشارح لم يفت ابن قتيبة نفسه، اذ قال في الباب نفسه ولم يأت فَعَلَ يفعل بالفتح في الماضي والمستقبل اذا لم يكن فيه أحد حروف الحلق لاماً ولا عيناً الا في حرف واحد جاء نادراً وهو أبي يابى... وركن يركن" (٦٧٠) وقد اشار البطليوسي الى ندرة ما أورده ابن قتيبة، ولكنه زاد عَن الكوفيين: "غشا الليل يغشى، وقل يلقى، وشجى يشجى، وحبيى يحبى..." (٦٧١).

٢- فَعَلَ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ: أورد ابن قتيبة: "عَسَرَ عليّ الامرُ يَعْسُرُ عُسْراً" (٦٧٢) فذكر البطليوسي أن في هذا الفعل لغتين: (عَسَرَ يَعْسُرُ فهو عَسِير، مثل حَذَرَ يَحْذَرُ فهو حَذِر، وعَسَرَ يَعْسُرُ فهو عَسِير، على وزن ظرف يظرف فهو ظريف). وقد ذكر ابن قتيبة هذه المفردة في باب "فَعَلَ يفعل ويفعل" فقال: "وعسرت الرجل أسعره وأعسره اذا طلبت الدين منه على عُسرة" (٦٧٣).

٣- فَعِلَ: يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ: أورد ابن قتيبة أربعة أفعال عداها شاذة البناء (٦٧٤) لان الشائع في نظائرها الفتح، فزاد البطليوسي خامساً هو (ييس) زاعماً أنه وجده في بعض نسخ (أدب الكاتب)، وقال: "حكاه ابو أسحاق الزجاج وابن كيسان، فتكون الأفعال الشاذة من الصحيح على هذا خمسة" (٦٧٥).

(٦٦٦) المصدر نفسه.

(٦٦٧) المصدر نفسه.

(٦٦٨) ك: ٥١٢.

(٦٦٩) ق: ١٤٩/٢.

(٦٧٠) ك: ٥١٤.

(٦٧١) ق: ١٤٩/٢، وينظر: ق: ٢٥١/٢، ك: ٥١٥.

(٦٧٢) ق: ٢١٨/٢.

(٦٧٣) ك: ٥٠٧.

ومن المسائل المشابهة ينظر:

ق: ١١٧/٢، ك: ٤٢٧.

ق: ٢١٥/٢، ك: ٥٠٨.

ق: ٢١٩/٢، ك: ٥١٥-٥١٦.

(٦٧٤) ك: ٥١٤-٥١٥ وهي (حسب-ييس-نعم-ييس)

(٦٧٥) ق: ٢٥٠/٢.

٤- فُعِلَ، فَعِلَ، فَعَّلَ: قال ابن قتيبة (بهت الرجل، قال الله عز وجل: [فُهِتَ الَّذِي كَفَرَ] <sup>(٦٧٦)</sup>) قال الكسائي: ويقال: بهت وبهت <sup>(٦٧٧)</sup>. فقال البطليوس: "يقال: بُهِتَ على صيغة مالم يسم فاعله، وبهت بكسر الهاء وفتح الباء على مثال علمت، وبهت بضم الهاء على مثال ظرف، وبهت بفتح الهاء على مثال رددت، حكى ذلك ابن جني <sup>(٦٧٨)</sup> والقولان صحيحان، وعلى الروايات كلها "والبهت: الانقطاع والحيرة رأى شيئاً فُهِتَ... وقد بُهِتَ وبهت وبهت الخصم: استولت عليه الحجة،... وأفصح منها بُهِتَ كما قال عز وجل: [فُهِتَ الَّذِي كَفَرَ] لأنه يقال: رجل مبهور ولا يقال باهت، ولا بهيت <sup>(٦٧٩)</sup>. ولكن الصيغة التي أوردها البطليوسي في نهاية النص، لم ترد في الاستعمال الفصيح- فيما أعلم- ولكنها مازالت مستعملة في عاميتنا.

□ معاني صيغ الزوائد:

٥- تَفَعَّلَ: ذكر ابن قتيبة "تدهقنت أي تشبهت بالدّهاقين" مورداً ذلك في باب (تَفَعَّلَ) <sup>(٦٨٠)</sup>. فقال البطليوسي: "ليس تدهقنت من هذا الباب، لأن وزنه في قول من جعل نونه أصلية: تفعّلت، وفي قول من جعلها زائدة تفعّلت، والقياس ان تكون أصلية لا زائدة" <sup>(٦٨١)</sup>

وقول الشارح صحيح كل الصحة، ولا سيما الاول منه. اذ ترد هذه الصيغة في المشدّد حصراً. أما أصالة النون فهو مذهب سيبويه ومن تابعه، قال سيبويه: "فأما الدّهقان والشيطان فلا تجعلهما زائدين (أي النون) فيهما، لانهما ليس عليهما ثبّت، ألا ترى أنك تقول: تشيطان وتدهقن، وتصرفهما" <sup>(٦٨٢)</sup> وإلى هذا ذهب ابن عصفور <sup>(٦٨٣)</sup>، ووزنها عندهما: (تفعّل)، وهو القياس الصحيح. ٦- تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ: قال ابن قتيبة (تعهدت فلاناً) <sup>(٦٨٤)</sup> فقال البطليوسي: "كذا قال ثعلب فلان تعهد ضيعته، وأنكر قول العامة يتعاهد، وقال ابن درستويه: انما انكرها ثعلب، لانها على وزن يتفاعل، وهو عند أصحابه لا يكون الا من اثنين، ولا يكون عندهم متعدياً الى مفعول، مثل قولهم: تعامل، وتقاتلا، وتغافلا قال ابن درستويه: وهذا غلط، لانه قد يكون تفاعل من واحد، ويكون متعدياً كقول امرئ القيس:

تجاوزت أحراساً وأهوالاً معشر  
عليّ حراص لو يُسرّون مقتلي <sup>(٦٨٥)</sup>  
وبعد أن عرض البطليوسي أقوال المؤيدين والمعارضين في هذه المسألة بداله أن يعرض رأيه فقال: "وقد جاء تفاعل من اثنين، وهو متعدٍ الى مفعول، وهو قول امرئ القيس:

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت  
هصرت بغصن ذي شماريخ ميّال

وقالوا: تداولنا الشيء وتناولنا الماء وقال الخليل: التعاهد والتعهد الاحتفاظ بالشيء واحداث العهد، ولسيبويه في تفاعل قول يشبه قول الكوفيين، وسنذكر هذا في شرح أبيات الكتاب عند وصولنا الى باب زيادة الصفات" <sup>(٦٨٦)</sup>.

<sup>(٦٧٦)</sup> البقرة: ٢٥٨.

<sup>(٦٧٧)</sup> ك: ٤٢٩.

<sup>(٦٧٨)</sup> ق: ٢١٩/٢ والاخيرة ضبطت بفتح الباء وتنوين التاء ولم اهتد اليها عند ابن جني

<sup>(٦٧٩)</sup> لسان العرب (بهت): ٢٧٤/١

ومن المسائل المشابهة، ينظر: ق: ١٥٦-١٥٧، ك: ٣٧١-٣٧٢.

<sup>(٦٨٠)</sup> ك: ٤٩٤.

<sup>(٦٨١)</sup> ق: ٢٤٧/٢.

<sup>(٦٨٢)</sup> كتاب سيبويه: ٣٢١/٤.

<sup>(٦٨٣)</sup> ينظر: الممتع في التصريف: ٢٦١/١-٢٦٢.

<sup>(٦٨٤)</sup> ك: ٤٠٢.

<sup>(٦٨٥)</sup> ق: ١٨١-١٨٢، وينظر: كتاب الفصيح لثعلب: ٣٠٥ وديوان امرئ القيس تحقيق محمد ابو

الفصل ابراهيم: ١٣، ولم أجد قول ابن درستويه في الجزء الاول من (تصحيح الفصيح).

<sup>(٦٨٦)</sup> ق: ١٨١-١٨٢، وينظر: ديوان امرئ القيس: ٣٢ وكتاب العين: ١٠٣/١ وكتاب سيبويه: ٦٩/٤،

ق: ٣٩٥/٣.

والصيغتان تصلحان للمعنى نفسه، لانهما يدلان على المشاركة- وان اختلفت نسبة هذه المشاركة- وهو رأي اكثر اللغويين، وخير من يمثل هذا، سيبويه، قال: "وتقول: تعطينا وتعطينا من اثنين، وتعطينا بمنزلة غلقت الابواب، اراد أن يكثر العمل، واما تفاعلت فلا يكون الا أنا وأنت تريد فعل اثنين فصاعدا،... ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته، وذلك قولك: تضاربنا، وترامينا، وتقاتلنا..."<sup>(٦٨٧)</sup> وقال ابن السكيت: "يُقال: قد تعهد فلان ضيعته، وان شئت تعاهد"<sup>(٦٨٨)</sup>، والى هذا المعنى أشار ابن عصفور<sup>(٦٨٩)</sup>.  
فعلت وأفعلت باختلاف معنى:

اعتاد اللغويون في تصنيفهم هذه الصيغة ان يفرقوا بين ما جاء منها باتفاق معنى وبين ما جاء باختلاف معنى، الا ان تداخل المسائل فيما بينها، والاهام الكثيرة التي وقع فيها ابن قتيبة، وعدم انتظام منهجه في عرضها وتصويبات الشارح التي تخرج المفردة من باب الى باب، كل هذه الاسباب جعلتنا نعرض عن تبويبها الشائع، فنورد أمثلة مما جاء منها باختلاف معنى ضمن هذا المبحث، مع ضرورة التنبيه الى كثرة ورود هذه الصيغة في الكتاب موضوع البحث، كثرة قد تفوق سعة فصل كامل.

٧- بریت و/بریت: قال ابن قتيبة: "يقال حششت البعير وخزمته وبريته، هذه وحدها بألف"<sup>(٦٩٠)</sup>، فقال البطليوسي: "قد قيل: بروت الناقة وأبريتها، وهما لغتان"<sup>(٦٩١)</sup> ولم تثر هذه المسألة عنده غير اللغة الثانية، وهذا صحيح، الا ان لكل منهما معنى، "وقد أبريت الناقة أبريها ابراءً، اذا عملت لها برّة، وقد بريتها، اذا حسرتها، وأذهبت لحمها، وقد بریت القلم و غيره أبريه برياً"<sup>(٦٩٢)</sup>  
٨- صحت و/صحت: قال ابن قتيبة: "أصحت السماء، وأصحت العاذلة، وصحا من السكر"<sup>(٦٩٣)</sup>، فقال البطليوسي مفصلاً: "أما السماء فلا يقال فيها الا أصحت بالالف وأما السكر فلا يقال فيه الا صحا بغير ألف، وأما العاذلة فيقال فيها: صحت واصحت، فيشبه ذهاب الذل عنها تارة، بذهاب الغيم عن السماء، وتارة بذهاب السكر عن السكران، وأما الافاقة من الحب، فلم اسمع فيه الا صحا بغير ألف، كالسكر سواء،..."<sup>(٦٩٤)</sup> وانشد لجرير:

أَتَصَحَّوْا ام فَوَادِكْ غَيْرَ صَاحٍ      عَشِيَّةَ هَمِّ صَحْبِكَ بِالرَّوَّاحِ<sup>(٦٩٥)</sup>  
ولكن كثير:

صَحَا قَلْبُهُ يَاعِزُّ أَوْ كَادَ يَذْهَبُ      وَاضِحِي يُرِيدُ الصَّرْمَ أَوْ يَتَبَدَّلُ<sup>(٦٩٦)</sup>

<sup>(٦٨٧)</sup> كتاب سيبويه: ٦٩/٤.

<sup>(٦٨٨)</sup> اصلاح المنطق: ١٧٨.

<sup>(٦٨٩)</sup> ينظر: الممتع في التصريف: ١٨١/١-١٨٣.

<sup>(٦٩٠)</sup> ك: ٢٣٠.

<sup>(٦٩١)</sup> ق: ١١٦/٢.

<sup>(٦٩٢)</sup> اصلاح المنطق: ٢٣٣ وينظر: ١٥٥، والنوادر لابي مسحل الاعرابي: ٤٩٥/٢ وكنز الحفاظ في

تهذيب الالفاظ لابن السكيت: ٦٦٥.

<sup>(٦٩٣)</sup> ك: ٣٨٦.

<sup>(٦٩٤)</sup> ق: ١٦٧/٢، وينظر ١٨٧/٢-١٨٨.

<sup>(٦٩٥)</sup> ديوان جرير، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه: ٨٧/١.

<sup>(٦٩٦)</sup> ديوان كثير عزة تحقيق د.احسان عباس: ٢٥٤.

وما أورد الشارح يؤيده القدماء ومنهم ابن السكيت قال: "وقد أصححت السماء فهي تصحي أصحاباً وهي مصحبه. وقد صحا السكران من سكره يصحو صحوً فهو صاح" (٦٩٧) وإلى مثل هذا ذهب أبو العباس ثعلب (٦٩٨).

□ تنبيهات البطليوسي على أوهم ابن قتيبة:

كثرت أوهم ابن قتيبة في هاتين الصيغتين، فهو يورد قولاً في موضع وينكره في موضع آخر، والعكس صحيح، والبطليوسي "لا يفوقه حتى التناقض في آراء ابن قتيبة... لأنّ المفروض في المؤلف أن يعلم ما كتبه وما سيكتبه، ويجعل الصلة دائمة بينهما فلا يأتي في آخر كتابه ما انكره أو نهى عنه في أوله، ممّا يؤدي بالتالي الى اضطراب المنهج اللغوي للكتاب" (٦٩٩). واختلفت مواقف البطليوسي في هذه التنبيهات بين الشدة في القول وبين اللين.

٩- وعيتُ وأوعيت: قال ابن قتيبة "أوعيت المتاع: جعلته في الوعاء، ووعيت العلم: حفظته" (٧٠٠) فقال البطليوسي: "قد قال في باب فعلتُ وافعلتُ باتفاق معنى: وعيتُ العلم وأوعيتُ، وأوعيت المتاع، وهو خلاف ما قاله هنا" (٧٠١). والصحيح قوله الأول إذ أيده اللغويون القدماء، قال ابن السكيت: "ويقال: قدأوعيتُ المتاع إذا جعلته في الوعاء، وقد وعيتُ ما قلت لي، ووعيت العلم إذا حفظته" (٧٠٢)، وإلى هذا أشار ثعلب (٧٠٣)، والزجاج (٧٠٤).

١٠- وقفتُ وأوقفت: قال ابن قتيبة: "يقال لكل ما حبسته بيدك مثل الذّابة وغيره: وقفته، بغير ألف، وما حبسته بغير يدك: أوقفته، يقال: أوقفته على الأمر، وبعضهم يقول وقفته، بغير ألف، في كل شيء" (٧٠٥) فقال البطليوسي: "قد قال بعد هذا في باب ما لا يُهمز والعوام تهمزه: وقفته على ذنبه، وانكر قول العامة: أوقفته بالالف، فإذا كان صحيحاً جائزاً فلمْ جعله هناك من لحن العامة؟ وإن كان اعتقد أن وقفته أفصح من أوقفته فكان ينبغي أن يذكره في باب ما جاء فيه لغتان، استعمل الناس أضعفهما" (٧٠٦). ولم يترك منفذا لابن قتيبة، فكل تخريج له باب من ابواب كتابه، ولم يكتف بهذا بل ارتفعت حدّة كلامه في قوله "ولا يشغل بال القارئ بأن يُجيز له شيئاً في موضع من كتابه، ويمنعه منه في موضع آخر وفي كتابه أشياء كثيرة من هذا النحو قد مرّ بعضها وسنرى يقينها فيما نستأنفه إن شاء الله تعالى" (٧٠٧).

(٦٩٧) اصلاح المنطق: ٢٢٨.

(٦٩٨) ينظر كتاب الفصح لثعلب: ٢٧٥.

(٦٩٩) ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة، يعقوب يوسف الفلاحي: ٢٦٢.

(٧٠٠) ك: ٣٨٣.

(٧٠١) ق: ١٦٣/٢-١٦٤، وينظر: ك: ٤٦٤.

(٧٠٢) اصلاح المنطق: ٢٢٨-٢٢٩.

(٧٠٣) كتاب الفصح: ٢٧٤.

(٧٠٤) فعلتُ وأفعلت: ٤٢.

ومن المسائل المشابهة ينظر:

ق: ١٤٤/٢-١٤٥ مسألة (٣)، ك: ٣٦٠-٤٦٧.

ق: ١٥٩/٢ مسألة (٧)، ك: ٣٧٧، ٤٦٠.

ق: ١٦٤/٢ مسألة (١٥)، ك: ٤٦١.

ق: ١٦٤/٢-١٦٥ مسألة (١٦)، ك: ٤٦١.

ق: ١٦٥/٢-١٦٦ مسألة (١٧)، ك: ٣٨٥.

ق: ١٦٨/٢ مسألة (٢)، ك: ٤٧٠.

ق: ١٧٤/٢ مسألة (٨)، ك: ٤٦٩.

ق: ١٧٥/٢ مسألة (١١)، ك: ٣٩٧، ٤٦٦.

ق: ١٧٨/٢ مسألة (٥)، ك: ٤٦٩.

ق: ١٧٩/٢ مسألة (٧)، ك: ٤٦٤.

(٧٠٥) ك: ٣٨٦، وينظر: ٣٨٢.

(٧٠٦) ق: ١٦٦/٢-١٦٧، وينظر: ك: ٤٠٠.

(٧٠٧) ق: ١٦٦/٢-١٦٧.

وبعد ان انهى توجيهاته لابن قتيبة، بداله ان يعود الى المسألة ويذكر وجه الصواب فيها، فقال: "قال ابو اسحق الزجاج: وقفت الدابة، وأوقفتها، بالالف، لغة رديئة جداً، وقال الخليل: وقفت بالموضع وقوفاً، ووقفت الارض والدابة وقفاً حسبتهما، ووقفت الرجل على الامر، ولا يقال أوقفته، الا في مثل قولك للرجل: ما أوقفك هاهنا، اذا رأيته واقفاً" (٧٠٨)، وقول الخليل في مطبوع كتاب العين: "الوقف مصدر قولك: وقفت الدابة، ووقفت الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز [أي متعدٍ]، فاذا كان لازماً قلت: وقفت وقوفاً، فاذا وقفت الرجل على كلمة قلت: وقفته توقيفاً، ولا يقال أوقفت الا في قولهم: أوقفت عن الامر اذا أقلعت عنه" (٧٠٩).

## □ فعلتُ وأفعلتُ باتفاق معنى:

١١- تبعْتُ وأتبعْتُ: قال ابن قتيبة: "أتبعْتُ القوم: لحقتهم، وتبعتهم: سرتُ في أثرهم" (٧١٠). فقال البطلوسي: "قد قيل: تبع وأتبع، بمعنى واحد، حكى ذلك الخليل وغيره، وقد يكون بلحاق أو بغير لاحق، وهو الصحيح" (٧١١). وساق ابياتاً أنشدها المبرد، ليستدل بها على صحة ما ذهب اليه. قال: "ويدل على أن تبع يكون بلحاق، قول الشاعر، أنشده أبو العباس المبرد:

تبعنا الاعور الكذاب طوعاً يُزجّي كلّ أربعة حمراً (٧١٢)

والذي ذهب اليه البطلوسي يطابق الدلالة المعروفة عن هاتين المفردتين، وهو مذكور عند ابن قتيبة فالاتباع حاصل في السير في أثر المتبوع أو في اللحاق بهم، وكلاهما يؤدي الى اللحاق بالمتبوع.

١٢- جازَ وأجازَ: قال ابن قتيبة: "جُزْتُ الموضع: صرْتُ فيه، وأجزئته، قطعته وخلفته" (٧١٣)، وأنشد لامرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن خَبْتٍ ذي حَقافٍ عَقَنْقَلٍ (٧١٤)

فقال البطلوسي: يقال: جاز الموضع يجوزته، وأجازته يجيزه، وجاوزته يُجاوزه، وتجاوزته يتجاوزه. كل ذلك بمعنى قطعة وخلفه، هذا هو المعروف. وهذا الذي فعله غير صحيح، ويدل على ذلك قولهم: جاز الرجل حدّه، وجاز قدره، وقول طرفة:

(٧٠٨) ق: ١٦٦-١٦٧، وينظر: فعلت وأفعلت للزجاج: ٤١، وكتاب العين: ٢٢٣/٥.

(٧٠٩) كتاب العين: ٢٢٣/٥

ق: ١٧٧-١٧٨، ك: ٣٩٩، ٤٧١.

ق: ١٨٠/٢، ك: ٤٠٠، ٤٦٥.

ق: ١٨٣/٢، ك: ٤٠٢.

ق: ٢٤٥/٢، ك: ٤٢١، ٤٧١.

(٧١٠) ك:

(٧١١) ق: ١٥٨/٢ ويُنظر كتاب العين: ٧٩/٢.

(٧١٢) الكامل للمبرد: ٣١٧/٣.

(٧١٣) ك: ٣٧٨.

(٧١٤) ديوان امرئ القيس: ١٥.

جازت البيدُ الى أرحلنا آخرَ الليل ببيعفور خدر<sup>(٧١٥)</sup>

وختم المسألة بقوله: "وأظن ابن قتيبة أراد هذا الذي ذكره ابن القوطية عن الاصمعي، وقد بينا أنه غير صحيح"<sup>(٧١٦)</sup>.

١٣- رهق وأرهق: قال ابن قتيبة: "أرهقتُ فلاناً: أعجلته. ورهقته: غشيته"<sup>(٧١٧)</sup> فحكى البطليوسي عن أبي القالي قوله: "قد يُقال: رهقته وأرهقته بمعنى لحقته، وحكى الخليل: أرهقنا أي: دنا منا"<sup>(٧١٨)</sup>.

ولم أجد ما ذكره الشارح عن الخليل في مطبوع كتاب العين، بل قال: "ورَهَقَ فلانٌ فلاناً إذا تبعه فقرَّبَ أن يلحقه، ورَهَقَ أيضاً: غشى. قال الله عزوجل: [وَلَا يَرَهُقُ وَجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا الرَّهَقُ: غشيان الشيء فتقول: رهقه ما يكره، أي غشيه ذلك]"<sup>(٧٢٠)</sup>. <sup>(719)</sup> ذلة]

## المبحث الخامس

### الأفراد والتثنية والجمع

تتناثر مسائل هذا المبحث في (الاقتضاب) تبعاً لتناثرها في (أدب الكاتب)، إلا بابين صغيرين<sup>(٧٢١)</sup>. ومن أهم ما جاء منها:

---

(٧١٥) الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد، د. علي الجندي: ٦٨.

(٧١٦) ق: ١٦٠-٦١ وينظر كتاب الأفعال لابن القوطية: ٤٧، ٥٢.

(٧١٧) ك: ٣٨٧.

(٧١٨) ق: ١٦١/٢.

(٧١٩) يونس: ٢٦.

(٧٢٠) كتاب العين: ٣٦٦/٣. ومن المسائل المشابهة يُنظر:

ق: ١٦٣/٢، ك: ٣٨٢.

ق: ١٦٦/٢، مسألة (١٩١)، ك: ٣٩٦، فعلت وأفعلت للزجاج: ٨.

ق: ١٧٥/٢، مسألة (١٠)، ك: ٣٨٦، ٣٩٦، فعلت وأفعلت للزجاج: ١١.

ق: ١٧٧/٢، مسألة (٢)، ك: ٣٩٩، فعلت وأفعلت للزجاج: ٢٩-٣٠.

ق: ١٧٨/٢، مسألة (٤)، ك: ٣٩٩، فعلت وأفعلت للزجاج: ٤١.

ق: ٣٤١/٢-٣٤٢، ك: ٦٣٦-٦٣٧.

١- /الْخَلْقُ: التقط البطلبيوسي مفردة (الْخَلْق) في أثناء شرحه لخطبة (أدب الكاتب). ثم علّق عليها بقوله: "والْخَلْقُ للواحد والإثنين والجمع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، لأنه يجري مجرى المصادر، وقد قالوا: ثوب أخلاق فوصفوا به الواحد، قال الكسائي: أرادوا أنّ نواحيه أخلاق فلذلك جمع. قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي أخلاق      شراذم يضحك منها التّواق" (٧٢٢)

ولم يرد عن اللغويين – فيما أعلم – ما يخالف هذا التوجيه، فضلاً عن توجيه الكسائي. وجاء الوصف به على

الأصل في قول ابراهيم بن هرمة:

عَجِبْتُ أَثِيلُهُ أَنْ رَأَيْتِي مُخْلِقًا      أَتَكَلِّمُكَ أَمْ لَكَ أَيُّ ذَاكَ يَرَوُغُ" (٧٢٣)

قد يُدرِكُ المجدّ الفتى وإزارُهُ      خَلَقُ وَجِيبُ قَمِيصِهِ مَرْقُوعُ

"وهذا النحو كثير .... وهو من الواحد الذي فُرّق ثم جُمع" (٧٢٤)

٢- ذاك وذاك: حكى ابن قتيبة قول الكسائي أنه قال: "مَنْ قال أُولَـاك فواحدهم ذاك، ومن قال: أُولَـئِكَ، فواحدهم

ذلك" (٧٢٥)، فقال البطلبيوسي: "أُولَـاك وأُولَـئِكَ: إسمان للجمع، وليسا على حد الجموع الجارية على آحادها، وكل واحد

منهما يصلح أن يكون واحدة: (ذاك)، وأن يكون (ذلك) باللام، وإن كان لمؤنث فواحدتها تلك، لأنهما يقعان للمذكر

والمؤنث" (٧٢٦).

وكان سببويه قد أشار إلى هذا بقوله: "... فهذه الأسماء لما كانت مُبْهَمَةً تقع على كلّ شيء" (٧٢٧). "وأُولَـئِكَ بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك" (٧٢٨). "والذي قاله الكسائي شيءٌ لا يقتضيه قياس، ولا يقوم عليه دليل، فإنه تعلق بالسماع عن العرب، وقال [أي الكسائي]: سمعتُ الذين يقولون للواحد ذلك (باللام) يقولون إذا جمعوا: أُولَـئِكَ ويمدّون. فلنا له: السَّماعُ أول دليل على بطلان هذه الدعوى، لأننا وجدنا مَنْ يقول: ذاك، للواحد بغير لام، يقول للجميع: أُولَـئِكَ فيمدّ" (٧٢٩).

والمرجّح أن الأصل في هذين الاسمين هو قول الكسائي، لأن "الكاف ضُمَّتْ إلى ذا لبعد ذا من المخاطب، فلمّا دَخَلَ فيها هذا اللبس زادوا فيها لاماً فقالوا: ذلك أخوك، وفي الجماعة أُولَـئِكَ إخوانك ... " (٧٣٠) ولكن هذا لا يعني أنّ قول البطلبيوسي ممتنع، ولا سيما إذا وجدنا هذا في اللهجات العربية، لأن "ذاك: لغة تميم، ولغة أهل الحجاز

---

(٧٢١) وهما: ((باب ما يعرف جمعه ويشكل واحدة)) ق: ٦٠/٢، ك: ١١٣. و ((باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه)) ق: ٦٤/٢، ك: ١٠٩. ويلاحظ اختلاف تسلسل ورود البابين بين (ق) و (ك).

(٧٢٢) ق: ٤٥/١ ك: ٢ وفيه (( .... والجاء الذي هو زكاة الشرف يباع ببيع الخلق)).

(٧٢٣) ديوان ابن هرمة، تحقيق محمد جبار المعبيد: ١٤٥، وينظر: لسان العرب (خلق): ٨٩٠/١.

(٧٢٤) لسان العرب (خلق): ٨٩٠/١.

(٧٢٥) ك: ١١٣، وينظر: قول الكسائي في لسان العرب (أولى): ٣٤/١.

(٧٢٦) ق: ٦١/٢.

(٧٢٧) كتاب سببويه: ٢٨٠/٣.

(٧٢٨) المصدر نفسه: ٧٨/٢.

(٧٢٩) ق: ٦٢/٢.

(٧٣٠) لسان العرب (تفسير ذاك وذلك): ١٠٤٨/١.



ذلك باللام" (٧٣١)، وبهذا التوجيه أنهى البطلوسي هذه المسألة بقوله: "... والأشبه عندي أن يكون هذا من لغة مَنْ يقول: ذلك (باللام)." (٧٣٢).

## بين الأفراد والجمع

٣- الكمأة والكمء: قال ابن قتيبة: "الكمأة: واحدها كمء" (٧٣٣). فقال البطلوسي: "العرب تختلف في الكمء والكمأة، أيهما هو الجمع، وأيهما هو الواحد. وهذا الذي ذكره ابن قتيبة، هو قول يونس" (٧٣٤).

والمسألة كما قال البطلوسي. لأن الخلاف واسع في: أيهما المفرد وأيهما الجمع، وذلك لندرة هذه المفردة (٧٣٥). فمن الذين قالوا ما يطابق قول ابن قتيبة: الخليل (٧٣٦)، وابن السكيت (٧٣٧)، والزمخشري (٧٣٨). أما سيبويه فقد فسّر هذا بقوله: "ليس فعلٌ ممّا يُكسر عليه الواحد للجمع. ومثل ذلك طائرٌ وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ" (٧٣٩).

ولكن البطلوسي - وإن لم يعترض على ابن قتيبة فقد فصل في أقوال الفريقين، المؤيد منهم والمنكر. قال: "فمن قال: كمأة للواحد وكمء للجمع، جعله من الجمع الذي ليس بينه وبين واحد إلا الهاء، وأكثر ما يجيء في المخلوقات دون المصنوعات، كثمره وثمر ونخلة ونخل.... ومن قال: كمء للواحد، وكمأة للجمع، جعله اسماً سمي به الجمع كفهرة ورجلة وغمد.... ونحو ذلك" (٧٤٠)، "والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه" (٧٤١).

## ٤- مُحول: أنشد ابن قتيبة:

وأحمر كالديباج أما سماؤه      قرّياً وأما أرضه فمُحول (٧٤٢)

فعلق البطلوسي على مفردة (مُحول) قائلاً: "ويروى بفتح الميم من مُحول وضمّها، فمن فتح الميم جعله اسماً مفرداً، بناءً على فعول للمبالغة، والفعل منه أمحلّ، وقياس فعول أن لا يكون إلا من الأفعال الثلاثية، ولكنه جاء على حذف الزيادة، كما قالوا: بلدٌ ماحلّ، والقياس مُمحلّ، ومن رواه بضمّ الميم، جعله جمع محلّ، وتقديره: ذات مُحول، فحذف المضاف" (٧٤٣).

ورواية الفتح أقرب إلى الصحة، فقد قال الخليل: "أرض محلّ وأرض مُحول، وأرض مُحول على فعول ونعتها بالجمع يُحمل على المواضع كما قال: ثوبٌ مزقّ، وجمعُ المحلّ أمحالّ ومُحول...." (٧٤٤). والذين رَوَوْا الروايتين قدّموا الفتح على الضمّ، فضلاً عن ترجيح رواية الفتح لأنه يصف مفرداً، ولأنهم "أجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يُريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة، فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى، فعولٌ، وفَعَالٌ، ومفعالٌ" (٧٤٥). قال الراعي النميري:

(٧٣١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي: ١٦٧.

(٧٣٢) ق: ٦٣/٢.

(٧٣٣) ك: ١١٣.

(٧٣٤) ق: ٦٣/٢. وينظر: يونس بن حبيب آراؤه ومنهجه في اللغة والنحو، طالب عبد الرحمن التكريتي، رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة، كلية الآداب/ جامعة بغداد، ١٩٧٥: ١٤٠-١٤١.

(٧٣٥) ينظر لسان العرب: (كمأ): ٢٩٣/٣.

(٧٣٦) ينظر كتاب العين: ٤٢٠/٥.

(٧٣٧) ينظر: إصلاح المنطق: ١٤٨-١٤٩.

(٧٣٨) ينظر أساس البلاغة (كمأ): ٥٥٠ وفيه: ((جنبت كمأ واحداً وكمأين وثلاثة أكمؤ، وكمأة كثيرة وهذا عكس تمرة وتمر)).

(٧٣٩) كتاب سيبويه: ٦٢٤/٣، وينظر: المخصص لابن سيده: ١٢٠/١٤.

(٧٤٠) ق: ٦٤/٢، وينظر كتاب سيبويه: ٦٢٤-٦٢٥.

(٧٤١) لسان العرب (كمأ): ٢٩٣/٣.

(٧٤٢) ك: ١٢٤. وهو لطفي الغنوي كما في ديوانه تحقيق محمد عبد القادر أحمد: ١٠٨، وينظر سمط اللّالي للبكري تحقيق عبد العزيز الميمني: ٨٨١/٢.

(٧٤٣) ق: ١١٩/٣.

(٧٤٤) كتاب العين: ٢٤٢/٣ وينظر: إصلاح المنطق: ٢٧٥.

(٧٤٥) كتاب سيبويه: ١١٠/١.

قَلَى دِينَهُ وَاهْتَسَّاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعِزَاءِ هَيَّوْجُ<sup>(٧٤٦)</sup>

□ إخراج التثنية مُخرج الجمع

٥- **أَطْبَاءُ وَطَبَّيَانِ:** قال ابن قتيبة: "والضَّرَّة: لحم الضَّرْع، ولها أربعة أطباء"<sup>(٧٤٧)</sup>. وهو قول أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) في كتابه (الدباجة) كما أشار البطلوسي إلى ذلك، وزاد: "وأما أبو حاتم، فَرَدَّصَ ذلك على أبي عبيدة، وقال: ليس للفرس إلا طبَّيان. وكان يُروى أن أبا عبيدة إنما غلط في ذلك لقول الراجز الذي أنشده"<sup>(٧٤٨)</sup>. ثم كشف البطلوسي عن غلط أبي عبيدة، قائلاً: "ليس في جمع الشاعر للطَّبَّي ما يدل على أنها أربعة، لأن العرب قد تُخرج التثنية مُخرج الجمع، كقولهم: رجلٌ عظيم المناكب، وإثما له منكبان، وكذلك يُخرجون الجمع مُخرج التثنية، كقولهم لَبَّيْكَ وسعديك، وحنانيك ودواليك، ولا يريدون بذلك اثنين فقط"<sup>(٧٤٩)</sup>. قال أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ): "... والطَّبَّي، والجميع: أطباء ممدود، ويقال: أطباء الفرس، وأطباء الكلبة، وأطباء اللبوة"<sup>(٧٥٠)</sup>، وهُنَّ اثنتان عند كل من ذكر. وشبيه هذا قول زهير:

جَدَوْدٌ قَلَّتْ بِالصَّيْفِ عَنَا جِحَاشُهَا فَقَدْ غَرَزَتْ أَطْبَاؤُهَا كَالْمَكَاحِلِ<sup>(٧٥١)</sup>

٦- **زُبَانِي وَزُبَانِيَانِ:** قال ابن قتيبة: "زُبَانِي العَقْرُبُ قُرْنَاهَا"<sup>(٧٥٢)</sup>. فقال البطلوسي: "هذا الكلام يوهم من يسمعه أن قرْنِيَّ العَقْرِبِ جميعاً يقال لها (كذا) زُبَانِي، وإثما الزُبَانِي أحد قرْنِيَّي العَقْرِبِ، وهو اسم مفرد مبني على (فعالي) مقصورة، كقولهم: جُمَادَى وَجُبَارَى، فإذا أردت قرْنَيْهَا جميعاً قلت: زُبَانِيَانِ. وكذلك الزُبَانِيَانِ من النجوم .... وكان الواجب أن يقول: زُبَانِي العَقْرِبِ: قرْنُهَا، أو يقول: زُبَانِيَا العَقْرِبِ قُرْنَاهَا، فيوقع الأفراد مع الأفراد، والتثنية مع التثنية"<sup>(٧٥٣)</sup>.

والذي ذهب إليه البطلوسي مطابق للواقع اللغوي، إذ يطرد تثنية زُبَانِي: زُبَانِيَانِ، ونظائرها (سُمَانِي: طَائِر) و (ذُنَابِي الطَيْر)<sup>(٧٥٤)</sup>.

## التثنية

٧- **مَقْرَاضَانِ وَمَقْصَانِ وَجَلْمَانِ:** قال ابن قتيبة: "تقول: اشتريت مقرضين ومقصين وجلمين، ولا يقال: مقرض ولا مقص، ولا جلم"<sup>(٧٥٥)</sup>، فحكى البطلوسي قول ابن السكيت "أنه يقال: جلم"<sup>(٧٥٦)</sup> وعن الخليل "أنه يقال: مقرض"<sup>(٧٥٧)</sup>. ثم قال: "وأنشد أبو تمام لسالم بن وابصة\*:

داوَيْتُ صَدْرًا طَوِيلًا غَمْرُهُ حَقْدًا مِنْهُ وَقَلَمْتُ أَظْفَارًا بِلَا جَلْمٍ"<sup>(٧٥٨)</sup>

وما ذكره البطلوسي مطرد في العربية، لأن "الجلم اسم يقع على الجلمين كما يقال المقرض والمقرضان. والجلمان: شفرتاه، وهكذا يقال مثني كالمقص والمقصين"<sup>(٧٥٩)</sup>. وهو الراجح وما ذكره ابن قتيبة بعيد وغير مستعمل، وما زال استعمالنا هذه المفردات بالمفرد لأنه يُراد منها آلة القص، أو القرص، لا أجزاؤها.

- 
- (٧٤٦) شعر الراعي النميري، تحقيق: نوري القيسي وهلال ناجي: ١٢٥ وينظر كتاب سيبويه: ١١١/١ الهامش.  
(٧٤٧) ك: ١٣٥ في ((باب خلق الخيل)).  
(٧٤٨) ق: ٧٢/٢ والرجز هو \* كأثما أطباؤها المكاحل\*، وينظر: كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني مطبوع ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو تحقيق د. حاتم صالح الضامن: ٢١٠.  
(٧٤٩) ق: ٧٢/٢.  
(٧٥٠) كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني: ٢١٠، وينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: ٣٧، ١٣٣، ١٦٦، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١١٥/٣، ولسان العرب (طبي): ٥٧١/٢.  
(٧٥١) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٣٤٥.  
(٧٥٢) ك: ٢٢٠.  
(٧٥٣) ق: ١٠٥/٢-١٠٦.  
(٧٥٤) ينظر: إصلاح المنطق: ١٨٣ وأساس البلاغة (زبن): ٢٦٦، ولسان العرب (زبن): ٩/٢، (سمن) ٩: ٢ (ذنب): ١٠٧٩/١.  
(٧٥٥) ك: ٤٤٨ في ((باب ما يتكلم به مثني)) وقد سقطت (مقصين) من الاقتضاب.  
(٧٥٦) ق: ٢٣٤-٢٣٥ وينظر: إصلاح المنطق: ٥٧.  
(٧٥٧) ق: ٢٣٤-٢٣٥ وينظر: كتاب العين: ٤٩/٥.  
(٧٥٨) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت ٤٢١هـ) تحقيق عبد السلام هارون: ١١٦٠/٣.

٨- /المذروان: قال ابن قتيبة: "قالوا مذرّوان، والأصل: مذرّيان، وهما فرعا كل شيء، وجاء بالواو، لأنه بُني مثنى، ولم يأت له واحد فبُني عليه" (٧٦٠). فلم يزد الشارح على هذا القول شيئاً ذا بال، إلا أنه استغل هذه المسألة ليذكر وهماً وقع فيه العلماء من قولهم لواحداه "مذرى" (٧٦١).

وهذا البناء خارج عن الأصل كما سمّاه سيبويه، قال: "... ومن ثمّ قالوا مذرّوان، فجاءوا به على الأصل، لأن بعده من الزيادة لا يفارقه" (٧٦٢). "ويقال؛ جاء فلان ينفّض مذرّويه، إذا جاء متهدداً، والمذروان طرفا الاليتين، ولم نسمع لهما بواحد...." (٧٦٣).

ويبدو أن ابن عصفور متابع لمن جعل لهذه المفردة واحداً. قال: "فلما كانت زائدة [أي الميم] في الأكثر، مما عُرف له اشتقاق، حُمِل ما لم يُعرف له اشتقاق من ذلك، على ما عُرف اشتقاقه، وذلك نحو (مذرى) و (المذروين)" (٧٦٤). وهذه المفردة من المفردات التي لا تستعمل إلى مثنى ولا تُفرد، بدليل نظائرها، "فمما استعمل مثنى ولم يُفرد: الانثيان؛ وهما واقعان على خصيتي الانسان وأذنيه، ولم يقولوا: أنثى" (٧٦٥). وقال أمية بن عائذ الهذلي:

على عَجَس هُتَافِهِ المـذـرُويـه ن، زوراءَ مُضْجَعَةٍ فِي الشَّمَالِ (٧٦٦)

## الجمع:

٩- /المَحْمَدَة والمحامد: قال البطليوسي "بجميع محامده): ذهب أكثر اللغويين والنحويين إلى أن المحامد جمعُ (حمد) على غير قياس، كما قالوا في (المفاقر)، جمع (فقر)، والمذاكر جمع (ذكر)، وقال قوم: المحامد جمع محمدة وهذا هو الوجه عندي" (٧٦٧). ويبدو أن ذاكرة الشارح لم تسعفه بشاهد شعري لمفردة المحمدة، فقدّم شاهداً من النثر، ثم لجأ إلى النظائر في استشهاده بالشعر. قال: "... لأن المحمدة قد نطقت بها العربُ نثراً ونظماً. قال الأحنف بن قيس ألا أدلكم على المحمدة؟ .... الخُلُق السجّيج والكف عن القبيح" (٧٦٨). ثم أورد البطليوسي أقوالاً نسبها إلى النحويين ولم يحددهم.

---

\* ((سالم بن وابصة بن معبد الأسدي: شاعر فارس، من شعراء عبد الملك بن مروان، دمشقي، سكن الكوفة، وولي إمارة (الرقّة) لمحمد بن مروان واستمر بها نحو ثلاثين عاماً، ومات في آخر خلافة هشام سنة ١٢٥هـ)) [الأعلام للزركلي: ١١٦/٣].

(٧٥٩) لسان العرب (جلم): ٤٩٠/١.

(٧٦٠) ك: ٦٢٥ والنص في الاقتضاب مضطربٌ مصحّف.

(٧٦١) ق: ٣٣٥/٢.

(٧٦٢) كتاب سيبويه: ٣٨٧/٤.

(٧٦٣) كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي (ق٣هـ) تحقيق عزة حسن: ٣٣١/١، وينظر مجمع الأمثال للميداني: ١٧٩/١.

(٧٦٤) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور: ٢٤٩/١.

(٧٦٥) المزهر للسيوطي: ١٩٥/٢ وهو ينقل هنا عن (شرح الفصيح) للبطلوسي، وينظر: لسان العرب (ذرا): ١٠٦٧/١.

(٧٦٦) ديوان الهذليين: ١٨٥/٢، وينظر: لسان العرب (ذرا): ١٠٦٧/١.

(٧٦٧) ق: ٣٢١-٣٣، ك: ١.

(٧٦٨) ق: ٣٢١-٣٣.

قال: "وقد قال النحويون: إن الأفعال التي يكون منها الماضي على (فَعَلَ) بكسر العين، فقياس (المفعَل) منها أن يكون

مفتوح العين في المصدر والزمان والمكان، كالمَشْرَبِ، والمَعْلَمِ، والمَجْهَلِ، إلا كلمتين شدتاً، وهما المَحْمَدَةُ والمَكْبَرُ

فجاءتا بكسر العين"<sup>(٧٦٩)</sup>.

والراجح أن الأصل هو (المَفْعَل) بفتح العين، لأن "مَحْمَدَةً، نادر"<sup>(٧٧٠)</sup>. والذي يبدو أن البطليلوسي بنى قوله على رواية نادرة، إذ لم يعزها إلى واحد من اللغويين. أما ما ذكرناه من لجوئه للنظائر في الاستشهاد بالشعر على مفردة (مَحْمَدَة) فهو ما أنشده لأعشى همدان:

طلبتُ الصَّبَا إذ علا المَكْبَرُ وشباب القذالُ وما تقصُرُ<sup>(٧٧١)</sup>

قال النابغة الذبياني:

وأبقيتُ في العبسيّ فضلاً ونعمةً ومَحْمَدَةً من باقيات المحامدِ<sup>(٧٧٢)</sup>

١٠- نَوَيَات ودويّ: قال البطليلوسي: "وجمع دَوَاة دويات، كما يُقال قنّاء وقنّوات، ويقال: دَوَاة ودويّ، كما يقال: قنّاء وقنّاء"، وأنشد:

لمن الدارُ كخطِّ الدَوِيّ أنكر المعروف منه وامحى

وزاد: "ويقال دَوَاة ودويّ، كما يقال قنّاء وقنّاء" وأنشد:

وكم تركتُ ديار الشُّركِ تحسبُها تُلقِي الدُّويّ على أطلالها ليقا<sup>(٧٧٣)</sup>

وصيغ الجمع هذه لا خلاف فيها – فيما أعلم-: "والدواة: ما يُكتب منه، معروفة، والجمع دَوَوِيٌّ ودَوِيٌّ ودويّ، .... إذا عدت قلت ثلاث دَوَيَات إلى العَشْرِ، كما يقال نَوَاة وثلاث نَوَيَات، وإذا جمعت من غير عدد فهي الدَوِيّ كما يقال نَوَاة ونَوِيّ، قال: ويجوز أن يُجمع دَوِيّاً على فُعُول مثل صفات وصُفِي"<sup>(٧٧٤)</sup>. قال أبو ذؤيب:

عُرفتُ الديارَ كخطِّ الدَّوَاة يزبرها الكاتب الحميري<sup>(٧٧٥)</sup>

١١- نونان ونينان: قال البطليلوسي: "وجمعُ النون: أنوان، وفي العدد الكثير نينان، كما يقال في جمع حوت أحوات وحيثان"<sup>(٧٧٦)</sup>. فَعَلَ البطليلوسي أراد بالنون: الدواة، لأن النون من أسماء الدواة، وقد تطلق على القلم، فضلاً عن دلالات أخرى<sup>(٧٧٧)</sup>. إذ لم أَعثر على (النون) في (أدب الكاتب). والشائع من دلالات "النون: الحوت، والجمع أنوان ونينان وأصله نُونان (كذا) فقلبت الواو ياء لكسرة النون"<sup>(٧٧٨)</sup>، "وفي حديث موسى والخضر عليهما السلام (خُذْ نوناً ميتاً) أي حوتاً، وجمعه نينان، وأصله نُونان، فقلبت الواو ياءً، لكسرة النون"<sup>(٧٧٩)</sup>.

ويمكن أن نزيد على ما تقدم أن انقلاب (نونان) إلى نينان إنما حدث لإزالة اللبس بين المثني في (نون) وهو نونان، وبين الجمع فيها. لأننا إذا قلنا أن جمع (نون): نونان، فماذا نقول في مثناها. فعلى هذا انقلب جمعها من (نونان)

---

(٧٦٩) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر باب (مَفْعَل ومَفْعَل): ق: ٣١٢، ك: ٥٧٧.

(٧٧٠) لسان العرب (حمد):

(٧٧١) كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني طبعة دار الكتب المصرية: ٣٨/٦ وفيه (مَحْمَدَة) بفتحيتين.

(٧٧٢) ديوان النابغة الذبياني تحقيق شكري فيصل: ٢١٢، وينظر أساس البلاغة (حمد): ١٤٠.

(٧٧٣) ينظر ق: ١٦١/١، ك: ١٠ وفيه ( ) ولم يتقدم من الأداة إلا بالقلم والدواة .... )

(٧٧٤) لسان العرب (دوا): ١٠٤٠/١.

(٧٧٥) ديوان الهذليين: ٦٤/١ وفي لسان العرب (دوا): ١٠٤٠/١.

عرفتُ الديارَ كخطِّ الدَّوِيّ ي حَبْرُهُ الكاتب الحميري

(٧٧٦) ق: ١٦١/١

(٧٧٧) ينظر لسان العرب (نون) ٧٤٩/٣.

(٧٧٨) لسان العرب (نون): ٧٤٩/٣

(٧٧٩) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ١٣١/٥، وينظر لسان العرب (نون) ٧٤٩/٣

إلى (نينان) كما نقول في مثني حوت: حوتان، والجمع: حيتان وأحوات. وكوز: كوزان للمثني، وكيزان وأكواز للجمع، وعود: عودان وعيدان وأعواد. أما ماذكر من العلة في كسر النون، فلم ينطق العرب بـ (نُونٌ)، والله أعلم.

١٢- تُرْعَ وتُرْعُ: قال ابن قتيبة: "وثلاث دُرْع. وكان القياس دُرْعاً، سُمِّيَتْ بذلك لاسوداد أوائلها وابتضاض سائرهما، ومنه قيل: شاة درعاء: إذا اسودَّ رأسها وعُنْفُها وأَبْيَضَ سائرهما" (٧٨٠) فجاء تعليق البطلوسي طويلاً. نقتطع منه ما يتعلق بالمسألة. "وقال أبو حنيفة: يقال في جمع الليلة الدَّرعاء: دُرْع، على غير قياس وقد يقال دُرْع على القياس" (٧٨١). ولم أجد شيئاً ذا بال زاده البطلوسي في هذه المسألة إلا شرحاً لعله مجيء هذه الصيغة على القياس، وعلى غير قياس. قال: "وأما كان دُرْع جمعاً على غير قياس، لأن القياس في جمع (أفعل وفعلاء) من الصفات (فُعَل) بسكون العين، نحو أحمر حمراء وحُمْر" (٧٨٢). وهو مذهب سيبويه، قال: "وأما (أفعل) إذا كانت صفة فإنه يُكسَرُ على (فُعَل).... وذلك نحو: أحمر وحُمْر، وأخضر وحُضْر... (٧٨٣). أما ما جاء على غير قياس، فعلة البطلوسي بقوله - نقلاً عن أبي حنيفة: "فأما فُعَل المفتوحة العين فإنما بابها أن تكون جمعاً لما جاء من صفات المؤنث على (الفُعلى) تأنيث (الأفعل)، كالأكبر والكبرى، والأصغر والصغرى، يقال: الأكبر والصُّغَر، وكأنهم إنما فعلوا ذلك لتساوي (الفُعلى والفعلاء)، في أن كل واحد منهما صفة وأن مذكر كل واحدة منها (أفعل) (٧٨٤). وهو مذهب سيبويه أيضاً، قال: "وأما ما كان عدّة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعلى أفعل) فإنك تكسره على (فُعَل) وذلك قولك: الصُّغَرى والصُّغَر، والكبرى والكُبرى.... وقال تعالى جُدّه (إنها لإحدى الكبرى).... (٧٨٥) وإنما صيِّروا الفُعلى ههنا بمنزلة الفُعلة لأنها على بناءها، ولأنّ فيها علامة التأنيث، ليفرقوا بينها وبين مالم يكن (فُعلى أفعل). (٧٨٦) والشينان إذا تساويا في بعض معانيهما وأحوالهما فقد يُحمل بعضهما على بعض" (٧٨٧).

١٣- الدواخن والأدخنة: قال ابن قتيبة: "الدَّخان، جمعه: دواخن، وكذلك العُثان، ولا يُعرف لهما نظير. والعُثان: الغبار" (٧٨٨). فذكر البطلوسي أن قول ابن قتيبة قال به جماعة من اللغويين والنحويين، ثم قال: "... وكان القياس أن يقال: أدخنة وأعتنة، كما يقال في جمع غراب: أغربة" (٧٨٩) وأنشد للأخطل:

صُفِّرَ اللَّحى من وقود الأدخانات إذا قَلَّ الطعمُ على العافين أو قُتروا (٧٩٠)

وقال بإثره: "فجمع دخاناً على أدخنة، وأدخنة على أدخانات" (٧٩١).

وما ذكره ابن قتيبة مألوف في العربية، لأن "ما كان (فُعلاً) فإنه في بناء أدنى العدد.... وذلك قولك: غراب أغربة، وخُراج وأُخرجة، وبغات وأبغثة..." (٧٩٢).

أما البطلوسي فقد أورد توجيهاً آخر لجمع (دواخن)، قال: "قال أبو جعفر بن النحاس: الدَّواخن: جمع داخنة، والدَّخْنُ: جمع دخان، وهذا الذي قاله هو القياس، لأن فواعل، إنما هي جمع فاعلة كضاربة وضوارب" (٧٩٣)، وهذا ما

(٧٨٠) ك: ٩١.

(٧٨١) ق: ٤٩/٢.

(٧٨٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧٨٣) كتاب سيبويه: ٦٤٤/٣.

(٧٨٤) ق: ٤٩/٢.

(٧٨٥) المدثر: ٣٥.

(٧٨٦) كتاب سيبويه: ٦٠٨/٣.

(٧٨٧) ق: ٤٩/٢.

(٧٨٨) ك: ١٠٩ في (باب ما يعرف واحده ويشكل جمعه).

(٧٨٩) ق: ٦٥-٦٤/٢.

(٧٩٠) شرح ديوان الأخطل، إيليا حاوي: ٧٢ البيت: ٤٣ وفيه

هم الذين يبارون الرياح إذا قَلَّ الطعم على العافين أو قُتروا

أما ما استشهد به الشارح فهو صدر البيت: ٨١ في الصفحة: ٧٩ من الديوان نفسه، وهو  
صُفِّرَ اللَّحى من وقود الأدخانات إذا رَدَّ الرِّفَاد وكَفَّ الحالبُ القُررُ

(٧٩١) ق: ٦٥-٦٤/٢.

(٧٩٢) كتاب سيبويه: ٦٣٠/٣.

(٧٩٣) ق: ٦٥-٦٤/٢. وينظر شرح القصائد التسع لابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق أحمد خطاب عمر: ٤٧٢/٢، وفيه حديث عن هذا الجمع وهذه الصيغة ولكن لم ترد فيه مفردة (دخان) ولا مشتقاتها بل قال: ((وهذا الجمع الذي على

ذكره سيبويه بقوله: "إذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسّر على فواعل، وذلك قولك، ضاربة ضوارب ..."<sup>(٧٩٤)</sup>. وأنهى البطلوسي هذه المسألة بقوله: "وقد حُكي في جمع دخان: دخان (بكسر الدال) وهو نادر..."<sup>(٧٩٥)</sup>، إلا أنه أراد أن يفصل بين هذه الأقوال برأي يخصّه، قال: "ومجاز هذا عندي في العربية: أن يقال: لما كان فُعال وفُعيل يشتركان في المعنى، فيقال طوال وطويل، جسام وجسيم، حُمِلَ بعضهما على بعض في الجمع، فقالوا: دُخان ودِخان كما قالوا: ظريف وظراف، وكذلك قياس من قال: طوال وظراف وجسام، (إذا كُسِرَ للجمع) أن يقول: طِوال وظِراف وجِسام، كما يفعل من يقول: طويل وظريف وجسيم، وهذا يسمى التداخل"<sup>(٧٩٦)</sup>.

ولا أحسب قول سيبويه في هذا مما خفي على الشارح، قال سيبويه: "وفُعال بمنزلة فُعيل، لأنها أختان. ألا ترى أنك تقول: طويل وطِوال، وبعيد وبُعاد ..."<sup>(٧٩٧)</sup>. أما تسمية البطلوسي لخلاصة المسألة بأنه من التداخل، فهو رأي ابن جني الذي يسميه (تركب اللغات)<sup>(٧٩٨)</sup>. قال: "وأعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت"<sup>(٧٩٩)</sup>.

١٤- النياطل: قال ابن قتيبة: "والنياطل: مقاييس الخمر، واحدها: ناطل"<sup>(٨٠٠)</sup>. فأنكر البطلوسي هذا ونسب قول ابن قتيبة إلى أبي عمرو الشيباني<sup>(٨٠١)</sup> (ت ٢٠٥-٢١٠هـ)، ثم قال: "... ولا يصح في مقاييس العربية أن يكون النياطل جمع ناطل، لأن فاعلاً، إذا كان اسماً، فإنما بابه أن يجمع على (فواعل)، كقولهم في قادم الرحل .... قوادم، وفي حاجب العين وحاجب الشمس حواجب"<sup>(٨٠٢)</sup>.

والذي ذهب إليه البطلوسي صحيح، فقد قال الخليل: "الناطل: مكيال يُكال به اللبن ونحوه، جمعه: النواطل، والنَّيْطَل: الداهية الشنعاء، والجميع: النياطل ..."<sup>(٨٠٣)</sup>. ولم أجد فيما بين يديّ من مصادر من جمعه جَمْع ابن قتيبة "إلا أن يزعم أنه من الجموع الخارجة عن القياس، وليس ينبغي أن يُحمل الشيء على الشذوذ إذا وجد له وجه من القياس صحيح"<sup>(٨٠٤)</sup>.

١٥- الذوارع: زعم ابن قتيبة أنه لم يسمع للذوارع بمفرد<sup>(٨٠٥)</sup>. فأورد البطلوسي عن القالي "أن واحدها ذارع"<sup>(٨٠٦)</sup>، ثم قال: "وأنشد غيره لعبد بني الحساس:

سُلافة دَنَ لاسُلافة ذارع إذا صبَّ منه في الزجاج أزيداً<sup>(٨٠٧)</sup>

"والذارع والمذرع: الزقّ الصغير يُسلح من قبل الذارع، والجمع ذوارع، وهي للشراب، قال الأعشى:

والشاربين إذا الذوارع غُوليت صَفَوَ الفضال بطارفٍ وتِلاد<sup>(٨٠٨)</sup>

١٦- ثبات: قال البطلوسي: "... وثبات: جماعات متقطعة، واحدها ثبة، .... ومن روى ثبات بكسر التاء وهو الوجه، فلا نظر في روايته"<sup>(٨٠٩)</sup>. يريد بذلك أن الرواية على الوجه الصحيح، ثم افترض روايات آخر وفصل

---

فواعل لا يكاد يجيء الا في (فاعلة) نحو ضاربة وضوارب الا انهم ربما جعلوا (فاعلا) على (فواعل) لأن الهاء زائدة ولم أهتد اليها في اعراب القرآن لابن النحاس

(٧٩٤) كتاب سيبويه: ٦٣٢/٣ - ٦٣٣.

(٧٩٥) ق: ٦٥/٢.

(٧٩٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧٩٧) كتاب سيبويه: ٦٣٤/٣.

(٧٩٨) ينظر: الخصائص لابن جني: ٣٧٤/٢ - ٣٩١.

(٧٩٩) الخصائص: ٣٧٥/٢.

(٨٠٠) ك: ١٨٤-١٨٥.

(٨٠١) ينظر: لسان العرب (نطل): ٦٦٣/٣.

(٨٠٢) ق: ٩٠/٢.

(٨٠٣) كتاب العين: ٤٢٧/٧.

(٨٠٤) ق: ٩٠/٢.

(٨٠٥) ك: ١٩٩.

(٨٠٦) ق: ٩٨/٢ - ٩٩.

(٨٠٧) المصدر نفسه، وينظر ديوان سحيم عبد بني الحساس تحقيق عبد العزيز الميمني: ٤٠.

(٨٠٨) لسان العرب (ذرع): ١٠٦٥/١ وينظر ديوان الأعشى الكبير: ١٣١.

(٨٠٩) ق: ٢٧٦/٣، ك: ٤٦٨ أنشد ابن قتيبة.

فيها، قال: "... وأما من روى ثبأة ففتح التاء ففيه قولان: أحدهما: أن يكون على لغة من يقول في جمع المذكر السالم هذه سنين فيُعرب النون ويجعلها كأنها بدلٌ من لام الفعل" <sup>(٨١٠)</sup>. وهذا قول سيبويه في حديثه عن جمع ما كان على حرفين. قال: "وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع لم تكسره على بناء يردُّ ما ذهب منه، .... فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء وذلك قولك: هَنَّةٌ وهَنَات، وفئةٌ وفِنَات، وشيئةٌ وشِيَات، وثبةٌ وثَبَات ... <sup>(٨١١)</sup>. "القول الثاني أن يكون ردُّ لام الفعل في الجمع كما يردّها في قولك ثبةٌ وثني، ولغةٌ ولغى، فتكون الألف الآن، ليست الألف المزيّدة للجميع، ولكنها بدلٌ من لام الفعل كالتّي في قضاةٍ ورُماةٍ <sup>(٨١٢)</sup>..."

وهذا أيضاً ممّا قاله سيبويه عن هذا الجمع. قال: "وقد يكسرون هذا النحو على بناء يردُّ ما ذهب من الحرف .... كما كسروا نظائرها التي لم تُحذف، نحو كَلِيّةٌ وكَلَى، فقد يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه .... وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك، استغناءً، وذلك: ظُبةٌ وظُبات وشيئةٌ وشِيَات. والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنها الأصل". وبهذا يكون الشارح قد أوفى المسألة في ذكر الوجوه التي ترد بها، غير مكتفٍ بما ورد منها في (أدب الكاتب).

١٧ - *فُعِلَ وفُعِلَ - جُدُد - جُدُد*: أنكر ابن قتيبة على العامة قولهم: (جُدُدٌ) في (جُدُد)، لأنّ الجُدُد: الطرائق قال الله تعالى: [وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ] <sup>(٨١٣)</sup> فأنكر البطلانيوسي هذا الإطلاق في توجيه هذه المسألة، وقال: "قد أجاز أبو العباس المبرّد وغيره في كل ما جُمع من المضاعف على فُعِل؛ الضمّ والفتح، لثقل التضعيف، فأجاز أن يقال: جُدُدٌ وجُدُدٌ وسُرُرٌ وسُرُرٌ..." <sup>(٨١٤)</sup>.

وما ورد عن البطلانيوسي يحدث في أمثال هذه البنية، ولها نظائر، "يقال: تنحّ عن سننُ الطريق وعن سننّه، وهو شطبُ السيف وشطبُه: للطرائق التي فيه. وهو أشْرُ الإنسان وأشْر، للتحزير الذي فيها" <sup>(٨١٥)</sup>. أما جُدُد فقد ورد نصُّ ابن قتيبة بصورة متطابقة مع ما قاله ابن السكيت في اصلاح المنطق، ويبدو أن ابن قتيبة نقل هذا عنه قال ابن السكيت: "وتقول هذه ثياب جُدُد، ولا يقال جُدُد، انما الجُدُد الطرائق قال الله عز وجل: [وَمِنَ الْجِبَالِ جُدُدٌ] <sup>(٨١٦)</sup>، أي طرائق" <sup>(٨١٧)</sup>. وما ذهب إليه ابن قتيبة صحيح، وهو الاصل في الاستعمال ولكن قد يدخل على المفردة ما يخرجها عن الاستعمال الفصيح الى الاستعمال العامي، الى غير ذلك من مظاهر التطور اللغوي، وإنّ وجِد له نظير سليم في الاستعمال اللغوي.

---

#### فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرْتُ      ثَبَاتٌ عَلَيْهَا دُلهَا وَآكْتَنَابُهَا

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي كما في (ديوان الهذليين): ٧٩/١، ووقع اختلاف في ضبط البيت وروايته بين الديوان و(ق) و(ك)، وما أثبتناه هنا عن الديوان.

(٨١٠) ق: ٢٧٧/٣.

(٨١١) كتاب سيبويه: ٥٩٨/٣.

(٨١٢) ق: ٢٧٧/٣.

(٨١٣) فاطر: ٢٧، وينظر: ك: ٤٢٠.

(٨١٤) ق: ٢١٠/٢، وينظر: الكامل للمبرّد: ١٩٧/١-١٩٨ وفيه: (... وَجَمْعٌ جَدِيد: جُدُد، وكذلك باب(فعليل) الذي هم اسم، أو مضارع للاسم، نحو قضيب وقضب، ورغيف ورغف، وكذلك سرير وسُرُر وجديد وجُدُد، لأنه يجري مجرى الاسماء... فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن يُبدل من ضمته فتحة لأن التضعيف مستثقل، والفتحة أخف من الضمة، فيجوز أن يُقال، اليها استخفافاً: فيقال: جُدُد، وسُرُر، ولا يجوز هذا في مثل قضيب لأنه ليس بمضاعف...).

(٨١٥) اصلاح المنطق: ١٠٢.

(٨١٦) فاطر: ٢٧.

(٨١٧) اصلاح المنطق: ١٧٦ وينظر: كتاب الفصيح لثعلب: ٢٩٩.

## المبحث السادس

### المذكر والمؤنث

يكاد اللغويون القدماء يجمعون على أن التذكير أصلٌ والتأنيث تابع له، على خلاف في تفرعات هذا القول، ويبدو أن ابن الانباري من أكثر اللغويين نظراً في هذا، إذ فصل فيه بدقّة مبتغيا الوصول الى وضع قواعد تقترب من حصر هذا الباب وتقعيده، على الرغم من تشعب الموضوع وكثرة الخلاف فيه، ولانستطيع القول انه نجح في ذلك. ولو قدر له أن يفعل لَفَعَلَهُ القدماء قبله؛ فقد توسعوا في وضع القواعد واستنباط الاحكام التي تقعد للمادة اللغوية والنحوية على حدّ سواء، ولكنها كما يبدو قد خرجت عن نطاق سيطرتهم فتكلموا فيها بما يعلمون<sup>(٨١٨)</sup>.

قال ابن التستري (ت ٣٦١هـ): "ليس يجري أمرُ المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولالهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس"<sup>(٨١٩)</sup>. والى مثل هذا ذهب برجشتراسر، قال: "التأنيث

---

<sup>(٨١٨)</sup> ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤١/٣، المذكر والمؤنث للفرّاء تحقيق محمد علي النجار: ٥٧-٥٩ والتكملة لأبي علي الفارسي؛ ٢٩٣ والمذكر والمؤنث لابن التستري تحقيق احمد هريدي: ٢٨ والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري تحقيق، د. رمضان عبد التواب: ٦٣.

<sup>(٨١٩)</sup> المذكر والمؤنث لابن التستري: ٤٧.



والتذكير من أغمض أبواب النحو، ومسائلها عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون الى حلها حلاً جازماً، مع صرف الجهد الشديد في ذلك<sup>(٨٢٠)</sup>.

- مسائل المذكر والمؤنث في الاقتضاب: تابع الشارح ابن قتيبة في تبويبه لابواب المذكر والمؤنث، مع ملاحظة الفرق بين غرضيهما، وقد وردت أغلب مسائل هذا المبحث -على قلتها- في القسم الثاني من (الاقتضاب)<sup>(٨٢١)</sup>.

١- **السكين**: قال البطليوسي: "قال الفرّاء: السكين تذكر وتؤنث، وأنشد  
فَعِيْثُ فِي السَّنَامِ غَدَاةً قُرٌّ  
بَسْكِينَ مَوْتَقَةً النَّصَابِ"<sup>(٨٢٢)</sup>  
وفي هذه المفردة خلاف، فالفرّاء يقول: "والسكين مذكر، وربما أنث في الشعر،..."<sup>(٨٢٣)</sup>  
وأنشد البيت المتقدم، وبيتاً آخر لجميل:  
إِذَا مَرَضَتْ مِنْهَا عَنَاقٌ رَأَيْتَهُ  
بَسْكِينَهُ مَنْ حَوْلَهَا يَتَلَهَفُ<sup>(٨٢٤)</sup>

يلوذ بها من عينها لا يروغها كانه عن حوبائه الموت يصرف  
وهذه المفردة يطرد فيها التذكير والتأنيث. والى ذلك ذهب ابن السكيت<sup>(٨٢٥)</sup> وابن  
الانباري<sup>(٨٢٦)</sup>، والتستري<sup>(٨٢٧)</sup>. قال ابو ذؤيب:  
يرى ناصحاً فيما بدا فإذا خلا  
فذلك سكينٌ على الحلق حاذق<sup>(٨٢٨)</sup>

٢- **صَنَعٌ وصَنَاعٌ**: قال ابن قتيبة: "رجلٌ صَنَعٌ: إذا كان بعمله حاذقاً، وامرأة صَنَاعٌ، ولا يقال للرجل صناع"<sup>(٨٢٩)</sup>. فحكى البطليوسي قول أبي عبيد: "رجل صناع، وامرأة صناع، مثل فرس جواد، للمذكر والأنثى"<sup>(٨٣٠)</sup>. وزاد: "ويقال: هو صنع اليمين، بكسر الصاد، وسكون النون، قال الشاعر:

ورجا موادعتي وأيقن انني صنعُ اليمين بحيث يكوى الأصيد"<sup>(٨٣١)</sup>  
والراجح في هذه المسألة أن ما قاله ابن قتيبة هو الأصل، لأنه  
في سياق ذكر الأفصح. والذي زاده البطليوسي لغة فيه، فضلاً عن  
ارسال ابن قتيبة قوله ارسال المسلمات، والبطليوسي لاتفوته شاردة  
في هذه المسألة وأشباهها، ويؤيد ابن قتيبة في ما ذهب اليه ما جاء  
عن البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) في خزانته، قال: "وفلان صَنَعٌ بفتحيتين

<sup>(٨٢٠)</sup> التطور النحوي لبرجستراسر: ٧٣، ويُنظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري: ٤٧

<sup>(٨٢١)</sup> ينظر: ق: ١٣٠-١٣١، ك: ٢٩٩، ٣٠٧، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧.

<sup>(٨٢٢)</sup> ق: ١٧٤/١، وينظر: المذكر والمؤنث للفرّاء: ٩٦-٩٧.

<sup>(٨٢٣)</sup> المذكر والمؤنث للفرّاء: ٩٦-٩٧.

<sup>(٨٢٤)</sup> ديوان جميل تحقيق حسين نصّار: ١٣٦، والبيت الثاني أخل به الديوان.

<sup>(٨٢٥)</sup> ينظر: اصلاح المنطق: ٣٥٩.

<sup>(٨٢٦)</sup> ينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري: ٨٣.

<sup>(٨٢٧)</sup> ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري: ٥١، ٥٥، ٨٤.

<sup>(٨٢٨)</sup> ديوان الهذليين: ١٥٢/١، وينظر: لسان العرب (سكن): ١٧٤/٢.

<sup>(٨٢٩)</sup> ك: ٢٢٤.

<sup>(٨٣٠)</sup> ق: ١١٠/٢.

<sup>(٨٣١)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر ديوان الطرمّاح، تحقيق عزة حسن: ١٥٣.

إذا أحسن عمل كل شيء" (٨٣٢)، "ولا يقال صَنَعَ بفتحين؛ إلا للرجل الحاذق المجيد؛ ولا صنّاع، بالفتح، إلا لامرأة تتقن ما تعمله، ضد الخرقاء" (٨٣٣)، أما البطليوسي فيؤيده ما جاء في لسان العرب: "ورجلٌ صَنَعَ اليدَ وصَنّاعُ اليد من قومٍ صنّعى الأيدي وصُنّع وصُنّع" (٨٣٤)

٣- /الموسى: حكى ابن قتيبة عن الكسائي أن وزن موسى: فُعلى، ثم قال: "...وقال غيره: هو مُفعل من أوسيتُ رأسه إذا حلّقه، وهو مذكّر إذا كان مُفعلاً، ومؤنث إذا كان فُعلى" (٨٣٥)، فقال البطليوسي: "كون موسى على وزن مُفعل لا يمتنع من أن تكون مؤنثة، وتكون من الأسماء التي لا علم فيها للتأنيث، كالقوس، والأرض، والشمس، ونحوها..." (٨٣٦). ثم بدا للشارح أن يزيح وهما إرتبط بوجوب اضافة علامة التأنيث على صيغة مُفعل، فقال: "...وهذا لا يجب، لأن موسى ليست بصفة جارية على فِعْل، فيلزم أن تلحقها الهاء. إنما هي اسم للدلالة التي يلحق بها" (٨٣٧). ثم التفت البطليوسي الى اشتقاق هذه المفردة قائلاً انها "مشتقة من أوسيتُ رأسه: إذا حلّقه، وقيل هي مشتقة من أسوت الشيء: إذا أصلحته..." (٨٣٨)

والغالب على (الموسى) التأنيث، وهو قول الفراء، والسجستاني والمفضل، والتستري وابن الانباري (٨٣٩). وخالفهم في ذلك،

(٨٣٢) خزانة الأدب للبغدادي: ٣١٠/١٠.

(٨٣٣) المصدر نفسه: ٤٥٥/٢.

(٨٣٤) لسان العرب (صنع): ٤٨٢/٢، ويُنظر: أساس البلاغة للزمخشري (صنع): ٣٦٢.

(٨٣٥) ك: ٣١٤ في (باب ما يذكر ويؤنث)

(٨٣٦) ق: ١٣٠/٢-١٣١.

(٨٣٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨٣٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨٣٩) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٨٦، والمذكر والمؤنث للسجستاني (ت٢٥٥هـ): ٢٩، ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة: ٦٠، والمذكر والمؤنث للتستري: ١٠٥ والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري:

الأموي\*، قال: "هو مذكر لا غير، هذا موسى كما ترى؛ هو مُفَعَّل من أوسيتُ رأسه إذا حلقتَه بالموسى" (٨٤٠)

٤- المُونث بغير هاء: (مُرْضِع وأشباؤها): قال ابن قتيبة: "وما كان على (مُفَعَّل) فيما لا يوصف به مذكر، فهو بغير هاء، نحو امرأة مُرْضِع، ومُقَرَّب، ومُلْبِن، ومُشْدِن، ومُطْفِل، لأنه لا يكون هذا في المذكر، فلما لم يخافوا لبساً، حذفوا الهاء، فإذا أرادوا الفعل قالوا: المُرْضِعة" (٨٤١).

وملخص هذه المسألة —بتوجيه البطلوسي— ان ابن قتيبة أورد في قوله هذا رأي الكوفيين والبصريين معا (٨٤٢). وهي "حذف علامة التأنيث من نحو طالق لاختصاص المُونث به عند الكوفيين، وعند البصريين حُذِفَتْ لأنهم قصدوا النَّسَب، ولم يجروه على الفعل أو لحمله على المعنى، كأنهم قالوا: شيء حائض" (٨٤٣). وهذه المسألة من المسائل المشتبكة، وفيها من المساجلة ما يطول بيانه. (٨٤٤) والذي يهمننا منها رأي البطلوسي الذي يميل فيه نحو البصريين. قال: "ويدلّ على صحة قولهم، واستحالة قول الكوفيين، أننا وجدنا صفات كثيرة يشترك فيها المذكر والمُونث بغير هاء، كقولهم، رجل عاشق، وامرأة عاشق ورجل حاسر، وامرأة حاسر، وفرس ضامر... فلو كانت العلة ما قالوه للزم هذه الصفات التأنيث" (٨٤٥). ثم أنشد لذي الرمة:

ولو أن لقمان الحكيم تعرّضت لعينيه مَيَّ سافراً كاد يبرق (٨٤٦)

وللأعشى:

عهدي بها في الحيّ قد سُرِبَت هيفاء مثل المهرة الضامر (٨٤٧)

(\*) هو عبد الله بن سعيد الأموي، لقي العلماء ودخل البادية، وأخذ عن الفصحاء من الأعراب، وذكر له ابن النديم كتابي (النوادر) و(رحل البيت) [الفهرست لابن النديم: ٥٤].

(٨٤٠) إصلاح المنطق: ٣٥٩، وينظر لسان العرب (موس) ٥٤٩/٣، (وسي): ٩٢٩/٣.

(٨٤١) ك: ٣١٦.

(٨٤٢) ينظر: ق: ١٣١-١٣٢.

(٨٤٣) ابن الأنباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، د. محيي الدين توفيق إبراهيم: ١٤٣.

(٨٤٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابي البركات بن الأنباري: ٧٥٨-٧٨٢، المسألة: ١١١.

(٨٤٥) ق: ١٣١-١٣٢.

(٨٤٦) ديوان ذي الرمة: ١/ ٤٦١.

وخلص البطلوسي الى نتيجة مفادها أن ابن قتيبة بين قولين دون أن يذكرهما أو يناقشهما أو حتى يُرجح قولاً من بينهما. قال: "وقد خلط ابن قتيبة في كتابه المتقدم بين المذهبين جميعاً، لأن قوله في صدر الكلام: وما كان على (مُفعل) مما لا يوصف به المذكر، فهو بغير هاء؛ مذهبٌ كوفي وقوله في آخر الكلام: فإذا أرادوا الفعل قالوا مُرضعة، مذهب بصريّ، لأنّ إثباتهم الهاء إذا أرادوا الفعل، دليل على أنّ حذفهم إياها بناء للصنعة على غير الفعل، وهذا رجوع الى قول البصريين" (٨٤٨) ١ هـ.

واللغويون على اختلاف ميولهم يرجحون رأي البصريين، ولعل أكثر الأقوال انصافاً ما أورده المبرد، قال: "أما ما كان من المذكر نعتاً للمؤنث، فهو قولك: (امرأة طالق) وامرأة مرضع. وانما جاء هذا بغير هاء، لأنه ليس على فعلٍ، فمجازُهُ مجازُ النسب، فإن سمّيته بشيءٍ صرفته، لأنه لالفظ للتأنيث فيه ولا معنى مخصوص، كقولك: (عقرب) و(عناق) لأنّ تلك أسماء فهي لما سُميت به" (٨٤٩).

٥- شنود (بهمة): قال ابن قتيبة: "وقالوا: بُهامة: فأدخلوا التاء التي هي علامة التأنيث، وفُعلَى لا تكون الا للمؤنث" (٨٥٠). وفي هذه المسألة خروجٌ عن النظائر، ولا سيما عند البصريين. والى هذا أشار البطلوسي في قوله: "بُهامة شاذة على مذهب البصريين. لأن ألف فعلى عندهم لا تكون أبداً الا للتأنيث" (٨٥١). وهذا قول سيبويه الذي ذكر شنود (بهمة)، قال "ولا يكون (فُعلَى) والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بُهامة واحدة، وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاة بالهاء صفة، نحو امرأة سِيلة ورجل عزهاة" (٨٥٢). "وقالوا بهمة واحدة لأنها ألف تأنيث، وبُهمى جميع" (٨٥٣). والى مثل هذا ذهب ابن السكيت (٨٥٤)، والمبرد (٨٥٥)، والتستري (٨٥٦).

(٨٤٧) ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين: ١٣٩.

(٨٤٨) ق: ١٣١/٢-١٣٢.

(٨٤٩) المذكر والمؤنث للمبرد: ١٠١-١٠٢، وتنتظر الصفحة: ١٢٢، وللمزيد ينظر: كتاب الفصح لثعلب: ٣٠٧-٣٠٨. والمذكر والمؤنث للانباري تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي: ٥١٥، والمذكر والمؤنث للتستري: ٥٣. والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري: ٨٣-٨٤.

(٨٥٠) ك: ٤٤٦.

(٨٥١) ق: ٣٤٥/٢.

(٨٥٢) كتاب سيبويه: ٢٥٥/٤.

(٨٥٣) المصدر نفسه: ٢١١/٣.

(٨٥٤) اصلاح المنطق: ٣٧٦، ٣٨٣.

ولم يُجزَّ البطليوسي أن تكون هذه الألف للإلحاق كما يقول البصريون، بينما أجاز ذلك للكوفيين لأن (بُهْمَاة) عندهم غير شاذة، وعلل عدم إجازته بعلتين:

"إحداهما: أنَّ فُعَلَى لم يُسمع فيها التثوين، كما سُمع في فَعَلَى المفتوحة، وفِعَلَى المكسورة. والثانية: أنه ليس في الكلام (فُعَلَل) مفتوح اللام مضموم الفاء، فيكون ملحقا بها"<sup>(٨٥٧)</sup>. أمَّا الكوفيون فقد سوَّغ لهم أن تكون الألف للإلحاق "لأنهم قد حكوا ألفاظاً على فُعَلَل مفتوحة اللام، وهي بُرْقَع، وطَحْلَب، وجُوْدَر، وقُعدَد، وجُنْدَب"<sup>(٨٥٨)</sup>. ولكن الشارح أبى أن ينبذ أحدَ القولين ويسلم بالآخر تسليماً كاملاً، ولكنه أوجب أن تكون "ألف (بُهْمَاة) للإلحاق في لغة من أثبت الهاء فيها. وتكون للتأنيث في لغة من لم يُدخل عليها التاء"<sup>(٨٥٩)</sup> مكرراً العلة الأولى في إنكاره على البصريين ما أنكره في بداية المسألة وهي عدم لحاق التثوين بها.

ثم حكى عن أبي حنيفة "أنهم يقولون لواحد الخزامى خزاماة"<sup>(٨٦٠)</sup>، وعن الخليل أن واحدة السُّمَانِي سُمَانَاة.<sup>(٨٦١)</sup> وأنهى المسألة بقوله: "وألف فعلى لاتكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين جميعاً"<sup>(٨٦٢)</sup>

وملخص المسألة أن المؤنث لا يؤنث، أي لاتضاف اليه علامة التأنيث. إلا ان شذوذ هذه المفردة أوجد هذا الخلاف بين الفريقين، ولكن قد يُعلل هذا بدخول العامية على هذه المفردة لرفع اللبس عنها فشاع ذلك على الألسن، كما نضيف علامة التأنيث في قولنا (حالة)

<sup>(٨٥٥)</sup> المذكر والمؤنث للمبرد: ٩٥، ١٢٣.

<sup>(٨٥٦)</sup> المذكر والمؤنث للتستري: ٤٨.

<sup>(٨٥٧)</sup> ق: ٣٤٥/٢.

<sup>(٨٥٨)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: اصلاح المنطق لابن السكيت: ١٠٢.

<sup>(٨٥٩)</sup> ق: ٣٤٥/٢.

<sup>(٨٦٠)</sup> ينظر: قول أبي ضيفة في لسان العرب (خزم): ٨٢٧/١.

<sup>(٨٦١)</sup> ينظر: كتاب العين: ٧٢٤/٧ قال: "والسُّمَانِي: طائٌ شبه الفرجة، الواحدة سُمَانَاة"

<sup>(٨٦٢)</sup> ق: ٣٤٥/٢.

و (سكينة) و (خمرة) وغيرها. فلاشك ان (بُهمى) هي الأصل وهي مؤنثة، ويستبعد أن تكون الألف للإلحاق، لأن المتكلم "يجعلها للإلحاق مع تاء التانيث ويجعلها للتانيث إذا فقد الهاء" <sup>(٨٦٣)</sup>.  
٦ فِهْر: ومن أو هام ابن قتيبة في هذا الباب أنه قال: "عامر بن فُهيرة تصغير فهر، والفهر مؤنثة، يقال هذا فِهْر" <sup>(٨٦٤)</sup>. فقال البطليوسي: "قد ذكر بعد هذا في الكتاب، أن الفهر يذكر ويؤنث وهو خلاف ما قاله ها هنا" <sup>(٨٦٥)</sup>، وقد أجمع مصنفو (المذكر والمؤنث) على تانيثها <sup>(٨٦٦)</sup>.

---

<sup>(٨٦٣)</sup> لسان العرب (بهم): ٢٨١/١.

<sup>(٨٦٤)</sup> ك: ٧٧.

<sup>(٨٦٥)</sup> ق: ٤٠/٢ وينظر: ك: ٣١٤ "باب ما يذكر ويؤنث"

<sup>(٨٦٦)</sup> ينظر: المذكر والمؤنث للمفضل: ٥٩، والمذكر المؤنث للتستري: ٥٤، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الانباري: ٧٨.

# الفصل الثالث

مسائل الدلالة

المبحث الأول

التضاد

المبحث الثاني

الترادف

المبحث الثالث

التعريب

# المبحث الرابع

## اللهجات واللغات

# المبحث الخامس

## شرح المفردات

## المعجم اللغوي

## المبحث الأول

### التضاد

#### تعريفه

ظاهرة التضاد هي "الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين"<sup>(٨٦٧)</sup>، أو هي "اللفظ المستعمل في معنيين متضادين"<sup>(٨٦٨)</sup>. وقد نالت هذه الظاهرة اهتمام القدماء فألفوا فيها مصنفات مستقلة، ومنهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ) وابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ). والأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وأبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) والصاغاني (ت ٦٥٠هـ)، ولعل أكثر هذه المصنفات استقصاءً هما كتابا الأنباري وأبي الطيب اللغوي. ومن الطبيعي أن يكون لهذه الظاهرة مؤيدون ومنكرون، فالمؤيدون - فضلاً عن قدمنا - فطرب (ت ٢٠٦هـ)، وابن فارس (ت ٣٩٥هـ). أما المنكرون فمن أشهرهم ثعلب (ت ٢٩٢هـ)، وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)<sup>(٨٦٩)</sup>. "ومنهم من قال بوجود الاضداد، إلا أنهم عدّوها منقصة للعرب، ومثلبة من مثالبهم، واتخذوها دليلاً على نقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وزعموا أن ورودها في كلامهم، كان سبباً في كثرة الالتباس عند المحاوراة وإدارة الخطاب، وهؤلاء هم الشعوبية أو من كان يسميهم ابن الأنباري (كذا) (أهل البدع والزيغ والازراء بالعرب)"<sup>(٨٧٠)</sup>.

<sup>(٨٦٧)</sup> كتاب الاضداد: محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: ١ ويريد بالحرف: الكلمة.

<sup>(٨٦٨)</sup> علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر: ١٩١.

<sup>(٨٦٩)</sup> ينظر: علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر: ١٩٤، وقد أشار ابن درستويه إلى تأليفه في إنكار هذه الظاهرة؛ قال: ((وإن أفردنا كتاباً لهذا على حدته)) (تصحيح الفصيح لابن درستويه تحقيق عبدالله الجبوري: ٢٤٠/١، وينظر: المزهري للسيوطي: ٤٠٢-٣٨٥/١).

<sup>(٨٧٠)</sup> كتاب الاضداد للأنباري (مقدمة المحقق)، الصفحات: أ- ب، وينظر المصدر نفسه: ١.



## موقف البطلوسي من هذه الظاهرة

من خلال المسائل التي تعرض لها الشارح يتبين انه من المؤيدين لها، فقد دافع عن وجود هذه الظاهرة بقوله: "وقومٌ من النحويين انكروا هذا الباب، ويقولون: لا يجوز ان يسمى المتضادان باسم واحد، لان ذلك نقضٌ للحكمة، ولهم في ذلك كلام طويل كرهت ذكره، لانه لا فائدة من التشاغل به"<sup>(٨٧١)</sup>. جاء ذلك في اثناء ايراده شطر رجز انشده ابن قتيبة<sup>(٨٧٢)</sup>. وهو

\*يبادرُ الجونة ان تغيبا\*

ولم يورد البطلوسي ما يتعلق بمفردة (جون)، ولكنه صحَّح رواية الرجز ثم بدا له ان يستغل هذه المفردة للحديث عن هذه الظاهرة. وربما يعلّل سكوته بشيوع مفردة (جون) واطرادها عند اللغويين<sup>(٨٧٣)</sup>.

## مسائل التضاد في (الاقتضاب)

جاءت مسائل هذه الظاهرة متناثرة، على الرغم من افراد ابن قتيبة بابين لها<sup>(٨٧٤)</sup>. اذ لم يقتصر البطلوسي على ما جاء من مفردات في هذا الباب، بل اختار مفردات أخر من ابواب اخرى لا تعنى بهذه الظاهرة. والذي نلاحظه ان هذه المسائل قليل قياسا بما ورد منها في الكتابين.

١- /البيّع: في شرحه لخطبة الكتاب قال البطلوسي: "وقوله (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) يعني بالبيّعين: البائع والمشتري، لان البيع في كلام العرب من الاضداد"<sup>(٨٧٥)</sup>.

ولم ينكر اللغويون ما ذهب اليه البطلوسي. فقد قال الاصمعي: "البيّع: البائع والمشتري"<sup>(٨٧٦)</sup>، تابعة تلميذه ابو حاتم السجستاني، وزاد: "بعثُ الشيءَ واخذتُ ثمنه أي اخرجته من يدي، وبعض العرب يقول: بعثُ الشيءَ أي اشتريته"<sup>(٨٧٧)</sup>. والى نحو هذا ذهب ابن السكيت<sup>(٨٧٨)</sup>، والانباري<sup>(٨٧٩)</sup>، والصاغاني<sup>(٨٨٠)</sup>، دخل كلام بعضهم في بعض، والمتاخر ياخذ من المتقدم، وشواهدهم متطابقة الى حد كبير، وقد انشدوا لطرفة:

ويأتيك بالأخبار من لم تبع له      بتاتاً ولم تضرب له وقتَ مَوْعِدٍ<sup>(٨٨١)</sup>

وللحطيئة:

وباعَ بنيه بعضهم بخُشْـارَةٍ      وبعثُ لذبيان العلاء بمالكاً<sup>(٨٨٢)</sup>

<sup>(٨٧١)</sup> ق: ١١٨/٢ جاء ذلك في ((باب تسمية المتضادين باسم واحد)).

<sup>(٨٧٢)</sup> ينظر ك: ٢٣٠.

<sup>(٨٧٣)</sup> ينظر: الاضداد للاصمعي: ٣٦-٣٧، والاضداد لابي حاتم: ٩١-٩٢، والاضداد لابن السكيت: ١٨٩، والاضداد

للانباري: ١١٣ والاضداد للصاغاني: ٢٢٧، وديوان الفرزدق. دار صادر: ٢١٠ في قوله:

وجوّن عليه الجصُّ فيه مريضه      تطلّع منه النفس والموت حاضره

وديوان ابن مقبل تحقيق عزة حس: ٣٢٢ في قوله:

واطأته بالسرى حتى تركت به

ليل التمام تُرى أسدافه جُونا

<sup>(٨٧٤)</sup> ينظر: ك: ٢٣، ٤٨٣.

<sup>(٨٧٥)</sup> ق: ٩٢/١، ١١ وينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير: ١٧٣/١.

<sup>(٨٧٦)</sup> الاضداد للاصمعي مطبوع ضمن "ثلاثة كتب في الاضداد للاصمعي والسجستاني وابن السكيت" تحقيق اوغست هفنز: ٥١.

<sup>(٨٧٧)</sup> الاضداد للسجستاني: ١٠٦-١٠٧.

<sup>(٨٧٨)</sup> ينظر: الاضداد لابن السكيت: ١٨٤-١٨٥، ٢٠٤.

<sup>(٨٧٩)</sup> ينظر: الاضداد للانباري: ٧٣، ١٩٩.

<sup>(٨٨٠)</sup> ينظر: الاضداد للصاغاني: ٢٢٥.

<sup>(٨٨١)</sup> الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد، د. علي الجندي: ٦٧.

ولكثير:

فيا عزُّ ليت النَّأيَ اذ حال بيننا وبينك باعَ الودَّ لي منك تاجر<sup>(٨٨٣)</sup>

وكان على الشارح ان يقتصد في هذه المفردة لو ذكر قول ابن قتيبة نفسه في (باب فعلت وفعلت بمعنيين متضادين) اذ قال: "بعت الشيء: اشتريته وبعته، وشريت الشيء اشتريته وبعته"<sup>(٨٨٤)</sup>. وقد يكون اطلاق (البيعان) على البائع والمشتري من باب التغليب، كما يقال: العمران والأطبيان، والامران، والأصمعان، ونحوها.

٢- يتصدَّق: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة قوله: "ومن ذلك قول العامة: فلان يتصدَّق اذا اعطى، وفلان يتصدق اذا سال، وهذا غلط، والصواب: فلان سأل، وانما المتصدق المعطي. قال الله تعالى [وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ] <sup>(٨٨٥)</sup>"<sup>(٨٨٦)</sup>.

ولم ينكر الشارح قول ابن قتيبة، ولكنه زاد: "وقد حكى ابو زيد الانصاري، وذكره قاسم بن اصبغ عنه، انه يقال: تصدَّق: اذا سأل"<sup>(٨٨٧)</sup>.

وهذه المفردة تتنازعها اقوال متباينة. فالخليل يقول: "والمتصدَّق: المعطي للصدقة، وأصدَّق: أخذ الصدقات من الغنم"<sup>(٨٨٨)</sup> وانشد للاعشى:

ودَّ المصدَّق من بني عمرو أنَّ القبائلَ كُلَّها غَنَمٌ<sup>(٨٨٩)</sup>

اما ابن السكيت فقد عدها من اغلاط العامة<sup>(٨٩٠)</sup>، وهو مذهب ابن قتيبة، ومنه نقل على الارجح لان النصين متطابقان تماما. وتحقِّظ عليها كل من الاصمعي والسجستاني وابي الطيب اللغوي. قال السجستاني: "... والجيدُ تصَّقُ أعطى"<sup>(٨٩١)</sup>. اما الصاغاني فقال: "تصدَّق اذا اعطى وسأل"<sup>(٨٩٢)</sup>. اما

---

<sup>(٨٨٢)</sup> أخلَّ به الديون.

<sup>(٨٨٣)</sup> ديوان كثير عزة، تحقيق احسان عباس: ٣٦٩.

<sup>(٨٨٤)</sup> ك: ٤٨٣.

<sup>(٨٨٥)</sup> يوسف: ٨٨.

<sup>(٨٨٦)</sup> ك: ٢٥ وفيه ((الناس)) بدلا من ((العامة)).

<sup>(٨٨٧)</sup> ق: ١٥/٢، ولم اهتد الى قول ابي زيد في ما بين يدي من مؤلفاته المطبوعة.

<sup>(٨٨٨)</sup> كتاب العين: ٥٧/٥.

<sup>(٨٨٩)</sup> أخلَّ به لديوان.

<sup>(٨٩٠)</sup> ينظر: اصلاح المنطق: ٢٨٧، ك: ٢١.

<sup>(٨٩١)</sup> الاضداد للسجستاني: ١٢٥، وينظر: الاضداد في كلام العرب لابي الطيب اللغوي تحقيق د. عزة حسن: ٤٣٧.

<sup>(٨٩٢)</sup> الاضداد للساغاني: ٢٣٥.

البطليوسي فقد نقل عن الخليل انه يقرّ بهذا التضاد. ولم اجد ذلك في (كتاب العين)، وقد تقدم انفا قول الخليل. فضلا عن نقله عن (الانباري)<sup>(٨٩٣)</sup>.

ولما لم يجد البطليوسي اتفاقا، جاء برأي مفاده ان "الاشتقاق ايضا يوجب ان يكون جائزا؛ لان العرب تستعمل تَفَعَّل في الشيء. للذي يؤخذ جزءاً بعد جزء، فيقولون: تحسّيت المرق، وتجرّعت الماء، فيكون معنى تصدّقت: التمسْتُ الصدقة شيئا بعد شيء"<sup>(٨٩٤)</sup>.

والبحث لا يجاري الشارح في ما ذهب اليه، لانه اطلق هذا المعنى على هذه الصيغة، والتدرج معنى واحد من معاني أخرى لهذه الصيغة، ومنها التكلف: أي معاناة الفاعل للفعل ليحصل له نحو: تشجّع، أي تكلف الشجاعة وعانها لكي تحصل له، وتجلّد، وتصبّر<sup>(٨٩٥)</sup>، ومنها "التجنب: نحو تحرّج، أي تجنب الحرج"<sup>(٨٩٦)</sup>، وغيرها من المعاني التي ارتبطت بهذه الصيغة، ولكن يمكننا ان نحمل استعمال تصدّق بمعنى سأل على التوسع في الاستعمال اللغوي ولا سيما اذا كان السياق ملائما لهذا التوسع. لان الاضداد من المشترك اللفظي<sup>(٨٩٧)</sup>. اما الشاهد الذي ساقه مؤيدو التضاد في تصدّق فهو: ولو انهم رزقوا على أقدارهم أُلْفِيَتْ أَكْثَرُ مَنْ تَرَى يَتَصَدَّقُ<sup>(٨٩٨)</sup>

والراجع من بين هذه الاقوال هو ما ذكره الانباري، قال: "...يقال: قد تصدّق الرجل اذا اعطى، وهو المعروف المشهور عند اكثر العرب، وقد تصدق اذا سأل؛ وهو القليل في كلامهم..."<sup>(٨٩٩)</sup>.

٣- حَقَّى وَأَخْفَى: وهي من المسائل التي كثر فيها لنقاش، وتعددت مشارب اللغويين في تخريجها وتوجيهها، والذي اثار البطليوسي من هذه المسألة ليس شرحها ولا التعليق عليها، ولكنه اراد ان ينبّه الى وهم وقع فيه ابن قتيبة الذي تناقضت اقواله حول هذه المسألة، فقد قال في موضع من كتابه: "خفيت الشيء أظهرته وكتمته"<sup>(٩٠٠)</sup>. فقال البطليوسي: "هذا غلط، انما اللغتان في (أخفيت) الذي هو فعل رباعي، وقد ذكره (أي ابن قتيبة) في باب تسمية المتضادين باسم واحد، فاما خفيت الثلاثي، فانما هو بمعنى اظهرت لا غير"<sup>(٩٠١)</sup>. ولا نستطيع ان ندفع هذا الوهم عن ابن قتيبة لسهو او نسيان، لان التعبيرين وردا في بابين متحدين في غرضهما، وهو الحديث عن الاضداد، فضلا عن كثرة الحديث عن هاتين المفردتين بين المشتغلين في حقول اللغة ودقائقها، الامر الذي جعل الشارح يُحجم عن التعرض لهما، لانه ورد عن اللغويين القدماء ان ((خفى) الثلاثي هو بمعنى الاظهار، ولا خلاف بينهم

<sup>(٨٩٣)</sup> ينظر الاضداد للانباري: ١٧٩-١٨٠ ويسميه الشارح بابن الانباري.

<sup>(٨٩٤)</sup> ق: ١٦/٢.

<sup>(٨٩٥)</sup> الصرف الوافي: هادي نهر: ٢١٩.

<sup>(٨٩٦)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها.

<sup>(٨٩٧)</sup> ينظر: المزهري للسيوطي: ٣٨٧/١، ٤٠٠.

<sup>(٨٩٨)</sup> ينظر: الاضداد للانباري: ١٧٩-١٨٠.

<sup>(٨٩٩)</sup> الاضداد للانباري: ١٧٩-١٨٠.

<sup>(٩٠٠)</sup> ك: ٤٨٣.

<sup>(٩٠١)</sup> ق: ٢٤٧/٢ وينظر: ك: ٢٣٣، قال: ((وأخفيت الشيء أظهرته وكتمته)).

في ذلك<sup>(٩٠٢)</sup>. ولكن الخلاف في (أخفيت)، وشاهدهم الرئيس قوله تعالى: [ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا ]<sup>(٩٠٣)</sup>، مع قراءة الفتح في [أخفيها]<sup>(٩٠٤)</sup>. أما شواهدهم الشعرية فتكاد تكون متطابقة. ولعل أكثر من فصل في هذه المسألة، الانباري: قال: "والمستخفي من الاضداد، يكون الظاهر ويكون المتواري، فهو من قولهم: قد استخفى الرجل اذا توارى، واذا كان الظاهر فهو من قولهم: خفيت الشيء اذا أظهرته، من ذلك: الحديث المروي: (وليس على المختفي قطع) معناه: ليس على النبأ؛ وانما سُمي النبأ مختفياً لانه يُخرج الموتى، ويُظهر أكفانهم"<sup>(٩٠٥)</sup>. وفي موضع اخر قال: "وأخفيتُ حرف من الاضداد؛ يُقال: أخفيتُ الشيءَ اذا سترته، وأخفيتَه، اذا أظهرته، ... ولا يقع هذا- اعني الذي لا أَلَفَ فيه- على الستر والتغطية."<sup>(٩٠٦)</sup>، ثم ذكر ان الفراء قال: "حدثنا الكسائي، ... عن سعيد بن جبير انه قرأ: (أكاد أخفيها) فمعنى (أخفيها) أظهرها"<sup>(٩٠٧)</sup>. وقد اورد الانباري قراءة شاذة للاية الكريمة، هي "قراءة أبيّ: (أكاد أخفيها من نفسي، فكيف أطلعكم عليها)<sup>(٩٠٨)</sup>""<sup>(٩٠٩)</sup>. ومن الشواهد الشعرية التي ساقها مؤلفو الاضداد قول عبدة بن الطيب: يَخْفِي التراب بأظلافٍ ثمانيةٍ في أربع مسُهْنٍ الأرضَ تحليل<sup>(٩١٠)</sup> وقول امرئ القيس:

#### خَفَاهُنْ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا خَفَاهُنْ وَدَقَّ مِنْ سَحَابٍ مُحَلَّبٍ

والذي نراه ان التضاد يقع في (خفى) الثلاثي الذي يعني الاظهار، واشترك (أخفى) الرباعي في المعنيين، الاظهار والكتمان، وقد يعمل ذلك برجوع المفردتين الى اصل واحد وقع الخلط بينهما في الاستعمال، فتغلب احدهما على الاخرى نتيجة للحن او الخطأ في التلفظ ولا سيما على لسان العامة، فنشأ من هذا خلط بين دلالتيهما.

٤- جَلَل: لا يُنكر اللغويون وقوع التضاد في هذه المفردة الا من انكر الظاهرة كلها<sup>(٩١١)</sup>. ويبدو ان الشارح تغافل عن هذه المفردة في بابها الطبيعي عند ابن قتيبة الذي قال: "والجَلَل: الشيء الكبير والجَلَل الشيء الصغير"<sup>(٩١٢)</sup>، ولكنه ذكرها في اثناء شرحه لاحد شواهد ابن قتيبة الشعرية. وذلك في القسم الثالث من (الاقتضاب). وربما يدفع هذا عن الشارح بانه يشرح شاهدا اورده ابن قتيبة في باب الاضداد، فاضاف الشارح بيتين اخرين قبل البيت الشاهد وردت (جلل) في احدهما. والبيتان:

<sup>(٩٠٢)</sup> ينظر في اتفاقهم هذا، المصادر الاتية:

- الاضداد للاصمعي: ٢١ والاضداد لابن السكيت: ١٧٧-١٧٩ والاضداد للسجستاني: ١١٥-١١٦، وقد نقل السجستاني نص الاصمعي كاملا، والاضداد للانباري: ٧٦، ٩٥-٩٨ والاضداد في كلام العرب لابي الطيب اللغوي: ٢٣٧، وفيه يستشهد باقوال قطرب وابي عبيدة والافخش، والتوّزي، وابي زيد الانصاري. وينظر كذلك اساس البلاغة (خفي): ١٧٠، والنهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير: ٥٦/٢-٥٧.

<sup>(٩٠٣)</sup> طه: ١٥.

<sup>(٩٠٤)</sup> وهي قراءة عاصم والكسائي وابو الدرداء وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وابن كثير وحמיד. ينظر: معجم القراءات القرآنية، احمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: ٧٤/٤.

<sup>(٩٠٥)</sup> الاضداد للانباري: ٧٦، وينظر: النهاية في غريب الحديث والاثار ٢: ٥٧ وفيه (((انه لعن المختفي والمختفية والمختفي: النبأ عند اهل الحجاز، وهو من الاختفاء: الاستخراج، او من الاستتار؛ لان يسرق في خفية).

<sup>(٩٠٦)</sup> الاضداد للانباري: ٩٥.

<sup>(٩٠٧)</sup> المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٦/٢-١٧٧.

<sup>(٩٠٨)</sup> ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٧٦/٢-١٧٧، ومعجم القراءات القرآنية: ٧٤/٤.

<sup>(٩٠٩)</sup> الاضداد للانباري: ٩٥.

<sup>(٩١٠)</sup> شرح اختيارات المفضل للتبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة: ١: ٦٦٧.

<sup>(٩١١)</sup> ينظر مقدمة المبحث.

<sup>(٩١٢)</sup> ك: ٢٣١ وبأثر ذلك قال: ((وَالنَّبَلُ الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ، قال الشاعر:

أَفَرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكَرَامَ وَأَنْ أُرْثَ ذُوداً شِصَائِصاً نَبَلًا

يزعمُ جَزءٌ ولم يُقُلْ جَلالاً      أُنِّي تروحتُ ناعماً جَذلاً  
 إن كنت أزننُني بها كذباً      جَزءٌ فلاقيت مثلها عَجلاً  
 فقال البطليوسي بعد كلام طويل شرح فيه الأبيات الثلاثة: "...والجلل: يكون العظيم، ويكون  
 الحقيق، وهو من الاضداد، وهو ههنا الحقيق..."<sup>(٩١٣)</sup>  
 ويتفق علماؤنا القدماء على أن هذه من الاضداد<sup>(٩١٤)</sup>، إلا ما جاء عن أبي عمرو الشيباني في قوله:  
 "الجلل: الصغير، والجليل: العظيم، ولا اعرف الجلل في معنى العظيم"<sup>(٩١٥)</sup>.

---

<sup>(٩١٣)</sup> ق: ١٨٠/٣ وفيه ((البيت لحضرمي بن عامر..))، وروى القالي في أماليه مقطوعة من ستة أبيات تضمنت شاهد ابن قتيبة وزيادة البطليوسي. ونسبها للشاعر نفسه، ولم اعثر على ترجمة للشاعر [ينظر أمالي القالي: ٦٧/١].

<sup>(٩١٤)</sup> ينظر: الاضداد للاصمعي: ٩، والاضداد لابن السكيت: ١٦٧-١٦٨، ونقل نص الاصمعي نفسه، وينظر: الاضداد لسجستاني: ٨٤، والاضداد للانباري: ٨٩، والاضداد لأبي الطيب اللغوي: ١٤٥-١٥٠.

<sup>(٩١٥)</sup> الاضداد للاصمعي: ١٠ وعنه نقل الآخرون قول أبي عمرو الشيباني، وينظر خزانة الأدب للبغدادي: ٤٢٩/٣.

ومن المسائل الأخرى في هذا المبحث:  
 (عريذ) ق: ٤٧/٢، ك: ٨٣.  
 (هَجْد) ق: ١٥٧/٢، ك: ٣٧٢، ٤٨٣.  
 (قسط وأقسط) ق: ١٥٨-١٥٩، ك: ٣٧٥.

## المبحث الثاني

### الترادف

#### تعريفه

"هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد"<sup>(٩١٦)</sup>. أو بمعنى آخر: "هو دلالة عدة كلمات مختلفة ومنفردة على المسمى الواحد أو المعنى الواحد دلالة واحدة: ، نحو الشمول والعُقار والقرقف، والخندريس والراح والمُدامة والصهباء والسَّباء، فكل هذه الأسماء تدل على الخمر وحدها"<sup>(٩١٧)</sup>.

ولهذه الظاهرة مؤيدون ومنكرون، وكلُّ له حججه وأدلته، والحديث عن هذه الأقوال يُخرج المبحث عن قصده. ولكن، على الرغم من عدم استقرار هذه الظاهرة في وجودها أو عدم وجودها، فإننا لا نُنكر أثرها في إثراء اللغة، فهي مظهر بارز في اللغات الإنسانية عامة، واللغة العربية خاصة. فضلاً عن عدّها من السمات الرئيسية في عملية التطور الدلالي، وهي (ظاهرة شائعة) في جميع اللغات أكدها الدارسون لمرحلة نمو اللغة وأطوارها التاريخية"<sup>(٩١٨)</sup>.

#### موقف البطليوسي من (الترادف):

هو من المؤيدين لها بلا تحفّظ، وجاء حديثه عنها عابراً من دون أن يُسمّيها فضلاً عن عدم تخصيصه لها باباً أو فصلاً أو مسألة بعينها، على الرغم من اشارات ابن قتيبة إليها في مواضع من كتابه. ولم نستطع الكشف عن موقف ابن قتيبة منها، إذ أفرد باباً سمّاه: "باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه"<sup>(٩١٩)</sup>. مورداً فيه طائفة من المفردات استعملها الناس بمعنى واحد، معترضاً على هذا الاستعمال. لأنه وضع فروقاً تختلف في توجيهاتها. فتارة يوجهها توجيهاً فقهياً، وتارة أخرى يجعلها من ألفاظ العامة، متخذاً من أصلها في الاستعمال ذريعة في التفريق بين معانيها"<sup>(٩٢٠)</sup>. والبحث غير معني بموقف ابن قتيبة فهو بحاجة إلى بحث قائم بذاته. والذي يعنينا هو سكوت البطليوسي عن موقف ابن قتيبة منها، ولا سيما إذا علمنا أن الشارح اختار من هذه المفردات للمناقشة في مسائل عدّة من (الاقتضاب) مشيراً إلى مواضعها في أبوابها التي وردت فيها"<sup>(٩٢١)</sup>.

وقد جاء حديث البطليوسي في واحدة من استطراداته المألوفة، إذ أورد ابن قتيبة كلاماً عن واصل بن عطاء وقدرته على إخفاء لثغته في حرف الراء"<sup>(٩٢٢)</sup>. فأورد الشارح جزءاً من كلام واصل بن عطاء وأطال في الحديث عن هذه العاهة اللطيفة، والألفاظ التي أبدلها في كلامه ليتجنب النطق بالراء ثم قال: "... وهذه الألفاظ كلها يمكن أن تُبدل بألفاظ آخر لا راء فيها، ولا يتعذر على من كان له بصر باللغة"<sup>(٩٢٣)</sup> معللاً ذلك بقوله: "لأنّ العرب توسعت في لغتها، ما لم تتوسّع أمة من الأمم، حتى إنك تجدهم قد جعلوا للشيء الواحد عشرة أسماء وعشرين وأكثر من ذلك، فقد قيل: إن الأسد له مائة اسم، وكذلك الحمار. وأنّ للداهية أربع مائة اسم، ولذلك قال علي بن حمزة: من الدواهي كثرة أسماء

(٩١٦) التعريفات للشرif الجرجاني: ٣٧، وينظر: المزهري للسيوطي: ٤٠٢/١ وعلم الدلالة أحمد مختار عمر: ٢١٥.

٢٣١.

(٩١٧) الترادف في اللغة، د. حاكم مالك لعبيبي: ٣٢.

(٩١٨) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، وينظر: الترادف في اللغة: ١٣.

(٩١٩) ك: ٢١.

(٩٢٠) ينظر: ك: ٣٥، ٣٨، ١٠٦، قال في ص ١٠٦: "والعفار والابار: تلقيح النخل، والجباب والجداد والجدار والجرام

والجرام والقطاع كله: الصرام"

(٩٢١) ينظر: ق: ٩/٢-٣٠.

(٩٢٢) ك: ١٥.

(٩٢٣) ق: ١٢٢/١.

الدواهي، فكما قالوا: الشَّعْرُ والْفَرْعُ، فكَذَلِكَ قالوا: الْهُلْبُ، وقالوا لما كَثُرَ منه الدَّبَبُ، ولما صَغُرَ: الرِّعْبُ، والدَّبَبُ، بالذال غير معجمة، قال الراجز.

\* قَشْرُ النِّسَاءِ دَبَبَ العُرُوسِ \* (٩٢٤)

وعلى هذا المنوال نسج البطلوسي تنظيره للترادف. فذكر للقمر خمسة أسماء فيها (راء) وخمسة أخرى لا راء فيها. وختم حديثه بما روي عن عائشة (رضي الله عنها)، أنها قالت: "أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي، وأشار إلى القمر. وقال: أستعيذي بالله من هذا، فإنه الغاسق إذا وقب" (٩٢٥).

والذي يتضح من تحليل الشارح أنه عدّ الترادف توسعاً في اللغة، وهذا رأيٌ نرجّحه ونؤيده لتمكّنه من إثبات وجوده في الاستعمال اللغوي عند العرب، وكثرة الاستعمال لا بُدَّ من أن "تخلق كلمات جديدة تلبي بها مطالب الحياة" (٩٢٦). والعصور التي مرّت على الناطقين بالعربية ألجأتهم إلى التغيير في مفرداتها، أحسوا بذلك أم لم يحسوا، لأن التطور اللغوي لا يحدث بين يوم وآخر، بل يحتاج إلى عقود من السنوات كي يلحظ مستعمل اللغة أن المفردات التي ينطق بها قد تحولت من لفظة إلى أخرى وللمعنى نفسه.

"ولعل أبرز العوامل في اشتغال لغتنا على هذا الثراء العظيم أن المهجور في الاستعمال من ألفاظها كُتِبَ له البقاء، فإلى جانب الكلمات المستعملة كان مدوّنو المعجمات يسجلون الكلمات المهجورة، وما هُجِرَ في زمان معين كان قَبْلُ مستعملاً في عصر من العصور، أو كان لهجة لقبيلة خاصة انقرضت أو غلبتها لهجة أقوى منها، وهجران اللفظ ليس كافياً لإماتته، لأن من الممكن إحياءه بتجديد استعماله" (٩٢٧).

## مسائل الترادف في (الاقتضاب):

تقدّم قولنا في إجماع الشارح عن ذكر هذه الظاهرة في باب أو فصل أو حتى مسألة. وما جاء من هذه المسائل فقد اختارها البحث من خلال كلام البطلوسي، لما سبق من العلم بأنه غير خالي الذهن من هذه الظاهرة.

١- /الطَّرِيْدَةُ: قال البطلوسي: "الطَّرِيْدَةُ: خُشْبِيَّةٌ صَغِيرَةٌ فِيهَا حَدِيدَةٌ تُسَوَّى بِهَا الرِّمَاحُ وَنَحْوُهَا، وَيُقَالُ لِعِشَانِهِ الَّذِي عَلَيْهِ: الْغِلَافُ وَالْحَاءُ وَالْقَشْرُ، فَإِذَا نَزَعْتَهُ عَنْهُ قُلْتَ: قَشَرْتَهُ وَقَشَوْتَهُ، وَقَشَيْتَهُ (مَشَدَّدٌ)، وَلَحَفْتَهُ، وَلَفَأْتَهُ، وَكَشَأْتَهُ، وَلَحَوْتَهُ، وَلَحَيْتَهُ، وَسَحَيْتَهُ، وَسَحَوْتَهُ، وَجَلَفْتَهُ، وَجَلَّهْتُهُ وَوَسَعْتُهُ وَنَقَحْتُهُ، هَذَا مَشَدَّدَانِ" (٩٢٨)، وَيُزَادُ عَلَى هَذِهِ الْمَفْرَدَاتِ، تَقَفُّهُ وَبَرَيْتُهُ.

ويلاحظ من المفردات التي أوردها البطلوسي أن قسماً منها يأتي على المعاقبة (٩٢٩). ومثل هذه المفردات تدخل في اللهجات. "فأهل الحجاز قلوبُ البُرِّ وكل شيء يُقَلَى فإنما أقلوه قلوأ، وتميم قليبُ البُرِّ فإنما أقليه قليأ" (٩٣٠). وتعدد اللهجات رافدٌ من روافد هذه الظاهرة، لأن "لغات القبائل كانت تختلف أحياناً في تسمية الشيء، وفي النهاية تستفيد اللغة المشتركة من هذا الاختلاف في تعدد التسمية". وإلى هذا ألمح الأصمعي في كتابه (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه)، وإن لم يطرد هذا عنده في كل مفردات كتابه. قال: "ويقال للذي يرضع من كل صبيٍّ أو بهيمة بلغة أهل الحجاز: رَضَعَ يَرْضِعُ، يَقُولُ مَنْ دُونَهُمْ رَضِعَ يَرْضَعُ، وَمَلَجَ يَمْلُجُ، وَرَغَثَ يَرِغَثُ: رَغَثًا، وَرَغَثَانًا، وَرَغَاثًا لَا يُتَوَّنُ مِثْلَ حَدَامٍ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي مَعْنَى رَضَعَ" (٩٣١).

٢- /الْخُلْفُ وَالْكَذِبُ: قد يورد ابن قتيبة مفردات لاخلاف فيها، أو هي مما اتفق عليه اللغويون، وشاع استعماله، فيؤيد الشارح قول ابن قتيبة، إلا أنه لا يدعُ فرصة يضيف بها معلومة أخرى تضاف إلى ما عُرف، فقد ذكر ابن

(٩٢٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر كتاب ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي، تحقيق: مظفر سلطان: ٤٥.

(٩٢٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣٦٦/٣.

(٩٢٦) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح: ٢٩٣.

(٩٢٧) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح: ٢٩٣.

(٩٢٨) ق: ١٦٧، ١٦٨؛ وينظر: كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي: ١٣١-١٣٣، ٥٠٥/٢ وكان تعليق البطلوسي على هذه المفردة بعد أن أنشد للشماخ:

كَمَا قَوَّمتَ ضِغْنُ السَّيْمُوسِ الْمَهَامِزِ

أَقَامَ التَّقَافَ وَالطَّرِيْدَةَ دَرَّةً هَامَا

ديوان الشماخ بن ضرار النيباني تحقيق صلاح الدين الهادي: ١٨٦.

(٩٢٩) ينظر: الفصل الأول من الرسالة مبحث الإعلال والمعاقبة:

(٩٣٠) المزهر للسيوطي: ٢٧٧/٢، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل طالب المطبلي: ١٣٦.

(٩٣١) ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه للأصمعي: ١٦.

ومن المسائل الأخرى ينظر: ق: ١٧٤/١، ق: ٥٣/٢، مسألة (١)، ك: ١٠٦، ق: ٣٢٢/٢، ك: ٦٠٣.

قتيبة ان الناس لا يفرقون بين الخُلف والكذب، لأن الكذب فيما مضى والخلف فيما يستقبل.<sup>(٩٣٢)</sup> فقال البطليوسي: "هذا الذي قاله وهو الأكثر والأشهر، وقد جاء الكذب مستعملاً في المستقبل. قال الله تعالى: [ ذَلِكَ وَعَدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ]"<sup>(٩٣٣)</sup>،<sup>(٩٣٤)</sup>.

والذي ورد عن اللغويين القدماء يؤيد ما ذهب اليه ابن قتيبة.<sup>(٩٣٥)</sup> أما ما استدركه البطليوسي فقد يُحملُ على المجاز، لأن "أصل الكذب الإخبار على خلاف الواقع"<sup>(٩٣٦)</sup>. وقد أجمع أكثر المفسرين ان قوله تعالى [ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ] يراد به: "غير كذب، والمصدر قد يرد بلفظ المفعول كالمجلود والمعقول، وبأيكم المفتون، وقيل غير مكذوب فيه"<sup>(٩٣٧)</sup>. وفي ضوء هذا التفسير يمكن أن يكون المراد من الآية الكريمة. انه سيرى الكافرون ان ما وعدوا من العذاب لن يخالف الواقع ولن يقال فيه ان هذا أمرٌ كذب، والله أعلم. "وذلك انهم لمّا عقروا الناقة أنذرهم صالح عليه السلام بنزول العذاب، فقالوا: وما علامة ذلك؟ فقال تصير وجوهكم مسودة ثم يأتيكم العذاب في اليوم الرابع، فلما رأوا وجوههم قد اسودّت أيقنوا بالعذاب..."<sup>(٩٣٨)</sup> وقد يفسر ما زاده الشارح، بميله الى عدم تجويزه الاطلاق في المسائل اللغوية، إذ قد يؤخذ من الدلالات ما يحتاج الى تبصر وروية وامعان في شحذ الذهن، لأن المعاني تتوسع مع السياق. وقد أصاب ابن قتيبة القول حينما فصل في هذه المسألة في قوله: "ومن ذلك الخُلفُ والكذب لا يكاد الناس يفرقون بينهما، والكذب فيما مضى وهو أن تقول فعلتُ كذا ولم تفعله، والخُلفُ لما يستقبل وهو أن تقول: سأفعل كذا ولا تفعله"<sup>(٩٣٩)</sup>

---

<sup>(٩٣٢)</sup> ينظر: ك: ٣٣.

<sup>(٩٣٣)</sup> هود: ٦٥.

<sup>(٩٣٤)</sup> ق: ٢١/٢.

<sup>(٩٣٥)</sup> ينظر في أقوالهم: لسان العرب (خلف): ٨٨٧/١.

<sup>(٩٣٦)</sup> خزائن الأدب: ١٩٣/٦.

<sup>(٩٣٧)</sup> التفسير الكبير للفخر الرازي: ٢٠/١٧، وينظر الكشف للزمخشري ٢: ٢٧٩، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٩١/٩.

<sup>(٩٣٨)</sup> التفسير الكبير للفخر الرازي، وهو قول ابن عباس (رضي الله عنه).

<sup>(٩٣٩)</sup> ك: ٣٣.



## المبحث الثالث

### التعريب

#### تعريفه

"هو ما أستعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها"<sup>(٩٤٠)</sup>.

وظاهرة التعريب قديمة قدم العربية نفسها. ونظرة سريعة في دواوين شعراء ما قبل الإسلام نجد فيها مصداق ما نقول. والسبب الرئيس في وجودها هو اختلاط العرب بغيرهم من الأمم المجاورة، فهم "يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه"<sup>(٩٤١)</sup>. "والأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسم غيّرته العرب، وألحقها بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع نحو: درهم وبهرج. وقسم غيرته ولم تلحقه بأبنية كلامها ولا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله نحو أجر وإبريسم، وقسم شركوه غير مغير فلما لم يلحقوه بأبنية كلامها لم يعدّ منها وما ألحق عدّ منها"<sup>(٩٤٢)</sup>.

ومن الطبيعي أن تكون للغويين القدماء أقوال في إثبات هذه الظاهرة أو إنكارها، ولا سيما في القرآن الكريم. وهي مطردة عندهم، إلا ما عُرف عن رأي أبي عبيدة معمر بن المثنى في قوله: "نزل القرآن بلسان عربي، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول ..."<sup>(٩٤٣)</sup>.

وليس يمتنع وجود هذه المفردات في العربية، سواء أكان ذلك في القرآن الكريم أم في ما نطقت به العرب عموماً. فالقرآن الكريم نزل بلغة العرب، وهذه لها ظواهرها ومفرداتها، ومن هذه المفردات ما ورد من اختلاط العرب بالأمم المجاورة كما أسلفنا، وكما استعمل الظواهر اللغوية الأخرى، فلا يمتنع استعمال مفردات أعجمية قد ألفها العرب وطوّعت حروفها وأبنيتهما بما يتناسب مع طبيعة النطق العربي للحروف وصوغ الأبنية على حدّ سواء.

#### موقف البطليوسي من (التعريب)

لم يبعد البطليوسي عمّا ذكره القدماء من قبول هذه الظاهرة على وفق القيود المعروفة التي وضعوها، فقد كان يرى أن استعمال المفردات الأعجمية "أمر لا غبار عليه بشرط أن لا تخضع الكلمة الأعجمية المعربة للموازن اللغوية العربية، لأن بقاءها على ما قيلت وترجمت هو الأصح، وإنّ من العبث الذي لا جدوى من ورائه الجري وراء تذليلها للمقاييس المتعارف عليها، ففي لغات الأعاجم من الكلمات والألفاظ ما هو مخالف لأوزان كلام العرب، فليس في العربية وزن (فعليل) ولا (فعللين) بفتح الفاء"<sup>(٩٤٤)</sup>. وقد ورد مضمون هذا القول وغيره في حديثه عن مفردة أوردها ابن قتيبة في قوله: "هو السرجين بكسر السين والجيم، قال الأصمعي: هو فارسي، ولا أدري كيف أقوله، فأقول الروث"<sup>(٩٤٥)</sup>. فقال البطليوسي: "قد حكى أبو حنيفة في كتاب النبات: أنه يقال: سرجين وسرجين بالجيم والقاف وفتح السين وكسرها وسرجنت الأرض وسرجنتها، هي لفظة فارسية، ولذلك جاءت مخالفة كلام العرب، لأنه ليس في كلام العرب فعليل ولا فعللين، بفتح الفاء"<sup>(٩٤٦)</sup>. وفي هذه المفردة خلاف في حركة السين فيها. ذكرها ثعلب في باب المكسور أوله<sup>(٩٤٧)</sup>، وقال الجواليقي: "والسرجين: معرب أصله: سرجين..."<sup>(٩٤٨)</sup>. وقال صاحب القاموس: "السرجين والسرجين بكسرهما: الزبل

(٩٤٠) المزهر للسيوطي: ٢٦٨/١.

(٩٤١) كتاب سيبويه: ٣٠٣/٤.

(٩٤٢) إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): ٧٢/١ وينظر: المزهر للسيوطي: ٢٦٩/١

وللمزيد ينظر: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ): ١٣٤/١ وما بعدها، والمعرب للجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر (مقدمة المحقق): ٩-١٤، ومقدمة المؤلف: ٥١-٥٨.

(٩٤٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ): تحقيق محمد فؤاد سزكين: ١٧/١.

(٩٤٤) ابن السيد البطليوسي وجهوده في اللغة: يعقوب الفلاح: رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة: ٢٨٠.

(٩٤٥) ك: ٤٣٠ وفيه ((هو السرجين بكسر السين .....)).

(٩٤٦) ق: ٢٢٠/٢.

(٩٤٧) كتاب الفصح لثعلب: ٢٩٥.

(٩٤٨) المعرب للجواليقي: ٢٧٤.

مُعَرَّبًا سَرَكِين بِالْفَتْح" (٩٤٩)، وإلى هذا ذهب آدي شير (٩٥٠). ويبدو أن قول البطليوسي عن عدم وجود (فَعْلِين)؛ لأن هذه المفردة عند الأعاجم بفتح السين.

## مسائل التعريب في (الاقتضاب):

توزعت هذه المسائل بين القسم الأول والقسم الثاني منه، على الرغم من وضع ابن قتيبة باباً سماه "ما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي" (٩٥١). وكان الشارح قد عودنا على متابعة ابن قتيبة في تسمية أبواب كتابه، ليدلنا على المواضع التي نبه عليها في شرحه. ولكن ما أنقاه من هذا الباب، مفردتان هما (شخت) و (مُحَزَّرَق)، وسيرد الحديث عنهما في موضعيهما من المبحث إن شاء الله.

أما المفردات الأخرى فقد وردت تحت إشارات عابرة عن أعجميتها سواء ذلك عند ابن قتيبة أم عند البطليوسي.

١- /الزَّرَجُون: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة قوله: "الزَّرَجُون: الكرْم، قال الأصمعي: هو الخمر، وهو بالفارسية زَرَكُون، أي لون الذهب" (٩٥٢)، فقال البطليوسي: "كذا روى أبو علي البغدادي: (زَرَكُون) بتشديد الراء، وقال: كذا أقرأني أبو جعفر بن قتيبة، والصواب تسكينها، ومعنى (زَر) ذهب ومعنى (كون): لَوْنُ كَأَنَّهُ قال: لون الذهب" (٩٥٣).

وقد وردت المفردة غير مشددة عند من تحدث عنها، وحركتها عندهم الفتح وليس السكون، إلا إذا فُصِلَتْ للترجمة، فتكون الراء هي الساكنة (٩٥٤)، كذلك رواها الجواليقي، قال: "الزَّرَجُون: الخمر، فارسي معرَّب، وأصله (زَرَكُون) أي لون الذهب ... " (٩٥٥) وأنشد لأبي دهب الجمحي:

وقبابٌ قد أُسْرِجَتْ وبيوتِي      نُظِفَتْ بالريحان والزَّرَجُون

وعلل صاحب اللسان اختلاف هذه الحركات بقوله: "... ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه" (٩٥٦) والذي أورده البطليوسي عن هذه المفردة لا يتعلق بأعجميتها أو عربيتها، بل بحركتها بين التخفيف والتشديد، ويذهب أكثر اللغويين إلى أنها أعجمية (٩٥٧). ولكن صاحب اللسان أفتتح مادة (زرجن) بقوله: "الزَّرَجُون: الماء الصافي يَسْتَقِعُ في الجبل، عربي صحيح ... " (٩٥٨). والراجح أنها أعجمية استناداً إلى كثرة من أيدوا ذلك كما تقدّم.

٢- شَخْتُ وَشَخْتُ: نقل البطليوسي عن ابن قتيبة قوله: "عَزَلْ شَخْتُ: أي صُلْب، بالشين معجمة"، ثم عقّب قائلاً: "أنكر ذلك أبو علي البغدادي، وقال: الرواية عن أبي عبيدة شَخْتُ بالشين غير معجمة، وكذلك حكى في البارع عن أبي عمرو. السَّخِيت: التشديد. وهو عجمي معرَّب، بالشين غير معجمة، على وزن ظريف" (٩٥٩).

والذي ورد عن ابن قتيبة غير هذا. قال: "قالوا غزل سَخْتُ أي صُلْب" (٩٦٠) بالشين غير معجمة، وما رواه ابن قتيبة عن أبي عبيدة بالشين هو "شخت"، فقد جاء بعد نص ابن قتيبة المتقدم: "والدَّسْتُ الصحراء، وأنشد [أي أبو عبيدة] للأعشى:

قد علِمَتْ فارسٌ وجميرٌ والـ      أعراب بالدَّسْتِ أيكم نَزَلَا

يريد الصحراء وهي دشت بالفارسية" (٩٦١). ويُزاد على ذلك أن ابن قتيبة أنشد في الباب نفسه لرؤبة:

\* في جسم شَخْتُ المنكبين فَوْش \* (٩٦٢)

(٩٤٩) القاموس المحيط للفيروز آبادي: ٢٣٤/٤.

(٩٥٠) الألفاظ الفارسية المعربة، آدي شير، المطبعة الكاثوليكية: ١٠.

(٩٥١) ك: ٥٢٦-٥٣٣.

(٩٥٢) ك: ١٠٤.

(٩٥٣) ق: ٥١/٢، وينظر، البارع لأبي علي القالي: ٦٦٣.

(٩٥٤) المعرَّب للجواليقي: ٢١٣، وينظر لسان العرب (زرجن): ١٩/٢.

(٩٥٥) المعرَّب للجواليقي: ٢١٣.

(٩٥٦) لسان العرب (زرجن): ١٩/٢، وينظر: الألفاظ الفارسية المعربة لآدي شير: ٧٧.

(٩٥٧) ينظر لسان العرب (زرجن): ١٩/٢.

(٩٥٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩٥٩) ق: ٢٦١/٢ ولم أجد قول القالي في البارع.

(٩٦٠) ك: ٥٢٧.

(٩٦١) ك: ٥٢٧ وينظر ديوان الأعشى: ٢٣٧ ورواية الديوان بالشين معجمة.

فربما كان تقارب اللفظتين، (سَخَتْ) و (دشت)، في الوزن والصيغة وتقارب المخارج، والأحرف، فضلاً عن موضع روايتهما في الكتاب؛ أوقعاه في هذا.

وما ورد عن اللغويين فهي بالسين، وهذه المفردة، من المفردات التي وافق فيها الأعجمي العربي.

أما رواية الشين فهي عربية وتعني: "الدقيق من الأصل لا من الهُزال ... حتى أنه يُقال للدقيق العُثْق والقوائم: سَخَتْ، والأنثى: سَخْتة، وجمعها سَخَات، وقد سَخَتْ بالضم، شُخُوْتُهُ فهو سَخَتْ وشَخِيت" (٩٦٣) ولم يكتفِ البطليوسي بما ذكره عن هذه المفردة، بل زاد عن ابن السكيت قوله: "كَذَبَ سَخَتْ، على وزن فُلس، وسَخِيت على وزن ظريف: أي خالص" (٩٦٤). وقال الجواليقي: "... قالوا: غَزَلُ (سَخَتْ): أي صُلْب، وقال أبو عمرو\* وابن الأعرابي في قول رُوبة:

\* هل ينفَعُنِي حَلْفُ سَخِيتِ \*

(سَخِيت): أي صُلْب، أصله (سَخَتْ) بالفارسية، وهو الشديد، فلما غُرِبَ قيل (سَخِيت). فاشتقوا منه اسماً على

فعليل، فصار سَخِيت من (سَخَتْ) ك (زَحَل) من (زَحَل)، هذا لا يُخرجه عن كونه غير مشتق من الألفاظ العربية".

وختم البطليوسي هذه المسألة بقوله: "وأما السَخَتْ (بالشين معجمة) فهو الرقيق من كل شيء، وليس الصُلْب،

وهو أيضاً أعجمي معرّب" (٩٦٥)، ثم أنشد لرُوبة:

\* في جسم شخت المنكبين قوش \*

وقد تقدّم قول صاحب اللسان في عربية هذه المفردة، وإنْ أورد عن أعجميتها قولاً بصيغة التمریض، قال:

"وقيل: هو فارسي معرّب" (٩٦٦).

٣- مُحَرَزَق: أنشد ابن قتيبة للأعشى:

\* بساباط حتى مات وهو مُحَرَزَق (٩٦٧) \*

وقال: "هو بالنبطية هُرْزوقا، أي محبوس، ونحو ذلك" (٩٦٨). فقال البطليوسي: "كان الأصمعي يرويه محرزقُ

بتقديم الراي على الزاي، كذلك رواه أبو زيد، وكان أبو عمرو الشيباني يرويه بتقديم الزاي على الرائ، فذكر ذلك لأبي

زيد، فقال، أبو عمرو أعلم بهذا منا، يريد أن أبا عمرو أعلم باللغة النبطية لأن أمّه كانت نبطية" (٩٦٩). ووضح من نص

---

(٩٦٢) ك: ٥٣٣، وينظر: ديوان رُوبة: ٧٩، البيت ٦٥.

(٩٦٣) لسان العرب (سخت): ٢٨٠/٢، وينظر أساس البلاغة (سخت): ٣٢٣.

(٩٦٤) ق: ٢٦٢/٢، ولم أهدأ إليها في: إصلاح المنطق.

\* ما زال الكلام للجواليقي.

(٩٦٥) المعرّب للجواليقي: ٢٧٧، وينظر ديوان رُوبة: ٢٦، وفيه (هل يعصمّي)، وكذلك ينظر: الألفاظ الفارسية

المعرّبة لأدي شير: ٨٥.

(٩٦٦) ق: ٢٦٢/٢.

(٩٦٧) لسان العرب (سخت): ٢٨٠/٢.

(٩٦٨) ديوان الأعشى: ٢١٩، وصدر البيت: \* فذاك وما أنجى من الموت ربّه ..... ورواية الديوان (مُحَزَق)

بتقديم الزاي على الرائ.

(٩٦٩) ك: ٥٣٣.

البطليوسي أن المفردة لم تُثَرَّ عنده إلا اختلاف الرواية في (محزرق) بين تقديم الرأ على الزاي وبين تأخيرها، وإن ختم المسألة بـطرفة نقلها صاحب اللسان فيما بعد.

والشائع في هذه المفردة هو (محزرق) بتقديم الزاي على الرأ، والثانية لغة فيها. روى ذلك الخليل؛ قال: "حَرْزَق الرجل أي انضمَّ وخَضَعَ، وفي لغة حَرْزَق، أي فَعَلَ به ذلك..."<sup>(٩٧٠)</sup>.

فضلاً عن رواية صاحب اللسان بتقديم الزاي على الرأ<sup>(٩٧١)</sup>. وإشارته إلى الرواية الثانية بأنها لغة<sup>(٩٧٢)</sup>.

٤- القافزة والقافزة: أنكر ابن قتيبة قولهم (قافزة)، وهي عنده القافزة، والقافزة<sup>(٩٧٣)</sup>. فقال البطليوسي: "الذي أنكره ابن قتيبة ولم يُجزَّه هو قول الأصمعي، قال الأصمعي: هي القافزة، ولا أعرف قافزة، وهي لفظة فارسية عُربت، فلذلك كثر الاختلاف في حقيقة اللفظ بها"<sup>(٩٧٤)</sup>. وموقف البطليوسي فيما يتعلق بالأصمعي وتعلق ابن قتيبة بأرائه وأقواله؛ هو موقف المؤاخذ المنكر، فقد أنكر البطليوسي أشياء كثيرة على ابن قتيبة، كان سببها أخذ ابن قتيبة بأراء الأصمعي المتشدة<sup>(٩٧٥)</sup>.

قال الجواليقي: "القافزة: إناء من آنية الشراب. وهي (القافزة) والقافزة أيضاً، ويقال إنها معربة، وليس في كلام العرب ما يفصل ألف بين حرفين مثلين مما يرجع إلى بناء (قَفَر) ونحوه"<sup>(٩٧٦)</sup>.

٥- الحندقوق: أنكر ابن قتيبة أن يكون (الحندقوق) لغة من (الحندقوق)<sup>(٩٧٧)</sup>. فقال البطليوسي:

"حندقوقي: لغة صحيحة..."<sup>(٩٧٨)</sup>، وقد أورد سيبويه (حندقوق) في صيغة فَعْلُول) وقال: "وهو قليل. قالوا: منجنون، وهو اسم، وحندقوق، وهو صفة"<sup>(٩٧٩)</sup>. أما ما أورده البطليوسي فهو غير ممتنع وقد تكون وردت على النسب. فضلاً عن لغات أخرى أوردها الجواليقي في معربة، قال: "قال الأصمعي: الحندقوق نبطي، ولا أدري كيف أعربه، إلا أنني

(٩٧٠) كتاب العين: ٣٢٣/٣.

(٩٧١) لسان العرب (حزرق): ٦٢٣/١.

(٩٧٢) المصدر نفسه (حزرق): ٦٠٧/١ وينظر المعرب للجواليقي: ١٦٤.

(٩٧٣) ك: ٤٣٠.

(٩٧٤) ق: ٢٢١/٢.

(٩٧٥) ينظر التمهيد: ١٣.

(٩٧٦) المعرب للجواليقي: ٣٢١-٣٢٢.

(٩٧٧) ك: ٤٤٤.

(٩٧٨) ق: ٢: ٢٣٤.

(٩٧٩) كتاب سيبويه: ٢٩٢/٤.

أقول: الدُّرَق، قال: ولا يقال: (جندقوق) ولا (جندقوقة)، وقال لي أبو زكرياء، فيه أربع لغات (الحندقوق) و (الجندقوق) و (الحندقوقى) و (الجندقوقى)" (٩٨٠).

والحندقوق: نبات يُشبه الحلبة ولا يزال يُزرع في جنوب العراق، ويُطلق عليه في العامية (الحندقوق).

٦- /الزنفليجة: قال ابن قتيبة إن "الزنفليجة (بكسر الزاي) ولا تُفتح" (٩٨١). فقال البطليوسي: "قد حكى أبو علي البغدادي في البارع عن الأصمعي: أن العرب تقول: الزنفليجة بفتح الزاي والفاء، ووقع في بعض نسخ أدب الكاتب الزنفليجة (بتقديم الياء على اللام)، وأظنه غلطاً من الناقل، لأن الذي رويناه في الأدب عن أبي علي: بتقديم اللام على الياء" (٩٨٢).

وأقول اللغويين القدماء حول هذه المفردة يشوبها الاضطراب، والسبب فيما أرى ثقل المفردة على اللسان العربي فضلاً عن عُجنتها، قال الجواليقي: "الزنفليجة، ويقال (الزنفليجة) و (الزنفالجة) أعجميٌ معرّب" (٩٨٣). ونقل عن الأصمعي قوله: "سمعتها من الأعراب ... كأنهم قلبوها إلى كلامهم ... وهي بالفارسية (زين فالة): وعاء" (٩٨٤). أما ابن السكيت فقد أوردها بالكسر مقدماً الياء على اللام، قال: "والزنفليجة تكون هي فيها أداة الراعي" (٩٨٥). إلا أنه أنكر ذلك في موضع آخر، مقدماً اللام على الياء، قال: "وتقول: هي الزنفليجة، ولا تقل الزنفليجة" (٩٨٦).

ورواها صاحب اللسان بالروايتين موجّهًا إياها توجيهاً آخر، قال: "الزنفليجة والزنفالجة: الكُفُّ ... والزنفليجة، بكسر الزاي والفاء وفتح اللام: شبيه بالكُفِّ، وهو معرّب، وأصله بالفارسية: زين بيلة، فإن قدّمت اللام على الياء كسرتها وفتحت ما قبلها، فقلت: الزنفليجة" (٩٨٧).

والمَرَجَّح أن المستعمل من كل هذه الروايات هي (الزنفليجة)، لأن مقاطعها تتفق – ولو جزئياً – مع مقاطع (زين بيلة) الفارسية، "والزنفالجة والزنفليجة لغتان فيه" (٩٨٨).

٧- /الطيلسان: قال ابن قتيبة: "الطيلسان: بفتح اللام" (٩٨٩). فقال البطليوسي: "قد حكى أبو العباس المبرّد عن الأخفش: طيلسان وطيلسان، بفتح اللام وكسرها، وزاد ابن الأعرابي طالسان بالألف" (٩٩٠).

وقد رويت هذه المفردة بالفتح والكسر، فضلاً عن الضم، ولكن القدماء قدّموا رواية الفتح، وهي الأصل عندهم (٩٩١). "والطيلسان بألف ونون وروي بتثنية اللام... ثوبٌ يُلبس على الكتف فارسيٌ معرّب... وهو من لباس العجم ج\* طيلاسة كفراعة والهاء في الجمع للعجمة ويقال في الشتم يابن الطيلسان أي: إنك أعجمي" (٩٩٢).

٨- /الشهريز والسهريز: أنكر ابن قتيبة رواية الضم في شهريز وشهريز في أولهما (٩٩٣). فقال البطليوسي: "أما الذي بالشين معجمة فلا أحفظ فيه غير الكسر. وأما الذي بالسين غير معجمة فإن أبا حنيفة حكى فيه الكسر والضم، وحكى

(٩٨٠) المعرّب للجواليقي: ١٦٨، وينظر لسان العرب (حندق): ٧٣٥/١.

(٩٨١) ك: ٤١٨.

(٩٨٢) ق: ٢٠٧/٢، وفيه وردت المفردة بتقديم اللام على الياء، والراجح أن الشارح ينقل من نسخة غير النسخة الموجودة بين أيدينا، لأنه قال بعدنّ أنه وردت بتقديم الياء على اللام. / ينظر البارع لأبي علي القالي: ٧١٦ ووردت ضمن الملحق نقلاً عن (الاقتضاب).

(٩٨٣) المعرّب للجواليقي: ٢١٨.

(٩٨٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩٨٥) إصلاح المنطق: ١٨.

(٩٨٦) المصدر نفسه: ٣٠٧.

(٩٨٧) لسان العرب (زنفليج): ٥٢/٢ وينظر القاموس المحيط: ١٩٢/١.

(٩٨٨) الألفاظ الفارسية المعربة، آدي شير: ٨١.

(٩٨٩) ك: ٤١٣.

(٩٩٠) ق: ١٩٨/٢، ولم أهتم إلى قول المبرّد في الكامل، ولا المقتضب.

(٩٩١) تنظر أقوالهم في: كتاب الفصيح لثعلب: ٢٩١، ٣١٨، وإصلاح المنطق: ١٦٣، وجمهرة اللغة لابن دريد: ٢١/٣، ٤١٣، وأساس البلاغة للزمخشري (طلس): ٣٩٣، والمعرّب للجواليقي: ٢٧٥، ولسان العرب (طلس): ٦٠٤/٢.

\* يُريد: جمع.

(٩٩٢) معيار اللغة للشيرازي: ٥٧٣/١ وينظر: المعرّب للجواليقي: ١٧٥ الهامش.

نحو ذلك اللحياني وذكر إنه يقال: "تمرُّ سُهريز على الصفة، وتمرُّ سِهريز على الإضافة، كذلك بالشين معجمة" (٩٩٤). وكل الأقوال لها نصيب من الصحة، ولكن الخلاف الرئيس فيها هي رواية الضم. قال الأصمعي: "يُقال تمرُّ سِهريز وشِهريز، قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: (سُهريز) فجاء بالشين معجمة وضمَّها، والقياس الكسر، وهو فارسي معرَّب... " (٩٩٥).

وهو بالسین والشین وفي كل منهما الكسر والضم، وهذا ظاهر قول ابن دريد في جمهرته (٩٩٦). وقال صاحب اللسان: "الشُّهريز والشُّهريز: ضربٌ من التمر معرب، وأنكر بعضهم ضمَّ الشين، والأكثر الشُّهريز. ويقال: فيه سِهريز وشِهريز، بالسین والشین جميعاً، وإن شئتَ أضفتَ مثل ثوب خزٍّ وثوب خزٍّ" (٩٩٧)، وفي موضع آخر قال: "السُّهريز والسُّهريز: ضربٌ من التمر، معرَّب، وسهر بالفارسية: الأحمر، وقيل هو بالفارسية شهريز، بالشين المعجمة، ويقال سِهريز وشِهريز، بالسین والشین جميعاً، وهو بالسین أعرب... " (٩٩٨).

## المبحث الرابع

### اللهجات

اللهجة: "طائفة من المميزات اللغوية ذات نظام صوتي خاص تختص بيئة معينة، ويشارك في هذه المميزات جميع أفراد تلك البيئة، وهذه البيئة قسم من بيئة أعم وأشمل تنتظم لهجات عدة، وهي متميزة الواحدة عن الأخرى بطواهرها اللغوية، ولكنها تأتلف بطواهر لغوية أخرى تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ماقد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قوة الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات" (٩٩٩).

---

(٩٩٣) ك: ٤٢٣ وفي (ق) قُدِّمت (شهريز) بالشين على سِهريز بالسین.

(٩٩٤) ق: ٢١٤/٢.

(٩٩٥) المعرَّب الجواليقي: ٢٤٧، وتنظر: ٢٣٧، ٢٥٧.

(٩٩٦) جمهرة اللغة لابن دريد: ٣٣/٢، وينظر هامش المعرَّب: ٢٤٧.

(٩٩٧) لسان العرب (شهريز) ٢: ٣٧٧، وينظر هامش المعرَّب: ٢٤٧.

(٩٩٨) المصدر نفسه (سهرز) ٢: ٢٢٨، وينظر هامش المعرَّب: ٢٤٧.

(٩٩٩) التطور اللغوي التاريخي: ابراهيم السامرائي: ٨، وفي اللهجات العربية ابراهيم أنيس: ١٣، ويُنظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي: ٢٩-٣٠.

واعتماد علماء اللغة القدماء استعمال مصطلح (اللغة) بمعنى اللهجة. "يقال: فلان فصيح اللهجة واللهجة، وهي لغته التي جُبل عليها فاعتادها ونشأ عليها" (١٠٠٠)

## موقف البطليوسي من اللهجات :

وردت عن الشارح اشارات كثيرة، لم تأخذ منحىً معيّنًا، اذ تنوعت هذه الاشارات بين عموم القول فيها، وبين إنكاره لبعض من هذه اللهجات، فضلًا عن عدم اشارته اليها الا بكلمة (لغة) في نحو قوله: "إن الإوز: لغة أهل الحجاز، وأن الوز لغة بني تميم" (١٠٠١). أما إنكاره للهجة من هذه اللهجات فقد ورد في قوله عن قوم من اليمن (الذين يُبدلون من الحرف المشدّد نونا، فيقولون: حنظ، يريدون حظًا وإنجاص، وإنجانة، فاذا جمعوا رجعوا الى الأصل" (١٠٠٢)، ثم قال: "وهذه لغة لا ينبغي أن يُلتفت اليها، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء مُنكرة، خارجة عن القياس،..." (١٠٠٣)، ولأدري ماعلة إنكار الشارح هذه اللغة -على حدّ قوله- فهي ليست من اللغات المستقبحة، وما زالت بقايا هذه اللغة مستعملة. فلازلنا نسمع (دنبوس) في (دبّوس) و(قنبرة) في (قُبْرة)، وقد أقرّ البطليوسي نفسه بالاخيرة منها، قال: "فأمّا القنبرة بالنون فلغة فصيحة" (١٠٠٤). وفي ضوء ذلك نرى أن الأصل في هذه المفردات وأشباهها هو التشديد، ثم حلت النون محل الحرف الأول للتخفيف.

وبدّرت من البطليوسي بادرة أخرى قد توحى بتحفظه حيال ما يرويه اللغويون من ضرائر شعرية زاعمين أنها لغة، فقد أنشد ابن قتيبة بيتًا ساقه شاهداً على تخفيف اللام في (ملاحٍ) قال:

ومن تعاجيب خلق الله غاطيةً يُعَصِّرُ منها ملاحٍ وغريبٌ (١٠٠٥)

فقال البطليوسي: "هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور، والذي حكاه اللغويون. في الشعر ملاحٍ بتشديد (كذا)، فلا أعلم أهو لغة أم ضرورة من الشاعر. قال:

وقد لاح في الصُبْح الثريا لمن رأى كعُنُقود ملاحية حين نوراً" (١٠٠٦)

والذي نراه أن في هذا البيت ضرورة لجأ اليها الشاعر ليُقيم وزن بيته. وليس كما ذهب محقق ديوانه الى أن الرواية بالتخفيف لا تغير من الوزن شيئاً (١٠٠٧).

(١٠٠٠) لسان العرب (لهج): ٤٠١/٣، وينظر اصلاح المنطق لابن السكيت: ١٧٣.

(١٠٠١) ق: ١٧٦/٢، وينظر لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٩٠.

(١٠٠٢) ق: ١٨١/٢، ك: ٤٠١.

(١٠٠٣) ق: ١٨١/٢.

(١٠٠٤) ق: ١٨١/٢.

(١٠٠٥) ك: ٤٠٣.

(١٠٠٦) ق: ٣٦/٢، وينظر ديوان ابي قيس، صيفي بن الأسلت، تحقيق حسن محمد باجودة، ٧٣، وينظر معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون: ١٤٠/١.

(١٠٠٧) زعم المحقق أن "رواة الحديث والأخبار الذين لا علم لهم بكلام العرب يغلطون في هذا كثيرا وفيما أشبهه، وأرى أن الذين أوقعهم في هذا أنهم لما رأوا في هذا البيت ظهور الزحاف فيه إذا روي مخففا على الوجه الصحيح وسلامته من ذلك إذا شُدّد... وهذا البيت من الطويل الثاني، الزحاف فيه ذهاب ياء مفاعيلن وردّه الى مفاعلن، ويسمى هذا النوع من الزحاف قبضا لذهاب خامس حروف الجزء،..."

والذي أراه أن البيت من الطويل الاول وليس الثاني، لأن الثاني ضربُه (فعولن)، أما تعليقه لوقوع الزحاف فهو أمرٌ مطرد في الشعر العربي، ولكنه له ضوابطه. فكلُّ تفعيلة زحافها أو زحافاتُها. وزحاف مفاعيلن: مفاعلن كما تفضّل. ولكن مفاعلن نفسها لا تقيم وزن البيت، وان كان لابد من اقامته على التخفيف فهو فعلاتن، وهذه من تفعيلات الرَّمْل بل من زحافاتِه، فضلا عن دخولها في تفعيلات الخفيف والمديد والمنسرح.

□ مسائل اللهجات في (الاقتضاب):

المسائل التي تدخل تحت هذا المبحث كثيرة، ولانبالغ اذا قلنا أن أكثر مسائل الكتاب يُمكن دخولها فيه. الا أننا أثّرنا اختيار ما يلائم عنوان المبحث ويقرب من مضمونه.

١- فَحَمَ وَفَحِمَ: قال ابن قتيبة: "ويقولون: فَحَمَ بفتح الحاء، أي انقطع صوته من البكاء" (١٠٠٨). فذكر البطليوسي فَحِمَ، بكسر الحاء وقال: "وهما لغتان: (١٠٠٩). وما ذكره غير بعيد. إذ عُرِفَ عن لهجة تميم ميلها للكسر في الأعمّ الأغلب لاسيما في الأفعال (١٠١٠). والذي نلاحظه ممّا أورده البطليوسي من لغات أنها تعتمد على اختلاف الحركات في كل حروف المفردة التي يوردها مع اللغات الأخرى، إذ توسّع في هذه اللغات الى حدّ المبالغة. فإنْ أورد ابن قتيبة واحدة زاد البطليوسي اثنتين، وإنْ أورد ثلاثا زاد البطليوسي خمسا، وهكذا حتى يصل الى عشر لغات في المفردة الواحدة. فقد ذكر ابن قتيبة ثلاث لغات من (الأبلمة) هي "الأبلمة والإبلمة والأبلمة" (١٠١١)، فزاد البطليوسي: "إبلمة" بكسر، وفتح اللام، ففيها على هذه أربع لغات (١٠١٢) ويبدو ان الشارح قد انفرد بهذه الرواية، إذ لم يروها صاحب اللسان، (١٠١٣) فضلا عن عدم ذكرها عند الشارح نفسه في (المثلث). (١٠١٤) وكان البطليوسي قد أحصى للأصبع عشرَ لغات في أثناء حديثه عن مسألة "الأبلمة بفتح الميم: واحدة الأنامل (١٠١٥) فادخل مفردة (أصبع) في المسألة نفسها مُحصياً لها عشرَ لغات وللأبلمة تسع لغات (١٠١٦).

(١٠٠٨) ك: ٥٦.

(١٠٠٩) ق: ٣٣/٢.

(١٠١٠) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د.فاضل غالب المطليبي: ١٣٩، ١٥٠.

(١٠١١) ك: ٥٩٧.

(١٠١٢) ق: ٣١٩/٢.

(١٠١٣) ينظر لسان العرب (بلم): ٢٦٣/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٧/١.

(١٠١٤) ينظر: المثلث لابن السيّد البطليوسي: ٣٠٤/١.

(١٠١٥) ق: ٢٠٩/٢، ك: ٢١٩.

(١٠١٦) ق: ٣٢١/٢.



وعندما أورد ابن قتيبة أربع لغات من (العفو) هي "العَفْوُ والعَفْو، والعَفْو، والعَفَا، ولد الحمار" (١٠١٧) زاد البطليوسي لغة خامسة هي (العِفَا) بكسر العين. (١٠١٨)

وقد تُوجد لمفردة من المفردات لغات تزيد على ما يذكره البطليوسي، ولكننا لانجد لها ذكرا عنده. فقد أورد ابن قتيبة أربع لغات لـ(صداق المرأة) هي: صَدَاق المرأة وصيداق، وصدقة وصدقة (١٠١٩). قال البطليوسي "هذا على تخفيف الضمة، ونقلها الى ما قبلها، وقد حكى أبو اسحق: أن منهم من يخفف ولاينقل الضمة الى الصاد، فهذه لغة خامسة" (١٠٢٠). وفي هذه المفردة سعة تفوق ما أوردته البطليوسي: فهي "الصدقة والصدقة والصدقة، بالضم وتسكين الدال، والصدقة والصدّاق والصدّاق، مهر المرأة... وقد أصدق المرأة حين تزوّجها أي جعل لها صداقاً، وقيل: أصدقها سمّي لها صداقاً" (١٠٢١).

وذكر ابن قتيبة للاسم أربع لغات، وهي "إِسْمٌ وأَسْمٌ وِسْمٌ وِسْمٌ" (١٠٢٢)، فقال البطليوسي: "وزاد النحويون سُما على وزن هدى وهي أغربها" (١٠٢٣). وفي هذه اللغات زيادة، وخلاف. فالزيادة هي (سِما) بكسر السين، ذكرها ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) (١٠٢٤). أما

الزيادات الأخرى فقد جاءت في اللسان، ولكنها قيّدت بقيدين: الأول: هل الهمزة فيه للوصل أم للقطع، والقيد الآخر: الواو، فيمن قال ان أصله (سِمُو). ويترتب على هذا معرفة وزنه هل هو (إفع) أم (فعل) أم (إعل)، فضلا عن الاختلاف في أصل الاشتقاق بين (الوسم) و(السمو)، ومتابعة هذه الخلافات يخرجنا عن القصد. (١٠٢٥) ولكن في نص صاحب اللسان مندوحة عن التعرّض لهذه الخلافات. قال: "واسم الشيء وِسْمُهُ وِسْمُهُ وِسْمَاه: علامته... والاسم ألفه ألف وصل، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم قلت سُمِي... واختلف في تقدير أصله، فقال بعضهم: فَعَلٌ، وقال بعضهم: فُعَلٌ، وأسماء يكون جمعا لهذا

(١٠١٧) ك: ٥٩٨.

(١٠١٨) ق: ٣١٩/٢.

(١٠١٩) ك: ٥٩٨.

(١٠٢٠) ق: ٣٢٠/٢-٣٢١.

(١٠٢١) لسان العرب (صدق): ٤٢٢/٢.

(١٠٢٢) ك: ٥٩٨.

(١٠٢٣) ق: ٣٢٠/٢.

(١٠٢٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٥/١.

(١٠٢٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري: ٦/١ المسألة الأولى.

الوزن، وهو مثل جدّج وأجداع وفُقل وأقفال، وهذا لا يدري صيغته إلا بالسَّمْع، وفيه أربع لغات: إسمٌ وإسمٌ، بالضم، وإسمٌ وإسمٌ (١٠٢٦).

وقال ابن قتيبة: "أطفأت السراج، وقد استخذأت له، وخذأت، وخذيت لغة" (١٠٢٧)، وقال: "هذا موضع ترفاً فيه السفن" (١٠٢٨). فنقل البطلوسي النصين في موضع واحد، وقسم حديثه على قسمين:

الأول: انكار ابن قتيبة "ترك الهمز في هذه الألفاظ ثم أجاز في باب ما يهمز أو سلطه من الأفعال ولا يهمز بمعنى واحد: أرفأت السفينة وأرفيت وأطفأت النار وأطفيت" (١٠٢٩). وقد أصاب الشارح في ما ذهب اليه من تنبيهه. (١٠٣٠)

الثاني: ترجيح الشارح لترك الهمز في هذه الألفاظ، قال: "... وترك الهمز في هذه اللفظة أقيسُ من الهمز، وقد حُكي أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز، إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها، حكي ذلك الأخفش" (١٠٣١). قال الأخفش: "وذلك أن العرب تحول الشيء من الهمزة حتى يصير كبنات الياء. يجتمعون على ترك همزة نحو: (المنسأة) ولا يكاد أحدٌ يهمزها إلا في القرآن فإن أكثرهم قرأها بالهمز وبها نقرأ، وهي من (نسأت). وجاء ما كان من (رأيت) على (يَفْعَلُ) أو (تَفْعَلُ) أو (نَفْعَلُ) أو (أَفْعَلُ) غير مهموز، ... أما قوله تعالى: [ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ ] (١٠٣٢) ... وما كان من (أرأيت) في هذا المعنى ففيه لغتان. منهم من يهمز ومنهم من يقول: (أريت) (١٠٣٣).

والشارح مصيبٌ فيما ذهب اليه، وقد ورد ذكره عند اللغويين القدماء، فضلاً عن المحدثين (١٠٣٤).

وعلى هذه الصورة مضى الشارح في ذكر ما يتعلق باللهجات واللغات، والتنبيه على أو هام ابن قتيبة في إجازته الشيء في موضع

(١٠٢٦) لسان العرب (سما): ٢١٢/٢.

(١٠٢٧) ك: ٣٩١.

(١٠٢٨) ك: ٣٩٢.

(١٠٢٩) ق: ١٧٠/٢.

(١٠٣٠) ينظر: ك: ٥٠٦.

(١٠٣١) ق: ١٠٧/٢.

(١٠٣٢) الماعون: ١٠٧.

(١٠٣٣) معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) تحقيق د. عبد الامير الورد: ٢٧٤/١.

(١٠٣٤) ينظر: التهذيب للأزهري: ٣١٩/١٥، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة د. غالب فاضل المطلبي: ١٦٠.

وإنكاره في موضع آخر.<sup>(١٠٣٥)</sup> ولكن لابد من أن نذكر بأن ليس كل ما ورد من هذه المسائل يمكن أن يدخل فيما تكلمت به العرب. إذ يجب توفر ضوابط تفرّق بين ما هو لهجة وما هو ضرورة شعرية. فقد وردت عن القدماء ألفاظ لم تدخل في اللهجات إلا من اضطرار الشاعر، وقد يقع جزء من هذا الخلط بين ما هو ضرورة وما هو لهجة على علمائنا القدامى الذين وضعوا اللغة "إلا أن حسن الظنّ بهم يجعلنا نتابعهم فيما ذكروه وإن خالفناهم في علته أو تسميته. أما إذا ترددت اللفظة بين أن تكون لهجة أو ضرورة، فلا بدّ حينئذٍ أن تكون اللفظة على غير اللهجة المشهورة التي عليها اللسان العربي"<sup>(١٠٣٦)</sup>.

والذي نخلص إليه مما عرضه البطلوسي من هذه المسائل انه مجارٍ لكل ما ورد عن العرب، ولم يرد عنه انه ردّ شيئاً منها الا ما جاءت منها مخالفة القياس. إذ اعتاد النقاد القدماء على عدم مطالبة الأديب "بأكثر من أن يرتفع عن العامي، أو الخطأ الذي لاسند له من العربية، على سعتها، وتعدّد لهجاتها"<sup>(١٠٣٧)</sup> وقد انتقد البطلوسي ابن قتيبة على تمسّكه بمذهب الأصمعي المتشدد "دون أن يعنى بمذاهب الثقات الآخرين من علماء اللغة ولو على سبيل العرض فحسب"<sup>(١٠٣٨)</sup>، "وقد أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كلّها صحيح..."<sup>(١٠٣٩)</sup>.

(١٠٣٥) ينظر: ر: ق: ٣٣/٢، ك: ٥٧-ق: ١٥١/٢، ك: ٣٦٦-ق: ١٧٠/٢، ك: ٣٩١-ق: ١٧٩/٢، ك: ٤٠٠، ٤٦٤-ق: ٢٣٥/٢، ك: ٤٤٩-ق: ٣١٩/٢-٣٢١، ك: ٥٩٧-٥٩٩.

(١٠٣٦) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي: ٩٥.

(١٠٣٧) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة العزاوي: ٧٧.

(١٠٣٨) العربية، يوهان فك: وينظر النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري د. نعمة العزاوي: ٧٨.

(١٠٣٩) ق: ٢٢٢/٢.

## المبحث الخامس

### شرح المفردات

عنوان الكتاب يُفصح عن نفسه وغرضه، والمألوف في كتب الشروحات انها لاتدع شاردة ولاواردة إلا عرضت لها بالشرح والتعليق والزيادة، ولايعني هذا ان الكتاب قائم على شرح المفردات، فمقدمة الشارح في كل جزء من أجزاء كتابة تُعلن عن خطته فيه.

١-//السوق: الذي تجدر الإشارة اليه أن الكتاب بأجزائه الثلاثة لم يخل من توجيه معين لمعاني المفردات أو المعاني الاجمالية لسياق معين، فقد زخر الجزء الأول من الكتاب بايراد جمل من (أدب الكاتب) ثم شرحها والتفصيل فيها على مستويات مختلفة، وقد يقتصر على مفردة واحدة من نص ابن قتيبة، ثم يشرح المفردات الأخرى التي وردت المفردة في سياقها، وإن لم يذكرها في النص المقطع، ومن الأمثلة على ذلك ما نقله البطليوسي عن ابن قتيبة من قوله: "...حين خوى نجم الخير وكسدت سوق البر..."<sup>(١٠٤٠)</sup>، فنقل البطليوسي "...حين خوى نجم الخير..." ثم قال: "أي سقط، وكانت العرب تنسب الأنواء الى منازل القمر الثماني والعشرين"<sup>(١٠٤١)</sup>. ثم استطرده مفسرا مفردة (النوء): "وهو سقوط نجم منها في المغرب مع طلوع الفجر وطلوع نجم آخر يقابله من ساعته في المشرق، وسُمي نوءً لأنه اذا سقط الغارب، ناء الطالع ينوء نوءً، وكل ناهض بثقل فقد ناء"<sup>(١٠٤٢)</sup>، ويستمر في هذا الاتجاه ويُطيل الى أن يقول: "...وقالوا: خوى نجم كذا، وأخوى فضربه ابن قتيبة مثلاً لذهاب الخير، كما ضرب كساد السوق مثلاً لزهادة الناس في البر، واعراضهم عنه"<sup>(١٠٤٣)</sup> ثم ينحو منحى آخر فيفسر مفردة (السوق) وسبب تسميتها في قوله: "وسُميت سوقاً، لأن الارزاق تُساق اليها، وقيل سميت سوقاً لقيام الناس فيها على سوقهم،..."<sup>(١٠٤٤)</sup>.

وهذا المنهج يطرد كثيراً في هذا الجزء، لأن الشارح خصّه بشرح خطبة (أدب الكاتب)<sup>(١٠٤٥)</sup>. وقد يخرج في أثناء ذلك الى الحوادث التاريخية، والطرائف الأدبية، فضلاً عن الفقه والفلك والهندسة والرياضيات.<sup>(١٠٤٦)</sup>

٢-//المأتم: أما الجزء الثاني فقد تقدّمت الإشارة في تخصيصه لإصلاح الغلط، وما يدور في دائرة هذا الإصلاح، من اضطرابات وأوهام، ومن هذه الأوهام ما يتعلق بدلالات المفردات، فعلى سبيل المثال، ما أورده ابن قتيبة في حصر دلالة (المأتم) في النساء يجتمعن في الخير والشر<sup>(١٠٤٧)</sup>. فقال البطليوسي نقلاً عن القدماء "أن المأتم يكون من الرجال أيضاً، وأنشد:

حتى تراهنّ لديه فيمما  
كما ترى حول الأمير المأتما"<sup>(١٠٤٨)</sup>

(١٠٤٠) ك: ١.

(١٠٤١) ق: ٤٣/١.

(١٠٤٢) ق: ٤٣/١، وينظر أساس البلاغة (نوأ): ٦٥٦ ولسان العرب (نوأ): ٧٣٦/٣.

قال أحد الباحثين ان الجواليقي- في شرحه لادب الكاتب- انفرد بمفردات لم يشرحها البطليوسي ومنها (النوء)

[ينظر: أبو منصور الجواليقي وجهوده اللغوية: عبد المنعم أحمد صالح التكريتي، ٢٤٥].

(١٠٤٣) ق: ٤٣/١.

(١٠٤٤) ق: ٤٣/١، وينظر لسان العرب (سوق): ٢٤٢/٢.

(١٠٤٥) ينظر: ق: ٤٧/١، ٦١، ٦٨، ٧٨، ١٦٨، ١٨٢، ١٩٣ وغيرها.

(١٠٤٦) يُنظر: ٥٧-٥٦/١، ٧٠-٧٦، ٨٢-٨٤، ٩٣-٩٨، ١٠٣-١٠٤ على التوالي.

(١٠٤٧) ينظر: ك: ٢٤.

(١٠٤٨) ق: ١٥/٢، ولم ينسب الرجز.

والبطليلوسي مصيبٌ فيما ذهب إليه، وعلى هذا المعنى أجمع أكثر اللغويين، وإن "خصَّ بعضهم بالمأتم الشواب من النساء لا غير" (١٠٤٩). ولكنه قد غلب على هذه المفردة استعمالها في اجتماع النساء في الخير والشر. وهو مظهر من مظاهر التطور الدلالي، يردُّ لتضييق المعنى، أي: "تحويل الدلالة من المعنى الكلي الى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها" (١٠٥٠). فقد استعملت مفردة (المأتم) لاجتماع الرجال واجتماع النساء، في فرح أو حزن، وبمرور الزمن اختصت هذه المفردة باجتماع النساء، والسبب -كما أرى- ان تجمعات النساء أكثر من تجمعات الرجال، اذ يعوَّضن عن حجبهن في البيوت، ومنعهن من العمل وارتياح الاماكن العامة، أو الانشغال بما ينشغل به الرجال؛ يعوضن عن هذا وغيره بهذه التجمعات. والذي نلاحظه ان المفردة نفسها انتقلت الى معنى أكثر تضييقاً في زماننا، اذ اقتصرت على التجمع للحزن وإقامة العزاء، ولم يُسمع بها دالة على الفرحة بأيّة صورةٍ من صورته. وهذه سُنّة طبيعية في اللغة العربية وفي غيرها.

٣- تُعقَى: من توجيهات الشارح في شرح المفردات ما جاء على عكس المسألة السابقة، أي على توسيع المعنى، فقد أورد ابن قتيبة في (باب معرفة الطعام)، قوله: "يقال في المثل: لا تكن خلواً فُتُستَرت ولا مُراً فُتُعقَى، يقال: قد أعقَى الشيء اذا اشتدت مرارته" (١٠٥١). فقال البطليلوسي: "المعروف فُتُعقَى (بفتح القاف): أي تُمَجُّ وتُطرح من الأفواه، وهو مشتق من العقوة وهي الفناء، ومعناه تطرح بالفناء لمرارتك، وتفسير ابن قتيبة يدل على كسر القاف، وقد وقف عليه ابو علي فقال: هكذا قرأته، ولا معنى له عندي..." (١٠٥٢).

والذي ورد في مطبوعة (أدب الكاتب) مطابق لما صحَّحه البطليلوسي من حركة القاف، وبالفتح ضُبِطت المفردة فيه وفيه الاقتضاب، فلا أدري ما وجه التصحيح في هذه المفردة، فربما يكون تعدد نسخ الكتاب عند البطليلوسي سبباً في هذا الاضطراب في توجيه المفردة. وفي كلا الحالين، هناك خلاف في رواية المفردة بين الفتح والكسر، والأصل الكسر. "ومن رواه فُتُعقَى على ثُفْعَل فمعناه تشتت مرارتك، ومن رواه فُتُعقَى فمعناه: فُتْلُظ لمرارتك" (١٠٥٣). أما توجيه البطليلوسي لرواية الكسر فله عنده تأويلان:

"أحدهما: أن يكون معناه لا تكن مرأاً فتصير بالعقوة لمرارتك، فيكون من باب أفعل الشيء اذا صار كذلك أو أصابه ذلك، وقد ذكره ابن قتيبة. والثاني: أن يكون من باب اجتزائهم بذكر السبب عن ذكر المسبب، لأن المرارة هي سبب الطرح، فاكتفى بذكرها عن ذكر الطرح، فيكون لقول الشاعر وهو جرء بن ضرار أخو الشماخ:

وأنبتت قومي أحدث الدهر فيهم وعهدهم بالحادثات قريب  
فإن يك حقاً ما أتاني فإنهم كرام إذا ما النائبات تنوب

ولم يُرد أنهم كرام في هذه الحال دون غيرها، وإنما المعنى، فسيصبرون لكرمهم فاكتفى بذكر الكرم الذي هو سبب الصبر، عن ذكر المسبب عنه وهو الصبر" (١٠٥٤). ثم عاد الشارح الى بيان قصده مما تقدم من شاهد، ليستدل من خلاله على صحة ماذهب إليه، قال: "وأنا أحسب قولهم: أعقَى الشيء: اذا اشتدت مرارته راجعاً الى هذا المعنى، لأن شدة مرارته سببٌ لأن يُطرح بالعقوة، وكلام العرب أكثر مجازاً، وإشارة الى المعاني. لذلك غمض كثير منه على من لم يتمهر فيه" (١٠٥٥). يريد من ذلك

(١٠٤٩) لسان العرب (أتم): ١٥/١-١٦، وينظر جمهرة اللغة لابن دريد: ٢١٦/٣ والأضداد للناصري: ١٠٣ والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٢١/١.

(١٠٥٠) علم الدلالة: أحمد مختار عمر: ٢٤٥.

(١٠٥١) ك: ١٨٧، وينظر مجمع الامثال للميداني: ١٨٣/٢ وفيه (فُتُعقَى) بتقديم القاف على العين.

(١٠٥٢) ق: ٩١/٢.

(١٠٥٣) لسان العرب (عقا): ٨٥٠/٢.

(١٠٥٤) ق: ٩٣/٢، وينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٤٤/١ وفيه (وَحَدَّثَتْ) بدلا من (وَأُنْبِتَتْ).

(١٠٥٥) ق: ٩٢/٢.

عدم امتناع انتقال المفردة من استعمالها المعجمي الى استعمال آخر وإن لم يرتبط به في الاشتقاق، وعلى هذا الأساس "حاول رجال القواعد وعلماء البلاغة جاهدين منذ أرسطو أن يُخضعوا تغييرات المعنى لشيء من التنظيم والتقيد... وحين انتقل الأمر الى علماء اللغة حاولوا تنظيم البحث من عمليات انتقال المعنى دون اعتبار لمضموناتها الأدبية" (١٠٥٦).

والذي ذهب اليه البطليوسي غير ممتنع، إذ أثر عند اللغويين القدماء جواز هذا التوسع في المعاني، فقد أورد البطليوسي هذا التوسع تحت ألفاظ مختلفة، في نحو قوله: "ويُسمى الأمير من الناس يعسوباً، تشبيهاً له بيعسوب النحل" (١٠٥٧)، مستعملاً مفردة (تشبيهاً) في اشارته الى الاستعمال المجازي لمفردة (يعسوب).

٤- برك: ومن هذا النمط في التوسع، ما استدركه الشارح على ابن قتيبة في قول الأخير: "برك البعير، وربضت الشاة، وجثم الطائر" (١٠٥٨)، يريد من هذا تخصيص كل مفردة من هذه المفردات بنوع من الحيوانات التي ذكرها. فقال البطليوسي: "قد استعمل البروك في غير البعير، والربوض في غير الشاة. والجثوم في غير الطائر" (١٠٥٩)، ثم بدا له أن يفصل في هذه الدلالات واتساعها في الاستعمال، قال: "ويروى عن رجل من العرب كان يُلقب البرك: أنه قال في بعض حروبهم: أنا البرك، أبرك حيث أدرك" (١٠٦٠). ثم قال: "وقال أبو حاتم في كتاب الفرق: وقالوا في البعير والنعامة: برك بروكاً، وفي الحافر والظلف والسباع: ربض يربض ربوضاً، وقال أبو عبيدة: جثم البعير، وقال أبو حاتم في كتاب الفرق، ويقال جثم الإنسان، وغيره، وجثا، وأنشد لرؤبة يصف صقراً: \* كرز يلقى ريشه حتى جثم \* (١٠٦١)

والحق أن أبا حاتم لم يقل كل ما ذكره البطليوسي، وإن جاء قسم من كلامه مطابقاً لكلام أبي حاتم. قال أبو حاتم: "يقال: جلس الإنسان يجلس جلوساً، وقعد يقعد قعوداً، ويقال ربض الفرس يربض، والحصار وكل ذي حافر، وبرك البعير يبرك بروكاً، ويقال: جثم الطائر يجثم جثوماً، ومجثمه، وهو موضعه الذي يجثم فيه" (١٠٦٢). ولكن ما ذكره البطليوسي وارداً في الاستعمال فيقال: "برك البعير يبرك بروكاً... وكذلك النعامة إذا جثمت على صدرها... ورجل برك، بارك على الشيء" (١٠٦٣) ويقال: "ربضت الدابة والشاة والخروف تربض تربضاً وربوضاً وربضة حسنة، وهو كالبروك للابل" (١٠٦٤) ويقال: "جثم الانسان والطائر والنعامة والخشف والأرنب واليربوع يجثم جثماً وجثوماً، فهو جاثم... (١٠٦٥) والذي نلاحظه ان مفردة (برك) أقل هذه المفردات توسعاً، اذ اقتصر على البعير والنعامة، والى هذا ذهب البطليوسي، ومن الشواهد التي ساقها حول هذه المسألة، قول تأبط شرّاً: نهضتُ إليها من جثوم كائها عجزُ عليها هذمل ذاتُ فيعل (١٠٦٦) وقول زهير بن أبي سلمى:

(١٠٥٦) علم الدلالة: أحمد مختار عمر: ٢٤٣.

(١٠٥٧) ق: ٥٥/٢، ك: ١٠٧.

(١٠٥٨) ك: ٢٢٧.

(١٠٥٩) ق: ١١٦/٢.

(١٠٦٠) ق: ١١٦/٢ ولعل البرك هذا هو الحجاج بن عبد الله، من بني سعد بن زيد مناة، من تميم، من أهل البصرة أول من عارض في التحكيم لما سمع بذكر الحكمين بعد معركة صفين، فقال: لأحكم إلا الله، وخرج على الفريقين [ينظر: الاعلام للزكلي: ١٧٤/٢-١٧٥].

(١٠٦١) ق: ١١٦/٢، وينظر كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني مطبوع ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو، تحقيق: حاتم صالح الضامن: ٢١٦، والرجز أخل به ديوان رؤبة.

(١٠٦٢) الفرق لأبي حاتم السجستاني: ٢١٦.

(١٠٦٣) لسان العرب (برك): ٢٠١/١ وأساس البلاغة (برك): ٣٧.

(١٠٦٤) لسان العرب (ربض): ١١٠٦/١.

(١٠٦٥) المصدر نفسه (جثم): ٤٠٢/١.

(١٠٦٦) ديوان تأبط شرّاً وأخباره، جمع وتحقيق، علي ذو الفقار شاكر: ١٨١.

بها العينُ والآرام يمشين خِلْفَةً وأطلاؤها ينهضن من كلِّ مَجْتَمٍ (١٠٦٧)  
٥- فارّة: قال ابن قتيبة: "يقولون للفرس عتيق وجواد وكريم، ويقال للبرذون والبغل والحمار فارّه، قال الأصمعي: كان عدي بن زيد يُخَطُّ في قوله في وصف الفرس: (فارهاً متتابعاً)، قال: ولم يكن له علم بالخليل" (١٠٦٨).

فقال البطلبيوسي: "ما أخطأ عدي بن زيد، بل الأصمعي هو المخطئ، لأن العرب تجعل كل شيء حسن فارهاً، وليس ذلك مخصوصاً بالبرذون والبغل والحمار، كما زعم، وعلى هذا قالوا: أفرهت الناقة: إذا نُجِبَتْ فهي مُفْرَهة" (١٠٦٩).

وقد تواترت تخطئة عدي بن زيد عند اللغويين القدماء من دون ذكر وجه الخطأ عنده، إذ يوردون من دلالات (فره) ما يؤيد قول عدي بن زيد، وينقلون تخطئته عن أبي عبيد تارة، عن أبي حاتم تلميذ الأصمعي تارة أخرى (١٠٧٠)، فضلاً عن اختلاف الرواية في البيت الشاهد. قال عدي بن زيد: فصاف يفرّي جلّه عن سرائه يبذ الجياد فارها متتابعاً (١٠٧١)

وموقف الأصمعي من عديّ مسجلٌ له في كتابه (الفحولة)، فهو عنده لافحلٌ ولا أنثى. فمن البديهي أن يبحث الأصمعي عن سقطات عدي ومثاليه، لأن عدياً لا يؤخذ عنه في مذهب الأصمعي (١٠٧٢). و"العرب تقول: قرّه قرهاً فهو فارّه وقرّه إذا أشر وبطر. وكذلك إذا كان ماهراً حاذقاً، وعلى هذا قرأ القراء: [فارهيّن] (١٠٧٣) وفرهيّن. فممكّن أن يكون قول عديّ من هذا" (١٠٧٤). وقال أبو ذؤيب:

ومفْرَهة عَسْ قدرتُ لرجلها فخرتُ كما تَنَابُعُ الرِيحُ بالْقَلِّ (١٠٧٥)

ومحصلة هذه المسألة هو صحة قول البطلبيوسي، وقد تقدّم قول اللغويين القدماء فيها. أما أكثر ما جاء من شرح المفردات فقد ورد في الجزء الثالث من (الاقتضاب). فقد خصه البطلبيوسي بشرح أبيات الشواهد الواردة في (أدب الكاتب). وقليلاً ما نجد الشارح يُغفل شرح معاني

---

(١٠٦٧) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٥.  
ومن المسائل المشابهة يُنظر: ق: ٦٩، ٧١، ٨٣-٨٤، ٩٢-٩٥، ٩٩، ١١٧، ١٤٢-١٤٣، ٢٢٧، وغيرها.  
(١٠٦٨) ك: ١٣٨ وفي (ق): يُخطي  
(١٠٦٩) ق: ٧٣/٢.  
(١٠٧٠) ينظر: كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت: ٣٥٣-٣٥٤، ٥٠٤-٥٠٥، والمخصص لابن سيده: ١٦٢/٦، ولسان العرب (فره): ١٠٩٠/٢.  
(١٠٧١) ديوان عدي بن زيد العبادي تحقيق محمد جبار المعبيد: ١٤١ وهناك رواية أخرى للبيت هي: فبلغنا صنّعه حتى شتا ناعم البال لجوجاً في السنن [ديوانه: ١٧٤]  
ورواه صاحب اللسان (فارّه البال) وعليه بنى تخطئة عدي. [لسان العرب (فره): ١٠٩٠/٢]  
(١٠٧٢) ينظر فحولة الشعراء للأصمعي. تحقيق تشارلي توري، تقديم صلاح الدين المنجد: ١١  
(١٠٧٣) الشعراء: ١٤٩ وتتمم الآية: [وتتحتون من الجبال بيوتا فارهيّن]  
(١٠٧٤) ق: ٧٤/٢، وينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٢/٢.  
(١٠٧٥) ديوان الهذليين: ٣٨، وينظر ق: ٧٣/٢.

المفردات التي يتضمنها البيت الشاهد. فضلا عن الاغراض الاخرى، وقد تقدم القول في وصف منهجه في الكتاب. فهو يفسر المفردات التفسير المألوف، ولا يخصص مفردة دون أخرى، وإن كانت هذه المفردات معروفة المعاني، إلا أن ورودها في الشعر يدفعه الى التعرض لها لاقتربها بموقعها من السياق الشعري، مستعينا بالآيات السابقة واللاحقة. "لأن البيت اذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة..."<sup>(١٠٧٦)</sup>

وقد يفسر الشارح مفردة وردت بروايتين، فيخص كل رواية منهما بتفسير يلائم السياق، إلا أنه يرجح أقرب الأقوال فيما بعد وينبذ التأويل البعيد، ولا سيما إذا كانت هذه الروايات في سياق شعري. فقد أنشد ابن قتيبة:

ولا عيب فينا غير عرق لمعشر كرام وأنا لانخطُ على النمل<sup>(١٠٧٧)</sup>  
فقال البطليوسي: "... وفيه روايتان (نخط) بالخاء معجمة، و(نخط) بالخاء غير معجمة، فمن رواه بالخاء معجمة: أراد بالنمل: القروح التي تخرج في الجنب، يعرض برجل كان أخواله مجوسا... ومن روى (نخط) غير معجمة، فله معنيان: أحدهما: أن يكون الخط الدلك، من قولهم حططت الجلد: إذا دلكته، فيكون معناه كالمعنى في رواية من رواه بالخاء معجمة. والثاني: أن يريد بالنمل: الحيوان المعروف، ولا يريد القروح، فيكون تأويله: إنا لانحفر بيوت النمل نستخرج ما فيها، مهانة وخساسة، فيكون على هذا قد عرض بقوم كانوا يفعلون ذلك، والتفسير الصحيح هو الأول وهذا التفسير ليس بشيء..."<sup>(١٠٧٨)</sup>

والروايات التي ذكرها الشارح ضعيفة وإن وردت عند العرب، لأن التفسير الأول هو أقرب الروايتين إلى الصواب، فمن معتقدات المجوس أن النملة - وهي قرح في الجنب وغيره - إذا أصيب بها أحد ما فإن المصاب يبرأ منها بريق ابن المجوسي من أخته<sup>(١٠٧٩)</sup>. والشاعر يريد القول هنا أننا "لسنا بمجوس ننكح الأخوات"<sup>(١٠٨٠)</sup>. أما رواية (نخط) بالخاء غير معجمة فيفسرونها بأننا "لأناتى بيوت النمل في الجذب لنحفر على ما جمع لناكله"<sup>(١٠٨١)</sup>. وسياق الشاعر بعيد عن هذا المراد لأنه يحدث عن (العرق)، أي ارتباطه بقوم يفتخرون بنقائهم من هذه العلاقة الممقوتة.

(١٠٧٦) ق: ٥/٣.

(١٠٧٧) ك: ٢٢.

(١٠٧٨) ق: ١٢/٣.

(١٠٧٩) ينظر: لسان العرب (نمل): ٣/٣٢٤.

(١٠٨٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٠٨١) ق: ١٢/٣.



# المعجم اللغوي

أرب:	٣٣٠/٢	أ-	
أبر:	٥٣/٢		
أبق:	٢٤٨ ، ٢١٧/٢		
إبل:	٣٢٤/٢		
أبن:	٤٧/٢		
أبو:	١٥٥/٢		
أبى:	٣١٣ ، ٢٥٠/٢		
أتم:	١٥-١٤/٢		
أتي:	٢٣١/٢		
أثر:	١٧٨/٣ ، ٢٣١/٢		
أجد:	٣٢٠/٣		
أجص:	١٨١/٢		
أجم:	٣٠٧/٣		
أجن:	٣٣٨ ، ٢١٢/٣		
أحن:	٢١٢/٣		
أخذ:	١٧١/٢		
أدب:	١٤٤/٣		
أدم:	٤٣٨/٣ ، ٦١/٣ ، ٣٣٠/٢		
أرب:	٣٣٠/٢		
أربى:	٨٠/٣		
أرج:	٣١٩/٣ ، ١٨٤/١		
أرخ:	٩٦/١		
أرض:	١١٩ ، ٦٤/٣		
أرط:	٢٨/٣ ، ٣٣٩/٢		
أرن:	٣٣٠/٢		
أرندج:	٣١٧/٣		
أزر:	٤٠٥/٣		
أزل:	٢٤٦/٣ ، ٢٨٢/٢		
أسا:	١٣٦/٢ ، ١٠١/١		
أسس:	٣٠٦/٣		
أشر:	٢٥٣/٢ ، ١٨٢/١		
أصل:	٤٢٣/٣		
إطل:	٣٢٤/٢		
أقط:	١٩٢/٢		
أكن:	١٥٣/٣		
ألف:	٢٩٢/٣ ، ٢٤٤/٢		

ألل:	١٧/٢
ألم:	١٢٥/١
ألا:	٣٧٩/٣
أمم:	٣٠٩، ٢١١، ١٧٥، ٢٦/٣، ٢٥٨، ٢٤٨، ١٥٥/٢
أنى:	٢٥٨، ٢٥١/٢
أهب:	١٩٤/٣
أهل:	٣١-٣٠/٢، ٣٩/١
أوب:	٤٣٠/٣
أوف:	١٧٣، ١٧٢/٢
أين:	٢٥٨، ٢٥١/٢، ٦١/١
أوي:	١٤٥-١٤٤/٢
أيض:	٤٥/١

## ب

٢٥٠، ١٣٧/٢	بأس:
٣٣٤/٢	ببم:
٣٤-٣٣/٢	ببت:
٢٨٩/٣	ببث:
٢٠١/٢	ببث:
١٣٧/٣	بجح:
١٠٧/١	بجد:
١٢٦/٣	بجل:
٢٣٦/٢	بحج:
٣٣/٣	بختر:
٣١٧/٣	بخرج:
١٩٧/٢	بخس:
١٩٧/٢	بخص:
٢٩٤/٣، ١٢٢/١	بدر:
٤٠١، ٢١٠، ١٥٣/٣	بدن:
١٢٢/٣	بده:
٣٨٤/٣	بدو:
٣٦٩، ١٣١/٣	بذذ:
٢٨٧/٣، ١٨٩/١	بذل:
١٩٣/١	برأ:
٢٤٦/٣، ٩٢، ٢٨/٣	برد:
٣١٧/٣	بردج:
٢١٥، ٢١٤/٢، ٤٤/١	برر:
٣٢٨/٢	برسم:
١١٣/١	برغش:
١١٦/٣، ٢٥٧/٢	برق:
١٦١/٣	برقس:
١٦١/٣	برقش:
١٩٤/٣، ٣٤٥/٢	برقع:
٣٨٦، ١٠٨، ٧٥/٣، ١١٦/٢	برك:
٣٩/٣	برم:
٣٨٠، ٩٦/٣، ١١٦/٢، ١٦٥/١	بري:
٢٥٨، ٧٦/٣	بزز:
٤٠٧/٣ (ش)*	بذك:
١٢٥/١	بسط:
٣٦١، ٣٢٣/٢	بشر:

بصبص:	٣٩/٣
بصر:	٣٤٤/٣ ، ٣٣-٣٢/٢
بضع:	٤٤/١
بطر:	٣٣١ ، ٢٥١/٢
بطن:	٢١٧/٣
بغل:	٢٧٤ ، ٤٩/٣ ، ٣٠-٢٩/٢
بقر:	٣٣٢ ، ٢٥٧/٢
بقل:	٢٣٣/٣ ، ٣١٨/٢
بكر:	٣٥٩/٣
بلز:	٣٢٤/٢
بلس:	٥٢/٢
بلص:	٦٧-٦٦/٢
بلع:	٢٢٢/٢
بلم:	٣٣٢ ، ٣١٩ ، ٣١٧/٢
بني:	١١٨/٣
بهت:	٢١٩/٢
بهر:	٣٥٢ ، ٩٦/٣ ، ١٢٢/١
بهرج:	٣١٨/٣
بهط:	١٧٠/٣
بهم:	٣٤٥ ، ٧٥-٧٤/٢
بوا:	١٧٢-١٧١/٢
بوب:	٤٧/٣ ، ٣٣٥/٢
بوح:	٣٦٦/٢
بور:	٤٤/١
بوص:	٣٨٨/٣ ، ١٤٣/٢
بوع:	٦٠ ، ٢٩٨/٣
بول:	٨ ، ٢٦٥/٣
بوه:	١٧٢/٢
بيت:	١١٤/٢ ، ١٥٠/١
بيث:	٣٨٢/٣
بيد:	٣٣٣/٣ ، ٣٢١/٣
بيع:	٣٨٠/٣ ، ٢٥٢/٢ ، ٩٦ ، ٩٢/١
بيلم:	١٦٧/١

#### ت-

تبع:	١٥٩/٢ ، ٢٦٥ ، ١٠٠/٣ ، ١٣١
ترب:	١٨٢/١
ترج:	٢٢٨/٣
ترح:	٢١/٣

١٦٢/١	ترس:
٢٥٩ ، ٢٣٣/٢	ترق:
٣١٣/٣	ترك:
١١٤/١	تكأ:
٣٦٠/٣	تلع:
١٨٩ ، ١١٦/١	تلو:
٣٣-٣٢/٢ ، ١٦٢/١	تمر:
٣٨٨ ، ٣١١ ، ١٤١-١٤٠/٢	تمم:
٣٦٨/٣	تنبل:
٢٩١/٣	تنف:
١٩٦-١٩٥/٢	توت:
١٩٦-١٩٥/٢	توث:
١٣١/٣	تيع:
-ث-	
٤٢١/٣	ثأر:
٤٢٤/٣	ثأط:
٢٧٧/٣	ثبا:
٣٠٧/٣	ثبج:
٣٧٢/٣	ثجج:
٢٣١/٢	ثدي:
٣١٤ ، ٢٥٤/٢	ثرثر:
٣١٤ ، ٢٥٤/٢ ، ١١٨/١	ثرر:
٤١٩/٣	ثري:
٣٠٤/٣	ثطط:
١٢٣/٣	ثعب:
٨٦/٣ ، ٥٦/٢	ثعلب:
١٣١/٣	ثعب:
٣٥٦ ، ١٠٥/٣	ثفن:
٣٣٦/٣	ثفي:
٣٥٨/٣	ثقل:
٣١٧/٢	ثلب:
١٤٦ ، ٨٢/١	ثلث:
٥٣/١	ثلج:
٧١/٣	ثمم:
٢٢/٣	ثمد:
٢٦٠/٢	ثنت:
١٢٣/٣ ، ٩٥ ، ٣٤-٣٣/١	ثني:
٣٨٩ ، ٣٣٤/٣	ثوب:
٢٩٧ ، ٢٩٦/٣	ثوخ:
١٣٧/٣ ، ٣٣٩/٢	ثور:

٢٤٦/٣ ، ٢٨٢/٣	ثوي:
-ج-	
٩٥/٣	جأب:
٣٨٦/٣	جأجأ:
١٩٤/٣	جأر:
٣٢٦/٣	جأش:
١٠٨/٣	جبا:
١٢٥/٣ ، ٥٣/٢	جيب:
٣٢٧ ، ١٧٥-١٧٤ ، ١٦٦/٢ ، ٨٨/١	جير:
١٨٨/٢	جين:
١٦٨/٣	جيو:
١١٦/٢	جثم:
٣١٨/٣ ، ٢٥٣/٢	جخش:
٣١٨ ، ١١٧/٣ ، ٢٥٣/٢	جحف:
٤٢٥/٣	جحفل:
٢٦٠/٢	جحم:
١٥٨/٣ ، ٢٤٤/٢	جذب:
٣٢٢ ، ٦١/٣ ، ٢١٠ ، ٥٣/٢ ، ٤١/١	جدد:
٣٣٨/٣	جدع:
٦٤/٣	جدل:
١٤٨/٣	جدم:
٢٧٢/٣	جذب:
٣٤٥ ، ٣١٦/٢	جذر:
١٢٧/١	جذعم:
١٨٠/٣	جذل:
٣٠٧/٣	جذو:
١١٢ ، ١١٣/٢	جرب:
٣٩٠/٣ ، ٣٢٩/٢	جرجر:
١٣٣/٣	جرح:
٣٩٥ ، ١٨٦/٣	جرد:
٣١٢/٣	جرس:
١٧٤/٣ ، ١٤١/٣	جرع:
٤٢٥/٣	جرف:
٥٣/٢	جرم:
٣٠٦/٣ ، ١١٢/١	جرمز:
٧٨ ، ٢٨/٣	جرن:
٤٢/٣	جرهم:
٢٨/٣ ، ٩٩/٢ ، ١٨٨/١	جزأ:
٤١٧/٣	جزر:
١٨٢/١	جزم:

جشأ:	١٨٩/٢
جعب:	٣٣٠/٢
جعثن:	٢٢٧/٣
جعد:	٣٧٦ ، ١٥١/٣
جعر:	٣٨/٣ ، ٢٢-٢١/٢ (ش)
جفل:	١٤٥/٣ ، ٣٣٣/٢
جفن:	٢٣٨-٢٣٧/٢
جلب:	٣٢٥/٢
جلخ:	٣٢٥/٢
جلد:	٢١٣/٣ ، ٢٣٩-٢٣٨/٢
جلق:	٩٨/٣
جلل:	٤٣٧ ، ٣٢٨ ، ١٨٠/٣
جلم:	٢٣٤/٢ ، ١٢٢/١
جلهم:	١٢٧/١
جلو:	٣٢٩ ، ٢٧٧ ، ١٧٤/٣ ، ١٥٢/٢
جمر:	٣٣١/٢
جمش:	١٥٣/٣
جمع:	١٧٤/٣ ، ١٦٦-١٦٥/٢
جمل:	٢٧٤/٣
جمم:	١٦٦ ، ١١١/٣ ، ١٢٢/١
جنب:	٣٣٥/٣ ، ٢٢٧/٣ ، ١٩٩/٢
جنجن:	٣٥٦/٣
جندب:	٣٤٥ ، ٣١٧/٢
جنز:	٣١٢ ، ٢٠٦-٢٠٥/٢
جنف:	٣٣٠/٢
جنن:	٩٣/٣ ، ٣٤١/٢
جهز:	٣٠٤/٣
جهل:	٣٣٣/٣
جهن:	٢٣٨-٢٣٧/٢
جوب:	٣٢٤/٣
جود:	٢٨٧/٣
جوذ:	٣٠٦/٣
جور:	٤٣٧ ، ٣٠١/٣ ، ٢٦٥/٢
جوز:	٢١٧ ، ٢١١/٣ ، ١٦١-١٦٠/٢
	٤٣٣ ، ٣٢٩ ، ٢٩٠
جوف:	٢٣٢ ، ٩٨/٣
جول:	١٣٨/٣
جولق:	١٦٣/٣
جون:	٤٢٦ ، ١٧٧/٣ ، ١١٧/٢
جياً:	٣٢٧/٢

جيد:	٢٠٠/٣
جيش:	١٢٤/١
-ح-	
حبيب:	٣٤١/٢
حبج:	٢٧٦/٣
حبر:	١٦٤/١، ٢٣٥/٢، ٣٢٤، ٦٤/٣
حبس:	١٧٥/٢
حبو:	٦٧/١
حبي:	١١٤/٣
حتت:	٩١/٣
حتر:	١١٨/٣
حجج:	٤٠٣/٣
حجل:	١٢٥، ٤١/٣
حجم:	٢٦٠/٢
حجو:	٣١٧/٣
حذب:	٣٨٧، ٧٩/٣
حدد:	٦١/٣، ٤١/١
حدر:	١٧٩/٢
حذق:	٩٣/٣
حرب:	٣١٣/٣، ١٠٤، ١٠٣/٢
حرر:	٢٠٨/٢
حرزق:	٣٢٥/٣، ٢٦٢/٢
حرص:	٢١٥/٢
حرف:	٣١٩/٣، ٢١١/٣
حرق:	١٧٥، ١١٦/٣
حرك:	١٠٣/٣
حرم:	٤٣٤، ٤٠٤/٣
حري:	٤٣٧، ٥٠/٣
حزرق:	٣٢٥/٣، ٢٦٢/٢
حزن:	٣٤١/٢
حسر:	١٥٤-١٥٣، ١٠١-١٠٠/٢
حسك:	٣٢٢/٢
حشر:	٣٠٧/٣
حشش:	١١٦، ٥٠-٤٩/٢
حشم:	١٣-١١/٢
حشو:	١٣٤/٢، ١٨٩/١
حصب:	١٦٠/٣
حصد:	٤٠٢/٣
حصر:	١٦٤/٢
حصرم:	١٦٦/١



٤٢٢/٣	: حصص:
٣٤١ ، ١٥٤/٢	: حصن:
٢٥٢/٢	: حضر:
١٣١/١	: حضض:
١٢١/٣	: حطأ:
٢٤٤/٢	: حطب:
١٢/٣	: حطط:
٦٩-٦٧/٢	: حفظ:
١٧١/٣	: حفث:
٢٨/٣	: حفد:
٧١/٢ ، ١٧٤ ، ١٨٧-١٨٨ ، ٢٣١-	: حفر:
٢٣٢	
٤٠-٣٩/٢	: حفز:
٢٤٦-٤٤/٣	: حفظ:
٦٦/١	: حفل:
٤١٥/٣ ، ١٣٣/٢	: حفا:
٢٣٨-٢٣٧/٢	: حفن:
٢١٧/٣	: حقف:
٩٤/١	: حقل:
٣٢٩/٢	: حقمق:
٢٢/٣ ، ١٧٥/٢ ، ١٣٠/١	: حكم:
٣١٢ ، ١٤١ ، ٤٢/٣ ، ٧٤/١	: حلب:
١٨٥/٣	: حلح:
١٣٢/٣ ، ١٩٢/٢	: حلف:
١٦٤/٣	: حلق:
١٠٥-١٠٤ ، ٣٤/٢	: حلك:
٢٨٧/٣	: حمت:
٣٢ ، ٣٣/١	: حمد:
٢٧٤ ، ١٩٠ ، ١٦٤/٣	: حمر:
١٦٦/٣	: حمش:
٢١٥/٢	: حمض:
٢٠٤-٢٠٣ ، ١٣٧/٢ ، ١٣١/١	: حمل:
٤١٥/٣ ، ٣٤١ ، ١٧-١٦/٢	: حمم:
١٢٧/٣ ، ٣١٣/٢	: حمي:
٢٣٤/٢	: حندق:
٣٧٢/٣	: حنتم:
١٧٠/٣	: حنذ:
١٦٢/١	: حنط:
٤١٣/٣	: حنظل:
٧٧/١	: حنف:

٣٩/٣	حنق:
٣٤/٢	حنك:
٨٨-٨٧/٢	حنن:
١٥٦/٢	حنو:
١٥٦،٣١٣/٢	حني:
١٦١/١	حوت:
٣٤٥،٤٢٨،٢٠٠/٣،٩٩/١	حور:
٤١٢/٣	حوز:
١٣٤،٣٨٥/٢٦٥،٣/٢	حول:
٤٢٨،٣٨٩،٣٥٧/٣	حير:
١٧٦-١٧٥/٢	حيك:
٦٥،٢٩٩/٣	حيل:
٢٥١/٢	حين:
٣٣٦/٢٥٠،٢/٢	حيي:
-خ-	
٣٩٠/٩٣،٣/١	خبر:
١٤/٣	خبل:
١٨٦/١	ختم:
٧٤/٣،٢١٦-٢١٥/٢	خثر:
١٦٣/٣	خثرم:
١٧٠/٢	خذا:
٢٦٥/٣	خذل:
١٨٣/٣	خذا:
٣٨٩/٣	خرر:
٢٩٠،٢٢٧/٣	خرز:
١٠٠/٣	خرج:
٢٤،١١٦،١٥٨،٢٩٩/٣	خرق:
٣٢٣،٣٤٧/٣	خرم:
١٧١/٣	خروع:
٢٩٠،٤٢٥/٣	خزر:
٣٢٩/٢	خزعل:
١٠٨،٣٤٧/١١٦،٣/٢	خزم:
٣٦١/٦٨،٣/١	خزي:
٢٨٠/٣	خسس:
٤٠١/٣	خشخش:
٢٥/٣	خشع:
١٤٤/٢١٩،٣/٢	خشي:
٢٤٤/٢	خصب:
٢٣٢/٢٠٨،٣/٢	خصص:
١٢٢/١	خصل:

٢١٢،٣١١/٢	خصي:
١٢٠/٣	خضب:
٣٥٢،٤٣٣/٣	خضض:
٤٠٩/٣، ١٠٩-١٠٧/٢	خضم:
١٦٨،٢٤٤،٣٢٩/٢	خطأ:
١٤٨،١٤٩/٢	خطب:
٤٨/١	خطر:
١٢/٣	خطط:
٤٢/١٠٠، ٢/١	خطل:
٢٨٧/٣	خطو:
١٥٩،١١٤/٢	خفق:
٢٤٧/٢	خفي:
١١٥/١	خقق:
١١١/٣	خلج:
١٦٤/٢	خلد:
١٧١/٣	خلع:
٢١/٢	خلف:
٦٧/٢٤٤، ٣/٤٥، ٢/١	خلق:
٧٩/٣	خلل:
٥٠-٤٩/٢	خلا:
٣٢،٣٦٩/٣	خمس:
١٥٣/٣	خمش:
١٥١/٣	خمت:
١٨٢/٣	خند:
٣٣٧،٤١٣/٣	خنف:
١٣٣/٢	خنا:
٣٧٧/٣	خور:
٢٠٠/٣	خوط:
٣٢٨/٢	خوف:
١٨٧/١٨٨، ٣/١	خول:
٢١٣،٣١١،٣١٢/٢	خون:
٣٥٦/٤٣، ٣/١	خوا:
١٩٣/٢	خير:
-١٣٢، ١٨٦/٣	خيل:
١٨٧، ١٩٨، ٣٣١، ٣٩٣	
٦٧/١	خيم:
-د-	
٤١٩/٣، ٢٤٠، ٣٢٣/٢	دأل:
١٢٢/١	دبب:
٢٠٣/٢	دبج:

٣٤٠/٢	دبر:
١٦٨/٣	دبي:
٢٧٦/١٢٩،٣/٢٠٠،٣/٢	دجج:
٣٤/٣	دجو:
٣٤/٣	دجي:
١٢٨/٣	دحج:
٣٦٣/٣	دحرج:
٢٣٧/٢	دحي:
٣٨٩/٣	دخل:
٦٦-٦٤/٢	دخن:
٣٢٩-٢٤٨،٣٢٨/٢	درأ:
٣٢٧/٣	درين:
٧٢/٣	درج:
١٢٨/١	دردم:
٤٣٧/٣٢٩،٣-٢١٦،٣٢٨/٢	درر:
٤٨،٣١٦/٢	درع:
٢٣٣/٢	درق:
١٩٩،٣٣١-١٩٨/٢	درهم:
٣١١/٣	دست:
١٠١/١	دعب:
١٧٤/٣	دفع:
٣٣٤/٣	دفف:
١٨٦/٢	دفا:
٥٢/١	دقق:
٢٣٧/٣	دقل:
٣٢،٣٥/٣	دلج:
٣٧٣/٣	دلم:
٢٠٧،٣٦٩/٨٧،٣/١	دلا:
٢٦٢/٢٥٣،٣/٢	دمث:
٢٥٣/٢	دمثر:
١٢٢/٣	دمج:
٤١٥/٣ ، ١٨٨/١	دمن:
١٨٨/١	دنا:
٣٢٩/٢	دهده:
٢٤٧/٢	دهقن:
٣٥٧ ، ١٨٥/٣	دهن:
، ١٦٩-١٦٢، ١٦٨-١٦١/٢	دوا:
٣٤٤/٣	
٧٧-٧٥/٨٤،٢/١	دور:
٣٢٨/٢	دوف:

٧٨،٨٩/١	دول:
٨٦-٨٥/١١٢،٣/٢	دوم:
٢٠٣/١٩٣،٢-١٩٢/١	دون:
٩٠،٢٧٠/١١٢،٣/٢	دوا:
٤٣٧/٣،٨٦-٨٥/٣	ديم:
/٢٣٢،٣/٢	دين:
٢١٤،٣٦١،٤١٢،٤١٥	
-ذ-	
٦٥/١	ذأي:
١٠٦،١٦٣/١	ذبح:
١٦٥/١	ذبر:
٣١٦/٢	ذحل:
١٦٨/٢	ذرا:
١٦٦/٣	ذرب:
١٨٨/١	ذرين:
٣٧٧/٩٩،٣-٩٨/١٤٤،٢/١	ذرع:
/٣٣٥،٣/١٣٤،٢/١	ذرا:
١٤٢،٣٤٠،٣٦٧،٣٧٩	
٢٨٠/٣	ذلل:
٢٤٢/٣	ذمر:
٤٠٤/٣	ذنب:
٢١٠/٣	ذهل:
٢٩٦/٣	ذهن:
١٧٤،١٨٠/٣	ذود:
٣١٧/٣	ذيل:
-ر-	
٢٤٠-٤٥،٢٣٩-٤٤/٢	رأب:
٢٩١/٣	رأس:
١٠٩،٢٣٦/٣	رأل:
٣٢٣/٢	رأم:
١٤٩،٢٥٨/٢	رأي:
٢٣٩/٣	ربأ:
٩١،٣٧٨/١٢٦،٣/١	ربب:
١١٦/٢	ربض:
/١٨،٨٣،٣٢٦،٣/٨٤،١٤٥،٢/١	ربع:
١٩١،٢٨٩	
٢٨٣/٢٧٥،٣/٢	ريق:
١٨٧/٢	رتج:
٢٠٢/٣	رنع:
٣١٥-٣١٢/٣	رتو:

٧٤/١	رثم:
٩١/٣	رجب:
١٠٩/٢	رجز:
١٠٩/٢	رجس:
٢٠٠/٢	رجع:
١٦٨/٣	رجل:
١٩٢/٣	رجا:
٣١،٢٤٤-٣٠/٢	رحب:
٧١/٢	رحح:
٣٥٨/٣	رحق:
١٦٣/٣	رحل:
١٩٣،٤٢٧/٣٣٥،٣/٢	رحي:
٤٠٦/٣	ردد:
٢٤٤/٢	ردف:
٦٧/١	رذل:
٣٢٣/٢٢٧،٣/٢	رزdq:
٢٢٧/٢	رستق:
٤٠٦/٣	رسخ:
١٢٥/١٩٧،٣-١٩٦/٢	رسغ:
٣٩٢/٣	رسو:
٢٠٠/٢	رشد:
١٦٩،٢٣٥/١	رشق:
١٤٧/٣	رشم:
٢٠٠/٢	رصص:
١٩٧-١٩٦/٢	رصغ:
١٢٧/٣	رضح:
١٣١/٢	رضع:
٢٦٦/٢	رضي:
٥٠-٤٩/٢	رطب:
٢٦٥/٣	رعيب:
٥٢/١	رعم:
١٦٩/١	رعم:
١٠٠،٣٢٢/٣	رعل:
٢٤٦-٢٤٥/٢	رعي:
١٣٧/٤٠،٢/١	رغب:
٢٦٦/٢	رفت:
١٧٩/٢	رفد:
٤٣٣-٣٧٧/٣	رفض:
٢٠٤،٢١١،٢٤٥/٢	رفق:
٢٤٨/٦٥،٢/١	رقأ:

٢٥٧/٢	رقب:
٢٤٠/٥٢,٣-٥١/١	رقق:
٤٢٦/٣	رقن:
٣٣٥/٢٠٢,٣/٢	رقي:
٣٢٣/٣, ١١٥, ٩٨-٩٦/٢	ركب:
٣٣٤, ٣٣١	
٤٠٦/٣	ركد:
٩٧/٣	ركل:
٢١٧, ٢١١/٣	ركم:
٢٥٠/٢	ركن:
٣٣-٣٢/٢	رمح:
٤١٩/٣٢٦, ٣/٢	رمد:
٤٣٠/٣	رمد:
٢٦٧/٣	رمل:
٢٤/٣	رمم:
٤١٦/٢٥١, ٣١٣, ٣/٢	رمي:
٢١/٣	رنم:
٣١٨/٣	رهج:
٣٢٦/٣	رهش:
٧٨/١	رهف:
٢٠١/١٦١, ٣/٢	رهق:
٩٩, ٣٢٨/٣	رهل:
٣٠٧/٣	رهم:
١٦٣/٢	رهن:
١٠٠/٣	رهو:
٦٥/١	روأ:
٧٤/٣	روب:
٨٦, ٢٠٧, ٤٢٨/٣	روح:
٢٩٢, ٣٥٨/٣	رود:
٣٨٠/٣	روز:
٢٩٤/٣	روع:
١٩٤, ٣٩٨/٥٤, ٣/١	روق:
٢٣٤/٣٢٥, ٣٣٦, ٣/٢	روي:
٤١٦/٣	ريث:
٨٦, ٩٦/٢٢٨, ٢٤٢, ٣٣٩, ٣/٢	ريح:
١٥٧, ٢٤٦/٣	ريط:
-ز-	
١٨٨, ١٧٨, ١٦٥/١	زبر:
١٢٢/١	زبرق:
١٠٦-١٠٥/٩٤, ٢/١	زبن:

٣١٢، ٢٢٦/٣	زجل:
٣١٧/٣	زجي:
٢٣٢/٣	زخخ:
٣٤٨/٣	زخر:
٤٦/١	زخرف:
٤١٣/٣	زرب:
٣٢٨/٢	زرنق:
٥٣/١	زري:
١٢٢/١	زعم:
٢٥٣/١٢٢، ٢/١	زغب:
٤٠٩/٣	زغف:
١٠٨/٣	زفر:
٣٤١/٢	زكم:
٢٤٤، ١٧٨-١٤، ١٧٧-١٣/٢	زكن:
١٣٤/٢	زكا:
٢٠٥/٣	زليج:
٢٥٣/٢	زلغب:
١٦٦/٣	زمر:
٤١/٣	زمع:
١٦٦/٣	زند:
٣٤٤/٢	زندق:
٢٠٧/٢	زنفلج:
٢٠٠/٢	زني:
٥٠/٤٧، ٢/١	زهر:
٣٣٥/٣	زهلل:
٢٨١/٣	زود:
١٠٥، ٣٧٣/٣	زور:
٣٣٣/٣، ٤٠/١	زيد:
-س-	
٢٥٧، ٢٦١/٢	سأي:
٣٦٨، ١٣٩، ٨٩/٣	سبب:
٣٦٠/٣	سبت:
٤٣/٣	سبد:
١٥٥، ٢٦٢، ٣١٤/٢	سبط:
٢٥٣، ٣١٤/٢	سبطر:
٣٩/١٣٤، ٣/١	سبق:
٩١/٣	سبي:
١٢٦/١	ستذ:
١٠١/١	ستر:
٢٠٨/٢	ستق:



١٢٨/١	سته:
٣٢٤/١٨٨،٣/١	سج:
١٦٢-١٦١/٢	سجد:
٣٢٧/٣	سحق:
٨٨/٣	سحل:
٢٤٩-٢٤٨/٣	سحم:
٢٠١/٣، ١٧١/٢، ١٨٢/١	سحو:
٢٠١/٣، ١٧١/٢، ١٨٢/١	سحي:
٢٦١/٢	سخت:
٢٦٦/٢	سخط:
١٠٣/١	سخن:
١٤٠، ٣١١-١٣٩/٢	سدد:
٣٨٩/٣	سدم:
٨٦/٣	سدن:
/١٧، ٣/٢	سرب:
١٠٠، ١٢٢، ١٤٨، ٣٢٢، ٤٠٣	
٣٣١/٢	سرجع:
٢٢٠/٢	سرجن:
٣٩٧/٢٤٥، ٣/٢	سرح:
٢١٠/٢	سرر:
٢٢/٢٠٥، ٣-٢٠٤/٢	سرع:
١٥٦/٣، ٩٥-٩٤/٢ (ش)	سرف:
٣٢٨/٣	سرو:
٣١٧/٢	سرول:
١٨٢/١	سطر:
١١٦/٣	سعب:
٣١٩/١٧٩، ٣/٢	سعر:
١١٦/٣	سعم:
١٠١-١٠٠/٢	سفر:
٣٢٠/٣	سفسر:
٢١٤/٢	سفل:
٣١٦/٣	سفنج:
٩٠، ٩٢/٧٠، ٣-٦٩/٢	سفو:
١٢٥/٣	سقف:
٤٢٢/٢٠٢، ٣/٢	سقى:
٩٥/٣	سكب:
٢٩٦/١٤٥، ٣/٢	سكر:
٢٥، ٩٩، ٣١٦-٢٢/١٧٤، ٢/١	سكن:
٢٨٧، ٣٨٧، ٤١٨/٣	
١٨٨/١	سلب:

٩٥/٣	سلجم:
٣٥٨/٣	سلسل:
٢٨٥/٣	سلط:
٣٠٨/٣	سلف:
٢٧٤/٣	سلك:
٢٩٤/٣٨٤٣/٢	سلم:
١٢٢/٣	سلهب:
٣٩٥/٣	سمح:
٩١/٣	سمر:
٣١٧/٣	سمرج:
٥٤/١	سمع:
٣٥٧/٣	سمل:
١٤٨/٣	سمم:
٣٤٥/٢	سمن:
١٢٩/٣٢٠٣/٢	سمو:
٣٠٦/١٩٧٣/٢	سنج:
١٨٤/٣	سنح:
٣٠٦/٣	سنخ:
٧١/٣	سندر:
١٨٨/١	سندل:
٢٤١/٢	سنم:
١٢٢/١	سنمر:
١٩٤/٦٧٤١٦٨٤٢/١	سنن:
١٧٤/١٩٥٣	
١٤١٣٣١/٣	سنا:
٤٣٠/٣٤٠٣/٢	سهب:
٣٠٦/٣	سهج:
٢١٤/٢	سهرز:
٣٠٦/٣٢٢٣/٢	سهك:
٣١-٣٠/٢	سهل:
١٣١/٣	سهم:
٢١١/٣	سهم:
٢٥٧٣٢٦١/٢	سوء:
٢٢٦/٢	سوح:
١٦٦٣٧١/٣	سود:
٣٦-٣٥/٢	سوف:
٤٤/١	سوق:
١٣٣٣٢٥/٢	سوي:
٢١٧/٣	سيح:
١٠٦/٣	سيد:

٢٥٤/٣	سير:
٣٣١/٢	سيطر:
١٦٢/١	سيف:
٩٧،١١٧،١٣٢/٣١٤،٣/٢	سيل:
٤١٩/٢٩٦،٣	
٣٦٣/٣	سوم:
ش-	
٣٨/٣	شأب:
٣٢٣،٣٩/٢٥٧،٢٥٨،٢٦٠،٣/٢	شأو:
٢٥٠،٣٥٩/٣	شبيب:
٢٨٦/١١٠،٣/١	شبر:
١٩٣/٢	شبع:
١٧٤/٣	شبل:
١٧٠/٣	شجم:
١٤٤/٣	شتا:
٣٩٣/٣	شنت:
٢١٦/٣	شثن:
٤٣٧/٥١،٣-٥٠/٢	شجر:
١٧١،٢٠٤/٣	شجع:
١٨٥،٢٥٠-١٣٣،١٨٤/٢	شجا:
١١٦/٣	شحج:
٤٢٥/٣	شحا:
١٤٤/٣	شخب:
٩٥،٣٢٦/٢٦١،٣/٢	شخت (معرب)
١٤٤/٣	شخم:
٢٠١/٣	شدد:
١١٨/١	شديق:
١٣١/٢	شدن:
٤٠/١	شدا:
٣٩٢/٣	شذر:
١٥١/٨٥،٣/١	شرب:
٣٢،٢٩٧/٣	شرح:
١٢٢/٣	شرحب:
٢١١/٣	شرح:
٢٧٤/٣	شرد:
٤٦/٣	شرسف:
٢٢،٢٦/٣	شرع:
٢٥/٣	شرف:
٤٣٣/٣	شرك:
١٨٠/٣	شصص:

١٨٩/١	شطب:
١٠٥/	شظم:
١١٥،٤٢٦/٣٣٠،٣/٢	شعب:
٤٣/١٦٨،٣/١	شعر:
٢٧٥/٣	شغ:
١٣٥/٣	شغف:
٧٤/١	شغا:
٢٨٢،٣٠٠/٣	شفف:
٣٣٣/٢	شفي:
٢٠١/٢	شقرق:
٢٥٦/٣	شقق:
١١٠/١	شكر:
١٣٨/٣	شكع:
٢٧٠،٤٠٩/٣	شكك:
١٦٨/٣	شكل:
٢٧٤/٣	شلل:
٣٩٥،/٥٥،٧٦٣-٥٤/٢	شمرخ:
٢٧٠/٣	شمس:
٢٥٢،٣٢١/٢	شمل:
٩٥/٢١٨،٢٤٩،٣/٦٥،٢/١	شمم:
٢١٣،٢٢٩،١٠١	
٢٣٠-٢٢٩/٢	شناً:
١٩٥-١٩٤/٢	شنن:
١٥١/٣	شهب:
٢١٤/٢	شهرز:
٤١٨/٣	شهق:
١٣١/٣	شور:
٩٤/٣	شوف:
١٩١/٣	شوقب:
٧٩،٣٦٨/٣	شول:
٩٨/٣١٤،٣/٢	شوه:
١٦٦،٣٥٩،٤٢٣/٣	شوا:
٢٥٨،٢٦٠،٣٣٩-٢٥٧/٢	شياً:
٤٣١/٣	شيب:
٣١٩/٣	شيط:
٣٦٩/٣	شيع:

## -ص-

١٢٨/٣	صأك:
٢٨٧/٣	صبيب:

٢٢١/٣	صبيح:
١٩٢-١٩١/٢	صبر:
٢٠٩،٣٢١،٣٣٢/٢	صبيح:
٢٩٩/١٣٥،٣/٢	صبا:
١٠٨/٣	صتم:
١٦٧/٢	صحا:
٣٤٨/٣	صدد:
٧٨/١	صدر:
٣٧٨/٢٨٩،٣/٢	صدع:
٢١٥،٣٢٠-١٦،٢١٤-١٥/٢	صدق:
٢٦٧/٣	
٤٣٠/٣	صدي:
٤٣٠/٣	صرب:
٣٩٥/٣	صرح:
٣٩٣،٤٣٧/٢٥٤،٣/١٦٩،٢/١	صرر:
١٣٢/١٥٤،٣/٨٢،٢-٨١/١	صرف:
١٧٢،٤١٣	
١٨٥،٢٦٥،٣٢٠/٣	صرم:
٣٢٥/٢	صري:
٦٤/٧١،٣/٢	صطر:
١٢٦/٣	صعر:
٤٢٣/٣٢٨،٣/٢	صعفق:
٣٢٣،٣٧٧/٣	صعل:
٣١٢/٢	صغر:
٩٠/٣	صغل:
١٨٤،٣٢٩،٣٧٩/٣	صفح:
٣١٢/٢	صفر:
٤٧،٣٧٩،٤٠٦/١	صفق:
٢٥٦/٣	صفن:
١١٧/١٣٤،٣/٣٥،٢/١	صفا:
٩٢/١	صقب:
٣٠٨/٢٥٦،٣/٢	صقع:
٣١٦،٣٢٣/١٧٩،٣/١	صكك:
٧٦/٣	صلب:
٦٦/٣	صلت:
٩١/١	صلح:
١٠٨/٣	صلدم:
١٣٣/٣٢٩،٣/٢	صلل:
٣٤٠/٣	صمد:
٧٢،٤٣٥/٣	صمم:

١٩٨-١٩٧/٢	صنح:
٣٣١/٢	صندد:
٢٢٧,٣٥٨/١١٠,٣/٤٧,٢/١	صنع:
٤٣٨	
٤٣٦/٣	صنن:
١٨٤,٢٦٠,٢٩٢/٣	صهب:
٣٣٥/٣	صوب
٦٨/١	صور:
١٣٩/٣	صوع:
٣٢٨/٢	صوغ:
١٨٤/٣	صوم:
٣٢٨/١١٣,٢/١	صون:
٢٧/٣	صيب:
٤٠٤/١٢٧,٣/١	صيد:
١٣١/٣	صيف:

#### -ض-

٦٦,٨٩/١٨٣,٣/١	ضبر:
٤٢,٣٢٤/٢٤٤,٣/٢	ضبيع:
١٣٧/٢	ضحا:
١٠٦/١	ضحي:
٣١٦/٨٢,٢-٨١/١	ضرب:
٢٦,٢١٢/٣	ضرج:
١١٧,٣٢٨/١٦٩,٣/١	ضرر:
١٠٦,١٤٢/٣	ضرس:
٢٠٣,٣٣١/٢	ضفدع:
١٢٢/١	ضفر:
٢٠٢/٢	ضفف:
٢٢٩/٢	ضلع:
٣٧٧/١١١,٣/١	ضهل:
٨٠-٧٩/٢	ضهي:
٢٢٨/٢	ضيح:
-ط-	
١١٥/١	طأطأ:
٣٤٤/٣	طبيب:
٣٤٣,٢٣٤/١١٢,١٢٤,١٨٥,٣/١	طبع:
٧٣-٧٢/٢	طبي:
٤١١/٣	طثر:
٢٦,٣٢٤/٣١٦,٣٤٥,٣/٢	طحلب:
٢٧٢/٣	طرح:

١٦٧/١	طرد:
٤١٣/٣	طرر:
١١٣/١	طرغش:
٩٥،١١٨،١٣١،١٧٦/٣	طرف:
٢٤٣/٣	طرق:
١١٣/١	طرمق:
١٢٧/٣	طشش:
٣٨٧/٣	طعم:
١٢٥/١	طغو:
١٢٥/١	طغي:
١٧٠/٢	طفأ:
٣٤٩،٤٠٦/١٣١،٣/٢	طفل:
٧٦/٣	طلب:
١٩٨/٢	طلس:
٥٤،١١٢/١	طلع:
٢٩٦/٢١٥،٣/٢	طلق:
١١١/١	طلال:
٣١٣/٢١٠،٣/٢	طلا:
٢١٠/٢	طلي:
٩٤/٣	طمح:
٢٥٦/٣	طمر:
٢٦،٢٩٦/٣	طمي:
٤٦-٤٥/٢	طوأ:
٢٥١/٢	طوح:
١٢٢/١	طوس:
١٥٣-١٥٢/٢	طوف:
٥٥-٥٤/١	طول:
٤٠١/٢٦٥،٣٣٦،٣/٢	طوي:
٢٥٨-٢٥٧/٢	طيب:
٨٩،٣٥٤/٢٥١،٣/٢	طيح:
١٥٣-١٥٢/٢	طيف:
١٨٩/١	طين:

## ظ

٣٢٨/٣	ظأ:
١١٦،٢٥٤/٣	ظعن:
١٥٣/٣	ظفر:
١١٥،٢٠٣/٢	ظلال:
٢٣٨،٣٢٢/٣	ظلم:
٣٣٢/٣	ظماً:

ظنن:	٦٧/١
عيب:	٣٢٤، ٩١/٣
عبط:	١٩٤/٣
عبل:	١٢٥/٣
عتد:	٣١٠/٣
عثكل:	٥٥-٥٤/٢
عثن:	٦٦-٦٤/٢
عشي:	٢٥٠/٢
عجب:	٣٦٠، ٢٣٣/٣
عجج:	٢٨٨/٣
عجر:	٩١/٣
عجز:	٣١٩/٢
عجف:	٤٣٤، ٤١٣، ٣، ٢٩٩، ١٠٩/١
عجم:	٢٨-٧٧/٢، ٨٨/١
عذب:	٨١/٣
عدل:	٣٨/٣، ١٣٩-١٣٨/٢
عدا:	١٦٣/٣، ٣٢٥، ٢٢٢، ١٣٥/٢
عذر:	٢٣٧، ١٩٤، ١٣٤/٣
عذفر:	١٦٣/٣
عذل:	٩/٢
عرب:	٢٨-٢٧/٢
عربد:	٤٧/٢
عرر:	٢٠٢/٣، ٢٢٨/٢
عرس:	٤١٩، ٣٥٦، ١١١/٣
عرض:	١٥١، ٢١-١٨/٢
عرف:	٩٢/١
عرق:	١٢/٣
عرم:	١٢٤/١
عرمض:	٢٦/٣
عرن:	١٧٤/٣
عرندس:	٢٩١/٣
عرهم:	٤٢/٣
عزف:	٤١٢/٣
عزم:	١٢٢/٣
عسب:	١٣٨، ٢٨/٣، ٥٦-٥٥/٢
عسر:	٢١٨/٢
عسف:	١٦٤، ٢٤/٣
عشب:	٢٤٤/٢، ١٢٨/١
عشر:	١٣١/١



٤٠/٣	عشزن:
١٢٨/١	عشم:
٤٢٣/٣ ، ٣٣٤/٢	عشا:
٢٣٥/٣	عصل:
١٠٢-١٠١/٢	عصا:
٣١٣/٢ ، ١٠٢-١٠١/٢	عصي:
١٢٥/١	عضب:
٢٧٥ ، ٦٦/٣ ، ٣١٩/٢	عضد:
٣٥٣/٣	عطب:
٩٩/٣	عطف:
٣٠٧/٣ ، ٤٧/١	عطي:
٣٩٤ ، ٦٥/٣ ، ٥٣/٢	عفر:
١٦٢/١	عفص:
٤١٨/٣ ، ٣١٩/٢ ، ٦٨/١	عفا:
٣٣٨/٣	عفي:
٢٦٠/٢	عقب:
٤٩ ، ٤٨/١	عقد:
٢٧٢ ، ١٥١/٣ ، ١١٧/٢	عقر:
١ ، ١٢٢	عقص:
٣٨٢ ، ٢٦٤ ، ٢٣٨ ، ٢١٧/٣ ، ٩١/١	عقل:
٣٦٨/٣	عقم:
٩٢-٩١/٢	عقي:
٥٦/٣	عكف:
١٩٥/٣	علب:
٣٨/٢	علس:
١٧٧ ، ٢٦/٢	علف:
١٣٤/٣	علق:
٤٠٩/٣	علم:
٣٢٩ ، ٩٦/٣ ، ٢١٤ ، ١٣٧/٢	علا:
٣١٨/٣	عمج:
٢٣٠/٣ ، ٢٤١-٢٤٠/٢	عمر:
٣٤/٣	عمس:
١٥٥/٢	عمم:
٢٩٦ ، ١٢٣/٣	عننت:
٣٠٤/٣	عند:
٣١٦/٢	عنصل:
٢٨٨/٢ ، ٤١/١	عنف:
٢٠٠ ، ١٩١-١٨٩/١	عنن:
٢٤١/٣ ، ٢١٩/٢	عني:
١٨٢-١٨١/٢	عهد:

٣٣٤/٣	عوج:
٨٦، ٧٨/٣	عود:
٤٣٩، ٣٤٦، ٢٦٥/٢	عوذ:
٢٠٧، ١٦٦/٣، ٢٦٥/٢، ٨٩/١	عور:
٣٨٨	
١١٣/١	عون:
١٨٥/٣	عوهج:
٣٢٤/٣	عوهق:
١٣٢/٣	عيب:
٢٥٠/٢	عيث:
٨٦/٣، ٣٣٩/٢	عيد:
١٢٢/٢، ٩٠/١	عير:
٣٢٤/٣	عيس:
٣٣٢/٣	عيل:
٢٥٠، ٢٤٩/٢، ٩٥/١	عيم:
٢٨/٣٤٢، ٣/٩٩، ٢/١	عين:
٣١٧، ٤٠٦، ٤٢٦، ٤٣٨	
-غ-	
٣٨٧، ٢٠٥/٣	غبق:
١٨٦/٣	غبين:
٥٢/١	غثر:
١٢٢/١	غدر:
٣٨٧، ٣٣٤/٢	غدا:
٣٨٧، ٣٣٤/٢	غدي:
٤٣٤/٣، ٢٣٥/٢	غرب:
٢٣٣/٣	غريب:
٤٠٩، ٢٢٧/٣، ٢٦٨/٢، ٥٤/١	غرر:
٤٣٤	
٦١-٦٠/٢	غرناق:
٣٢٨/٣	غزر:
٣١٣/٢	غزا:
١٢٢/١	غسق:
١٢٢/١	غسن:
٨٠/٣	غسا:
٢٥٠/٢	غشي:
٣٠٢/٣، ٢٥٥-٢٥٤/٢	غصص:
٣٩/٣	غضن:
١٣٤/٢	غضي:
٢٣٣/٣	غطي:
٣٩٢، ٢٧١/٣، ١١٣/٢	غلب:

١٠٩/٢	غلت:
٢٥٧/٣	غلس:
١٠٩/٢	غلط:
١٨٤/٢	غلف:
٣٢٤، ٢٦/٣	غلفق:
٩٢، ٨٨/١	غلق:
٣٧٠، ٦٦/٣	غلا:
١٧٦/١	غمد:
١٥٤/٢، ٥٤، ٥١، ٤٢/١	غمر:
٣٥٢، ٣٤٦/٣	
١٣٣/٣، ٤٢/١	غمز:
٣٤/٣	غمس:
٤٠٦/٣	غمم:
٣٥٨/٣	غني:
١١٨/٣، ١٤٧-١٤٦/٢	غور:
٣٦٩/٣	غوط:
١٧٤، ١٥٢/٣	غيا:
٤٠٤، ٣٥٤، ٣١٤، ١٤٧-١٤٦/٢	غير:
١٧١/٣	غيش:
١٧٤/٣	غيل:
١٧٤/٢	غيم:

## **ف-**

٩٦/٢	فأم:
١٨٨/١	فتح:
٥٤-٥٣/٢	فحل:
٣٣/٢	فحم:
٢٣٢/٣	فخخ:
٣١٥-٣١٤/٣	فخم:
٧٧/١	فدع:
١٤١/٣	فرس:
٣٠٣/٣	فرشط:
٢٦/٣	فرص:
٢٧٣/٣، ٨٥/١	فرض:
١٠٠/٣	فرط:
٤٠٥، ٣٤١، ٣، ١٣١، ١٠٢/٣	فرع:
٢٥٩/٣	فرغ:
٢٠٤/٢	فرق:
١٣١/٣، ٧٤-٧٣/٢	فره:
١٢٧/١	فرا:

فري: ١٥٨/٢، ١٣١/٣، ١٥٣، ٢٣٧،

٤٣٨

فزع: ٩٤/٣

فسد: ٥٤/١

فسط: ٢١٢/٢

فصص: ٢٠٠/٢، ١٢٦/٣، ٣٢٠/٣

فصل: ٦٦/١

فضخ: ٢٦٦/٣

فضل: ٢٥٢/٢، ٢٨٠، ٣٠٠/٣، ٣٦٦

فضي: ٥١/١

فعل: ٢٣٥/٣

فغم: ٤٠٥/٣

فقر: ٢٠٨/٣، ٢٥-٢٢/٢

فكل: ٣٣٧/٢

فلج: ٣٩٧، ١٢٦/٣

فلك: ٢٠٠/٢

فلا: ٣٢٩/٣، ١٨٠/٢

فند: ١٢٨/١

فنزج: ٣١٧/٣ (معرب)

فندق: ٦٦/٣

ففن: ٣٩٨/٣، ٣٠٦/٢

فهر: ٤٠/٢

فهق: ١١٨/١

فوح: ١٥٠/٢

فوز: ٣٦٩/٣

فوف: ٥٦/٣

فوق: ٣٣٥/٣

فوه: ٦١/٢

فيأ: ٧٤/١، ٧٧، ٢٨/٣، ١٢٦، ٤٣٤

فيج: ١٩٣/١

فيح: ١٥٠/٢

فيد: ١١٦/٣

فيض: ٢٢٦-٢٢٧، ٣٧٨/٣

فيظ: ٢٢٦-٢٢٧

فيم: ٩٦/٢

## ق-

قأب: ٤٩/٣

قبر: ٢٥٧/٢

قبس: ٣١٠/٢

٣١٨/٢	قبط:
٣٤٠/٣، ١٤٨/٢	قبل:
١٧٦، ١٠١/٣	قنب:
٣٢٤/٣	قند:
٢٠٨/٣، ١٥٧-١٥٦/٢	قتل:
٣٢٢/٢	قتم:
١١٧/٣	قحف:
٣٣٥/٣	قدح:
٣٠٤/٣	قدد:
٤٣٤، ٩٣/٣، ١١٦/١	قذر:
٣٨٥، ٣٠١/٣، ٢٠٦/٢	قدم:
٩٠-٨٩/٢	قدي:
٣٤٣/٣	قذع:
٢٩٤/٣	قذف:
٢٥٧، ٢٠٦، ١٣١/٢	قرب:
٢٠٥/٣، ١٠٠/١	قرح:
٢١٣/٣	قرح:
٣١٤-٣١٣/٣	قردم:
١٦٣/٣، ٣٤١/٢	قرر:
١٩٨/٢	قرس:
١٩٨/٢	قرص:
٢٣٤/٢	قرض:
١٧٨/١	قرطس:
٣٨١/٣، ٢٩٠، ١١١/٢	قرظ:
١٩١-١٩٠/٢	قرع:
٣٢٠/٣	قرف:
١٧٠/٣، ٣١٥/٢	قرم:
٢٨٣، ٢١٠/٣	قرن:
٣٧٧/٣	قرهب:
٣٢٦، ٢٤٤، ٩٩، ٦٦/٣	قرا:
١٠٣-١٠٢/٢	قري:
١٩٦/٢	قسر:
٣٣/٣	قسس:
١٥٩-١٥٨/٢	قسط:
٣٣٠/٢	قسطل:
١١٣/١	قسم:
٨١/٣	قسا:
١٨٧/٢	قشر:
١١٣/١	قشش:
١٢٢/١	قصب:

٣٢٨، ١٠٠، ٧٠/٣، ١٩٦، ١٨٧/٢	قصر:
١٧٦/١	قصص:
٢٠٠/٣	قصف:
٨١/٣	قصا:
١٣٧/٣	قضب:
٤٣٣، ٤٠٢، ٢٩٨/٣، ٢٥٥-٢٥٤/٢	قضض:
١٠٩-١٠٧/٢، ١٦٨/١	قضم:
١٨٨/١	قضي:
١٠٠/١	قطب:
١٨٨/١	قطر:
١٦٨/١	قطط:
٥٣/٢	قطع:
١٠٢/٣	قطا
١١٨/٣، ١١٠/١	قعب:
٣٤٥، ٣١٦/٢	قعد:
١١٠/١	قعر:
٢٣٥/٣	قعل:
١١٢/١	قعناب:
٩٢-٩١/٢	قعي:
٤٢٧/٣، ٣٣٥/٢	ققي:
٢٢١/٢	ققز:
٣٣٨، ٢٩٢، ٦٤/٣	قלב:
١٦٦/٣	قلع:
٣٣١/٢	قلعم:
٢٥٤/٢	قلل:
٣٦٨، ٦٣/٣، ١٦٥/١	قلم:
٣١٦/٢	قلنس:
٢٠٧/٣، ١٥٦/٢	قلا:
٣١٣، ٢٥٠، ١٥٦/٢	قلي:
٤٠٦/٣، ١٢٢/١	قمر:
٢١٤/٢	قمس:
٤٢/١	قمع:
١٠٨/٣	قنب:
١٠٥/٣	قنص:
١٥١-١٥٠/٢	قنع:
٣٢٨/٣	قنعس:
٣١٦/٢	قنفذ:
٣٢٢/٢	قنم:
٩٠/٣	قنا:
٢٨٠/٣	قهر:

٦١/٣ ، ٣٢٨/٢ ، ٩١/١	قود:
٤٢٨/٣	قور:
٣٣٩ ، ٢٥٩/٢ ، ٨٤/١	قوس:
٣٢٦/٣	قوش:
٣٢٨ ، ٣١٥ ، ٣٥/٢	قول:
٣٣٩ ، ٣١١ ، ١٤٠/٢	قوم:
٢٤٤/٢	قوي:
٣٤٠ ، ٣٢٢/٣	قير:
٢٩١/٣	قيس:
٣٣٣/٣	قيض:
١٤٢/٣	قيل:
٥٠/١	قين:

## كـ

١٨٤ ، ١٧٨/١	كتب:
٢٨٨/٣	كتف:
٩٠/١	كثر:
٣٣٢/٣	كدر:
١٩٢ ، ٢١/٢	كذب:
١٢٧ ، ١٢٥ ، ١١٨/٣	كرب:
٣١٠/٣	کرد:
٤٢/١ ، ١٠٠/٢ ، ١٧٧-١٧٦	كرر:
٤٣٧ ، ٣٥/٣	
١٦٤/١	كرسف:
٣٦٨/٣ ، ٢٦٥/٢	كرم:
٣٤١/٢	كرز:
٢٩٨/٣	كسر:
١٥٢/٣	كسس:
٣٠٨/٣	كشي:
٢٤٦/٣	كظظ:
٤٠٣/٣	كظم:
٢٥٨ ، ١٨٣-١٨٢/٢	كعع:
١٢٦/١	كفا:
٢٠١/٣	كفت:
٤٢٨/٣ ، ١١٢ ، ٤٠/١	كفر:
٩٠/١	كفل:
٩٨-٩٧/١	كلا:
١٠٩/١	كلب:
٣٣١/٣ ، ٧٨/١	كلل:
١٧٣ ، ٦٤-٦٣/٢	كما:

٣٦٩/٣ ، ٣٠٣/٣	كمر:
٣٦٩/٣	كمل:
٢٥٤/٢ ، ٥٤/١	كمم:
٤١٣/٣	كنف:
٦٦/١	كنن:
١٠٣/٣	كهل:
٢١٦/٢	كهن:
٣٨٠/٣	كور:
٧٧/١	كوع:
٢٥/٣	كوم:
٣٣٩/٢ ، ٥٤/١	كون:
٢٥٨ ، ١٨٣-١٨٢/٢	كيح:
٥٤/١	كيف:
١٣٤/٣	كين:
-ل-	
٤٣٧ ، ٢٤٦/٣	لأي:
٦٠/٢	لبأ:
٤٣٤/٣	لبب:
٢٥٣/٢	لبيج:
٩١/٣	لبد:
٨٥ ، ٣٣/٣	لبس:
٢٥٣/٢	لبط:
١٠٥/٣ ، ٢٢٧ ، ١٣١ ، ٣٣-٣٢/٢	لين:
٢٣٠/٢	لثخ:
١١٩/١	لثغ:
١٢٤/١	لجب:
٣٣٤/٢	لجج:
١٣٩/٣	لحب:
١٩٥/٣	لحف:
٢٤٤ ، ٢٠٨-٢٠٧/٢	لحق:
١٤٢/٢	لحن:
٣٢٢/٢	لخن:
١٧٦ ، ١٣٨/٣ ، ٣٣٤/٢	لدد:
٣٦٩/٣	لدغ:
١٩٨/٣	لذذ:
٦٤/٣	لذب:
٦٤/٣	لزم:
٢٠٨/٣	لسن:
٢٠٨/٢	لصص:
٢٣٠ ، ١٨٧/٢	لطخ:



٣٠٣/٣	لطط:
٧٨/٢ ، ٧٧/١	لطع:
٥١/١	لطف:
٣٢٨/٣	لطم:
٢٨٩/٣	لعب:
٣٤١/٢	لفج:
٢٤٦/٣	لفظ:
١٩٥/٣	لفع:
٣٧٠ ، ٣٦٦ ، ٢٨١/٢	لقح:
١٨٩/٢	لقط:
٣٣٢/٣ ، ٣١٠ ، ٥٩/٢	لقا:
٤٢٩ ، ١٤٦/٣	لقي:
١٣٢/١	لكأ:
٣٢٢/٢	لكن:
٣٣١/٣	لمح:
٧٤/١	لمظ:
١٢٢/١	لمم:
٧٧/١	لمي:
١٣١/٣	لهو:
١٣١/٣	لهي:
٢٥٩/٢	لوث:
٢٨٢ ، ٢٥٠ ، ٧٩/٣	لوح:
٢٧٥/٢	لود:
٣٣٥/٢	لوط:
٢٨٠/٣	لوم:
٣٣٦ ، ٢٩٠ ، ١٨٨/١	لوي:
٣٣٥/٢	ليط:
١٦٣ ، ٥٣/١	ليق:

#### -م-

٣١٣/٢	مأق:
٩٩/٣	متح:
٨٠-٧٩/٢	متك:
٢٢٧ ، ١٢٢/٣	متن:
١٨٨/١	مثل:
٨٠-٧٩/٢	متن
١٦٩/١	مجج
١٣٤/١	مجد
٤١٣/٣	محض
١١٩/٣	محل:

١٦٥-١٦٤/٢ ، ١٦٤/١	مدد:
١٧٤/١	مدي:
٤١٣/٣	مذق:
٨٧-٨٦/٢	مذي:
١٦٩/٢ ، ٤٦/١	مرأ:
٣٩٤ ، ٣٣٤/٣	مرخ:
٢٩٠ ، ١٩١/٢	مرر:
٣٣٩/٢	مرط:
٢٤٤/٢	مرع:
٣٢٨/٢	مرق:
٢٦٠/٣	مرن:
٢٩٩/٣	مري:
١٠١/١	مزع:
١٢٢ ، ٨٢/١	مسح:
٣٦/٣	مسي:
٣٢٤/٣	مشق:
٢٦١/٣	مصح:
٢٤٧/٣	مصص:
٢٤٦/٣	مضض:
١٢٢/٣	معد:
٣٩٠/٣	معص:
٣٤٢/٢	معن:
٣١٧/٣	ملأ:
٢٤٤ ، ٢٢٥-٢٢٣ ، ٣٦/٢	ملح:
٢٣٣/٣	
١١٤/١	ملخ:
٢٠٠/٢ ، ٤٩/١	ملك:
٢٧-٢٦/٢	ملل:
٤٢٦/٣	ملا:
٨٩/١	منح:
٨٧-٨٦/٢	مني:
٣٣٢/٢	مهج:
١٣٨/٣	مهل:
٤٣٠/٣	مهه:
١٠٦-١٠٥/١	موت:
٩٩/٣	موح:
٣٢٠ ، ٦٦/٣	مور:
١٣٠/٢	موس:
١٦٥/١	موه:
٣١٨ ، ٩٩/٣	ميح:

١٥٧/٣	ميس:
١٨٠/٢	ميط:
١٢٢، ٩٧، ٩٥/٣	ميع:
-ن-	
٣٧٣/٣	نأج:
٤٣٧/٣	نأي:
١١٥/٣، ٢٣٣-٢٣٢/٢	نبج:
٤٧/١	نبذ:
٣٤٢/٣	نبض:
٣١٧/٣	نبط:
٣٢/٣	نبيع:
١٩٢/٢	نبيق:
١٣٢/٣	نبل:
٤٠٧/٣	نبا:
٢٤٢/٣	نتج:
٣١٤، ٢٤٤/٢	نتن:
٢٦٠/٢	نثت:
٤٠٩/٣، ٢٢٨/٢	نثر:
٢٢٨/٢	نثل:
١٧٥/٣	نجب:
٣٦٩/٣، ٤٦/١	نجد:
١٧١/٣	نجر:
٧٣/٣	نجع:
٢٢٨، ٢١٢/٣	نجل:
٥١-٥٠/٢	نجم:
٩٣/٢	نجبا:
٢٨٥/٣	نחס:
٢١٧/٣	نحي:
١٩٠-١٨٩/٢	نخب:
٩٦/٣، ٣٢٧/٢	نخر:
٧٤/١	نخس:
١٨٦/٣	نخل:
٤٧/١	ندم:
٤٢٧، ٣٣٥، ١٣٢، ٨١/٣	ندي:
١٩٤، ٢٣٧/٣	نذر:
٣٦٩، ٢٤/٣	نرخ:
٣٤٦/٣	نرز:
١٤٦/٣	نرز:
٣٩٥/٣	نزع:
١٥٩/٣	نزف:

١٤٦/٣، ١٢٥/١	نزل:
٣٢٩، ٣٠٨/٣	نساء:
١٠٣/٣	نسج:
١٤٢، ٨٣-٨٢/٢	نسر:
٢١٦/٣	نسم:
١٣٣/٢، ٤١/١	نسي:
٤٠/١	نشأ:
٤٠٥، ٢٥٣/٣، ٢١٧/٢	نشر:
٦٦/٣	نشط:
٤٠٤/٣	نشل:
٩١/٣، ٢١١/٢	نصب:
٢٩٢/٣، ١٠٧-١٠٦/٢	نضح:
١٠٧-١٠٦/٢	نضخ:
٤٠٤/٣	نضر:
٢٩٠/٣	نضض:
٣٧٠، ٣٦٨، ٣٣٥/٣	نضي:
٣٢٦/٣	نطش:
٣٨٩/٣	نطف:
٣٦٦، ١٥٧/٣	نطق:
٩١-٩٠/٢	نطل:
٣٣١/٣	نظر:
٣١٧/٣	نعج:
١٣٧/٣، ٢١٦/٢	نعر:
١٧٨/٢	نعش:
٣٠٤/٣، ٢٥٥/٢	نعط:
٢١٧، ١٩٥/٢	نעق:
٣٨٤/٣، ٢٥٠، ٢٤٤/٢	نعم:
٣١٦/٣	نعض:
١٩٥/٢	نعق:
٤٩/٣، ١٩٤، ٣٠-٢٩/٢	نعل:
١٣٤/٣	نغغ:
١٠٥/٣	نفج:
٤٣٧، ٣٣٠/٣، ٢٠٣/٢	نفح:
١٠٥/٣	نفخ:
١٨٨/١	نقد:
٢٩٤/٣	نفز:
١١٦/١	نفس:
٤١٨/٣	نفق:
٣٩٢/٣	نفل:
١٦٨/٣	نقد:

١٤٥/٣ ، ٨٣-٨٢/٢	نقر:
٤٠٢ ، ٢٩٤/٣	نقز:
٢٣٠/٣ ، ١٦٤/١	نقس:
١٣٢/١	نقص:
٣١٢ ، ٨٩/٣	نقع:
٣٢٣/٣	نقق:
٤١٣/٣	نقف:
٤١٩/٣	نكأ:
٢٩٤/٢ ، ٣٩/١	نكب:
٢٣٧ ، ١٩٤/٣ ، ٢٤٤/٢	نكر:
٢١١/٢	نكس:
٢٥٢ ، ٢١٦-٢١٥/٢	نكل:
١٩٢/٢	نمر:
١٢/٣ ، ٢٠٩/٢	نمل:
٣٢٠/٣	نمي:
١٧٤/٣	نهت:
٢٥٦ ، ١٢٢ ، ٩٧/٣	نهد:
٨٦-٨٣/٢	نهر:
٣٦٩ ، ٣٦٧/٣	نهل:
٧٦/٣	نهض:
٢٩٦ ، ٢٤٨ ، ٧٧ ، ٦٥ ، ٤٣/١	نوأ:
٣٧٩/٣	نوح:
٥٠/٢ ، ١١٥/١	نور:
٣٢٩/٣	نوش:
٣٢٣ ، ١٤١/٢	نوط:
٣٣٩ ، ٢٥٩/٢	نوق:
٣١٥/٢	نول:
١٨٨ ، ١٦١/١	نون:
٣٥٤ ، ١٥١/٣	نيا:
٣٨٧ ، ٧٦/٣	نيق:

## -ه-

٣١٧/٣	هبرج:
٨٣/٢	هبع:
٤٢٥ ، ٣٣١/٢	هبلع:
٢٨٧/٣ ، ١٥٧/٢	هجد:
١٨٩-١٨٨/١	هجر:
٣٣١/٢	هجرع:
٦٧/١	هجع:
٣٩٠/٣	هجم:

١٥٥/٢	هجن:
٣١٦/٣	هدج:
١٨٨/١	هدد:
١٩٤/٣	هدر:
٣٦٨ ، ١٩٤/٣	هدل:
٣٧٠-٣٦٩ ، ٣٢/٣	هدي:
٣٠٦/٣	هذذ:
٩٧/٣	هزت:
٩٧/٣	هرد:
٢١٨/٢	هرر:
٣٢٨/٣	هرس:
٢٤٣-٢٤٢/٢	هرق:
٢٩٩/٣	هزل:
٣٩٥/٣	هصر:
٣١٨/٣	هضض:
٤٣٧/٣	هطل:
٢٧٥/٣	هقع:
١٥٧/٣	هفف:
١٢٢/١	هلب:
٢٧٦/٣	هالك:
٢٢١/٣ ، ٣٣١/٢	هالل:
٢١٦/٢	همع:
٧٢ ، ٢٦/٣	همم:
٣٣١/٢	همن:
٣٤٤/٣	همي:
١٦٩/٢	هنأ:
٣٣٢/٢	هنم:
٥٤/١	هول:
٤١٨/٣	هوم:
٣٣/٣ ، ٢٣٣/٢ ، ٨٥/١	هوي:
١٦٣/٣	هيب:
٢٨٢/٣	هيح:
٣٣٠ ، ٢٨٣/٣	هيف:

#### -و-

٢٦٠-٢٥٩/٢	وأل:
٢٤٤/٢	وبأ:
٤٣/٣	وبر:
١٢٢/١	وبص:
٣٨٨/٣ ، ٦٦/١	وبل:

١٧٨/٢	وتد:
٣٣٣/٢	وتك:
٢٥٠/٢	وثق:
١٤٥-١٤٤/٢	وجب:
١٤٤-١٤٣/٢	وجد:
٣٤٨، ٩٦، ٨١/٣	وجر:
٣٠٦/٣	وجد:
٢٥/٣	وجف:
٤٠٧، ٨١/٣	وجل:
٤٠٠/٣	وجه:
٤٠٦/٣	وحل:
١٨٣/١	وحي:
٤١٢/٣	وخش:
٣٩١/٣	ودد:
٢٠٠/٢	ودع:
٨٧-٨٦/٢	ودي:
٨٧-٨٦/٢	وذي:
٣٤٤، ٢٥١/٢	ورث:
٢٥١/٢	ورع:
٧١/٣	ورك:
٢٥٠/٢	ورم:
٤١٢/٣	وره:
٣٥٣/٣، ٢٥٠/٢	وري:
١٧٦/٢	وزز:
١٠٢/٣	وزم:
٣٤٠/٢	وزن:
٣٧٣/٣، ٢٥١/٢	وسع:
١٢٢/١	وسق:
٢٦٤/٣	وسل:
٣١١، ٣٢٠، ٣٨٠، ٤٠٩، ١٩٢/٢	وسم:
٣٣٩/٢	وشح:
٢٥٣/٢	وشر:
٤٠٦/٣	وشز:
٣٧٣/٣	وشع:
٣٤٦/٣	وشل:
٤١/٣	وشم:
١٨٨/١	وصر:
١٢٩/٣	وصل:
٢٥١/٢	وطأ:
١٠٧/١	وطب:

٧٨/١	وطر:
١٠٣/٢	وطط:
٤٣٧/٣	وطف:
٣٤٠ ، ٢٦٥/٢	وعد:
١٨٣/٢	وعز:
٢٦٠ ، ١٨٥/٣	وعس:
٣٨٤/٣	وعم:
١٦٤-١٦٣/٢	وعى:
٢٩٨/٣	وغم:
١٦٦/٣ ، ٢٣١/٢	وفر:
١٧٢/٢	وفز:
٣ ، ٤٣ ، ١٥١/٢	وفق:
١٠٢/١	وفي:
٣٩٩ ، ٣٧١/٣	وقد:
١٢٧/٣ ، ٢٤٤ ، ١٥٥/٢	وقح:
١٩٦/١	وقع:
١٧٩-١٧٨ ، ١٦٧-١٦٦/٢ ، ٤٤/١	وقف:
٣٨/٣	وقي:
٧٧/١	وكع:
٣٣٩-٣٣٧/٢	ولق:
١٤/٣	وله:
٣٧١ ، ٣٢٣/٣ ، ١٤١/٢	ولي:
٢٥٠/٢	ومق:
٣١٠/٣	ونب:
٣٣٤ ، ٣١٦ ، ٢٠٩ ، ١٩/٣	وني:
٢٣٧-٢٣٦/٢	وهب:
٣١٩/٣	وهج:
٦٦/٣	وهق:
٣٦٧/٣ ، ٦٢/١	وهل:
٣٢٣/٣ ، ١٨٤/١	وهم:
٢٩٩ ، ٢٠٨/٣	وهن:
١١٨/٣	وهى:
	-ي-
٢٥٨ ، ٢٥٠/٢	يأس:
٤٠٢ ، ٢٥٠/٢	يبس:
٢٤٢ ، ١٤٦/٣	يتن:
٣٣٧/٢	يدع:
٣٧٨ ، ٢٠٠ ، ١١٨/٢	يسر:
١٨٤-١٨٣/٢	يمن:
٣٣٦/٢	يوح:



يوم: ٤٢٠/٣

## الخاتمة

كتاب (الاقتضاب) ثروة لغوية، وقد استعان به مؤلفو المعجمات بعده في تعضيد طائفة من الأصول في الكلم العربي، فضلا عن استعانة المحدثين في تخريجاتهم وإحالاتهم ولاسيما في الدواوين والمجاميع الشعرية. وقد أكثر البطليوسي من ذكر اللغويين القدماء الذين استشهد بأقوالهم.

ومجمل القول فيما توصلنا اليه يتلخص في:

- ١- غزارة المسائل اللغوية، فقد بلغت أكثر من أربعمئة مسألة، أزعجني استقصيتها كلها، إلا أن إلترام البحث بزمان وحجم محددين، جعلني أتناول بالتوثيق والمقارنة ومن ثم الخروج برأي محدد أو مرجح في المسائل التي يكثر فيها الخلاف.
  - ٢- إلترام الشارح الموضوعية في عرضه لمسائل كتابه وتحري الحقيقة فيما نسب إلى ابن قتيبة من أوهام في (أدب الكاتب)، فلم يجد حرجا في تنبيهه والاستدراك عليه، أو تغليطه، وقد يعتقه في بعض المواضع، إلا أنه لا يتغافل عن الدفاع عن ابن قتيبة إذا ما اقتنع بصحة ما ذهب اليه.
  - ٣- انكار الشارح المتكرر على ابن قتيبة في تنبيهه لأكثر آراء الأصمعي اللغوية، وإن كانت آراء الأصمعي مجانية للصواب ومخالفة لما جاء من أقيسة العرب وقواعدهم في الاستعمال اللغوي.
  - ٤- قد يستعين بمؤلفات ابن قتيبة الأخرى في إثبات كثير من أوهامه، فضلا عن استعانته بكتاب (أدب الكاتب) حصراً لأبراز ما وقع فيه ابن قتيبة من إقرار شيء في موضع وانكاره في موضع آخر، والعكس صحيح.
  - ٥- لم يقف الشارح عند حدود رده على ابن قتيبة، بل كان يستطرد كثيرا فيورد من عنده زيادات ومن ثم يعلق عليها وكأنها من مادة (أدب الكاتب).
  - ٦- اعتماد الشارح على أكثر من نسخة لـ (أدب الكاتب) تحريا للثقة وطلبا للصدق فيما ينقل ويستدرك.
  - ٧- استعمال الشارح مصطلحات المدرستين البصرية والكوفية على حد سواء.
  - ٨- استشهاده بالحديث الشريف في الاستدلال على صحة ما يذهب اليه من مسائل الكتاب.
  - ٩- لم يجد البطليوسي حرجا من الاستشهاد بشعر الشعراء ما بعد عصر الاستشهاد، من أمثال ربعة الرقي وابي تمام والمتنبي.
  - ١٠- غلبة المسائل اللغوية على الجزء الثاني من الكتاب، في حين غلب على الجزء الثالث المسائل النحوية، إذ ركز في شرحه لآليات الشواهد على الجانب النحوي. وقد برز فيه نحويا أكثر منه لغويا، واطلق العنان لآرائه النحوية من خلال هذا الجزء.
  - ١١- لم يتحقق مصداق (الشرح) إلا في الجزء الأول من الكتاب ثم الثالث، أما الثاني فقد كانت تعليقاته انتقائية. فضلا عن خلو الجزئين الأول والثالث من تنبيهاته على ابن قتيبة إذ لم يخرج عما أصل له في مقدمات أجزاء الكتاب.
- وبعد فقد بذلت من الجهد ما يستحقه هذا الأثر النفيس من آثار علمائنا الماضين، ولم أترك فرصة تحوز له سببا من أسباب الرصانة إلا اغتتمتها، إلا أنني أجد من الواجب أن أعرض مقترحا يتعلق بطبعة (الاقتضاب) فقد

كثرت الاغلاط الطباعية فيه كثرة قربته من ضياع فائدته لمن يستعين به. اما الاحالات فقليل منها يطابق الواقع فضلا عن تخريجات الشواهد الشعرية والاحاديث النبوية الشريفة وترجمة الاعلام والاضطراب في ارقام الصفحات وأرقام المسائل وقد انتهزت الفرصة في اثناء انجازي لهذا البحث فسجلت كل هذه الاضطرابات وصححت ما صححت منها وعدت الى الدواوين ومطان كتب الحديث وغيرها من المصادر التي دخلت في تحقيق هذا الكتاب، فتبلورت عندي فكرة اعادة طبعة باذن من دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ثم عقدت النية على ذلك فصنعت قسما من الفهارس الفنية: منها الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، وغيرها مما يطول بيانه في هذه الوريقات ولم يخفَ علي صعوبة تنفيذ هذا الغرض ولكن الامانة اوجبت علي ذكره فان وجدت له ترحيبا عازمت على تنفيذه مستعينا بالله تبارك وتعالى وبمن يهمله هذا الغرض. والحمد لله اولا واخرا.

## المصادر والمراجع

- ① المصحف الشريف.
- ② ابن الانباري في كتابه الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، د. محي الدين توفيق ابراهيم/ مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل/ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ③ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، د. علي مزهر الياسري/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٧٩.
- ④ ابو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة. د. عبد المنعم احمد صالح التكريتي/ دار الرسالة/ بغداد/ ط١/ ١٤٠٠ - ١٩٧٩ م.
- ⑤ الاتباع والمزاوجة لابن فارس (ت ٣٥٩ هـ) تحقيق كمال مصطفى/ دار الطليعة/ ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.
- ⑥ أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، لندن/ ١٩٠٠/ مصورة بالوفيست دار صادر/ بيروت/ ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ⑦ ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق، د. مصطفى احمد النمّاس/ مطبعة النسر الذهبي/ ط١/ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ⑧ ازهار الرياض في اخبار عياض، شهاب الدين بن محمد المقرئ التلمساني، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ⑨ أساس البلاغة، للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) دار صادر/ بيروت/ ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ⑩ إصلاح المنطق، لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون/ مطبعة دار المعارف بمصر/ ط٣/ ١٩٧٠.
- ⑪ الاصمعيات للاصمعي (ت ٢١٦ هـ) تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون/ دار المعارف بمصر/ ط٣/ ١٩٧٦.
- ⑫ الأصوات اللغوية، د. ابراهيم أنيس/ المطبعة الفنية الحديثة/ القاهرة/ ط٤/ ١٩٧١.
- ⑬ الاضداد في كلام العرب أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) تحقيق عزة حسن/ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق/ ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م.
- ⑭ الاقتضاب في شرح ادب الكتاب لابن السيد البطليوسي تحقيق مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد/ ط٢/ ١٩٩٠.
- ⑮ الالفاظ الفارسية المعربة، آدي شير/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩٠٨.
- ⑯ انباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ⑰ الانتصار ممن عدل عن الاستبصار لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. حامد عبد المجيد، مراجعة ابراهيم الابياري المطبعة الاميرية/ القاهرة/ ١٩٥٥.
- ⑱ الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، لابن السيد البطليوسي، تحقيق احمد عمر المحمضاني الازهري/ مطبعة الموسوعات/ القاهرة/ ١٣١٩ هـ.

- ① الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لابي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة بمصر/ ط٤/ ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ① البارع في اللغة لابي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق هاشم الطعان/ شركة علاء الدين/ بيروت/ ط١/ ١٩٧٥.
- ① البداية والنهاية في التاريخ لابي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)/ مطبعة السعادة/ مصر/ د.ت.
- ① بغية الملتبس في تاريخ رجال الاندلس احمد بن يحيى الضبي (٥٩٩هـ)/ مطبعة روخس/ مدينة مجريط/ ١٨٨٤م.
- ① بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ ط١.
- ① البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابي البركات بن الانباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق درمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٩٧٠م.
- ① تاج العروس من جواهر القاموس مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ج ٤ تحقيق عبد العليم الطحاوي/ مطبعة الكويت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م، ج ٦: تحقيق د.حسين نصار، مطبعة الكويت/ ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ① تاريخ الفكر الاندلسي انغل جنثالث بالنتيا، ترجمة حسين مؤنس/ مكتبة نهضة مصر/ ١٩٥٥م.
- ① تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيد آباد/ الهند/ ط٣/ ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- ① التذكير والتأنيث للسجستاني (ت ٢٥٥هـ) مطبوع ضمن: في التذكير والتأنيث للدكتور ابراهيم السامرائي، بحث مسئل من مجلة رسالة الاسلام/ ٧، ٨/ خال من المعلومات الاخرى .
- ① الترادف في اللغة د.حاكم مالك لعبيبي/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ① تصحيح الفصح لابن در ستويه (ت ٣٤٧هـ) تحقيق عبد الله الجبوري/ مطبعة الارشاد/ بغداد/ ط١/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ① التطور اللغوي التاريخي، ابراهيم السامرائي/ دار الرائد/ مصر/ ١٩٦٦م.
- ① التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر/ بعناية محمد حمدي البكري/ مطبعة السماح/ القاهرة/ ١٩٢٩م.
- ① التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) تحقيق احمد مطلوب/ مطابع دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ① التفسير الكبير للفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) المطبعة البهية المصرية/ ج ١٧/ ط١/ ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- ① تهذيب اللغة، لابي منصور محمد احمد الازهري (ت ٣٧٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون/ مراجعة محمد علي النجار/ مطابع سجل العرب/ القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ① تمثال الامثال للعبدري (ت ٨٣٧هـ) اسعد دبيان/ دار المسيرة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ① ثلاثة كتب في الاضداد لابن السكيت والاصمعي والسجستاني/ نشره اوغست هفنز/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩٠٣.

- ١ الجامع لاحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) / دار احياء التراث العربي/ بيروت/ ج ٩ / ١٩٦٦.
- ٢ جمهرة أشعار العرب لابي الخطاب القرشي/ تحقيق علي محمد البجاوي/ دار نهضة مصر للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٩٨١م.
- ٣ جمهرة انساب العرب لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) / تحقيق عبد السلام محمد هارون/ دار المعارف بمصر/ ط ٥ / ١٩٨٢م.
- ٤ جمهرة اللغة لابي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ) / دار صادر/ بيروت/ طبعة بالافست عن الطبعة الاولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد/ الهند/ ١٣٤٥هـ.
- ٥ حاشية الصبّان على شرح الاشموني/ تحقيق مصطفى حسنين احمد/ مطبعة الاستقامة/ القاهرة/ ط ١ / ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
- ٦ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون/ مطبعة المدني/ مصر/ ط ٣ / ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٧ الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تحقيق محمد علي النجار/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ د.ت.
- ٨ الدراسات الصوتية عند علماء العربية عبد الحميد هادي ابراهيم الاصيبعي/ كلية الدعوة الاسلامية/ ليبيا/ طرابلس/ ط ١ / ١٤٠١هـ - ١٩٩٢م.
- ٩ دراسات في فقه اللغة د.صبيح الصالح/ دار العلم للملايين/ ط ٧ / ١٩٧٨م.
- ١٠ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني د.حسام سعيد النعيمي/ دار الطليعة/ بيروت/ ١٩٨٠م.
- ١١ دلالة الالفاظ ابراهيم أنيس/ مطبعة لجنة البيان العربي/ ط ٢ / ١٩٦٣.
- ١٢ الديباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب/ برهان الدين بن فرحون اليعمري المدني/ ملنزم الطبع عباس بن عبد السلام بن شعرون/ ط ١ / القاهرة/ ١٣٥١هـ.
- ١٣ ديوان ابراهيم بن هرمة تحقيق محمد جبار المعبيد/ مطبعة الاداب/ النجف/ ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٤ ديوان ابن مقبل تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم/ دمشق/ ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ١٥ ديوان ابي الاسود الدؤلي، تحقيق: عبد الكريم الدجيلي/ شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة/ بغداد/ ط ١ / ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ١٦ ديوان أبي الطيب المتنبي تقديم د.عبد الوهاب عزّام/ دار الزهراء للطباعة والنشر/ بيروت/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ١٧ ديوان أبي قيس بن الأسلت، تحقيق د.حسن محمد باجودة، مطبعة السنة المحمدية/ القاهرة/ ١٩٧٣م.
- ١٨ ديوان الادب اسحاق بن ابراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ) تحقيق احمد مختار عمر، مراجعة ابراهيم انيس/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميريّة/ القاهرة/ ١٩٧٤م.
- ١٩ ديوان الاعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين.
- ٢٠ ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار المعارف بمصر/ ط ٤ / ١٩٨٤.
- ٢١ ديوان أوس بن حجر، تحقيق د.محمد يوسف نجم/ دار صادر/ ط ٢ / ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٢ ديوان تأبط شرّاً وأخباره، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكّر/ مطبعة المتوسط/ بيروت/ ط ١ / ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٢٣ ديوان جرير، تحقيق، د.نعمان محمد امين طه/ دار المعارف بمصر/ ١٩٨٦.
- ٢٤ ديوان جميل شاعر الحب العذري، تحقيق د.حسن نصّار/ دار مصر للطباعة/ خ.

- ① ديوان حسان بن ثابت، تحقيق د.سيد حنفي حسنين مراجعة حسن كامل الصيرفي/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٧٤.
- ① ديوان الحماسة لابي تمام تحقيق د.عبد المنعم احمد صالح/ دار الرشيد/ بغداد/ ١٩٨٠.
- ① ديوان ذي الرمة برواية ابي العباس ثعلب (ت٢٩٢هـ) تحقيق، د.عبد القدوس ابو صالح/ مطبعة طربين/ دمشق/ ج١/ ١٩٧٢، ج٢/ ١٩٧٣.
- ① ديوان روبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد البروسي، مطبعة دروغولين ليبسغ/ ١٩٠٣م.
- ① ديوان سحيم عبد بني الحساس، تحقيق عبد العزيز الميمني/ مطبعة دار الكتب المصرية/ القاهرة/ ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
- ① ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي/ دار المعارف بمصر/ ١٩٦٨م.
- ① ديوان الطرماح، تحقيق عزّة حسن/ منشورات وزارة الثقافة السوريّة/ دمشق/ ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
- ① ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر احمد/ مطابع معتوق اخوان/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٨م.
- ① ديوان العجاج، رواية الاصمعي، تحقيق عزّة حسن، مكتبة دار الشرق/ بيروت/ ١٩٧١م.
- ① ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعبيد/ شركة دار الجمهورية للنشر والطبع/ بغداد/ ١٤٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- ① ديوان العرجي برواية ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي/ الشركة الاسلاميّة للطباعة والنشر المحدودة/ ط١/ ١٣٧٥هـ- ١٩٥٦م.
- ① ديوان علقمة الفحل بشرح الشنتمري (ت٤٧٦هـ) تحقيق لطفي الصقال ودريّة الخطيب، مراجعة د.فخر الدين قباوة/ مطبعة الاصيل/ حلب/ ط١/ ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- ① ديوان الفرزدق، دار صادر/ بيروت/ ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- ① ديوان القطامي، تحقيق ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب/ دار الثقافة/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٠.
- ① ديوان كثير، جمعه وشرحه، د.احسان عباس/ نشر وتوزيع دار الثقافة/ بيروت/ ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- ① ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق د.سامي مكّي العاني/ مطبعة المعارف/ بغداد/ ط١/ ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- ① ديوان لبيد بن ربيعة العامري/ تحقيق د.احسان عباس/ مطبعة الكويت/ الكويت/ ١٩٦٨.
- ① ديوان النابغة الذبياني برواية ابن السكيت (ت٢٤٤هـ) تحقيق شكري فيصل/ مطابع دار الهاشم/ بيروت/ ١٩٦٨.
- ① ديوان الهذليين/ دار الكتب المصريّة/ ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
- ① سر صناعة الاعراب لابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبد الله امين/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي/ مصر/ ط١/ ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.
- ① سمط اللآلء لابي عبيد البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦م.
- ① السيرة النبوية لابن هاشم تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي/ مطبعة أوفيس ميز/ بغداد/ ١٩٨٦م.
- ① الشاعر الجاهلي الشاب طرفة بن العبد، د.علي الجندي/ دار الكتاب/ الكويت.

- ① شذا العرف في فن الصرف، احمد الحملاوي/ مطبعة البابي الحلبي/ مصر/ ط١٦/ ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ① شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)/ مكتبة القدسي/ القاهرة/ ١٣٥٠هـ.
- ① شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١٤/ ١٩٦٤.
- ① شرح اختيارات المفضل الضبي (ت حوالي ١٧٠هـ) ليحيى بن خطيب التبريزي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ① شرح أدب الكاتب للجواليقي (٥٤٠هـ) تقديم مصطفى صادق الرافعي/ مكتبة القدسي/ القاهرة/ ١٣٥٠هـ عن نسخة دار الكتب المصرية.
- ① شرح ديوان الاخطل، ايلياحاوي/ دار الثقافة/ بيروت/ ط٢/ ١٩٧٩.
- ① شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ت٤٢١هـ) نشره احمد أمين وعبد السلام هارون/ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ ط١/ ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- ① شرح ديوان كعب بن زهير برواية السكري (ت٢٧٥هـ) الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م/ مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
- ① شرح الصولي لديوان أبي تمام، دراسة وتحقيق د.خلف رشيد نعمان، ج١، ط١ بدون تاريخ/ ج٢/ ١٩٧٨م/ دار الطليعة للطباعة والنشر/ بيروت/ ج٣/ مؤسسة الخليج للطباعة والنشر/ الكويت/ ١٩٨٢.
- ① شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) تحقيق، د.مهدي عبيد جاسم/ دائرة الآثار والتراث/ بغداد/ ط١/ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- ① شرح القصائد التسع المشهورات لابي جعفر النحاس، (ت٣٣٨هـ)/ تحقيق احمد خطاب عمر/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- ① شرح المختار من لزوميات أبي العلاء لابن السيد البطليوسي، تحقيق، د.حامد عبد المجيد/ دار الكتب المصرية/ ١٩٧٠.
- ① شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) عالم الكتب/ بيروت.
- ① شروح سقط الزند/ تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام هارون وابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
- ① شعر الحارث بن خالد المخزومي، تحقيق د.يحيى الجبوري/ مطبعة النعمان/ النجف/ ط١/ ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- ① شعر الراعي النميري، دراسة وتحقيق د.نوري حمودي القيسي وهلال ناجي/ مطبعة المجمع العلمي العراقي/ بغداد/ ١٩٨٠.
- ① شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي المطبعة المنيرية بالأزهر/ القاهرة/ ط١/ ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
- ① الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق مصطفى الشويبي/ مطابع بدران/ بيروت/ ١٩٦٤.
- ① الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار مطابع دار الكتاب العربي/ مصر/ ١٣٧٧هـ.



- ① الصرف الوافي، هادي نهر/ مطبعة التعليم العالي في الموصل/ ١٩٨٩.
- ② الصلة في تاريخ أئمة الاندلس و علمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)/ مراجعة وتصحيح غرة العطار الحسيني/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ③ طبقات النحويين واللغويين لابي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم/ دار المعارف بمصر/ ١٩٧٣.
- ④ ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية/ طنطاوي محمد درّاز/ مطبعة عابدين/ القاهرة/ ١٩٨٦م.
- ⑤ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، دفتحي عبد الفتاح الدجني/ دار القلم/ بيروت/ ط ١/ ١٩٧٤.
- ⑥ العربية، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب، يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار/ دار الكتاب العربي/ مصر/ ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- ⑦ علم الدلالة، د. احمد مختار عمر/ مؤسسة الخليج للطباعة والنشر/ الكويت/ ط ١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ⑧ عيون التواريخ، محمد بن شاکر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) تحقيق فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود، دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٨٠.
- ⑨ فحولة الشعراء للصمعي (ت ٢١٦هـ) تحقيق تشارلي توري/ تقديم صلاح الدين المنجد/ دار الكتاب الجديد/ ط ١/ ١٣٨٩هـ - ١٩٧١م.
- ⑩ الفراهيدي عبقرى من البصرة، د. مهدي المخزومي/ مطبعة الجمهورية/ بغداد/ ط ٢/ ١٩٨٩.
- ⑪ الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي/ تحقيق، د. علي زوين/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٨٥.
- ⑫ الفرق بين الضاد والطاء للصاحب بن عباد/ مطبعة المعارف/ بغداد/ ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- ⑬ فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب/ دار الحماني للطباعة/ القاهرة/ ط ١/ ١٩٧٣.
- ⑭ فعلت وأفعلت للزجاج (ت ٣١١هـ) تعليق محمد عبد المنعم الخفاجي/ ١٩٤٩م.
- ⑮ فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي/ مطبعة نهضة مصر/ ١٩٧٧م.
- ⑯ فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك/ دار الفكر/ بيروت/ ط ٦/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- ⑰ فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت ٤٢٩هـ) حققه مصطفى السقا و ابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده/ مصر/ الطبعة الاخيرة (كذا)/ ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ⑱ فهرسة أبو بكر بن خير الاشبيلي (٥٧٥هـ)/ ط ٢/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ⑲ في اللهجات العربية، د. ابراهيم انيس/ مطبعة لجنة البيان العربي/ ط ٢/ ١٩٥٢م.
- ⑳ في النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي/ مطابع دار الرائد العربي/ بيروت/ ط ٢/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ㉑ قاموس عبري- عربي، يحزقيل قوجمان/ مكتبة المحتسب/ ١٩٧٠.
- ㉒ القاموس المحيط للفيروز آبادي/ دار العلم للملايين/ بيروت.
- ㉓ القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، د. مي فاضل الجبوري/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط ١/ ٢٠٠٠.
- ㉔ القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين مكتبة الخانجي/ مصر.
- ㉕ قلائد العقيان للفتح بن خاقان/ مصر/ ١٣٢٠هـ.
- ㉖ الكامل لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته/ مطبعة نهضة مصر/ القاهرة.

- ① الكتاب، كتاب سيبويه لسبويه (ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون/ ج ١/ ط ٢ مطابع  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧، ج ٢/ ط ٢/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/  
١٩٧٩، ج ٣/ ط ٢ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ج ٤/ ط ٢/ دار  
الجيل للطباعة/ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ج ٥/ ط ٢/ مطبعة المدني/ القاهرة ١٤٠٣هـ-  
١٩٨٣م.
- ① كتاب الابدال لابي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) تحقيق عز الدين التنوخي/ مطبعة الترقى/  
دمشق/ ج ١ ١٩٦٩ ج ٢/ ١٩٦١.
- ① كتاب الابدال والمعاقبة والنظائر للزجاجي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق عز الدين التنوخي/ مطبعة  
الترقي/ دمشق/ ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
- ① كتاب الاشتقاق لابي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون/ منشورات  
مكتبة المثنى/ بغداد/ ط ٢/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- ① كتاب الاضداد لابي بكر الانباري (ت ٣٢٧هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم/ مطبعة الكويت/  
١٩٦٠.
- ① كتاب الاغانى لابي الفرج الاصبهاني (ت ٣٥٦هـ) دار الكتب المصرية.
- ① كتاب الافعال لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق علي فودة/ مطبعة مصر شركة مساهمة  
مصرية/ ط ١/ ١٩٥٢.
- ① كتاب الامالي لابي علي القالي (ت ٣٥٦هـ) تحقيق محمد جواد الاصمعي/ مركز الموسوعات  
العالمية/ بيروت.
- ① كتاب التكملة لابي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان/ مطابع مديرية دار  
الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل/ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- ① كتاب التنبيه على الاسباب التي اوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم  
واعقاداتهم لابن السيد البطليوسي، تحقيق احمد حسن كحيل و د.حمزة عبد الله  
النشرتي/ خ.
- ① كتاب تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) تحقيق د.فوزي عبد العزيز  
مسعود/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ج ١/ ١٩٨٧.
- ① كتاب جمهرة اللغة لابي بكر بن دريد (ت ٣٢١هـ) مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/  
حيدر آباد/ الهند/ ط ١/ ١٣٤٥هـ، طبعه بالاوفست/ دار صادر/ بيروت.
- ① كتاب الحيوان للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)/ تحقيق عبد السلام محمد هارون/ ج ٥/ دار احياء التراث  
العربي/ بيروت/ ط ٣/ ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.
- ① كتاب خلق الانسان للاصمعي، مطبوع ضمن الكنز اللغوي في اللسان العربي نشره اوغست  
هفنز/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩٠٣م.
- ① كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية العربية لابي حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) تحقيق حسين فيض  
الله الهمداني مطابع دار الكتاب العربي/ القاهرة/ ط ٢/ ١٩٥٧.
- ① كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر لابي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) تحقيق علي محمد  
البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم/ دار احياء الكتب العربية/ عيسى البابي  
الحلبي/ ط ١/ ١٣٧١هـ- ١٩٥٢م.
- ① كتاب العين للخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) تحقيق د.مهدي المخزومي ود.ابراهيم  
السامرائي/ ج ١ طبع في مطابع الرسالة في الكويت/ ١٩٨٠، ج ٢ دار الحرية  
للطباعة/ بغداد/ ١٩٨١، ج ٣ دار الخلود للطباعة والنشر/ بيروت/ ١٩٨١، ج ٤  
شركة المطابع النموذجية/ الاردن ١٩٨٢، ج ٥ مطابع كويت تايمز/ ١٩٨٢، ج ٦

- دار الحرية للطباعة/ ١٩٨٦، ج ٧ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٨٤، ج ٨ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٨٥.
- ① كتاب الفرق لابي حاتم السجستاني(ت ٢٥٥ هـ) مطبوع ضمن نصوص محققة في اللغة والنحو د.حاتم صالح الضامن/ مطابع دار الحكمة/ بغداد/ ١٩٩١ م.
- ② كتاب الفصيح لابي العباس ثعلب(ت ٢٩٢ هـ) تحقيق، د.عاطف مذكور/ دار المعارف بمصر/ مطابع سجل العرب/ ١٩٨٤ م.
- ③ كتاب الفهرست للنديم، تحقيق رضا تجدد/ طهران / ١٣٩١ هـ- ١٩٧١ م.
- ④ كتاب القلب والإبدال لابن السكيت مطبوع ضمن الكنز اللغوي في اللسان العربي، نشره اوغست هفتر المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩٠٣ م.
- ⑤ كتاب القوافي للقاضي التنوخي (كان حياً سنة ٤٧٨ هـ)، تحقيق: د.عوني عبد الرؤوف/ مطبعة الحضارة العربية/ بيروت/ ١٩٧٥ م.
- ⑥ كتاب ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه للاصمعي، تحقيق: مظفر سلطان/ المطبعة الهاشمية/ دمشق/ ١٣٧٠ هـ- ١٩٥١ م.
- ⑦ كتاب المخصّص لابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) المكتب التجاري/ بيروت.
- ⑧ كتاب المذكر والمؤنث لابي بكر محمد بن القاسم الانباري (ت ٣٢٧ هـ) تحقيق طارق عبد عون الجنابي/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط ١/ ١٩٧٨.
- ⑨ كتاب النوادر لابي مسحل الاعرابي (ق ٣ هـ) تحقيق عزة حسن/ دمشق/ ١٣٨٠ هـ- ١٩٦١ م.
- ⑩ كتاب النوادر في اللغة لابي زيد الانصاري(ت ٢١٥ هـ) تحقيق د.محمد عبد القادر/ مطابع دار الشروق/ القاهرة/ ط ١/ ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- ⑪ كتاب الهمز لأبي زيد الانصاري(ت ٢١٥ هـ) نشره لويس شيخو/ المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩١٠.
- ⑫ الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت.
- ⑬ كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الالفاظ لابن السكيت(ت ٢٤٤ هـ) هذب الخطيب التبريزي، نشره لويس شيخو المطبعة الكاثوليكية/ بيروت/ ١٩٨٥.
- ⑭ لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، د.عبد العزيز مطر/ الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦ م.
- ⑮ لسان العرب المحيط لابن منظور (ت ٧١١ هـ) اعداد وتصنيف يوسف خياط/ دار لسان العرب/ بيروت.
- ⑯ لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة، د.غالب فاضل المطلبي/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٣٩٨ هـ- ١٩٧٨ م.
- ⑰ لهجة قبيلة أسد، د.علي ناصر غالب/ مطابع دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط ١/ ١٩٨٩ م.
- ⑱ ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط ٢/ ١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩ م.
- ⑲ المثلث لابن السيد البطليوسي تحقيق صلاح مهدي الفرطوسي/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.
- ⑳ مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) تحقيق محمد فؤاد سزكين/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط ١/ ١٣٧٤ هـ- ١٩٥٥ م.
- ㉑ مجالس ثعلب، لابي العباس احمد بن يحيى (ت ٢٩٢ هـ) تحقيق عبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ ج ١ ط ٥/ ١٩٨٧ م/ ج ٢ ط ٤/ ١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠ م.

- ① مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون/ مطبعة الكويت/ ١٩٦٢م.
- ① مجمع الأمثال للميداني (ت ٥١٨هـ) ملتزم طبع المصحف الشريف/ القاهرة/ ١٣٥٢هـ.
- ① مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي (ق ٦هـ)/ دار احياء التراث العربي/ بيروت/ ج ١٠.
- ① محاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري وعلاء الدين هاشم الخفاجي/ مطبعة جامعة الموصل/ ١٩٨٧م.
- ① مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة (ت حوالي ٣٠٠هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب/ مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر/ ١٩٧٢.
- ① مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي/ دار الرائد العربي/ بيروت/ ط ٣/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ① المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت ٣٦١هـ) تحقيق احمد عبد المجيد هريدي/ مطبعة المدني/ القاهرة/ ط ١/ ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ① المذكر والمؤنث لأبي العباس الميرد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي/ مطبعة دار الكتب/ القاهرة/ ١٩٧٠.
- ① المذكر والمؤنث للقراء (ت ٢٠٨هـ) تحقيق د. رمضان عبد التواب/ مطبعة قاصد خير/ القاهرة/ ١٩٧٥م.
- ① مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي (ت ٧٦٨هـ)/ مطبعة دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد/ ط ١/ ١٣٣٨م.
- ① المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت ٩١١هـ) حققه محمد احمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم/ دار احياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه/ خ.
- ① المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية (ت ٦٣٣هـ) تحقيق ابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد وأحمد أحمد بدوي، راجعه طه حسين/ المطبعة الاميرية/ القاهرة/ ١٩٥٤م.
- ① معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ) تحقيق د. عبد الامير الورد/ عالم الكتب/ بيروت/ ط ١/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ① معاني القرآن للقراء (ت ٢٠٨هـ) تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٧٥م.
- ① معجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) داري صادر وبيروت/ بيروت/ ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- ① معجم شواهد العربية عبد السلام محمد هارون/ مطابع الدجوي/ القاهرة/ ط ١/ ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- ① معجم القراءات القرآنية، د. احمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم/ مطبعة ذات السلاسل/ الكويت/ ط ٢/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ① المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم، محمد قواد عبد الباقي/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٣٦٤هـ.
- ① المعرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) تحقيق احمد محمد شاكر/ مطبعة دار الكتب/ القاهرة/ ط ٢/ ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- ① معيار اللغة للشيرازي/ طبعة حجرية خالية من المعلومات.
- ① المغرب في حلى المغرب تحقيق شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر/ ١٩٥٣م.

① المقتضب لابي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ) تحقيق عبد الخالق عزيمة/ عالم الكتب/ بيروت / ١٣٨٦هـ.

② المقدمة من كتاب المسائل والاجوبة لابن السيد البطليوسي مسألة رُبَّ عني بتحقيقها د. ابراهيم السامرائي/ دمشق/ ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

③ الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تحقيق فخر الدين قباوة/ دار الافاق الجديدة/ بيروت/ ط٣/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

④ المنجد في اللغة والاعلام/ كرم البستاني/ دار المشرق/ بيروت/ ط٢٣.

⑤ المنصف لابن جنى (ت ٣٩٢هـ) تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله امين/ مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر/ ط١/ ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

⑥ النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري/ د. نعمة رحيم العزاوي/ دار الحرية للطباعة/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

⑦ النهاية في غريب الحديث والاثار لابن الاثير (ت ٦٠٦هـ) تحقيق احمد طاهر الزاوي ومحمود محمد الطنحاي دار احياء الكتب العربية/ عيسى البابي الحلبي وشركاه/ ط١/ ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

⑧ وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق د. احسان عباس/ دار صادر/ بيروت.

#### الرسائل الجامعية

① ابن السيد الطليوسي وجهوده في اللغة/ رسالة ماجستير بالآلة الكاتبة/ يعقوب يوسف عبود الفلاحي كلية الاداب/ جامعة عين شمس/ القاهرة/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

② القلب والابدال في اللغة/ عادل احمد زيدان/ رسالة دكتوراه بالالة الكاتبة/ كلية الاداب/ جامعة بغداد/ ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

③ يونس بن حبيب وآراؤه في النحو واللغة، طالب عبد الرحمن التكريتي/ رسالة ماجستير بالالة الكاتبة/ كلية الاداب/ جامعة بغداد/ ١٩٧٥.

#### الدوريات

① البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ١٩٦٦ - ١٩٦٧/ الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية/ القاهرة/ ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.